الحكومة المُقيَّدة

وإرادة الاستيعاب والتجاوُز

الحكومة المُقيَّدة

وإرادة الاستيعاب والتجاوُز

تقرير عن أعمال حكومة الوحدة الوطنية

تموز ٢٠٠٨ - تشرين الثاني ٢٠٠٩

الطبعة الأولى أيلول ٢٠١٠
إعداد: المكتب الإعلامي للرئيس فؤاد السنيورة
الصور: دالاتي ونهرا وجريدة المستقبل

الصورة الرسمية لحكومة الوحدة الوطنية في بعبدا اثر اتفاق الدوحة

المحتويات

تمهيـد ٢١

المقدمة ٢٣

الفصل الأول: تطور الوضع الاقتصادي العام - نمو وتحديات ٢٧

أولاً: النمو الاقتصادي المحقق بالرغم من كافة المعوقات الداخلية والخارجية ٢٩

ثانياً: وضع الاقتصاد في العام ٢٠٠٨ ومنتصف العام ٢٠٠٩ ..... ٣١

أ. قطاعات الإنتاج السلعي والخدماتي ٣١

ب. ميزان المدفوعات ٣٢

ج. المالية العامة ٣٣

د. الدين العام ٣٣

هـ. الوضع النقدي ٣٣

و. مؤشر الأسعار ٣٣

ز. القطاع المصرفي ٣٤

ثالثاً: تحديد مسارات للعمل الاقتصادي والإنمائي في المستقبل ٣٤

أ. الخطوات الاستباقية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية ٣٥

ب. ورقة عمل حول رؤية لإنماء المناطق اللبنانية ٣٦

الفصل الثاني: أبرز أعمال الحكومة في المجال التشريعي ٣٧

أولاً: أهم القوانين التي أقرت في مجلس النواب ٤٢

أ. القوانين المتعلقة بالانتخابات النيابية ٤٢

ب. القوانين التي ترمي إلى معالجة الأوضاع المعيشية ٤٢

ج. القوانين ذات الصفة التنموية ٤٢

د. القوانين ذات الطبيعة الإصلاحية ٤٣

ثانياً: أبرز مشاريع القوانين المحالة من قبل الحكومة إلى مجلس النواب والتي لم تقر بعد ٤٤

أ. مشاريع قوانين ذات الطبيعة الإصلاحية ٤٤

ب. مشاريع قوانين ذات الصفة التنموية ٤٤

ج. مشاريع قوانين مالية ٤٥

د. مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠٩ ..... ٤٦

هـ. مشاريع قوانين ترمي إلى معالجة الأوضاع المعيشية ٤٦

الفصل الثالث: التقدم على مسار الالتزام بالبيان الوزاري وتنفيذ بنوده: أبرز أعمال الحكومة في المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية العامة ٤٧

أولاً: في السياسة العامة ٥٠

أ . العمل على تطبيق اتفاق الطائف ببنوده كافةً ٥٠

ب . التزام الحكومة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، وتطبيق القانون، وتوفير الأمن لإجرائها في المناطق اللبنانية كافة ٥١

ج . على صعيد حفظ السلم والأمن ومكافحة الإرهاب ٦٠

i. على صعيد ضبط ومراقبة الحدود اللبنانية- السورية ٦١

ii. على صعيد المعابر الرسمية ٦٣

د . تعزيز الثقة بالقوات المسلحة وتوفير الدعم السياسي لها، ومواصلة دعم الجيش وقوى الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية التابعة لها وتوفير أفضل الإمكانيات لقيامها بالمهام الأمنية والوطنية المنوطة بها ٦٧

هـ . إقامة علاقة ودّية مع سوريا مبنية على الثقة، تتجسّد بإقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفارات، مع ضرورة العمل على ترسيم وتحديد الحدود اللبنانية السورية ٦٧

و . متابعة قضية المفقودين والمعتقلين اللبنانيين في سوريا عبر مختلف الوسائل القانونية والسياسية بما فيها وضع اتفاقية لبنانية – سورية لإنهاء هذه القضية ٦٨

ز . انضمام لبنان إلى معاهدة حماية الأشخاص من الاختفاء القسري التي أقرّتها الأمم المتحدة ٦٩

ح . على صعيد العمل على استرجاع مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي اللبناني من قرية الغجر والتمسك بحقّ لبنان بمياهه، والتزام الحكومة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١، وكذلك تفعيل اتفاقية الهدنة حسب ما جاء في اتفاق الطائف، ومطالبة المجتمع الدولي بتطبيق قرار مجلس الأمن ١٧٠١ بكل مندرجاته مع إمكانية وضع الأقسام المحتلّة من الأراضي اللبنانية تحت وصاية الأمم المتحدة حسب ما جاء في النقاط السبع التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية وأقرتها خلال فترة العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦ ٦٩

ط . التزام الحكومة بالمحكمة ذات الطابع الدولي ٦٩

ي . التزام الحكومة بأحكام الدستور والمطالبة بتطبيق قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لجهة حق الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم، وتطبيق المقررات التي نجمت عن اجتماعات لجن الحوارالوطني بما في ذلك العمل على إنهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات ومعالجة قضية الأمن والسلاح داخل المخيمات ٧٠

ك .معالجة المشكلات الإنسانية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان داخل المخيمات وخارجها ٧٠
ل .مواصلة كل الجهود الضرورية من أجل إعادة إعمار مخيم نهر البارد لتأمين الإقامة فيه بكنف السلطة اللبنانية ٧١
ثانياً : في أولويات العمل الحكومي ٧٤
أ .في تنفيذ السياسة الخارجية ٧٤
ب .في حقوق المغتربين ٧٦
ج .في تعزيز السلطة القضائية ٧٦
١.التصميم على إجراء الإصلاحات اللازمة لاستقامة عمل الجسم القضائي ٧٦
i.حملة القضاء الصالح ٧٦
ii.تنظيم الإدارات ٧٧
٢.تحديث المرفق القضائي على صعيد التشريعات وتأمين التقنيات والقواعد المعلوماتية القانونية ٧٨
i.تحديث القوانين ٧٨
ii.المعلوماتية والقواعد المعلوماتية القانونية ٨٠
٣.تعزيز الموارد البشرية لجهة تحسين مستويات الكفاءة وزيادة عدد القضاة ومعاونيهم وإقدار الجسم القضائي على البتّ بالقضايا المحالة إليه بالسرعة المطلوبة وعلى تجهيز قصور العدل والمحاكم بالتجهيزات والتقنيات اللازمة ٨٠
i.زيادة عدد القضاة وتفعيل دورهم ٨٠
ii.الهيئات ٨٤
iii.مكننة وزارة العدل وأقلام المحاكم : نحو الانتقال إلى الحداثة ٨٥
iv.تنظيم وتأهيل قصور العدل ٨٦
٤.تعاون وزارة العدل مع وزارة الداخلية في تحسين أوضاع السجون ٨٦
٥.استكمال تأليف المجلس الدستوري ٨٨
٦.مواكبة مسار المحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة بلبنان في إطار التعاون مع الأمم المتحدة ٨٨
٧.في قضية المفقودين اللبنانيين: الاهتمام والعناية اللازمين للكشف عن مصيرهم ٨٩
٨.النظر في بعض حالات التجنيس التي حدّدها حصراً قرار مجلس شورى الدولة ٨٩
د .في المساعدات المقدمة للمتضررين من العدوان الإسرائيلي في العام ٢٠٠٦ والحوادث الأمنية ٨٩
١.العمل على إعداد مشروع قانون لإرساله إلى مجلس النواب لتأمين المصادر المالية لاستكمال دفع المساعدات للمتضررين من عدوان ٢٠٠٦ والتي لم تؤمنها الهبات التي تقدّمت بها الدول المانحة ٨٩

٢.في المساعدات للمتضررين عن الحوادث الأمنية، خاصة في مدينة طرابلس ٩٣
i.منحة الشيخ سعد الدين رفيق الحريري ٩٣
ii.تخصيص سلفة خزينة لتأمين نفقات لمعالجة الأضرار اللاحقة بالمواطنين نتيجة أحداث طرابلس ٢٠٠٨ ٩٤
iii.مجموع المساعدات المدفوعة من منحة الشيخ سعد الدين الحريري والهيئة العليا للإغاثة ٩٦
هـ . في الصندوق المركزي للمهجرين ومجلس الجنوب ٩٨
i.مشاريع قيد التنفيذ خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩ ١٠٠
ii.مشاريع مستلمة استلاماً مؤقتاً خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩ ١٠٠
٣.تنفيذ القانون الآيل إلى إصدار سندات خزينة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتمويل استكمال أعمال صندوق المهجرين ومجلس الجنوب فور أن تسمح الأسواق المالية بهذا الإصدار علماً بأن الحكومة ستستمرّ في سعيها للحصول على دعم مالي من الدول العربية والصديقة إن أمكن ذلك ١٠٠
و .في دور الدولة وفاعلية المؤسسات ١٠٠
١.تحديث التشريعات والأنظمة وتطوير أساليب العمل الإداري ١٠٠
٢.انتقاء العناصر البشرية الكفوءة وتكثيف أعداد وتدريب العاملين في الإدارات والمؤسسات العامة وتعميم المكننة ١٠٤
i.على صعيد عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ١٠٤
ii.على صعيد عمل معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ١٠٨
iii.على صعيد عمل وزارة الاقتصاد ١١٤
vi.على صعيد وزارة الداخلية ١١٥
v.على صعيد وزارة الاقتصاد ١١٦
iv.على صعيد مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ١١٦
ز .في مسألة تطبيق ديمقراطية الجدارة ١١٨
ح .في التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية ١٢٤
١.تحقيق معدلات نمو اقتصادي واجتذاب الاستثمارات العربية والأجنبية ١٢٤
٢.تطوير برامج مساعدات اجتماعية ١٢٤
٣.الالتزام بسياسة الإصلاح التي تقدمت بها الحكومة السابقة إلى مؤتمر دعم لبنان باريس III وتفعيل عمل اللجان الوزارية المتخصصة لمتابعة تنفيذ هذه الإصلاحات ١٢٥
i.التقدم الحاصل على الصعيد الاجتماعي ١٢٦

- في مجال الشؤون الاجتماعية
- في مجال التربية
- في مجال الضمان الاجتماعي
- في مجال الصحة العامة

ii. التقدم الحاصل على الصعيد الاقتصادي ١٢٨

- في مجال المالية العامة
- في مجال الاقتصاد
- مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

iii. التقدم الحاصل على صعيد البنى التحتية والخصخصة ١٣٠

- في مجال الاتصالات
- في مجال الطاقة

ط . في تشجيع القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية ١٣١

ي . في القطاع الزراعي ١٣٢

١. تحسين الإرشاد الزراعي ١٣٢

٢. تشجيع التسليف الزراعي ١٣٣

٣. استكمال أعمال التحديد والتحرير والكيل للمناطق غير الممسوحة وغير المُكالة في لبنان ١٣٤

٤. استكمال عمليات الضمّ والفرز ولا سيما في البقاع ١٣٥

i. منطقة الهرمل ١٣٥

ii. منطقة البقاع ١٣٥

iii. منطقة يونين ١٣٥

ك . في القطاع الصناعي ١٣٦

١. تشجيع الصناعة الوطنية ١٣٦

٢. تنشيط دور مركز تنمية الصادرات في مرفأ بيروت ١٣٦

٣. مكافحة المنافسة غير المشروعة ١٣٦

ل . في قطاع الخدمات ١٣٧

١. تشجيع الاستثمارات وتوظيفها في القطاعات الحيوية ١٣٧

٢. دعم المؤسسات السياحية لإقدارها على تجاوز الظروف القاسية ١٣٨

i. في مجال الترويج والتسويق للسياحة المحلية ١٣٨

ii.في مجال تفعيل العلاقات الخارجية واتفاقيات التبادل السياحي ١٣٩
iii.في مجال تعزيز القدرات المحلية ١٣٩
م .في المالية العامة والدين العام ١٣٩
١.على صعيد العمل على إقرار موازنات الأعوام ٢٠٠٦- ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ مع إجراءاتها الإصلاحية ١٣٩
٢.إقرار موازنة ٢٠٠٩ ١٣٩
٣.متابعة برنامج تطوير إدارة النفقات بما يتضمّن طريقة تحضير الموازنة وتنفيذها وتحسين مستويات الرقابة المالية ١٤١
٤.متابعة تحديث النظام الضريبي واستكمال تطوير الإدارة الضريبية ١٤١
٥.تحديث إدارة الدين العام عبر تطبيق سياسات إدارة المخاطر بشكل أفضل ١٤١
٦.سياسة الاعتماد في القسم الأكبر من الإنفاق الاستثماري المستقبلي على التمويل من مصادر خارجية على شكل قروض ميسّرة ١٤٢
i.إطلاق عدد كبير من المشاريع الإنمائية في مختلف المناطق اللبنانية ١٤٢
ii.إبرام اتفاقيات تمويل جديدة وإحالة اتفاقيات إلى المجلس النيابي ١٤٢
iii.تسديد تعويضات الاستملاكات ١٤٣
iv.معالجة موضوع ارتفاع أسعار بعض مواد البناء ١٤٣
v.الموافقة على الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية ١٤٣
ن .في تعزيز الحماية الاجتماعية والتنمية المناطقية ١٤٤
١.العمل على الحدّ من ظاهرة الفقر المُدقع وصولاً إلى القضاء عليها ١٤٤
٢.وضع إستراتيجية تنمية اجتماعية مناطقية شاملة متوسطة الأجل ١٤٤
٣.متابعة الجهود لتطوير برامج الحماية الاجتماعية والعمل على إقرار قانون جديد للرعاية الاجتماعية والعمل جدياً على تطبيق القانون رقم ٢٢٠/ ٢٠٠٠ الخاص بالمعوقين ١٤٥
س .في الخدمات الصحية ١٤٥
١.تعزيز دور مؤسسات الدولة فيما يتعلق بالمراكز الاستشفائية والرعائية وكذلك متابعة تنفيذ نظم المكننة وتطبيق أنظمة الاعتماد والجودة ١٤٦
i.مشروع تطوير وتعزيز قدرات المستشفيات الحكومية على أداء دور وازن في القطاع الاستشفائي ١٤٧
ii.ضبط الإنفاق في المستشفيات الحكومية ١٤٧
iii.تحسين الوضع المالي والخدماتي للمستشفيات الحكومية ١٤٧
iv.تنظيم سوق الاستشفاء في لبنان ١٤٧

٢.اعتماد أنظمة كفيلة بإلزام الصناديق الضامنة بالعمل ضمن نظام معلوماتي موحّد تتطابق فيه الرموز الطبية وكلفتها واتباع مؤشر أسماء واضح وشفاف لآلية العقود وكلفة الخدمات الصحية بكامل أنواعها ١٤٩
٣.العمل على الإعداد لإطلاق البطاقة الصحية الاستشفائية لتشمل فئات اجتماعية لا يوجد لديها أي تغطية صحية ١٤٩
٤.العمل على إطلاق البطاقة الصحية الدوائية للأمراض المزمنة ١٥٠
i.التقديمات الدوائية للأمراض المستعصية ١٥٠
ii.التقديمات الدوائية للإمراض المزمنة وغير المزمنة ١٥٠
iii.مشروع أدوية الأمراض غير المزمنة ١٥٠
٥.استكمال ورشة الإصلاح التي تمّ إطلاقها في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ١٥٠
i.على الصعيد الإدراي ١٥١
ii.على الصعيد المالي ١٥١
iii.على صعيد ضبط التقديمات الصحية ١٥٢
iv.على صعيد التقديمات العائلية ١٥٢
v.تنفيذ المرحلة الثانية من المخطط التوجيهي العام لأنظمة المعلومات ١٥٣
٦.إطلاق ورشة حوار سياسي واجتماعي عبر المؤسسات والهيئات الشعبية والنقابية المعنية بهدف إقرار وتحديث التشريعات والقوانين اللازمة في المجال الصحي ١٥٣
ع .في التربية والتعليم العالي ١٥٣
١.إيلاء اهتمام متزايد للتعليم الرسمي ١٥٣
i.تعزيز التخطيط وتحديد الإستراتيجيات لتوزيع الموارد ١٥٣
ii.إنجازات متفرقة أخرى ١٥٤
٢.تأمين الاستقرار المادي والعلمي لأفراد الهيئات الإدارية والتعليمية ١٥٤
i.تعديل التعويضات والأجور ١٥٥
ii.تنظيم عملية اختيار مدراء الدارس الرسمية والأساتذة المتعاقدين ١٥٥
iii.تحسين الفاعلية ومستوى الكفاءة لدى العاملين في القطاع التعليمي وتقييم التعليم العام والتحصيل التعليمي ١٥٥
ف .في قطاع الطاقة – الكهرباء ١٥٦
١.إصلاحات على المدى القصير ١٥٦

i.وضع سياسة جديدة لتعرفة الكهرباء ١٥٦
ii.إنجاز توقيع الاتفاق مع مصر لاستيراد الغاز الطبيعي لمعمل دير عمار ١٥٦
iii.إنجاز اتفاقات مع دول الربط السباعي لاستيراد الكهرباء ١٥٦
iv.إعادة هيكلية القطاع من خلال العمل على تشركة مؤسسة كهرباء لبنان ١٥٧
v.تحسين النقل عبر إنجاز مركز التحكّم الوطني وتأهيل محطة كسارة للربط السباعي وإكمال بناء شبكة التوتر العالي ١٥٧
٢.الإصلاحات الضرورية على المدى المتوسط ١٥٧
i.زيادة الإنتاج بما في ذلك إعادة تأهيل معملي الذوق والجية وإنشاء معامل جديدة مع درس إمكانية الشراكة مع القطاع الخاص ١٥٧
ii.إصلاح التوزيع مع درس إمكانية الشراكة مع القطاع الخاص ١٥٧
iii.تعديل القانون ٤٦٢ ١٥٨
٣.في تسعير المشتقات النفطية: إعادة النظر بمعادلة التسعيرة المعتمدة للمشتقات النفطية ١٥٨
ص .في التنقيب عن النفط ١٥٨
١.العمل على تشيط ملف الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز استكمالاً للمسوحات السايزمية، وإعداد مشروع قانون للتنقيب عن النفط وتحضير مشروع اتفاقيات تفاهم الإنتاج. ١٥٨
ق .في المياه ١٦٠
١.متابعة الخطة العشرية للسدود والبحيرات الجبلية ١٦٠
i.سد شبروح ١٦٠
ii.التحضير لتنفيذ سد بقعاتا ١٦٠
iii.التحضير لتنفيذ سد وبحيرة اليمونة ١٦٠
iv.تلزيم وتنفيذ سد وبحيرة بلعا ١٦١
v.تنفيذ مشاريع نهر العاصي ١٦١
vi.تلزيم دراسة التغذية لسد نورا التحتا أدلين ١٦١
vii.التخطيط للتخزين في مختلف المناطق اللبنانية ١٦١
viii.مشاريع شبكات المياه وخزانات التجميع ١٦١
ix.المشاريع المستقبلية في قطاع الري – الخطة العشرية ١٦٢
٢.إعادة تغذية طبقات المياه الجوفية ومنع تلوثها وتأمين الأمن المائي والاجتماعي والغذائي ١٦٣
٣.إنشاء خطوط ومحطات معالجة لتكرير مياه الصرف الصحي للمحافظة على البيئة ١٦٤

i.المشاريع التي تم إنجازها خلال عهد الحكومة ١٦٤
ii.العقود الجديدة الموقعة بعد تموز ٢٠٠٨ ١٦٤
iii.العقود التي لا تزال قيد التنفيذ ١٦٤
iv.مشاريع قيد التحضير (من المتوقع إطلاقها في الربع الأخير من العام ٢٠٠٩ أو الربع الأول من العام ٢٠١٠) ١٦٤
ر .في الاتصالات ١٦٥
١.تنفيذ القانون ٤٣١ ١٦٥
٢.السير في عملية خصخصة القطاع الخليوي ١٦٧
٣.تحسين وتطوير الحزمة العريضة Broadband ١٦٨
i.استكمال مشروع الإنترنت السريع DSL ١٦٨
ii.خدمات الحزمة العريضة Broadband ١٦٩
iii.شبكة الألياف البصرية ١٦٩
iv.مشروع توصيل كابلات الألياف البصرية إلى المشتركين (FTTH) ١٦٩
٤.مشاريع أخرى ١٦٩
i.إنجاز الجزء اللبناني من الكابل البحري عابر للقارات الـ IMEWE ١٦٩
ii.تغطية وسط بيروت بتقنيات الـ Wifi ١٧٠
iii.الهاتف العمومي Public Payphone ١٧١
iv.تشغيل محطة عين حزير اللاسلكية بالطاقة البديلة ١٧٢
v.خفض التعرفة ١٧٢
vi.تسهيل آلية تسديد الفواتير وجباية المستحقات المتأخرة ١٧٢
vii.استعمال بطاقات الائتمان (Credit/ Debit Card) في عملية تسديد فواتير الهاتف الثابت ١٧٣
viii.ضبط المداخيل ومكافحة الأعمال غير الشرعية ١٧٤
٥.صون سرية التخابر عملاً بالقانون ١٤٠ وإصدار المراسيم التطبيقية التي تؤمن الأطر التشريعية الضرورية ١٧٥
ش .في حماية البيئة ١٧٦
١.تفعيل دور وزارة البيئة التشريعي والرقابي والتوجيهي ١٧٦
٢.تنفيذ الخطة الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة ١٧٦
٣.توسيع رقعة لبنان الخضراء من خلال تفعيل إدارة كوارث الحرائق وقاية ومكافحة ١٧٧

i. تفعيل إدارة كوارث الحرائق وقاية ومكافحة ١٧٧
ii. إطلاق حملات نثر البذور من الجو ١٧٧
iii. التحريج ١٧٧
iv. إعادة تأهيل الأراضي ١٧٧
٤. السير باتجاه استحداث الضابطة البيئية للتشدّد في تطبيق القوانين ١٧٨
ت . في قطاع النقل ١٧٨
١. إقرار سياسة قطاع النقل البرّي للركاب والبضائع وسياسة قطاع النقل البحري ١٧٨
٢. تعزيز دور لبنان الإقليمي والدولي في مجال النقل ١٧٨
٣. تحسين واقع قطاع النقل الداخلي وتأمين نقل داخلي كفوء وملائم للبنانيين يسهم في تخفيض كلفة الفاتورة النفطية ١٧٩
٤. معالجة مشكلة المخالفات على الأملاك البحرية العمومية ١٨٠
٥. معالجة مشكلة التعدّيات على سكّة الحديد من قِبل أفراد ومؤسسات خاصة وعامة والعمل على إزالتها ١٨٠
ث . في الإعلام ١٨٠
i. تحديث النصوص القانونية الخاصة بالإعلام والإعلان ١٨٠
ii. تطوير الوكالة الوطنية للإعلام والإذاعة اللبنانية ١٨٠
iii. تنظيم أوضاع تلفزيون لبنان الإدارية والمالية والتقنية ١٨٠
iv. شؤون إعلامية عامة ١٨٠
خ . في شؤون المرأة ١٨١
i. تنفيذ التعهّدات التي التزم بها لبنان والواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقّعها أو التوصيات التي وافق عليها ١٨١
ذ . في الثقافة ١٨٢
i. إقرار مشاريع القوانين التنظيمية لوزارة الثقافة ولمديريتها وللمؤسسات العامة والهيئات العاملة تحت وصايتها ١٨٢
ii. تطوير وتوسيع شبكة المكتبات العامة ١٨٤
iii. مشروع قانون لإقامة صندوق التنمية الثقافية ١٨٤
iv. تعزيز التراث الوطني وتقديم جوائز الإبداع الثقافي والفني ١٧٤
• دار الثقافة والفنون: المركز اللبناني- العماني ١٧٤

• متحف أثري تاريخي في مدينة صيدا وبيروت ١٨٤
v. الإعداد لتظاهرة ثقافية كبيرة بمناسبة إعلان بيروت عاصمة عالمية للكتاب ٢٠٠٩ ١٨٤
ض . في الشباب والرياضة ١٨٤
i. تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة ١٨٤
ii. إطلاق مشروع المبنى الموحّد للهيئات الرياضية والشبابية والكشفية بقطاعيها الرسمي والأهلي على المدينة الرياضية ١٨٤
iii. تشكيل اللجنة العليا لوضع الإستراتيجية الوطنية للشباب والرياضة للسنوات العشر المقبلة ومنحها مهلة ٦ أشهر لإنجاز عملها على شكل مشروع قانون ١٨٤
iv. في التحضيرات للألعاب الفرنكوفونية ١٨٤
غ . جلسات المساءلة ١٨٥
i. تعزيز العلاقة بين مجلس النواب وجلس الوزراء وعقد جلسات نيابية دورية مخصّصة لاستيضاح الحكومة ومساءلتها بما يعزّز الديمقراطية ويسهم في تحقيق مستوى أفضل من الأداء ١٨٥

الملاحق

١. الملحق رقم ١: الخطوات الاستباقية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية ١٨٩
٢. الملحق رقم ٢: ورقة عمل حول رؤية لإنماء المناطق اللبنانية ٢٠٣
٣. الملحق رقم ٣: مشاريع قوانين أرسلت من حكومة الرئيس السنيورة الأولى إلى مجلس النواب ولم يستلمها ٢٤٥
٤. الملحق رقم ٤: القوانين التي أقرها مجلس النواب في عهد حكومة الإرادة الوطنية الجامعة (تموز ٢٠٠٨ لغاية تموز ٢٠٠٩) ٢٦١
٥. الملحق رقم ٥: مشاريع القوانين المحالة من حكومة الإرادة الوطنية الجامعة إلى مجلس النواب والتي لم تقر بعد (تموز ٢٠٠٨ – تموز ٢٠٠٩) ٢٧١
٦. الملحق رقم ٦: مشاريع القوانين المالية المحالة من حكومة الإرادة الوطنية الجامعة إلى مجلس النواب والتي لم تقر بعد (قيمة إجمالية ٦٠٠ مليون د.أ.) ٢٩١
٧. الملحق رقم ٧: ملخص عن أعمال الهيئة العليا للإغاثة وتقدم سير العمل في معالجة إزالة آثار العدوان الإسرائيلي (أيلول ٢٠٠٩) ٢٩٧
٨. الملحق رقم ٨: المشاريع الإنمائية: أبرز العقود الموقعة للفترة الممتدة من تموز ٢٠٠٨ حتى حزيران ٢٠٠٩ ٣١٣

٩.الملحق رقم ٩: الاتفاقيات التمويلية التي أبرمت في مجلس النواب في عهد حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الثانية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ٣٢٥
١٠.الملحق رقم ١٠: الاتفاقيات التمويلية التي أحيلت إلى مجلس النواب للإبرام ولم تقر لتاريخه (العدد١١) ٣٣١
١١.الملحق رقم ١١: لبنان: مدخل إلى البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الفقيرة ٣٣٧
١٢.الملحق رقم ١٢: الخطة العشرية للسدود والبحيرات الجبلية الموافق عليها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣ تاريخ ٢٠٠٣/٩/١٠ ..... ٣٤٣
١٣.الملحق رقم ١٣: اوجيرو: مؤشرات عامة ٣٥٣

تمهيد

كانت الفكرةُ من وراء القبول باتفاق الدوحة بما في ذلك إقامة حكومة بالثلث المعطّل، تحقيق ثلاثة أمور: تَلافي المزيد من العنف والانقسام السياسي، والعودة بقدر الإمكان إلى المؤسّسات اعترافاً واستقراراً وتفعيلاً، والعمل- بقدر الإمكان أيضاً- على حفظ صورة لبنان الدولة، ولبنان الرسالة لدى العرب والمجتمع الدولي. وبهذا المعنى العامّ، فإنّ حكومة «الوحدة الوطنية» فيما بين تموز ٢٠٠٨ وحتى ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٩، أنجزت إنجازات لا بأس بها ضمن الأهداف الثلاثة، وبخاصة إذا لاحظْنا تقصُّد التعطيل، وتقصُّد إبراز المكاسب الّتي حقّقها هذا الفريق على ذاك الفريق. فبالفعل ما حدثت أعمالٌ عنيفةٌ في الفترة المذكورة لأغراض سياسية. كما أنه في مجال العودة للمؤسسات كانت هناك إنجازاتٌ ومتابعاتٌ وأهمُّها بعد انتخاب رئيس الجمهورية الجديد، إجراء الانتخابات النيابية التي كانت حرةً ومنضبطة، رغم الأجواء التحشيدية التي تحصُلُ في مثل تلك الظروف. وإذا شئنا المُضيّ قُدُماً في استعراض مسائل «تطبيع الوضع العامّ» نجد مسألتين مهمتين أظهرتا نجاحاً للبنان وحكومته وهما: الثبات في وجه الأزمة المالية العالمية، وصيرورة لبنان عضواً في مجلس الأمن عن المجموعة العربية لمدة عامين. وكلا الأمرين يشيران إلى ثبات واستقرار السياسات المالية والخارجية البعيدة المدى للدولة اللبنانية، ضمن المحيط العربي وفي العالَم.

المقدمة

ليس سراً أن الثلث المعطل في حكومة الوحدة الوطنية، أو حكومة الإرادة الجامعة، جاء نتيجة اتفاق الدوحة، وبهدف تجاوز الانعكاسات والآثار المؤسفة لأحداث السابع من أيار التي شهدتها العاصمة بيروت وبعض المناطق اللبنانية. وكان هناك شبه إجماع على أن هذا الاتفاق هو عبارة عن اتفاق مرحلي، لفترة محددة وعابرة، اقتضتها ضرورات تجاوُز ما حصل في بيروت وصيدا وبعض المناطق، باعتبار ذلك فترةً انتقالية تعود بعدها الأمور إلى طبيعتها على مختلف المستويات.

من هنا فقد أتت الحكومة لكي ترعى هذا الانتقال، من حال إلى آخر، خاصة وان المدة التي كانت متبقية من عمر ولاية مجلس النواب (سنة بما فيها الفترة المطلوبة لانتخاب العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية وترتيبات تسلمه لمهامه الدستورية) لم تكن تسمح لأية حكومة بأكثر من خطوات وإجراءات انتقالية، خاصةً وأنّ المتعارَفَ عليه، هو أنّ الأَشْهُرَ التي تسبق الانتخابات النيابية تُدخل البلاد في حالة خاصة يصبح فيها من الصعب المراهنة على تخطيط أو تنفيذ أو إنجاز كبير.

من هذا المنطلق، فإنّ الرئيس فؤاد السنيورة الذي أُعيدَ اختياره من قبل النواب لتشكيل حكومة ما بعد الدوحة، كان محيطاً بحراجة الظروف ودقتها وحجم التعقيدات بحيث لا يمكن المراهنة على إنجازات كبيرة. الرئيس السنيورة وفور توصله إلى تشكيل الحكومة والذي استغرق ٤٥ يوماً[١]، أعلن من القصر الجمهوري في بعبدا قائلاً: «إنني أرى أنه ضمن مهام هذه الحكومة المتعددة هناك مهمتان أساسيتان:

المهمة الأولى: إعادة الثقة بالنظام السياسي اللبناني والمؤسسات الديمقراطية والدولة المدنية، أي إعادة الثقة بالصيغة اللبنانية التي تقول وتؤكد على العيش المشترك بين اللبنانيين، وتحض على الاعتدال وتؤمن بالحرية، وتشدد على قبول الآخر. وإن مهمة الحكومة في ذلك، التأكيد للبنانيين وللعالم أن القيادات اللبنانية، رغم اختلافها، تأخذ مصالح كل المواطنين في عين الاعتبار، مصالح كل اللبنانيين على اختلاف مواقعهم وأينما كانوا، مصالح العمال والأجراء والمزارعين ورجال الأعمال والصناعيين والتجار والطلاب، فكل هؤلاء ينظرون إلينا ويتتبعون ما نقوم به ويريدون منا العودة بهم جميعاً إلى العمل من أجل حاضرهم ومستقبلهم».

وتابع: «أما المهمةُ الثانيةُ للحكومة الحالية التي أردت أن أسلط الضوء عليها، فهي تأمين إجراء الانتخابات النيابية المقبلة بشفافية. فمن واجبات الحكومة العمل مع مجلس النواب للخروج بقانون يؤمّنُ العدالة والتمثيل الصحيح والمعاصرة والشفافية. وعلى الحكومة العمل على إدارة العملية الانتخابية وتأمين التنافس السلمي بين القوى السياسية من دون تحيز أو انحياز لطرف من دون آخر. وفي النهاية، فإنّ رأيَ المواطنَ وصوته وخياره الذي يضعه في صندوقة الاقتراع هو الذي يقرر من هو الفائز ومن سيكون المسؤول الذي سيؤمّنُ للبنانيين الطريق نحو تعزيز استقلال لبنان وسيادته وعروبته وازدهاره وانطلاقه نحو المستقبل».

١ – كلف الرئيس السنيورة بتشكيل الحكومة في ٢٨ أيار ٢٠٠٨ وتم الإعلان عن تشكيلها في ١١ تموز ٢٠٠٨. واستغرقت فيما بعد صياغة البيان الوزاري نحو ثلاثة أسابيع إذ انتهت في الرابع من آب ٢٠٠٨.

كان الهاجس من وراء تحديد المهمة الأولى، التجربة التي كانت البلاد قد عاشتها أثناء مسؤولية الحكومة السابقة وما رافق ذلك من اعتصام في الوسط التجاري وإقفال لمجلس النواب، وبالتالي تعطل أغلب المؤسسات الدستورية باعتبار أن توقف التشريع وإقرار القوانين كان من أخطر المراحل التي عاشها لبنان.

من هنا فإنّ التركيز على عودة انتظام عمل المؤسسات الدستورية تمهيداً لعودة الثقة إلى مؤسسات النظام السياسية مسألة بالغة الأهمية خاصة وأن المواطن اللبناني كان قد عاش معاناة كبيرة نتيجة هذا التعطل، وهذا الإقفال، كما أن الثقة بمؤسسات النظام اللبناني كانت قد اهتزت وَضَعُفَتْ. ولهذه الأسباب كان الهدف هو الحفاظ على حالة الاستقرار بغض النظر عن النتائج وسرعة الإنجاز، وبالتالي شهدت البلادُ عَبْرَ هذه الحكومة، وبسبب وجود الثلث المعطل بيد قوى تحالف ٨ آذار، تجربةً حكوميةً فريدةً تمثلتْ بطولِ اجتماعات مجلس الوزراء والتي لم تتمكن نسبةً إلى الوقت المصروف بالخروج بما كان مطلوباً من قرارات. بل إنّ الحكومة وطوال فترة عشرة أشهر، لم تتمكن من انجاز أية تعيينات ضرورية وأساسية في المراكز القيادية الشاغرة في الدولة اللبنانية، كما أنها لم تتمكن من إقرار المشاريع التي كان من الممكن إقرارها لو أن الحكومة كانت حكومة طبيعية تعمل حسب نصوص الدستور وبالإنتاجية والفعالية المعتادة لأية حكومة طبيعية. من هنا فقد تميزت أغلب اجتماعات الحكومة بمماحكات ماراتونية من دون نتائج تحاكي هذا الكم من الجهد والصبر اللذين بُذلا من قبل رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء ميشال سليمان وفؤاد السنيورة. بل إنّ الموقف المضمر للرئيسين كان هو إجراء المبادلة بين الصبر والعض على الجراح نتيجة هذه الوضعية الاستثنائية للحكومة، بانتظار تمرير هذه المرحلة التي يفترض أن تتلوها مرحلة جديدة بعد إتمام الانتخابات النيابية. من هذه الزاوية فإنّ تركيزَ اهتمام الحكومة كان على تثبيت الاستقرار وإنجاز العملية الانتخابية بصدق وشفافية من أجل إتاحة الفرصة للبلاد للانتقال إلى مرحلة جديدة، مع مجلس نيابي جديد وانطلاقة جديدة.

لكنّ رغم صعوبة ودقة ظروف الحكومة المُقيّدة بالثلث زائد واحد من عدد الوزراء فإنّ المُثابرةَ وسياسةَ ضَبْط النفس التي أبداها الرئيس فؤاد السنيورة في ملاحقة المواضيع المطروحة مكنت الحكومة من تحقيق خطوات لا بأس بها كان يمكن أن تكون مضاعفة في ظروف حكومية أفضل. هذه الخطوات ما كانت الا استمراراً لما سبق أن قامت به الحكومة التي سبقتها فعملت وأنجزت رغم حراجة الظروف.

ومن أبرز الخطوات التي تمكنت الحكومة من تحقيقها يأتي:

أولاً: تحقيق الربط الكهربائي مع مصر أي تحقيق حلم استجرار الكهرباء من مصر عبر الأردن وسوريا، وهذه الخطوة تعد ترجمة عملية لشعار التعاون العربي المشترك والذي تلاه اتفاق استجرار الغاز المصري إلى لبنان ووضع الاتفاق موضع التنفيذ، وقد كان لذلك نتائج إيجابية كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والمالي.

ثانياً: نجحت الحكومة في تحقيق بعض الخطوات الخجولة على مستوى بعض التعيينات الإدارية مثل المجلس الدستوري ومجلس القضاء الأعلى.

ثالثاً: إقامة العلاقات الدبلوماسية مع سوريا وفتح السفارة اللبنانية في دمشق و السفارة

السورية في بيروت إضافةً إلى إعادة افتتاح وتحديث معابر على الحدود الشمالية مع سوريا.

رابعاً: متابعة تنفيذ العديد من الخطوات لتحديث قطاع الاتصالات

خامساً: إعداد مشروع قانون للسياسة النفطية.

سادساً: إقرار رؤية تنمية مناطقية شاملة متوسطة الأمد، وكذلك إقرار خطة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على مدى العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

سابعاً: متابعة الجهود بما أمّن استمرار تحقيق نسب عالية من النمو والتدفقات المالية وأسهم في تحقيق فوائض كبيرة في ميزان المدفوعات بالتلازم مع استمرار احتواء نسب التضخم بالمقارنة مع دول الجوار وأيضاً تحقيق انخفاض هام في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي.

ثامناً: انتخاب لبنان عضواً غير دائم في مجلس الأمن.

تاسعاً: تمكّن الحكومة من إجراء الانتخابات النيابية تطبيقاً لقانون الانتخاب الذي استطاع مجلس النواب اقراره حيث جرت في يوم واحد على كل الاراضي اللبنانية وللمرة الأولى بتاريخ لبنان، علماً أنّ هذه الانتخابات الفريدة لم تشهد أي حادث أمني جدي أو خطير، أو أي عملية تجاوز للقانون من قبل المسؤولين المرشحين وأنصارهم.

في المحصلة فإنّ صبر الرئيسين ميشال سليمان و فؤاد السنيورة وتفاهمهما هو الذي ساهم في استمرار عمل الحكومة والحؤول دون انفجارها من الداخل، وبالتالي تحقيق خطوة الانتقال إلى مجلس نيابي جديد، ومرحلة سياسية جديدة.

وفيما عدا ما ورد في هذا الاستعراض الموجَز من ذكر لكبرى المسائل، أوردْنا في هذا الكتاب، الذي اعتدنا على إصداره خلال السنوات الأربع الماضية عن أعمال الحكومة، سجلاً بالأعمال الحكومية في مجال صلاحيات السلطة التنفيذية ومهامّها الدستورية، وبعضها استمرار ومتابعة لأعمالٍ من الحكومة أو الحكومات السابقة، وبعضُها الآخر جديد، وينظر للمستقبل ويُعدّ له، أكثر مما ينظر للماضي. وفي هذا المجال، مجال الأعمال العادية للسلطة التنفيذية هناك إنجازاتٌ بارزة في شتى الوزارات والإدارات على مستوى التنظيم، وعلى مستوى المشاريع التي جرت إحالتُها على مجلس النواب. وبالإضافة إلى الاستعراض لما أنجزته إدارات ومؤسسات الحكومة، هناك الملاحق التي تعرض لعدة مسائل ومشروعات مهمة ومنها: الخطوات الاستباقية للثبات أمام الأزمة المالية العالمية، ومشروع إنماء المناطق المحرومة، والسياسات إزاء مكافحة الفقر، وجدول بالمشاريع المُحالة على مجلس النواب، وآخر بالاتفاقيات المعقودة والتي وافق عليها مجلس النواب للقروض والمساعدات... الخ بحيث تبلغ تلك الملاحق زُهاء الثلاثة عشر ملحقاً، وبعضها، كما سبق القول، نتاج جهود سابقة، وبعضُها الآخر أعمالٌ جديدةٌ تطلبتْها الظروف المستجدة، وضرورات التلاؤم مع الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية، والتفكير بالمستقبل بما يحفظُ لبنانَ وشعبه، ويصون نظامه الديمقراطي وعمل مؤسّساته.

الفصل الأول:
تطور الوضع الاقتصادي العام
نمو وتحديات

الفصل الأول

تطور الوضع الاقتصادي العام – نمو وتحديات

جلسة لمجلس الوزراء في قصر بعبدا

أولاً: النمو الاقتصادي المحقق بالرغم من كافة المعوقات الداخلية والخارجية

استطاع لبنان أن يحقق نسباً عاليةً من النمو الاقتصادي في العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وكذلك الأمر في العام ٢٠٠٩ حسب ما تشير الإحصاءات الأولية، وذلك برغم الظروف السياسية والأمنية الشديدة الصعوبة داخلياً وإقليمياً، والأوضاع المالية والاقتصادية الدقيقة والاستثنائية عالمياً.

ولقد أثبتت الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، فيما خصّ تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي، أن الحركة الاقتصادية تحسّنت بمقادير عالية خلال الأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩ إذ حقق لبنان نسبة نمو تفوق ٧,٥٪ في العام ٢٠٠٧، وهي ذاتها النسبة المحققة في العام ٢٠٠٤ والتي مثّلت آنذاك أعلى نسبة نمو يحققها الاقتصاد اللبناني على مدى عشر سنوات، وذلك قبل وقوع لبنان أسير الأحداث الأمنية والحروب التي شنت عليه في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. كذلك حقق لبنان نمواً اقتصادياً حقيقياً بنسبة ٩,٣٪ في العام ٢٠٠٨. كما تظهر المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٩ استمرار النمو الإيجابي المرتفع الذي من المتوقع أن يتجاوز نسبة ٧٪ على مدى العام بأكمله،

وذلك بالرغم من الارتدادات السلبية للأزمة المالية العالمية وتداعياتها الاقتصادية.

وبناء على ذلك، فقد تمكّن لبنان من الخروج من نفق الركود والتراجع العميق الذي أصابه في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بسبب الزلزال الذي هزّ لبنان باستشهاد الرئيس الراحل رفيق الحريري وتداعيات ذلك الاغتيال على أكثر من صعيد أمني وسياسي واقتصادي، وكذلك بسبب موجة الاغتيالات والتفجيرات التي تلت، وما تبعها ورافقها من آثار مدمرة للاجتياح الإسرائيلي في صيف العام ٢٠٠٦، والعمليات الإرهابية الأخرى التي عانى منها لبنان على مدى الفترة الماضية ولاسيما العملية الإرهابية في مخيم نهر البارد في العام ٢٠٠٧ والاعتصام الذي شل وسط العاصمة بيروت لفترة تعدت الثمانية عشر شهراً منذ نهاية شهر تشرين الثاني ٢٠٠٦ وحتى أيار ٢٠٠٨، والأحداث الأمنية التي حصلت في أيار من العام ٢٠٠٨ وتداعيات ذلك على أكثر من صعيد وطني وأمني وسياسي واقتصادي.

حقق لبنان نمواً اقتصادياً حقيقياً بنسبة ٩,٣٪ في العام ٢٠٠٨. كما تظهر المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٩ استمرار النمو الإيجابي المرتفع الذي من المتوقع أن يتجاوز نسبة ٧٪.

ولقد أسهمت في تحقيق هذه النتائج الاقتصادية الإيجابية عدة عوامل مجتمعة، داخلية وخارجية، يأتي في طليعتها السياسات المالية والنقدية والمصرفية الحكيمة والاستباقية التي مهدت وأوحت بالثقة لدى المعنيين بالاقتصاد اللبناني في الداخل والخارج، وذلك على الرغم من الظروف الداخلية والخارجية القاسية التي عانى منها لبنان. هذا إضافة إلى الجهود المضنية المبذولة على صعيد الحكومة داخلياً وأمنياً وكذلك عربياً ودولياً للتأكيد على استقلال لبنان وسيادته. إلى جانب ذلك فقد كان للجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة من أجل تحريك عجلة الإنفاق الحكومي من خلال تنفيذ مشاريع البنى التحتية التي توقفت بسبب التوقيف القسري في الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٥ لتنفيذ قانون الاستملاكات الممول عبر إصدار سندات الخزينة دوراً كبيراً، وهو ما سمح للدولة اللبنانية بالعودة إلى الاستفادة من القروض الميسرة المخصصة لتنفيذ العديد من مشاريع البنى التحتية في أكثر من قطاع وعلى كل الأراضي اللبنانية، وهذا ما أسهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي ورفع بشكل أساسي من نسب النمو التي حققها الاقتصاد اللبناني في هذه الفترة. بالإضافة إلى ذلك فقد كان للجهد الكبير الذي بذلته الحكومة لمعالجة التدمير الذي تعرض له لبنان ومنشآته وبناه التحتية أكان من خلال تنظيم عمليات الإغاثة التي قدمتها الجهات المانحة بشكل مباشر، أو من خلال ما بادرت إليه الهيئة العليا للإغاثة، وعلى عاتق بعض الدول المانحة وكذلك على عاتق الخزينة اللبنانية، وذلك فيما خص القيام بأعمال الإغاثة العاجلة أم لإعادة بناء ما دمر أو تضرر من بنى تحتية أو مؤسسات عامة وكذلك في تنفيذ برنامج كبير لإعادة بناء أو ترميم الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة التي فاق عددها ١٢٥ ألف وحدة سكنية من خلال ما حصلت عليه الهيئة من مساعدات من الدول المانحة أو من ما كان على الخزينة اللبنانية

أن تتحمل أعباءه. كل ذلك كان له فضل كبير من الإسهام، وبشكل غير مباشر، في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي والتنمية في المناطق المتضررة وبالتالي المساهمة في تحقيق نسب مرتفعة من النمو الاقتصادي.

كما يأتي في هذا السياق أيضاً دور الطفرة المالية التي تحققت لدى معظم شركائنا التجاريين والخدماتيين، ولاسيما لدى الدول العربية النفطية، بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط، وتراكم فوائض مالية كبيرة لديها، وما ترتب عن ذلك في محصلة الأمر من تنشيط للقطاع السياحي والاستثماري في لبنان. وعلى ذلك، فقد نجح لبنان ومؤسساته المالية والاقتصادية في استقطاب تحويلات هامة من اللبنانيين المقيمين في الخارج ومن العرب الذين توافدوا إلى لبنان سياحاً ومستثمرين. ويتبين ذلك من الفائض الكبير الذي تحقق في ميزان المدفوعات اللبناني، والذي تجاوز المليارَي دولار في العام ٢٠٠٧ و٣,٤ مليار دولار في العام ٢٠٠٨، و٧,٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٩ وذلك بالرغم من استمرار وتصاعد العجز المرتفع في الميزان التجاري واستمرار العجز في حسابي الموازنة والخزينة. وقد أسهم ذلك كله في توفير سيولة داخلية للاقتصاد اللبناني ساعدت في تمويل مستوى عالٍ من الإنفاق الداخلي والاستهلاك المحلي. إلى جانب ذلك فقد أسهمت الإجراءات العملية المتخذة على صعيد الحكومة لتحريك مشاريع البنى التحتية التي كانت متوقفة والممولة بموارد مالية ميسرة واستمرار سعي الحكومة ومثابرتها في العمل على تحريك عجلة المساعدات للمتضررين من الحرب في تنشيط حركة عجلة الاقتصاد وتعزيز فرص نموه.

وعلى ذات المسارات فقد أسهمت الخطوات الاستباقية والرصينة التي اتخذتها السلطات المالية والنقدية والمصرفية في النأي بلبنان ومصارفه من التأثر بالنتائج المباشرة للأزمة المالية العالمية، وهي التي اعتبرها كبار الاقتصاديين العالميين واعتبرتها كبريات المؤسسات الدولية، من أشد وأخطر الأزمات المالية التي شهدها العالم منذ الركود العالمي الكبير في العام ١٩٢٩.

ثانياً: وضع الاقتصاد في العام ٢٠٠٨ و منتصف العام ٢٠٠٩

شهدت الظروف الماكرو-اقتصادية تحسناً ملموساً في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ خصوصاً بعد اتفاق الدوحة في شهر أيار ٢٠٠٨ ومفاعيله الإيجابية على الأوضاع الأمنية والسياسية العامة في البلاد، حيث توقفت الأعمال المسلحة في شوارع بيروت ورفع الاعتصام من وسط المدينة، كما تم انتخاب رئيس جديد للجمهورية وتألفت حكومة وحدة وطنية في شهر تموز. وقد أدت عودة الثقة بالاقتصاد المحلي إلى نمو اقتصادي قوي في العام ٢٠٠٨ بلغ ٩,٣٪، يعود الفضل فيه وبشكل رئيسي إلى النمو الكبير الذي عرفه قطاعا البناء والسياحة.

أ. قطاعات الإنتاج السلعي والخدماتي

في القطاع الزراعي، استمر المنحى التصاعدي للصادرات الزراعية في العام ٢٠٠٨، إذ حققت نمواً بلغ ٢٣,٩٪ عن صادرات العام ٢٠٠٧ وبلغت قيمتها ١٦٦ مليون دولار، وقد أسهم في ذلك استمرار العمل ببرنامج دعم الصادرات (Export Plus) الذي تقوم به المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، إضافةً إلى تزايد الطلب

الإقليمي على المنتجات الزراعية اللبنانية.

أما في المجال الصناعي، فقد نمت الصادرات بنسبة بلغت ٢٦,٨٪ مقارنةً بما كانت عليه في العام ٢٠٠٧ لتبلغ قيمتها حوالي ٣ مليار دولار. وفي هذا المجال، لا بدّ من الإشارة إلى أن الواردات من الآلات الصناعية إلى لبنان ارتفعت بنسبة ١٥,٦٪. بالمقابل تراجعت تلك الصادرات الصناعية في العام ٢٠٠٩ بنسبة ١١,٦٪ مقارنةً بالعام ٢٠٠٨، هذا في الوقت الذي تابعت الواردات من الآلات الصناعية منحاها التصاعدي إذ ارتفعت بنسبة بلغت ٦٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٩، مما يظهر النمو المضطرد الحاصل في هذا القطاع وازدياد الاستثمارات فيه بما يمهد لزيادة مستقبلية في إنتاجيته وحجم إنتاجه.

وفي قطاع البناء، ارتفعت طلبات رخص البناء (بالمتر المربع) في العام ٢٠٠٨ بنسبة كبيرة جداً بلغت ٧٧,٧٪ عن مستواها في العام ٢٠٠٧، وكذلك عدد العقارات المباعة بنسبة ٢١,٨٪، في وقت ارتفعت فيه كميات تسليم الاسمنت بنسبة ٧٪. وفي العام ٢٠٠٩، شهدت طلبات رخص البناء تراجعاً بنسبة ١٠,٦٪ عن العام ٢٠٠٨، ربما نظراً لنتائج غير مسبوقة محققة خلال شهر كانون الأول ٢٠٠٨. أما كميات تسليم الإسمنت فاستمرت في منحاها التصاعدي في العام ٢٠٠٩، إذ ارتفعت بنسبة ١٦٪ مقارنةً بنتائج العام ٢٠٠٨.

ونتيجةً لذلك، عرف قطاع التجارة والخدمات تحسناً نسبياً خلال العام ٢٠٠٨ مع ازدياد في حركة معالجة وتخليص الحاويات بلغت نسبته ١٨,٦٪. أما عدد المسافرين القادمين إلى مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت، فقد شهد زيادة بلغت ٢١,٤٪ عن العام ٢٠٠٧، وكذلك ارتفع عدد السياح بنسبة ٣١٪ إلى ما يزيد عن مليون وثلاثمائة ألف سائح.

في العام ٢٠٠٨، ارتفع عدد السيّاح بنسبة ٣١٪ إلى ما يزيد عن مليون و ثلاثمائة ألف سائح. و في العام ٢٠٠٩، عادت و ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٩٪.

أما في العام ٢٠٠٩، فقد عاد وارتفع عدد السفن القادمة إلى مرفأ بيروت بنسبة ١٧٪. كذلك ارتفع عدد السياح القادمين إلى لبنان عبر مطار رفيق الحريري الدولي بنسبة كبيرة بلغت ٣٩٪ في العام ٢٠٠٩ مقارنة مع نتائج عام ٢٠٠٨ هذا مع ازدياد في عدد الركاب القادمين إلى لبنان عبر مطار رفيق الحريري الدولي بنسبة ٢٣٪ ليصل إلى مليونين ونصف مليون راكب حتى نهاية العام ٢٠٠٩.

وفي مجال التعاملات المصرفية، ارتفعت قيمة الشيكات المقاصة في القطاع المصرفي في العام ٢٠٠٨ بنسبة ٣٧,٢٪، وبنسبة ٧,٤٪ في العام ٢٠٠٩، مما يدل على استمرار زيادة حجم الحركة الاقتصادية في السوق المحلي.

ب.ميزان المدفوعات

بالرغم من زيادة العجز في الميزان التجاري في العام ٢٠٠٨ والعائد إلى الزيادة في الطلب الداخلي، والارتفاع في أسعار السلع العالمية وتراجع سعر الدولار، إلا أن ميزان المدفوعات سجّل فائضاً تراكمياً بلغ ٣,٤٦ مليار دولار. وقد استفادت الودائع المصرفية من الزيادة الكبيرة في التحويلات النقدية والتدفقات الرأسمالية.

وقد استمر هذا التدفق في العام ٢٠٠٩، وسجّل ميزان المدفوعات فائضاً تراكمياً بقيمة ٧,٨ مليار دولار. وبهذا يكون ميزان المدفوعات سجل رقمين قياسيين متتاليين وذلك بالرغم من استمرار العجز في الميزان التجاري.

ج.المالية العامة

في آخر العام ٢٠٠٨، سجلت المالية العامة تحسناً طفيفاً، إذ بلغت نسبة العجز العام لمجموع الإنفاق العام ٢٩,٤٪ مقارنةً بنسبة ٣٠,٥٪ للعام ٢٠٠٧. وقد ساهم في تحقيق هذا التحسن ارتفاع العائدات العامة بنسبة ٢١,٢٪ لتبلغ ١٠،٦٠٣ مليار ليرة، الأمر الذي أسهم بشكل غير مباشر في احتواء الزيادة في الإنفاق العام بنسبة ١٩,٢٪ والذي بلغ ١٥،٠٠٧ مليار ليرة. كما بلغ الفائض الأولي ٩٠٠ مليار ليرة في العام ٢٠٠٨، مقارنةً بعجز أولي بلغ ١،١٠٢ مليار في العام ٢٠٠٧.

أما في العام ٢٠٠٩، فقد ارتفع العجز العام بنسبة ١,٣٪ ليبلغ ٤،٤٦٢ مليار ليرة، حيث بلغت العائدات العامة للخزينة ١٢،٧٠٥ مليار ليرة بارتفاع نسبته ٢٠,٤٪ عن العام ٢٠٠٨، وبلغ الإنفاق العام ١٧،١٦٧ مليار ليرة بارتفاع نسبته ١٥٪ عن العام ٢٠٠٨. كما بلغ الفائض الأولي ١،٦٢٤ مليار ليرة بنهاية عام ٢٠٠٩.

د.الدين العام

في آخر العام ٢٠٠٨، بلغ إجمالي الدين العام القائم حوالي ٧٠،٨٦٦ مليار ليرة، أي ما يعادل ٤٧,٠١ مليار دولار، أي بزيادة قدرها حوالي ٥ مليار دولار عن نهاية العام ٢٠٠٧، وذلك عائد بشكل رئيسي للعجز في المالية العامة والذي بلغ ٤,٤ الف مليار ليرة لبنانية (أو ٢,٩ مليار دولار) في العام ٢٠٠٨، أي بارتفاع نسبته ١٤,٧٧٪ عن العام ٢٠٠٧، وعن ارتفاع ودائع القطاع العام بـ٢,٤ مليار دولار. على هذا بلغ صافي الدين العام ٤١,٥ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٠٨.

أما في آخر العام ٢٠٠٩، فقد بلغ حجم إجمالي الدين العام ٥١,١ مليار دولار، بارتفاع نسبته ٨,٧٪ عن الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٨، بينما بلغ صافي الدين العام في نهاية تلك السنة ٤٤,٢ مليار دولار.

هـ.الوضع النقدي

استمر الوضع النقدي محافظاً على متانته في العام ٢٠٠٨، بسبب الفائض التراكمي القياسي المحقق في ميزان المدفوعات، وتمكّن مصرف لبنان من رفع احتياطي العملات الأجنبية القائم لديه بشكل قياسي ليبلغ ١٩,٧٣ مليار دولار، وذلك بعد تلبية حاجات المالية العامة من القطع الأجنبي ولاسيما لتمويل مشتريات مؤسسة كهرباء لبنان من المشتقات النفطية.

وكذلك في العام ٢٠٠٩، استمر الوضع النقدي على المنحى ذاته بالرغم من الأزمة المالية العالمية، إذ ظلت عمليات سوق القطع إيجابية لصالح الليرة اللبنانية، وهو ما أدى إلى رفع مستوى حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان بشكل إضافي إلى ٢٨,٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٠٩، وذلك بارتفاع نسبته ٤٣,٦٪ عن الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٨.

و.مؤشر الأسعار

وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة ٥,٥٪ ما بين كانون الأول ٢٠٠٧ وحتى كانون الأول ٢٠٠٨، ذلك بسبب الارتفاع المسجّل في أسعار «المأكولات والمشروبات غير الروحية» بشكل أساسي.

أما في نهاية شهر كانون الأول ٢٠٠٩، فسجّل مؤشر أسعار الاستهلاك تغييراً طفيفاً بنسبة ٣,٤٪ عن الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٨.

ز.القطاع المصرفي

شهد القطاع المصرفي اللبناني تحسناً جيداً في العام ٢٠٠٨ إذ تمكن من تسجيل نمو يقدر بحوالي ٣٠٪ في مجموع الأرباح، و١٤,٦٪ في مجموع الموجودات التي بلغت ٩٤,٢٥ مليار دولار في نهاية العام، بالإضافة إلى نمو نسبته ١٥,٧٪ في الودائع التي بلغ مجموعها بدورها ٧٨,٦٦ مليار دولار.

وكذلك كانت نتائج القطاع المصرفي للعام ٢٠٠٩ جيدة أيضاً بالرغم من الأزمة المالية العالمية. ولقد أدت الفورة الكبيرة في التحويلات من الدولار إلى الليرة اللبنانية إلى تراجع نسبة الدولرة للودائع إلى ٦٤,٥٪، وهي النسبة الأدنى منذ العام ٢٠٠٤. وقد سجّل مجموع الموجودات المصرفية ارتفاعاً بنسبة ٢٢٪ في نهاية شهر كانون الأول ٢٠٠٩ ليبلغ ١١٥,٢ مليار دولار، والودائع بنسبة ٢٣٪ لتصل إلى ٩٥,٨ مليار دولار.

ثالثاً: تحديد مسارات للعمل الاقتصادي والإنمائي في المستقبل

لم تركن الحكومة إلى المؤشرات والأرقام الجيدة التي كانت تتحقق خلال هذه الفترة، بل أدركت أن التحديات الجمّة التي تواجه الوطن من أزمة مالية واقتصادية عالمية، إلى وضع سياسي وأمني متقلب على أكثر من صعيد محلي وإقليمي، إلى تحديات الإنماء في المناطق والحاجات المتزايدة لأبنائها، وهي جميعها كانت تشكل تحديات تحتم العمل على تحديد مسارات اقتصادية وإنمائية واجتماعية للبلاد من ضمن رؤية واضحة ومحددة وخطة عمل مدروسة. ذلك كله دفع الحكومة إلى العمل بجد للبدء بالتقدم على هذه المسارات من خلال برامج واضحة ومن ثم السعي إلى تسليم تلك البرامج إلى الحكومة التي تليها، مما يضمن للبنانيين الاستمرارية في العمل الاقتصادي والإنمائي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار، أتت الورقتان اللتان وضعتهما رئاسة مجلس الوزراء، الأولى حول كيفية التصدي للتداعيات المحتملة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على لبنان والإجراءات ومشاريع القوانين التي أقرها مجلس الوزراء في هذا الصدد. والثانية حول كيفية الإفادة من ميزات لبنان التفاضلية لمواجهة التحديات المختلفة وبالتالي إطلاق عملية الإنماء المتوازن بالمفهوم الشامل بالتعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

وعلى هذا الأساس، فقد أقر مجلس الوزراء هاتين الورقتين واعتبر ذلك إنجازاً مهماً حيث أنها شكلت وللمرة الأولى خطوة هامة يتم التوافق فيها في مجلس الوزراء على رؤية اقتصادية وتنموية للبنان على صعيد حكومة تجمع جميع الأطراف

في العام ٢٠٠٩، أدت الفورة الكبيرة في التحويلات من الدولار إلى الليرة اللبنانية إلى تراجع نسبة الدولرة للودائع إلى ٦٤,٥٪، وهي النسبة الأدنى منذ العام ٢٠٠٤.

السياسية الرئيسية في البلاد.

وعلى هذا، ولأهمية هاتين الورقتين (والتي من الممكن اعتبارهما خطتان اقتصاديتان بعد موافقة مجلس الوزراء عليهما) سنعرض في هذا الفصل ملخصاً عن مضمونهما بينما يفصل الملحقان رقم ١ و٢ محتوياتهما.

أ. الورقة الأولى: الخطوات الاستباقية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية

تقدمت رئاسة مجلس الوزراء بورقة عمل ضمنتها «الخطوات الاستباقية المقترحة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية»، والتي أقرها مجلس الوزراء.

وقد بادرت الجهات المعنية، ولاسيما بتوجيه من رئيس الوزراء ووزارة المال ومصرف لبنان، إلى العمل على تنفيذ الخطوات الواردة في هذه الورقة. وفي هذا الإطار فقد أقرت الحكومة حُزمة من السياسات والإجراءات السياسية والأمنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية الواعية والرصينة والاستباقية، وعبر إداراتها ومؤسساتها، وبالتنسيق مع مصرف لبنان، وكذلك بالتعاون مع سائر الفعاليات والمؤسسات الاقتصادية في القطاع الخاص، وذلك لتنفيذ خطوات استباقية بالسرعة اللازمة تسهم في تحييد الاقتصاد الحقيقي اللبناني (Real Economy) عن تداعيات الأزمة المالية العالمية تجنباً للوقوع في خطر الركود أو التراجع الاقتصادي وتفشي البطالة، وتحفز على تعزيز فرص النمو المستدام في الاقتصاد الوطني.

بناءً على ذلك، وبعد أن فصلت الورقة في

جانب من إحدى جلسات مجلس الوزراء في بعبدا

فصلها الأول أهم المخاطر المُحتملة والناتجة عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، قدمت في فصلها الثاني الخطوات المقترحة على بعض الصعد الاقتصادية والمالية والاجتماعية لمعالجة احتمالات تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني وكيفية الدفع بالاقتصاد نحو النمو والسير به في خضم الأوضاع الدقيقة والشديدة الصعوبة التي يمر بها الإقتصاد العالمي. وقد تمحورت تلك الخطوات حول ثلاث مكونات رئيسية: أولاً- على صعيد الاستثمارات العامة التي تقوم بها الدولة عبر إداراتها وعبر مجلس الإنماء والإعمار، ثانياً- على صعيد تشجيع وتحفيز الاستثمارات الجديدة التي يمولها القطاع الخاص، ثالثاً- على صعيد الحوافز التي يمكن منحها للقطاع الخاص ولاسيما فيما يتعلق بخلق فرص العمل الجديدة.

ب.الورقة الثانية:

ورقة عمل حول رؤية لإنماء المناطق اللبنانية

تبين الورقة الثانية بأن لبنان يواجه مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية على المدى القصير والمتوسط، ولكنه في المقابل يتمتع بإمكانية جيدة لاغتنام مجموعة من الفرص تُمكنه، إذا عمل بجد وتنسيق بين مؤسساته العامة من جهة ومع القطاع الخاص من جهة أخرى، من الإفادة من هذه الفرص. وعلى ذلك وبالإضافة إلى إقراره خطة العمل الواجب اعتمادها على المدى القصير لجهة الإجراءات ومشاريع القوانين الواجب إقرارها لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، فقد أقر مجلس الوزراء الورقة الثانية المقدمة من رئاسة مجلس الوزراء حول الرؤية الإنمائية المناطقية والتي ناقشت بإسهاب التحديات والفرص التي يواجهها ويتمتع بها لبنان بتضافر جهود قطاعيه العام والخاص على المدى المتوسط والبعيد.

تعتبر هذه الرؤية أن التنمية المناطقية تشكل مفتاحاً هاماً لإيجاد حلول تساهم في معالجة أو مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الوطن وتشكل مسارات للتقدم على طريق المستقبل.

وتعتمد أسس هذه الشراكة على اقدار المناطق اقتصادياً وتحسين مجالات إيجاد فرص العمل الجديدة، وبالتالي مكافحة الفقر وتحسين مستوى ونوعية عيش المواطنين في تلك المناطق وذلك من خلال بث الحيوية في الاقتصادات المحلية عبر الإفادة من الميزات التفاضلية الجاذبة لدى تلك المناطق، والتي تمكنها من التمتع بجدوى ومشروعية اقتصادية مستدامة (Economic Raison D'être) إذا ما أتيحت لها الإمكانات والقدرات اللازمة لذلك. وقد أتت تلك الورقة منسجمة مع خطة ترتيب الأراضي التي أعدها مجلس الإنماء والإعمار وأقرها مجلس الوزراء. ويتحقق ذلك من خلال طرح و/أو إعادة طرح إمكانية إنشاء مشاريع قطبية على صعيد كل منطقة من المناطق اللبنانية على قاعدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث يقوم القطاع الخاص بإطلاق مبادراته وبتمويلها وتنفيذها وإدارتها وتساعد الدولة بدورها من خلال إيجاد المناخات المؤاتية على الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية لتلك المشاريع التي تسهم في خلق فرص العمل الجديدة وفي تحريك عجلة النمو الاقتصادي في تلك المناطق.

الفصل الثاني:
أبرز أعمال الحكومة في المجال التشريعي

الفصل الثاني:
أبرز أعمال الحكومة في المجال التشريعي

من أهم ما تميزت به مرحلة عمل الحكومة هو عودة المجلس النيابي إلى العمل بعد توقف قسري ناهز سنة ونصف السنة، حيث أعيد فتح أبوابه في أيار ٢٠٠٨ بدايةً لانتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية.

ومع نيل الحكومة الثقة، بدأت ورشة تشريعية كبرى حيث تعاونت الحكومة مع المجلس على مستوى اللجان النيابية في دراسة مشاريع واقتراحات القوانين بشكل مكثف وسريع، مما أدى إلى إقرار عدد من مشاريع القوانين وخصوصاً تلك المتعلقة بالانتخابات وبعدد من الأمور المعيشية والمشاريع التنموية.

وبالرغم من كل هذه الجهود، بقي وضع عدد كبير من مشاريع القوانين الهامة معلّقاً، لا سيما تلك التي لها صفات إصلاحية وعلى الأخص تلك التي جاءت بناءً للإصلاحات الإدارية المنضوية ضمن إطار مبادرات مؤتمر باريس III وتنفيذاً لما تعهدت به الحكومة وانسجاماً مع توصيات الجهات المانحة والتي يسهم بتها وإقرار مشاريع قوانينها في تمكين لبنان من استكمال الحصول على الهبات والقروض التي تم التعهد بها من قبل الدول والهيئات الواهبة. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من هذه المشاريع قد رفض المجلس النيابي تسلمها في حينها متذرعاً بكون الحكومة السابقة «غير شرعية» تارةً، و«غير دستورية» تارةً أخرى، أو حتى «غير ميثاقية». وقد حاول بعض نواب المعارضة خلال السنة الماضية، ونظراً لأهمية

من أهم ما تميزت به مرحلة عمل الحكومة هو عودة المجلس النيابي إلى العمل بعد توقف قسري ناهز سنة ونصف السنة.

بعض تلك القوانين واعترافاً ضمنياً منهم بضرورة إقرارها بأسرع وقت ممكن لما فيه المصلحة العامة للبنان، بالتقدم باقتراحات قوانين هي في الأساس مشاريع القوانين المرسلة من الحكومة السابقة والتي لم يتم استلامها، في محاولة للعمل على إقرارها متخطين بذلك الإشكال السياسي-القانوني لوضعها الحالي، لكن تلك المحاولة لم تنجح وبقي وضع هذه القوانين معلقاً حتى الآن.

وأبرز المشاريع التي بقي وضعها معلقاً هي (التفاصيل في الملحق رقم ٣):

أ. مشاريع قوانين ذات صفة تنموية: وأهمها:

١. تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٨٤٠ تاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٠).

٢. إبرام اتفاقية تقديم قرض إضافي (بقيمة ٧,٥ مليون دينار كويتي) لتمويل مشروع الأبنية التعليمية في بيروت وتعديل اتفاقية القرض رقم ٦٥٠ المعقودة بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٤ مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (أحيل إلى

مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٨٩٨، تاريخ ٢٠٠٧/١١/١٢).

٣. إبرام اتفاقية قرض (بقيمة ٤,٥ مليون دولار) بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ إعداد الدراسات والتصاميم الهندسية التفصيلية لمشروع توفير المياه لمنطقة بيروت الكبرى (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٣٤، تاريخ ٢٠٠٧/١١/١٧).

٤. إبرام اتفاقية قرض (بقيمة ١٠ ملايين دولار) بين الجمهورية اللبنانية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الطريق الساحلي الشمالي (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٠٤٣، تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).

٥. إبرام اتفاق بين المديرية العامة للتعاون الإنمائي التابعة لوزارة الخارجية الإيطالية ومجلس الإنماء والإعمار لتنفيذ مشروع مياه الشرب في طرابلس والكورة (بمبلغ أقصاه ٥,٩ مليون يورو) (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٣٣، تاريخ ٢٠٠٨/٢/٧).

٦. إبرام اتفاقية مالية (بمبلغ أقصاه ٥,٩ مليون يورو) بين مجلس الإنماء والإعمار – الجمهورية اللبنانية وبنك «ارتيجيانكاسا – Artigiancassa» لتنفيذ مشروع مياه الشرب في طرابلس والكورة (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٣٤، تاريخ ٢٠٠٨/٢/٧).

ب. مشاريع قوانين ترمي إلى حماية الصحة العامة والتأمين: وأهمها:

١. مشروع قانون جديد ينظم أعمال قطاع التأمين في لبنان (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٥٧٢، تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٧).

ج. مشاريع قوانين ترمي إلى دعم صمود المواطنين والمؤسسات الاقتصادية بعد حرب تموز ٢٠٠٦ والتداعيات الاقتصادية الأخيرة للوضع السياسي المتأزم في لبنان: وأهمها:

١. إبرام ثلاث اتفاقيات قروض بين الحكومة اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

i. للمساهمة في تمويل مشروع إعادة تأهيل منشآت القطاع الخاص المتضررة من العدوان الإسرائيلي (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٠٧، تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٦).

ii. للمساهمة في تمويل مشروع إعادة تأهيل منشآت الكهرباء المتضررة من العدوان الإسرائيلي (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٩٤، تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢١).

٢. تسهيل إعادة بناء الأبنية والمصانع أو أجزاء الأبنية والمصانع المهدمة جراء عدوان تموز ٢٠٠٦ والتي تحتاج إلى إعادة بناء (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٦٣١، تاريخ ٢٠٠٧/٨/١٨).

٣. إعفاء الأبنية المهدمة والمتضررة جراء عدوان الإسرائيلي من الرسوم البلدية للعام ٢٠٠٦، وإعفاء الأبنية والمؤسسات والمحلات في وسط بيروت من الرسوم البلدية ومن الضريبة على الأملاك المبنية لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٨٧، تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).

٤. إبرام اتفاقية إطارية بين الحكومة اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية بشأن المساهمة في تمويل برنامج إعادة إعمار لبنان (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٤٢٨،

الرئيس السنيورة مترأساً جلسة مجلس الوزراء في السراي الكبير

تاريخ ٢٠٠٨/٥/٥، ثم عادت الحكومة، وبسبب بعض التعديلات الجارية عليه، أن أرسلته إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٧١ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٢).

د.مشاريع قوانين ترمي إلى زيادة وتفعيل التواصل مع المغتربين ودعم الانصهار الوطني: وأهمها:

١.إنشاء البطاقة الاغترابية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٦٦، تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).

هـ.مشاريع قوانين ترمي إلى تحديث وتطوير الاقتصاد وتسهيل انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية: وأهمها:

١.قانون المنافسة (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٠٢١، تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).

٢.حماية العلامات الصناعة والتجارة والخدمة (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٩٣، تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).

٣.التسجيل الدولي للعلامات (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٩١، تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).

٤.حماية الرسوم والنماذج الصناعية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٨٦، تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).

٥.حماية الملكية الأدبية والفنية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٧٢، تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).

٦.حماية الأعمال الأدبية والفنية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٦٨٤، تاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٨).

أما مشاريع القوانين التي قدمت كاقتراحات قوانين فهي:

١. مشروع قانون حماية الأبنية التراثية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٠٥٧ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).

٢. مشروع قانون الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول العائد لها (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٠٥٢ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).

٣. مشروع قانون يرمي إلى تعديل أحكام المادتين ٢٣ و٢٤ من القرار التشريعي رقم ١٨٦ تاريخ ١٩٢٦/٣/١٥ وتعديلاته (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٦٥ تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢).

أولاً: أهم القوانين التي أقرت في مجلس النواب

خلال الفترة الممتدة من تموز ٢٠٠٨ وحتى أيار ٢٠٠٩ من عمل الحكومة، فقد تم إقرار ٧٦ قانوناً من قبل مجلس النواب، ٦١ منها أحيل إلى المجلس استناداً إلى مراسيم صدرت خلال حكومات سابقة لهذه الحكومة، و١٥ قانوناً منها استناداً إلى مشاريع قوانين أحيلت من قبل هذه الحكومة الحالية (التفاصيل في الملحق رقم ٤). وأهم تلك القوانين الصادرة جاء على الشكل التالي:

أ. القوانين المتعلقة بالانتخابات النيابية:

١. القانون رقم ٢٥ الخاص بقانون الانتخابات النيابية، أقر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٥.

٢. القانون رقم ٥٩ المتعلق بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٥، أقر بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٧.

ب. القوانين التي ترمي إلى معالجة الأوضاع المعيشية:

١. القانون رقم ٦٣ المتعلق برفع الحد الأدنى للرواتب والأجور في الإدارات العامة والجامعة اللبنانية والبلديات والمؤسسات العامة غير الخاضعة لقانون العمل وإعطاء زيادة غلاء معيشة، أقر بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١.

خلال الفترة الممتدة من تموز ٢٠٠٨ وحتى أيار ٢٠٠٩ من عمل الحكومة، تم إقرار ٧٦ قانوناً من قبل مجلس النواب، ٦١ منها أحيل إلى المجلس استناداً إلى مراسيم صدرت خلال حكومات سابقة لهذه الحكومة، و١٥ قانوناً منها استناداً إلى مشاريع قوانين أحيلت من قبل هذه الحكومة.

ج. القوانين ذات الصفة التنموية:

١. القانون رقم ٢ الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاقية قرض (بقيمة ٣٠ مليون يورو) بين الجمهورية اللبنانية والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) لبرنامج المياه المبتذلة الخاص بمؤسسة مياه لبنان الشمالي، والذي أقر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٥.

٢. القانون رقم ٤ الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاقية قرض إضافي (بقيمة ٥ مليون دينار كويتي) وتعديل اتفاقية القرض رقم ٦٢٠ (المبرمة بموجب القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ٢٠٠١/٨/٢) بين الجمهورية اللبنانية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، والذي أقر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٥.

٣. القانونان رقم ٦ و٨ اللذان يجيزان للحكومة إبرام اتفاقية وكالة، واتفاقية استصناع (بقيمة ٤٢ مليون دولار)، بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ أعمال وتجهيزات كليتي الهندسة والعمارة في إطار مشروع الجامعة اللبنانية في طرابلس، واللذان أقرّا بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٥.

٤. القانون رقم ١٣ الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاقية قرض (بقيمة ٩ مليون دينار كويتي) بين الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع التطوير الإداري، والذي أقر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٥.

٥. القانون رقم ١٨ المتعلق بإنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس، والذي أقر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٥.

٦. القانونان رقم ٢٦ و٢٧ اللذان يجيزان للحكومة إبرام اتفاقية وكالة واتفاقية استصناع (بقيمة ٤٣,٢ مليون دولار) بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ أعمال وتجهيزات خاصة بمشروع تحسين وتطوير البنية التحتية لمدينة طرابلس، واللذان أقرّا بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٦.

٧. القانون رقم ٣٠ الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاقية تمويل تجارة – واردات (بقيمة ١٠٠ مليون دولار) بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لشراء مشتقات نفطية، والذي أقر بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٦.

٨. القانون رقم ٥٠ الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاقية قرض (بقيمة ٢٥ مليون دينار كويتي) بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل تطوير مرافق المياه والصرف الصحي في بعض المناطق اللبنانية، والذي أقر بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٣.

٩. القانون رقم ٦٤ الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاقية قرض ثانٍ (بقيمة ٢١ مليون دينار كويتي) بين الجمهورية اللبنانية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لتنفيذ مشروع مدخل بيروت الشرقي- الحدود السورية (المرحلة الأولى الحازمية- صوفر)، والذي أقر بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٤.

١٠. القانون رقم ٦٩ الذي يجيز للحكومة إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية و/أو بالليرة اللبنانية لتسديد الديون المترتبة على الدولة للمتعهدين (بما يعادل ٢٠٠ مليون دولار)، والذي أقر بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٣.

د. القوانين ذات الطبيعة الإصلاحية:

١. القانون رقم ١٥ الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الجمهورية الإيطالية بشأن تطبيق مشروع تعاون حول بنية تحتية آمنة لتكنولوجيا المعلومات، أقر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٥.

٢. القانون رقم ١٧ المتعلق بإحداث مديرية الدين العام في مديرية المالية العامة في ملاك وزارة المالية، أقر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٥.

٣. القانون رقم ٣٢ الذي يوسع صلاحيات «هيئة التحقيق الخاصة» المنشأة بموجب القانون رقم ٣١٨ تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٠ المتعلق بمكافحة تبييض الأموال، أقر بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٦.

٤. القانون رقم ٣٣ الذي يجيز للحكومة

الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أقر بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٦.

٥. القوانين رقم ٣٥ و٣٦ و٣٧ المتعلقة بتنظيم وزارة الثقافة والمؤسسات العامة المرتبطة بوزارة الثقافة والممتلكات الثقافية، أقرت بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٦.

٦. القانونان رقم ٤٤ و٥٤ المتعلقان بالإجراءات الضريبية، أقرّا بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١١ و٢٠٠٨/١٢/١٧ تباعاً.

ثانياً: أبرز مشاريع القوانين المحالة من قبل الحكومة إلى مجلس النواب والتي لم تقر بعد

بالإضافة إلى القوانين التي أقرت في مجلس النواب، عملت الحكومة خلال فترة تسلمها مهامها على دراسة وإقرار ٥٣ قانوناً من القوانين المختلفة والتي ما زالت لدى المجلس النيابي ولم يجرِ إقرارها بعد (التفاصيل في الملحق رقم ٥). وأهم ما تناولت مشاريع القوانين هذه هو الآتي:

أ. مشاريع قوانين ذات الطبيعة الإصلاحية، وأهمها:

١. إبرام تعديل الملحق ب التابع لبروتوكول كيوتو (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٤٨٥ تاريخ ٢٠٠٩/٣/٦).

٢. التصديق على النظام الأساسي للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٥٢٨ تاريخ ٢٠٠٩/٣/١٣).

٣. الانضمام إلى منظمة مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٥٦٥ تاريخ ٢٠٠٩/٣/١٤).

عملت الحكومة خلال فترة تسلمها مهامها على دراسة وإقرار ٥٣ قانوناً من القوانين المختلفة والتي ما زالت لدى المجلس النيابي ولم يجرِ إقرارها بعد.

٤. تعديل المادة ٢١ من الدستور (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٢٠٢٧ تاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٢).

٥. تعديل الملحق عدد ١ المرفق بالقرار رقم ٦٠ – ل.ر. تاريخ ١٩٣٦/٣/١٣، والمتعلق بنظام الطوائف الدينية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٢٠٤٤ تاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٦).

٦. تعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٠-٨٨ تاريخ ١٩٨٨/٨/١٢ وتعديلاته، والمتعلق بالرسوم والعلاوات البلدية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٢٤٠٢ تاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٠).

٧. تعديل قانون الإرث لغير المحمديين (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٢٣٧٩ تاريخ ٢٠٠٩/٧/١).

٨. الإثراء غير المشروع (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٢٣٩٠ تاريخ ٢٠٠٩/٧/٣).

ب. مشاريع قوانين ذات الصفة التنموية، وأهمها:

١. إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية لتسديد الديون الناتجة عن تعويضات الاستملاك، (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم

٥٩٨، تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٣).

٢.إبرام عقد قرض تسهيل النفط (الأول) بين حكومة الجمهورية اللبنانية وصندوق النقد العربي، (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٤٤٩، تاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٧).

٣.إبرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (مشروع الطريق الساحلي – المرحلة الثانية)، (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٥١٩، تاريخ ٢٠٠٩/٣/١٣).

ج.مشاريع قوانين مالية، بقيمة إجمالية بلغت حوالي ٦٠٠ مليون دولار أميركي (مفصلة في الملحق رقم ٦):

١.إبرام عقد تمويل بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الأوروبي للتثمير لإعادة إعمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٣٠٨، تاريخ ٢٠٠٩/٢/٦).

٢.إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع طرق سير الضنية – حباب الحمر – الهرمل (قرض ثان)، (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٤٥٤، تاريخ ٢٠٠٩/٣/٣).

٣.إبرام اتفاقية مشروع بين مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (قرض إضافي لمشروع تطوير النقل الحضري) (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٥٩٠، تاريخ ٢٠٠٩/٣/١٩).

٤.إبرام اتفاقية قرض إضافي بين حكومة

الرئيس السنيورة و نظيره المصري الدكتور أحمد نظيف في القاهرة

الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لمشروع تطوير النقل الحضري (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٥٩١، تاريخ ٢٠٠٩/٣/١٩).

٥. إبرام اتفاقيتي وكالة واستصناع بين حكومة الجمهورية اللبنانية ممثلة بمجلس الإنماء والإعمار والبنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير تقاطع المكلس في منطقة بيروت الكبرى (أحيلا إلى مجلس النواب بموجب المرسومين رقم ٢٠٨٩ و٢٠٨٨ تباعاً، تاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٩).

ما زال وضع مشاريع الموازنة العامة و الموازنات الملحقة للأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، المحالة من قبل حكومة الرئيس السنيورة الأولى إلى المجلس النيابي، معلّقاً مع باقي مشاريع القوانين التي رفض المجلس استلامها آنذاك.

٦. إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الأوروبي للتثمير لتمويل مشروع معالجة المياه المبتذلة وتصريفها في منطقة كسروان (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٢١٤١، تاريخ ٢٠٠٩/٦/٣).

٧. إبرام اتفاق تعاون مالي بين الحكومة اللبنانية وحكومة ألمانيا الاتحادية بشأن تمويل «مشروع حماية نبع جعيتا» (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٢٥٠٠، تاريخ ٢٠٠٩/٧/٦).

د. مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠٩ (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٢٣٦٤، تاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٠).

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن حكومة الرئيس السنيورة الأولى كانت قد أحالت مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠٨ إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٧٧ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤، ومشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠٧ بموجب المرسوم رقم ٤٠٣ تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣، ومشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠٦ بموجب المرسوم رقم ٤٠ تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢، لكن هذه المشاريع بقي وضعها معلقاً مع باقي مشاريع القوانين التي رفض المجلس النيابي استلامها للأسباب المذكورة في مقدمة هذا الفصل.

هـ. مشاريع قوانين ترمي إلى معالجة الأوضاع المعيشية:

١. إعطاء ثلاث درجات استثنائية لأفراد الهيئة التعليمية في ملاك التعليم الرسمي والابتدائي والمتوسط وأفراد الهيئة التعليمية من الفئة الرابعة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني لقاء تعديل أحكام التناقص التدريجي في ساعات التدريس الفعلية المطلوبة أسبوعياً من كل منهم (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٢٠٢١، تاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٢).

الفصل الثالث:

التقدم على مسار الالتزام بالبيان الوزاري وتنفيذ بنوده

أبرز أعمال الحكومة في المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية العامة

الفصل الثالث:

التقدم على مسار الالتزام بالبيان الوزاري وتنفيذ بنوده

أبرز أعمال الحكومة في المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية العامة

«لو دامت لغيرك لما اتصلت إليك»

عبارة طلب الرئيس الشهيد رفيق الحريري نقْشها على أحد مداخل السراي الكبير، مقر رئاسة مجلس الوزراء في لبنان، بعد إنجاز ترميمها وبنائها، تلخص مفهوم رئاسة الحكومة للسلطة وإدارة شؤون الناس- وهو المفهوم الذي يجب أن يكون أيضاً لدى جميع المعنيين بالشأن العام. هذه العبارة وضعت في هذا المكان بالذات لتذكر الحاكم أو المسؤول بأن الناس يأتون ويذهبون، يتداولون السلطة فيما بينهم، لكن مسؤولية إدارة شؤون الناس هي التي تبقى لأنها عمل مستمر وتراكمي على مرّ الحكومات والحكّام والأجيال والعصور.

والعمل الحكومي، كأي عمل في موقع قيادي مسؤول، يكلف به بعض الأشخاص فيتسلمون المهمة من مسؤولين سبقوهم، ثم يأتي الوقت الذي يسلمون فيه المسؤولية إلى أشخاص آخرين. إذاً هو عمل مستمر وتراكمي. وبالتالي، فإن كل حكومة ترث عن سابقاتها، بالإضافة إلى الهموم والمشكلات اليومية الآنية للناس، ما تم إنجازه

اجتماع اللجنة العليا اللبنانية المصرية في القاهرة

وما تبقى على طريق الإنجاز من خطط ومشاريع وأفكار للحلول والمعالجات والمقاربات لتلك المشاكل على المديات القصيرة والمتوسطة والبعيدة.

وهكذا، ورثت «حكومة الوفاق الوطني» عن «حكومة الإصلاح والنهوض»، والأخيرة عن سابقاتها، سلسلة من الخطط والبرامج والمشاريع الإصلاحية والإنمائية في كافة المجالات، بعضها قد بدأ تطبيقه فعلياً على الأرض، وبعضها الآخر تم التحضير لإطلاقه وحالت الظروف دون تنفيذه، ومنها ما كان لا يزال قيد البحث والدراسة. وعلى ذلك فقد حاولت الحكومة جاهدةً العمل ومتابعة المسيرة نحو تحقيق بعض النجاحات والاختراقات على مختلف الأصعدة، وذلك بالرغم من قصر عمرها المحدد مسبقاً بالانتخابات النيابية في ٧ حزيران ٢٠٠٩، وبالرغم من التحديات الداخلية والخارجية العديدة التي واجهتها على أكثر من صعيد.

وفيما يلي عرض لأبرز ما استطاعت الحكومة تحقيقه، وذلك بناءً على ما تعهدت به في بيانها الوزاري ونالت على أساسه ثقة مجلس النواب في ١٢ آب ٢٠٠٨.

حاولت الحكومة جاهدةً العمل ومتابعة المسيرة نحو تحقيق بعض النجاحات والاختراقات على مختلف الأصعدة، وذلك بالرغم من قصر عمرها المحدد مسبقاً بالانتخابات النيابية في ٧ حزيران ٢٠٠٩، وبالرغم من التحديات الداخلية والخارجية العديدة التي واجهتها على أكثر من صعيد.

أولاً: في السياسة العامة

أ. العمل على تطبيق اتفاق الطائف ببنوده كافةً

لقد التزمت الحكومة في بيانها الوزاري بالعمل على تطبيق اتفاق الطائف الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من الدستور اللبناني، وهي في هذا الخصوص دأبت على عقد جلسات مجلس الوزراء، صاحب السلطة الإجرائية، بصورة دورية ومنتظمة وفقاً لأحكام المادة ٦٥ من الدستور. كما التزمت بمبدأ الفصل بين السلطات، وقامت بدورها بوضع مشاريع القوانين وإحالتها إلى مجلس النواب. من جهة أخرى، عمدت إلى المثول أمام المجلس عملاً بمبدأ المحاسبة والمساءلة، والتزمت بمبدأ التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لجهة مشاركة الوزراء بأعمال اللجان النيابية لمناقشة مشاريع القوانين العائدة لوزاراتهم، وكذلك اقتراحات القوانين المقدمة من السادة النواب.

أما بالنسبة للبنود الأخرى من اتفاق الطائف التي لم تطبق بعد، فقد سعت الحكومة إلى استكمال تطبيق هذه البنود، كموضوع اللامركزية الإدارية حيث باشرت وزارة الداخلية بإعداد مشروع قانون بهذا الشأن، لكن المشروع ما زال موضع نقاش، ولذا لم يطرح بعد على طاولة مجلس الوزراء للعمل على مناقشته والعمل على إقراره وإحالته إلى مجلس النواب وفق الآلية المعتمدة.

وكذلك عملت الحكومة على تطبيق مبدأ استقلال القضاء، وهي قد أقدمت على تعيين أعضاء مجلس القضاء الأعلى.

لكن الظروف السياسية وضيق الوقت لم يسمحا بالمضي قدماً في تنفيذ بنود أخرى من اتفاق الطائف.

ب.التزام الحكومة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، وتطبيق القانون، وتوفير الأمن لإجرائها في المناطق اللبنانية كافة

شكّلت الانتخابات النيابية التي جرت في السابع من حزيران ٢٠٠٩ التحدي الأكبر الذي واجهته الحكومة بإداراتها ومؤسساتها كافة، ولا سيما وزارة الداخلية والبلديات، وذلك منذ تاريخ تشكيلها في ١١ تموز ٢٠٠٨. فبعد أشهر طويلة من التشنج وفي ظل انقسام سياسي حاد، نجحت تجربة رائدة في تاريخ لبنان، حيث جرت الانتخابات النيابية في يوم واحد للمرة الأولى في لبنان وفق ما نص عليه قانون الانتخابات الجديد الرقم ٢٥ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٨. وكانت وزارة الداخلية والبلديات قد أعلنت صباح الأحد في ٧ حزيران ٢٠٠٩ عن انطلاق العملية الانتخابية في جميع الدوائر والمراكز والأقلام وفق ما كان مقرّراً. يذكر أن العملية الانتخابية شملت حوالي ٣،٢٥٧،٠٠٠ ناخباً مسجلاً يتوزعون على ٢٦ دائرة انتخابية وحيث تولى ١١،٣٣٢ موظفاً إدارة ٥١٨١ قلماً في ١٧٥٣ مركز اقتراع موزع على جميع المحافظات اللبنانية.

ولقد تميّزت الانتخابات التي جرت في ٧ حزيران ٢٠٠٩ بأنها، وللمرة الأولى، تتم على أساس قانون الانتخابات النيابية الذي أقر قبل موعد الانتخابات بحوالى تسعة أشهر، وحيث تمكنت الحكومة عبر وزارة الداخلية والبلديات خلال هذه الفترة القياسية من الالتزام وتنفيذ جميع التعديلات التي أدخلت على القانون عدداً من الضوابط، وكان أبرزها:

١. إنشاء هيئة للإشراف على الحملة الانتخابية مرتبطة بوزارة الداخلية والبلديات ومهمتها الإشراف على الإنفاق الانتخابي والظهور الإعلامي خلال فترة الانتخابات.

٢. إلغاء البطاقة الانتخابية واستخدام بطاقات الهوية أو جوازات السفر كوسيلة للتأكّد من هوية الناخب على لوائح الشطب.

٣. تزويد أقلام الاقتراع بصناديق اقتراع مصنوعة من مادة صلبة وشفافة.

٤. استخدام الحبر المتعذّر محوه لدمغ أبهام الناخبين.

٥. إضافة اسم الأم وتاريخ الولادة على القوائم الانتخابية.

٦. إصدار لوائح شطب تتضمن، بالإضافة إلى المعلومات الواردة في القائمة الانتخابية، رقم بطاقة الهوية ورقم جواز السفر في حال توافرهما.

٧. نشر القوائم الانتخابية وتوزيع الأقلام على موقع الوزارة الإلكتروني.

٨. الأخذ في الاعتبار أوضاع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة عند تنظيم العمليات الانتخابية.

٩. منع أي نشاط انتخابي أو دعائي ولا سيما مكبرات الصوت والموسيقى الصاخبة والأعلام الحزبية والمواكب السيارة ضمن محيط مركز الاقتراع.

١٠. تحديد أصول وآليات مواكبة الانتخابات ومراقبة مجرياتها من قبل هيئات المجتمع المدني أو الهيئات الدولية المعنية.

١١. إتمام العملية الانتخابية في يوم واحد.

وكانت عمليات التحضير للانتخابات قد انطلقت من خلال مخطط توجيهي عام (Master Plan) أعدّ في شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٨، وذلك فور إقرار القانون الانتخابي الجديد. وقد

عرض المخطط لاحقاً على الجهات المانحة التي بادرت إلى تغطية القسم الأكبر من الاحتياجات الواردة فيه على شكل هبات عينية. وشكّل إشراك المجتمع المدني في تلك العملية سابقة لم يعتد عليها اللبنانيون واللبنانيات. وشهدت أروقة وزارة الداخلية، وللمرة الأولى منذ نشأتها، حالة تطوعية حماسية، كان أبرزها فتح مكتب دائم للحملة المدنية للإصلاح الانتخابي في الوزارة وإنشاء المركز الإعلامي. كما حصل تجاوب من شركات الدعاية والإعلان بناءً على رغبة الوزارة في إطلاق حملات توعية وتثقيف واسعة للناخبين.

وكانت وزارة الداخلية والبلديات قد حددت موعد الانتخاب في يومٍ واحد لجميع الدوائر الانتخابية قبل ١٥٧ يوماً من تاريخ يوم الأحد الواقع في ٢٠٠٩/٦/٧، علماً أن المادة ٤٤ من قانون الانتخاب تنص على مهلة دنيا مدتها ٩٠ يوماً لدعوة الهيئات الناخبة.

بعد أشهر طويلة من التشنج وفي ظل انقسام سياسي حاد، نجحت تجربة رائدة في تاريخ البلاد، حيث جرت الانتخابات النيابية في يوم واحد للمرة الأولى في لبنان وفق ما نص عليه قانون الانتخابات الجديد الرقم ٢٥ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٨.

التحضيرات لليوم الانتخابي

بدأت التحضيرات على مستويات عدة كان أولها حضور وزير الداخلية والبلديات جلسات لجنة الإدارة والعدل في المجلس النيابي التي وضعت مسودة اقتراح قانون الانتخابات النيابية التي اعتمدت الكثير من الإصلاحات التي وردت في مشروع الهيئة الوطنية الخاصة بمشروع قانون الانتخابات النيابية برئاسة الوزير السابق فؤاد بطرس، التي سبق أن عملت بتكليف من حكومة الرئيس السنيورة الأولى، إلاّ أن البعض من تلك الإصلاحات التي وردت في مشروع الهيئة لم يجرِ إقراره خلال عمليات التصويت على القانون في الهيئة العامة للمجلس النيابي، لاسيما اقتراح اعتماد ورقة الاقتراع المطبوعة سلفاً، وكذلك لم يتم إقرار مبدأ اعتماد نظام انتخابي قائم على النسبية، وكذلك أيضاً فيما خص خفض سن الاقتراع إلى الثامنة عشرة الذي كان يفترض أن يتم تطبيقه مع تمكين اللبنانيين المقيمين خارج لبنان بالاقتراع من أماكن إقامتهم وذلك فيما خصّ الانتخابات النيابية. ولقد كان من أهم المراحل التي شهدتها عملية التحضير للانتخابات المحطات التالية:

١. المبنى الخاص بإدارة الانتخابات والإشراف عليها

لم يكن من الممكن إدارة الانتخابات في يوم واحد، ومبنى وزارة الداخلية والبلديات مفصول جغرافياً عن مبنى المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين. من هنا كانت الحاجة إلى توحيد جميع الإدارات المعنية بالانتخابات في مبنى واحد هو مبنى كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية سابقاً. وقد افتتح رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان المبنى الخاص بإدارة الانتخابات والإشراف عليها، بالتزامن مع إقفال باب الترشيح للانتخابات منتصف ليل ٧ نيسان ٢٠٠٩، في حضور كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وعدد

من كبار المسؤولين اللبنانيين وممثلين عن الدول المانحة والمجتمع المدني.

٢. إصدار بطاقات الهوية

اعتمدت المادة ٨٨ من قانون الانتخابات النيابية الجديد بطاقة الهوية (وجواز السفر الصالح) كمستند تعريف عن الناخبين بدلاً من البطاقة الانتخابية التي ثبت، في دورات انتخابية سابقة، سهولة تزويرها وصعوبة توزيعها بصورة عادلة، هذا في حين يصعب تزوير بطاقة الهوية التي تتميز بتقنية وضوابط عالية. من هنا كان على المديرية العامة للأحوال الشخصية اعتماد آلية جديدة لإصدار بطاقة الهوية في ظل وجود أكثر من ٦٠٠ ألف ناخب وناخبة من دون بطاقة هوية أو جواز سفر. ولقد تمكنت وزارة الداخلية والبلديات بعد اعتماد الآلية الجديدة من إصدار أكثر من ٣٠٧ آلاف بطاقة هوية وتوزيعها قبل السابع من حزيران ٢٠٠٩.

٣. حملة «هويتك، صوتك....معاً نُنْجز ومعاً نُنَجّح هذه المعاملة!»

أطلقت وزارة الداخلية والبلديات حملة لتعميم الوعي لدى المواطنين لحث الناخبين على الإسراع في تقديم طلبات الحصول على الهوية في المراكز المستحدثة لهذه الغاية، وكان عنوانها: «هويتك، صوتك... معاً نُنْجز ومعاً نُنَجّح هذه المعاملة!». وقد تضمنت هذه الحملة مجموعة من المناشير (٤٠٠ ألف منشور) والإعلانات التلفزيونية والإذاعية والصحافية، بالإضافة إلى الرسائل الإلكترونية (١,٥ مليون رسالة)، وذلك لتشجيع الناخبين على التقدم للحصول على بطاقة الهوية خاصتهم وتزويدهم بالإرشادات اللازمة عن المستندات المطلوبة والمراكز المستحدثة وأوقات تقديم الطلبات وتذكيرهم بالمهل المحددة. كما صممت الوزارة شعاراً خاصاً بالانتخابات لتحديد هوية الحملة التي تقودها الوزارة وتمييزها عن حملات الأحزاب والتيارات السياسية.

٤. إنجاز القوائم الانتخابية للفترة ٢٠٠٩/٣/٣٠

الرؤساء ميشال سليمان، نبيه بري و فؤاد السنيورة وعدد من الوزراء المسؤولين في وزارة الداخلية للإطلاع على تحضيرات الإنتخابات النيابية

اتبعت المديرية العامة للأحوال الشخصية خطة عمل متكاملة بغية إنجاز القوائم الانتخابية بحسب القانون ٢٠٠٨/١٠/٨. وعلى ذلك، وبين تاريخي ٢٠٠٩/٢/١٠ و٢٠٠٩/٣/١٠، تمّ تقديم طلبات الاعتراض أمام لجنة القيد. وهكذا، تم تجميد القوائم في ٢٠٠٩/٣/٣٠ المحتوية على عدد ٣،٢٥٨،٥٧٣ ناخباً.

٥. حملة « لنشوفك بالانتخابات شوف لوائح الناخبين»

أطلقت الوزارة حملة إعلانية دعائية واسعة النطاق لتشجيع الناخبين على مراجعة القوائم الانتخابية التي نشرت للمرة الأولى على الموقع الالكتروني للانتخابات. وشملت هذه الحملة أفلاماً مصوّرة وإعلانات إذاعية وصحافية بين الفترة الممتدة من ١٠ شباط ٢٠٠٩ إلى ١٠ آذار ٢٠٠٩، تاريخ إقفال باب المراجعات. كما تمّت طباعة إرشادات مفصلة بكيفية تقديم طلب تصحيح المعلومات الواردة في القوائم الانتخابية وإرسالها عبر البريد إلى نحو ٢٥٠ ألف منزل. هذا بالإضافة إلى إرسالها عبر البريد الالكتروني إلى ما يزيد عن ١,٨ مليون لبناني ولبنانية. كما تم إرسال رسائل هاتفية SMS إلى نحو ١,٥ مليون خط هاتفي للدعوة إلى التأكد من صحة المعلومات الواردة على القوائم الانتخابية عبر الانترنت أو من خلال البلدية أو المختار أو مديريات الوزارة. بنتيجة هذه الحملة، سجلت طلبات التصحيح أمام لجان القيد أعلى نسبة لها بتاريخ الانتخابات النيابية، وكان قد زار الموقع الالكتروني المخصص لذلك أكثر من ٥ ملايين زائر.

٦. هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية

بناءً على قانون الانتخابات النيابية ٢٠٠٨ رقم ٢٥، تم تعيين أعضاء هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية بقرار من مجلس الوزراء اللبناني تاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٣.

بناءً على قانون الانتخابات النيابية ٢٠٠٨ رقم ٢٥، تم تعيين أعضاء هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية بقرار من مجلس الوزراء اللبناني تاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٣.

وفي ٢٠٠٨/١٢/٢٣، صدر مرسوم بتشكيل هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية. وبناءً على المادة ١٤ من قانون الانتخابات ٢٠٠٨ رقم ٢٥، وضعت هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية نظامها الداخلي الذي تم تصديقه من قبل وزير الداخلية والبلديات.

من ثم وضعت هيئة الإشراف على الحملة هيكلية شاملة لها تحدد إطار عمل اللجان والوحدات الإدارية المقترحة. وقد اقترح تضمين الهيئة أربع لجان هي:

i. لجنة الشؤون القانونية

ii. لجنة التمويل والإنفاق الانتخابي

iii. لجنة الإعلام والإعلان والدعاية

iv. لجنة الإجراءات الإدارية.

على أن تتفرع عن هذه اللجان وحدات إدارية من هذه اللجان تعمل على تطبيق ما جاء في قانون الانتخابات ٢٠٠٨ رقم ٢٥ خصوصاً الجزء المتعلق بعمل الهيئة.

وعملت الهيئة على تجهيز مقرها وتأمين الكادر البشري وتدريبه للقيام بمراقبة وسائل الإعلام وفق المنهجيات الحديثة المعمول بها في البلدان

المتقدمة. كذلك عمدت الهيئة إلى تجهيز قاعة المراقبة الخاصة بوسائل الإعلام وتأمين أجهزة التسجيل الخاصة بذلك. وأيضاً عمدت إلى تقسيم عملها بين فريق مؤلف من ١٠ أشخاص يرصد الصحافة المكتوبة وآخر مؤلف من ٤٦ شخصاً يرصد الإعلام المرئي والمسموع. وعليه، فقد توفر للهيئة كل ما تحتاجه على مستوى أجهزة الاستقبال والتخزين وبرامج المعالجة الالكترونية وفريق العمل لتصبح فريدة من نوعها في العالم العربي فيما خصّ الإشراف على العملية الانتخابية.

وفور صدور المرسوم رقم ١١١٦ الخاص بدعوة الهيئات الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس النواب، أعدت هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية مراسلات وتعاميم أرسلتها إلى الجهات المعنية كافةً تحضيراً للعملية الانتخابية. كما أصدرت الهيئة مجموعة قرارات حددت فيها أصول وشروط استطلاع الرأي كما ورد في المادة ٧٤ من قانون الانتخابات النيابية ٢٠٠٨ رقم ٢٥، وكيفية احتساب ظهور المرشحين في وسائل الإعلام الفضائية غير اللبنانية ضمن المساحات الإعلامية والإعلانية حسب ما ورد في المادة ٧٥ من قانون الانتخابات النيابية ٢٠٠٨، وطرق احتساب النشرات الالكترونية (Website) ضمن إطار مراقبة الإعلام الانتخابي وأصدرت دليلاً للإعلام الانتخابي. كذلك فقد حددت الهيئة شروط احتساب نفقات الدعاية والإعلان الانتخابيين بعد صدور مرسوم تحديد السقف الانتخابي بأربعة آلاف ليرة لكل ناخب في الدائرة الانتخابية الواحدة وفق نص المادة ٥٧ من قانون الانتخابات. وقامت الهيئة أيضاً بإصدار عدة تقارير عن مدى التزام وسائل الإعلام بتوفير التغطية المتوازنة للنشاط الانتخابي العائد للمرشحين والجهات السياسية منذ بداية الحملة الانتخابية، كما أحالت بعضاً منها إلى القضاء المختص لعدم تقيدها بنص القانون.

وحالياً، تقوم هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية بتدقيق حسابات المرشحين الانتخابية بهدف تقديم تقرير نهائي ترفعه إلى وزير الداخلية والرؤساء الثلاثة تعرض فيه كافة تفاصيل عملية مراقبتها للإنفاق الانتخابي والظهور الإعلامي للمرشحين والدروس المستقاة من هذه التجربة.

٧. نشرة انتخابات ٢٠٠٩

عمدت وزارة الداخلية والبلديات إلى إصدار نشرة انتخابية تهدف إلى تعميم القوانين والمراسيم والقرارات «الانتخابية» على الموظفين الرسميين كافةً في المحافظات والبلديات والقائمقاميات، وكذلك على سائر المهتمين (٤٥٠٠ نسخة ملونة من كل عدد). وصدرت النشرة مرتين في الشهر منذ ٤ شباط ٢٠٠٩، ووزعت باليد مجاناً على المعنيين بواسطة جهاز وزارة الداخلية والبلديات. وفي الوقت الحاضر يتم نشر كافة الأعداد أيضاً على الموقع الإلكتروني الرسمي للانتخابات: www.elections.gov.lb

٨. تلبية متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة

للمرة الأولى، يشير قانون الانتخابات النيابية في المادتين ٩٢ و٩٣ منه إلى ذوي الاحتياجات الإضافية وكيفية تسهيل عملية انتخابهم من حيث إعطائهم الحق بالاستعانة بأي ناخب يختارونه لمساعدتهم على الاقتراع. كما أناط القانون بوزارة الداخلية والبلديات إصدار مرسوم، وذلك بعد استطلاع رأي الجمعيات المعنية، يقضي بتسهيل العملية الانتخابية لذوي الاحتياجات الخاصة. وكان أول تعميم وقعه وزير الداخلية والبلديات فور تسلمه الوزارة، وحمل الرقم ١، قضى بإعطاء تسهيلات للجمعيات التي تعنى بذوي الاحتياجات

الخاصة لتتمكن من إجراء مسح كامل لأقلام الاقتراع ومدى تطابقها مع المعايير الدولية لتسهيل وصول المعوقين إليها وسهولة التحرك في داخلها.

كما نتج عن ذلك إصدار مرسوم يفرض أن تتوافر في المباني المعتمدة كمراكز أقلام اقتراع مواصفات هندسية تسهل عملية الوصول إليها من قبل ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي حال تعذر توافر المواصفات الهندسية المذكورة سابقاً، يطلب المرسوم من الجهات المختصة إعطاء التعليمات اللازمة للقيام بكل ما يلزم من اجل تسهيل مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في الانتخابات. ومن المرجح أن يصار إلى تطبيق هذه الشروط في الانتخابات النيابية القادمة.

من جهة أخرى، نشرت الوزارة على موقعها الإلكتروني الخاص بالانتخابات مسحاً ميدانياً شاملاً لأقلام الاقتراع على كل الأراضي اللبنانية، بالتعاون مع اتحاد المقعدين، ودراسة مدى جهوزيتها لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة، والعمل على تجهيزها قدر الإمكان قبل عملية الاقتراع وكذلك إعطاء حوافز للبلديات التي تكون السباقة في هذه التجهيزات.

٩. مكننة مديريات الوزارة المعنية بالانتخابات

أطلقت الوزارة عملية مكننة المديرية العامة للأحوال الشخصية والدوائر والأقلام التابعة لها في المحافظات، وهي في صدد الانتهاء من وضع دفتر شروط ينظم هذه المكننة. من جهة أخرى، فقد تم تنفيذ ما يأتي:

i. حفظ سجلات أقلام النفوس: لقد تمّ وضع دراسة موسّعة، بمؤازرة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، تشمل إعادة ترميم وتجليد وتصوير سجلات أقلام النفوس كافة بطريقة الميكروفيلم والديجيتال.

للمرة الأولى، يشير قانون الانتخابات النيابية في المادتين ٩٢ و٩٣ منه إلى ذوي الاحتياجات الإضافية وكيفية تسهيل عملية انتخابهم من حيث إعطائهم الحق بالاستعانة بأي ناخب يختارونه لمساعدتهم على الاقتراع.

ii. إنشاء موقع خاص بالمديرية العامة للأحوال الشخصية www.dgps.gov.lb.

iii. تجهيز المديريات عن طريق الهبات والمساعدات:

- تأمين هبة من الحكومة الألمانية تتعلق بتقديم ١٢ محطة بصمة إلكترونية وزعت على المراكز المستحدثة تسهيلاً وتسريعاً لإنتاج بطاقة الهوية لزوم العملية الانتخابية.

تأمين هبة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP تتعلق بتقديم ٣٥ محطة بصمة إلكترونية وزعت على أقلام النفوس.

- تأمين هبة من الإتحاد الأوروبي تتعلق بتجهيزات من آلات تصوير وفاكسات وأجهزة كومبيوتر إلى المديرية العامة للأحوال الشخصية والمديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين والمديرية المشتركة والمحافظات والقائمقاميات لسد حاجاتها.

- تأمين هبة من الاتحاد الأوروبي لشراء ٢٦ آلة تصوير خرائط من الحجم الكبير وتوزيعها

على لجان القيد وربطها الكترونياً بوزارة الداخلية والبلديات، وذلك لإرسال جداول نتائج الانتخابات عبر شبكة الهاتف إلى الوزارة فور الموافقة عليها من لجان القيد. وعند انتهاء الانتخابات، توزع هذه الآلات الحديثة على أقلام النفوس لتصوير السجلات وحفظها من التلف، كما سيوزع البعض منها على مديريات الوزارة التي تكون في حاجة إلى ذلك.

١٠. المركز الإعلامي

جهزت وزارة الداخلية والبلديات مركزاً إعلامياً حديثاً ومتطوراً لاستقبال الإعلاميين من مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة. ولقد تمت عملية الوضع بتصرفهم أحدث تقنيات الاتصال على مدار الساعة (٢٤/٢٤) حيث أطلعوا، من خلال النشرات المطبوعة أو من خلال تنظيم اللقاءات مع الوزير وفريق عمله، على آخر المستجدات الانتخابية. وكان برنامج الأمم المتحدة قد موّل تجهيز هذا المركز وتم تزويده بالوسائل السمعية-البصرية والإنترنت Wi Fi وأعدّه لاستضافة الإعلاميين وتمكينهم من البث المباشر لتغطية الحدث الانتخابي من الوزارة من دون عقبات تقنية.

١١. تعيين موظفي أقلام الاقتراع

تمّ تأمين ١١٣٣٢ موظفاً وأستاذاً من ٧٥٠ إدارة ومدرسة في لبنان، من بين هؤلاء ١٥٠٠ امرأة، وهي المرة الأولى أيضاً التي يصار فيها إلى إشراك المرأة بوظيفة رئيس قلم أو كاتب في عمليات الانتخابات في لبنان.

١٢. تدريب الموظفين

تحضيراً للانتخابات النيابية في ٧ حزيران، وفي إطار اتفاق الشراكة مع «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» قامت وزارة الداخلية والبلديات، بدعم ومساعدة من البرنامج، بتنفيذ برامج تدريب مختلفة ومتنوعة. وعلى ذلك فقد عمدت إلى تعريف موظفي الوزارة بقانون الانتخابات للعام ٢٠٠٩ بمختلف مفاصله، وتدريبهم على التقنيات التي استُحدثت والتشريعات الجديدة المعتمدة وعلى عمل هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية وكيفية احتساب الإنفاق الانتخابي.

كما وظفت الوزارة ودربت فريقاً مختصاً للعمل في «الخط الساخن» وهي خدمة إضافية للمواطنين، مرشحين ومنتخبين، تتمثل بوضع خط هاتفي مجاني في خدمتهم يحمل الرقم ١٧٩٠ للردّ على استفساراتهم «الانتخابية» وتوجيههم من أجل تأمين أوسع مشاركة في العملية الانتخابية المنتظرة.

للمرة الأولى أعطى قانون الانتخابات النيابية رقم ٢٥ تاريخ ٢٠٠٨/٩/٥ الحق لكل من هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية وهيئات المجتمع المدني ذات الاختصاص بمراقبة الانتخابات في ٧ حزيران ٢٠٠٩.

وقد قامت الوزارة أيضاً بسلسلة دورات تدريبية للإعلاميين والصحافيين المشاركين في تغطية الانتخابات، في المركز الإعلامي التابع لإدارة الانتخابات في الوزارة، بغية إرشادهم إلى أفضل وأحدث أساليب التغطية الإعلامية.

إلى ذلك، فقد تشارك برنامج الأمم المتحدة

الرئيس السنيورة في احدى جلسات مجلس النواب

الإنمائي مع الوزارة ومع المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية في إعداد وتنظيم سلسلة دورات متتالية في المناطق لموظفي ومندوبي أقلام الاقتراع والتي تشمل كافة رؤساء الأقلام ومساعديهم البالغ عددهم ١١٥٠٠ موظفة وموظفاً لتدريبهم حول كيفية إدارة العملية الانتخابية وتسهيل انتخاب كافة الناخبين ومنع عمليات التزوير وضبط عمليات الفرز والعد وتسليم النتائج إلى لجان القيد.

من ناحية أخرى، وللمرة الأولى في تاريخ الانتخابات النيابية وعلى مدى يوم كامل، اجتمع القضاة المعينون في لجان القيد مع موظفي وزارة الداخلية المولجين إدارة العملية الانتخابية وذلك بدعوة مشتركة من وزيري العدل والداخلية لتبادل الخبرات وتوضيح المسؤوليات.

١٣. حملة «صوتك إلك»

مع اقتراب موعد الانتخابات، عمدت وزارة الداخلية والبلديات إلى إطلاق حملة إعلامية إعلانية تثقيفية تحت عنوان «صوتك إلك» تهدف إلى دعوة الناخبين للانتخاب بسرية وبكثافة بعيداً عن أي شكل من أشكال العنف أو الإكراه أو الضغط، كما تدعوهم لحسن الاختيار وعدم الانسياق عشوائياً خلف الشعارات الانتخابية وتقبل النتائج بمسؤولية. كما توجهت الحملة إلى الفئات المهمشة في العملية الانتخابية من نساء وذوي الاحتياجات الخاصة لدفعهم إلى التعبير عن آرائهم على الرغم من المعوقات المجتمعية والقانونية.

١٤. غرفة العمليات

كان لا بد، من أجل أن تتم العملية الانتخابية في أجواء ديمقراطية وهادئة وتؤمن مناخاً ملائماً يتيح للمواطن ممارسة حقه الديمقراطي

بالانتخاب بأمان وحرية، أن يصار إلى إصدار القرار رقم ٧٣٨ في ٢٦ أيار ٢٠٠٩ القاضي بإنشاء غرفة عمليات مركزية خاصة بالانتخابات النيابية في وزارة الداخلية والبلديات مهمتها التنسيق بين مختلف غرف العمليات العائدة إلى الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة، لمواكبة العملية الانتخابية ميدانياً وتلقي الشكاوى واقتراح اتخاذ التدابير الإجرائية المناسبة. ولذلك فقد جرى الحرص على عملية ربط غرفة العمليات بمكتب اتصال دائم بالقوى السياسية التي لديها مرشحون في هذه الانتخابات، والذي يضم مندوباً عن كل منها، لتأمين التواصل المستمر بالغرفة.

١٥. الخط الساخن ١٧٩٠ في خدمة كل المواطنين

وضعت الوزارة خطاً هاتفيا مباشراً رقم ١٧٩٠، في خدمة الناخبين للردّ على استفساراتهم وأسئلتهم المتعلقة بكافة نواحي العملية الانتخابية، وذلك بدعم وتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. وهذه الاتصالات كانت مجانية من دون أية كلفة على المواطن.

١٦. وحدة تنسيق المراقبين

للمرة الأولى أعطى قانون الانتخابات النيابية رقم ٢٥ تاريخ ٢٠٠٨/٩/٥ الحق لكل من هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية وهيئات المجتمع المدني ذات الاختصاص بمراقبة الانتخابات في ٧ حزيران ٢٠٠٩. وفي السياق عينه، وضع المرسوم رقم ١٥١٧ تاريخ ١٩ آذار٢٠٠٩ خطة عمل من أجل إقدار المراقبين الدوليين المهتمين على مواكبة عملية الانتخابات ومراقبتها. وفقاً لذلك، أنشأ وزير الداخلية والبلديات زياد بارود وحدة تنسيق المراقبين في ٢١ نيسان ٢٠٠٩، وذلك بهدف تطوير ميثاق الشرف للمراقبين وإقدارهم على التواصل مع المراقبين الدوليين والمحليين وتعزيز عملية الاعتماد لهم.

وقد تلقت وحدة تنسيق المراقبين الدعم التقني والمساعدات من المؤسسة العالمية لدعم أنظمة الانتخابات (International Foundation for Election Support - IFES)، واتخذت مكتباً في المبنى الخاص بإدارة الانتخابات والإشراف عليها. كما أصدرت «دليل المراقبين المحليين والدوليين ووسائل الإعلام» الذي تضمّن لمحة موجزة عن النظام الانتخابي، ولائحة بأسماء المرشحين، وعملية اعتماد المراقبين، ومختلف الوثائق المتصلة.

١٧. عدم حصول ما يعكر الأمن خلال العملية الانتخابية

بالرغم من التشنج والانقسام السياسي الحادين اللذين سبقا الانتخابات النيابية في ٧ حزيران ٢٠٠٩، وبالرغم من حدة التنافس بين اللوائح في بعض المناطق الانتخابية في بيروت وخارجها، تمت العملية الانتخابية في ظل هدوء واستتباب ملحوظ للأمن. ويعود الفضل الأساسي بذلك إلى التعليمات الصادرة عن الحكومة وعن وزارة الداخلية، وكذلك إلى جهود القوى الأمنية والعسكرية كافةً وجهوزيتها وانتشارها الكثيف على كافة الأراضي اللبنانية، وهو ما سهّل عمل كافة المعنيين بالعملية الانتخابية قبل وخلال وبعد العملية الانتخابية، وأعطى الثقة للمواطنين والتي تجلّت في شدة الإقبال على التصويت خصوصاً في بعض المناطق التي شهدت تنافساً انتخابياً شديداً.

١٨. انطباعات المراقبين المحليين والدوليين

بعدما راقبوا وواكبوا ودققوا وسجلوا ملاحظات

على مدى شهرين، وخصوصاً خلال اليوم الانتخابي الطويل، سجّل المراقبون الدوليون بعض الملاحظات من خلال مؤتمرات صحافية متتالية، بالتزامن مع بيانات المراقبين المحليين والعرب. وكان لافتاً توافق بعثات «الاتحاد الأوروبي» و«مركز كارتر» و«المعهد الديمقراطي الوطني» على الإشادة بأداء الدولة اللبنانية وفعّاليتها وحياديتها وحزمها، وتحديداً وزارة الداخلية والقوى الأمنية، وبحماسة الناخبين. فتقرير الاتحاد الأوروبي شدد على التنظيم الذي ساد عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج، والتي جرت في أجواء آمنة اتّسمت بالشفافية وبالسرعة في إعلان النتائج.

> **أصر رئيس الوزراء اليمني السابق عبد الرحمن الإرياني (الذي رافق رئيس «مركز كارتر» الرئيس السابق جيمي كارتر في مهمته) على التهنئة بـ«الانتخابات الأكثر شفافية وودية في العالم العربي»، معرباً عن «فخره كعربي لأنه راقب هذه الانتخابات الناجحة».**

وإذ أسف قادة البعثات للبطء الذي ساد عملية التصويت واعتبروه المشكلة الرئيسية، أورد بعضهم تفسيراً لها واقترح حلولاً ممكنة. وفي مجال الإصلاح الانتخابي، أجمعوا على ضرورة اعتماد البطاقات المطبوعة سلفاً في أي عملية مقبلة لضمان سرية الاقتراع، في حين ركّز تقرير الاتحاد الأوروبي على ضرورة إنشاء هيئة دائمة لإدارة ومراقبة الانتخابات، تكون مستقلة على كافة الصعد الإدارية والسياسية، ليصار إلى الاستفادة من الخبرة التي تكونت لدى «هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية» والبناء عليها في الانتخابات القادمة.

كذلك عبّر ممثلو البعثات الثلاث عن أسفهم لقلة المرشحات، في مقابل المشاركة الواسعة للنساء في عملية التصويت. كما أصر رئيس الوزراء اليمني السابق عبد الرحمن الإرياني (الذي رافق رئيس «مركز كارتر» الرئيس السابق جيمي كارتر في مهمته) على التهنئة بـ«الانتخابات الأكثر شفافية وودية في العالم العربي»، معرباً عن «فخره كعربي لأنه راقب هذه الانتخابات الناجحة».

ج. على صعيد حفظ السلم والأمن ومكافحة الإرهاب

١. على الصعيد الأمني

حرصت وزارة الداخلية والبلديات بالتعاون مع أجهزة الدولة كافة على العمل على:

- أولاً: تعزيز هيبة الدولة العادلة والحازمة.
- ثانياً: تعزيز ثقة الناس بمؤسساتهم الحامية وتعاونهم معها.
- ثالثاً: تعزيز قدرة الأجهزة الأمنية عديداً وعدّة وتدريباً وكفاءات على مواجهة الجريمة.

ولذلك فقد استطاعت الوزارة وخلال العام الممتد من آب ٢٠٠٨ وحتى تموز ٢٠٠٩ الحد من تفشّي الإرهاب حيث نجحت بتوقيف أشخاص ينتمون إلى تنظيمات وشبكات إرهابية استهدفت الجيش اللبناني وأمن المواطنين، وكذلك من تفكيك عدد من شبكات التجسس الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية، بالإضافة إلى كونها نجحت في كشف عدد كبير من جرائم القتل والخطف وتوقيف عدد من عصابات السلب والسرقة.

من جهة أخرى، عملت مديرية المخابرات في الجيش اللبناني من جهتها على كشف عدد من شبكات التجسس التي كانت تعمل لصالح الاستخبارات الإسرائيلية العاملة على الأراضي اللبنانية.

٢. على صعيد ضبط الحدود والمعابر

i. على صعيد ضبط ومراقبة الحدود اللبنانية-السورية

● بناء لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، وسعي دولة رئيس مجلس الوزراء، وانطلاقاً من إدراك الحكومة اللبنانية ضرورة تحديد أطر التعاون والتنسيق بين السلطات المعنية بشأن ضبط ومراقبة الحدود اللبنانية - السورية، فقد جرى تكثيف الجهود من قبل وزيري الدفاع والداخلية والبلديات وقادة الأجهزة الأمنية، حيث تم الطلب إلى الأجهزة المعنية في الوزارتين وكذلك من وزارة المالية في ما خص المديرية العامة للجمارك من أجل تحضير النقاط والأفكار التي يمكن بحثها مع الجانب السوري بهدف تعزيز التنسيق وزيادة فعالية ضبط الحدود بين البلدين.

● وبنتيجة تلك الاجتماعات المكثفة، تم تقسيم التصور العملي لمجالات التعاون لضبط الحدود بين البلدين إلى ثلاث مراحل فورية ومتوسطة المدى وبعيدة المدى. ومما جاء في المقترحات الفورية ما يلي:

- البدء بتأمين الاتصالات المباشرة والزيارات المتبادلة على مستوى الوزراء وقادة الأجهزة الأمنية ونظرائهم من المسؤولين السوريين لبلورة آفاق التعاون لضبط الحدود بين البلدين.

- استكمال المشروع التجريبي لضبط الحدود الشمالية، كون الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المعني في الوضع في لبنان والذي يتابع عن كثب هذا المشروع، سيما وأن المساعدات اللاحقة التي يمكن أن يحصل عليها لبنان سترتبط بمدى التزام الدولة اللبنانية بإنجاح هذا المشروع.

● بناءً لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء، طلب إلى قادة المؤسسات العسكرية والأمنية المعنية (جيش، أمن داخلي، امن عام، وجمارك) وضع اقتراحاتها حول التصور المستقبلي لضبط وحراسة الحدود باستثناء الحدود الجنوبية حيث المهمة مناطة أصلاً بالجيش للدفاع عن الأراضي اللبنانية ومواجهة العدو الإسرائيلي. وقد حددت المواضيع خاصة لجهة القوة التي ستناط بها هذه المهمة (قوة مشتركة أو قوة مستقلة) وارتباطها وكيفية تحقيقها مع وضع تصور للمرحلة الانتقالية والموقف من القوة المشتركة التي اعتمدت في المشروع التجريبي.

● عقدت لهذه الغاية عدة اجتماعات، كان آخرها اجتماعاً جرى برئاسة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٣ حضره وزير الداخلية وقادة الأجهزة الأمنية المعنية والذي تم خلاله الإجماع على الأمور التالية:

- إظهار كل الجدية في التعاطي بمسألة ضبط الحدود.

- تحسين وتحفيز أداء القوة المشتركة لضبط الحدود الشمالية ومعالجة الصعوبات التي ظهرت من خلال التنفيذ والعمل على إيجاد الحلول لها وعقد اجتماعات بين المعنيين لهذه الجهة.

وضع تصور لضبط جزء من الحدود الشرقية المتصل بالحدود الشمالية باعتماد أنموذج القوة المشتركة.

إنشاء جهاز أو قوة مستقلة تناط بها حراسة

وضبط الحدود في المستقبل.

ضرورة وجود لجنة أو هيئة سياسية تضم في عضويتها الوزراء المعنيين تعنى بمسائل الحدود وتقود هذه العملية بمساعدة فريق عسكري يضم قادة الأجهزة العسكرية الأربعة.

- بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٣١، عقد في السراي الكبير اجتماع برئاسة رئيس مجلس الوزراء وحضور وزير الأشغال العامة والنقل ووزير الداخلية والبلديات ووزير المالية وقادة الأجهزة الأمنية المعنية، دعي إليه سفراء وممثلين عن الدول الأوروبية المانحة والداعمة للمشروع التجريبي، وذلك للبحث بآخر المستجدات على صعيد ضبط ومراقبة الحدود اللبنانية – السورية والسبل التي تؤدي إلى تحسين هذا العمل من جهة، وتسهم في إطلاق عملية تقديم المساعدات إلى لبنان. وقد تم التوصل إلى ضرورة التزام الحكومة اللبنانية بعملية ضبط ومراقبة الحدود وأخذ الإجراءات الكفيلة لإظهار ذلك، كما أكد المجتمعون على ضرورة تحسين وتفعيل أداء القوة المشتركة لمراقبة الحدود الشمالية وتحديد أهدافها ومهامها والآلية اللازمة لذلك مع وضع تصور لإنماء هذه المناطق والتنسيق مع الفعاليات الاجتماعية والإدارية. كما تم البحث في موضوع توسيع نطاق عمل هذه القوة لناحية الحدود الشرقية وعلى مراحل ووضع تصور محدد لذلك.

- واستناداً إلى ما تقدم، فقد قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٠ الموافقة على ما يلي:

التزام لبنان بمسألة ضبط الحدود البرية والبحرية والجوية.

تطبيق الأنموذج المطبق على القوة المشتركة لمراقبة الحدود الشمالية على القسم من الحدود الشرقية بحوالي /٧٠/ كلم وتطوير أداء هذه القوة وتحسينها.

إبلاغ الجهات المعنية بالموضوع للحظ المساعدات من الدول المانحة خلال العام ٢٠٠٩.

تشكيل لجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء: الدفاع الوطني- الأشغال العامة والنقل- الخارجية والمغتربين- المالية – والداخلية والبلديات، مهمتها متابعة هذا الموضوع والتنسيق بشأنه واقتراح ما يقتضيه من تدابير وإجراءات.

- بموجب القرارين رقم ٥٤ تاريخ ٢٠٠٩/٣/٥ و١٠٩ تاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٦، كلف مجلس الوزراء مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ أشغال وتأمين تجهيزات لزوم معبري البقيعة والعبودية بقيمة مليون وثلاثماية وخمسون ألف دولار أميركي، وذلك لنقل المراكز مباشرة إلى الحدود الدولية وذلك زيادة في وتعزيزاً لعملية ضبط الحدود.

- وضعت قيادة الجيش اللبناني خطة عمل لمراقبة وضبط الحدود الشرقية تنفذ على أربع مراحل، على أن يبدأ التنفيذ العملي للمرحلة الأولى فيها (٧٠ كلم) مطلع العام ٢٠١٠. وقد جرى إنشاء فوجين لحماية الحدود الأول في الشمال والثاني في البقاع، وعلى أن تشارك باقي

نجحت القوى الأمنية بتوقيف أشخاص ينتمون إلى تنظيمات وشبكات إرهابية استهدفت الجيش اللبناني وأمن المواطنين، وبتفكيك عدد من شبكات التجسس الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية.

الرئيس السنيورة متراسأً احد الإجتماعات الأمنية في السراي الكبير

الأجهزة المعنية بهذه المهمة وفق الأنموذج المعتمد في الحدود الشمالية.

● بتاريخ ٣ و٤ حزيران ٢٠٠٩ عقدت ورشة عمل بإدارة اللجنة المشتركة لضبط الحدود في المعهد المالي، شاركت فيها الوزارات والإدارات اللبنانية المعنية، وحضرها ممثلون عن الدول المانحة والممثل الخاص للأمم المتحدة، وحيث تمت مناقشة هذه الخطة وجرى تحديد الحاجات والتجهيزات الضرورية ومساهمة هذه الدول ومدى التزامها بإنجاح هذه المهمة. وقد كانت باكورة نتائج تلك الاجتماعات إعلان دولة ألمانيا الفيدرالية تكفلها بإنشاء معبر جديد في القاع والذي تبلغ كلفته حوالي ٤ مليون دولار أميركي، على أن تقوم شركة استشارية بوضع الدراسات اللازمة وقيام الدولة اللبنانية باستملاك المساحات التي سيتم عليها البناء.

ii. على صعيد المعابر الرسمية

بالنظر للأوضاع العامة للمعابر الرسمية، سواء الجوية أو البرية أو البحرية، والنقص الحاصل في المعدات والتجهيزات الضرورية التي تساعد الأجهزة المعنية من أمن عام وجمارك على ضبط حركة العبور من وإلى الأراضي اللبنانية بصورة صحيحة وآمنة، فقد وضعت الحكومة خطة عمل لزيادة فعالية عمليات ضبط هذه المعابر وفقاً للمعايير العالمية، وحددت أفضليات العمل التي شملت المراكز كافة وتطرقت لجميع الاحتياجات اللازمة من إنشاءات وترميم للمراكز توصلاً إلى تأمين كافة التجهيزات الضرورية. وقد جاءت الإنجازات وفقاً لما يلي:

● معبر العريضة:

– هدم مركز الجمارك القديم بسبب تصدعه

حفاظاً على سلامة العناصر وسلامة العابرين، وإنشاء مركز مؤقت لإيواء عناصر هذا المركز وتمكينهم من إنجاز مهامهم كالمعتاد مستعينين إلى ذلك بغرف مسبقة الصنع كاملة التجهيزات.

– الانتهاء من وضع الدراسات لإنشاء معبر حدودي متطور وحضاري يتمركز فيه عناصر الأمن العام والجمارك على قاعدة (One Stop Service).

– قيام مجلس الإنماء والإعمار بتلزيم عملية بناء هذا المركز والإشراف على التنفيذ مع الإشارة إلى أن التمويل يتم من اعتمادات ملحوظة في موازنات سابقة.

● معبر العبودية:

– استملاك عقار بمساحة ٨٠ دونم على الحدود الدولية مباشرة وتأهيله لاستيعاب مركز حديث في المستقبل.

– انتهاء الجانب السوري من بناء جسر جديد في محلة الدبوسية المقابلة للعبودية محاذٍ للجسر الحديدي القديم، ووصله بالطريق العام عبر العقار المستملك.

– استحداث مراكز مؤقتة للأمن العام والجمارك مباشرة على الحدود الدولية وتأمين كافة التجهيزات اللازمة.

● معبر البقيعة:

– إزالة كافة التعديات على الأملاك العامة في المنطقة التي تفصل بين مراكز الأمن العام والجمارك وبين الحدود الدولية.

– إنشاء مركز مؤقت وتأمين كافة التجهيزات الضرورية وإعادة فتح هذا المعبر بعد إقفال دام أكثر من ٢٥ عاماً، وقد جرى فتح المعبر أمام المشاة

وضعت الحكومة خطة عمل لزيادة فعالية عمليات ضبط المعابر الحدودية وفقاً للمعايير العالمية، وحددت أفضليات العمل التي شملت المراكز كافة وتطرقت لجميع الاحتياجات اللازمة من إنشاءات وترميم للمراكز توصلاً إلى تأمين كافة التجهيزات الضرورية.

بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٦ ومن ثم أمام السيارات بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٧، مع لفت النظر إلى أن هناك دراسة لإنشاء مركز دائم في ذات المحلّة.

● معبر القاع:

جرى إطلاق العمل لاستحداث مركز على الحدود الدولية مباشرة، وكلفت الأجهزة والإدارات المعنية بإعداد الدراسات لإنشاء مركز متطور مشابه لمركز العريضة وتم تحضير ملف استملاك العقارات اللازمة، مع الإشارة إلى أن جمهورية ألمانيا الاتحادية قد أعلنت عن تكفلها بإنشاء هذا المركز على نفقتها بعد اكتمال كافة الدراسات الضرورية.

● معبر المصنع■:

– المرحلة الأولى من الأعمال التي أنجزت:

استخدام ما كان يعرف بالخط العسكري كمسلك لمرور الشاحنات القادمة إلى لبنان، مما وفر على هذه الشاحنات اجتياز الطريق للوصول إلى الموقف المستخدم من قبل الشاحنات المغادرة لتفتيشها وإجراء المعاملات الجمركية لها.

استحداث فسحة على هذا الخط لاستخدامها

■ملاحظة: قامت الحكومة بتدبير تمويل هذه المشاريع من الأموال العامة ومن الوفر الناتج عن بيع دفاتر الشروط لدى مجلس الإنماء والإعمار بين العامين ١٩٩٣ و٢٠٠٥.

كموقف للشاحنات القادمة إلى لبنان.

استحداث مركز للكشف عن وجود مواد إشعاعية (Radiation Zone) بالإضافة إلى مركز للمسح الطبقي بواسطة سكانر (Scanner) وذلك للشاحنات الداخلة إلى لبنان.

تأهيل ممران من أجل تخفيف سرعة الشاحنات (Deceleration Zone) عند حدوث أي عطل في الكوابح.

– المرحلة الثانية (قيد التنفيذ والمتوقع الانتهاء منها بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٣٠):

استحداث موقف للشاحنات في الجهة الشمالية للمصنع يتسع لحوالي ١٠٠ شاحنة بعد سماح الأمن العام باستعمال جزء من العقار العائد لهم كموقف لهذه الشاحنات واستعمال قسم من الطريق العسكري كمسار للشاحنات القادمة إلى لبنان.

استحداث هنغار (Hangar) داخل هذا الموقف وذلك لفحص حمولة الشاحنات المشكوك بأمرها.

تنفيذ شبكة إنارة وشبكة تصريف مياه الشتاء للموقف.

تصميم سور أمني بعلو ٦ أمتار، منها ٣,٥ متر من الخرسانة المسلحة و٢,٥ متر من الشبك والشريط الشائك على محيط الموقف.

تصميم شبكة كهرباء مع ثلاث غرف للمحولات وذلك من أجل تغذية شبكة الإنارة في المنطقة.

تأمين غرفتين لكل من الأمن العام ووزارة النقل مع توابعهما على مدخل موقف الشاحنات لضرورات هاتين الإدارتين بغية فحص وزن الشاحنات عند دخولها الموقف.

– المرحلة الثالثة: تقدم مجلس الإنماء والإعمار من مقام مجلس الوزراء بخطة قسمت المرحلة الثالثة إلى قسمين:

القسم الأول:

١) إنشاء مباني للأمن العام ونقاط تفتيش للجمارك على جانبي الطريق للقادمين والمغادرين في موقع يبعد حوالي ١,٥ كلم عن الحدود اللبنانية السورية، وبالتالي الإبقاء على إمكانية إنشاء المبنى المشترك في المستقبل ضمن مسافة ١,٥ كلم المشار إليها آنفاً.

٢) إنشاء موقف للشاحنات القادمة إلى لبنان.

٣) تأهيل الموقف الحالي للشاحنات المغادرة.

٤) تأهيل مباني الأمن العام الحالية لاستخدامها من قبل الإدارات المختلفة الأخرى بما فيها الدفاع المدني.

٥)تكملة طريق الشاحنات حتى موقع الأمن العام الجديد بغية فصل مسار الشاحنات عن مسار السيارات والباصات.

القسم الثاني:

١) استحداث موقف إضافي للشاحنات القادمة إلى لبنان.

٢) استحداث موقف إضافي للشاحنات المغادرة.

وقد صدر عن مجلس الوزراء القرار رقم ٣٥ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٠ بتكليف مجلس الإنماء والإعمار دراسة وتنفيذ الأمور التالية في ما خص معبر المصنع:

١) استكمال مشروع التوسعة الذي يقوم بتنفيذه مجلس الإنماء والإعمار والذي يتضمن توسعة باحات الوقوف الشمالية والجنوبية للشاحنات.

الرئيس السنيورة في صيدا لدى اعلان الفوز في الانتخابات النيابية – حزيران ٢٠٠٩

٢) استحداث مبنى يتضمن إنشاء صالة لاستقبال كبار الزوار وصالات انتظار المسافرين فضلاً عن توفير المرافق الخدماتية الأخرى.

٣) استحداث مبنى لسائر الإدارات المعنية بإدخال البضائع الواردة إلى لبنان.

٤) استحداث مبنى المختبر الذي يعود لمعهد البحوث الصناعية.

٥) استحداث مبنى للجمارك ومبنى للأمن العام عند جهة الدخول إلى لبنان.

٦) استحداث مركز للدفاع المدني بما يمكن هذا الأخير من التدخل في الحوادث الطارئة.

ولتاريخه، قام المجلس بإعداد الخرائط وجداول الكميات لتنفيذ البند الأول من قرار مجلس الوزراء رقم ٣٥ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٠ ويتناول تأهيل الموقف الجنوبي وتوسيع الموقف الشمالي وتكملة توسيع الطريق المخصص للشاحنات لتمكين الشاحنات الفارغة من تجاوز الشاحنات المنتظرة. كما أن الاستشاري يعمل الآن على تحضير ملفات الاستملاك للعقارات المراد استملاكها على أن يصار بعدها إلى اقتراح مشروع مرسوم الاستملاك اللازم لاستحداث باحات الوقوف الشمالية والجنوبية الإضافية. كما يقوم المجلس بتحضير عقد الاستشاري لإعداد الدراسات وملفات التلزيم للمباني المطلوبة (البند ٢ إلى ٦ أعلاه).

من المفيد التنويه هنا أن جمهورية ألمانيا الاتحادية خاصة وبعض الدول الأوروبية والصين قد ساهمت بتأمين المستلزمات الضرورية لسد الثغرات والنواقص في كافة المعابر الرسمية ومنها:

– تأمين أجهزة كومبيوتر وأجهزة لقراءة جوازات السفر إلكترونياً ومعدات لكشف المستندات المزورة.

- آلات كشف بالأشعة للطرود والحقائب.

- آلات ثابتة ومتحركة للكشف بالأشعة على حمولة الشاحنات وضعت في المصنع وفي مرفأ بيروت.

- تقديم التدريب التقني لاستكمال هذه المعدات.

- قدمت فرنسا ١٥ كلباً بوليسياً للمساعدة على كشف المتفجرات والمخدرات في مطار رفيق الحريري الدولي ويجري حالياً تدريب العناصر وكذلك الكلاب على هذه المهام في لبنان.

- قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة للقوات البحرية اللبنانية ١٤ زورق بحري للمساعدة على ضبط المياه الإقليمية اللبنانية.

- قدمت ألمانيا شبكة رادار بحرية بدلاً عن تلك التي دمرها العدو الإسرائيلي خلال حرب تموز ٢٠٠٦، كذلك قدمت ألمانيا ٣ مراكب حربية متوسطة الحجم مع معدات لكشف الإشعاعات.

د. تعزيز الثقة بالقوات المسلحة وتوفير الدعم السياسي لها، ومواصلة دعم الجيش وقوى الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية التابعة لها وتوفير أفضل الإمكانيات لقيامها بالمهام الأمنية والوطنية المنوطة بها

١. على صعيد تجهيز الجيش اللبناني

حصل الجيش اللبناني خلال هذه الفترة على عدد كبيرٍ من العتاد المختلف على شكل هبات، وخصوصاً على زوارق ومراكب حربية وطوافات متخصصة بإطفاء الحرائق، وأهمها من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية والولايات المتحدة الأميركية.

٢. على صعيد تجهيز قوى الأمن الداخلي

من جهتها، تسلمت قوى الأمن تجهيزات وأجهزة مختلفة، خصوصاً تلك العائدة لصالح مكتب المختبرات الجنائية والتي قدمتها المملكة العربية السعودية والسفارة الألمانية، ولصالح مكتب المتفجرات والتي قدمتها السفارة البريطانية، ولصالح قسم الإرهاب والجرائم الهامة والتي قدمتها السفارة الأسترالية.

> **لأول مرة في تاريخ البلدين، تم تعيين سفير لبناني في سوريا وسفير سوري في لبنان، اللذان استلما مهامهما خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩.**

هـ.إقامة علاقة ودّية مع سوريا مبنية على الثقة، تتجسّد بإقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفارات، مع ضرورة العمل على ترسيم وتحديد الحدود اللبنانية السورية

١. قام رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان بزيارة رسمية إلى سوريا في ١٣ و١٤ آب ٢٠٠٨، تلبية لدعوة رسمية من الرئيس السوري بشار الأسد، يرافقه وفد رسمي ضم وزير الخارجية والمغتربين فوزي صلوخ ومستشارين وإداريين. وعقد خلال تلك الزيارة محادثات تناولت مختلف المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وحيث شدد الرئيس سليمان على أهمية هذه الزيارة في تكريس وتطوير العلاقات الأخوية بين لبنان وسوريا. وتضمن البيان الختامي المشترك للمحادثات اللبنانية - السورية وثيقة دبلوماسية تتناول إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء، واستئناف أعمال اللجنة المشتركة لتحديد الحدود اللبنانية-السورية

وترسيمها، وتعزيز العمل المشترك من أجل ضبط الحدود ومكافحة التهريب، وتفعيل أعمال اللجنة المشتركة المتعلقة بالمفقودين من الطرفين وتكثيفها، ومراجعة الاتفاقيات الثنائية القائمة بين البلدين في صورة موضوعية.

٢. بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٠، واستكمالاً للزيارة التي قام بها الرئيس سليمان إلى سوريا، زار وزير الداخلية والبلديات العاصمة السورية على رأس وفد ضمّ مديري قوى الأمن الداخلي والأمن العام والتقى نظيره السوري اللواء بسام عبد المجيد. يذكر أن هذا اللقاء جاء بعد موافقة مجلس الوزراء الذي اطلع من وزير الداخلية والبلديات على جدول أعمال الزيارة، كما اطلع على تقرير عنها بعد حصولها. هذا وقد أقر مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٠ الموافقة على ما تمّ الاتفاق عليه في محضر الاجتماع المشترك الموقع بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٠ بهذا الشأن.

٣. ولأول مرة في تاريخ البلدين، تم تعيين سفير لبناني في سوريا وسفير سوري في لبنان، اللذان استلما مهامهما خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩.

من أجل وضع إطار قانوني لإجازة تبادل الأسرى والمحكوم عليهم، تمّ وضع مشروع اتفاقية قضائية ما بين الدولة اللبنانية والدولة السوريّة وقد وافق عليها فخامة رئيس الجمهوريّة ودولة رئيس مجلس الوزراء وتمّ تقديمها إلى الدولة السورية.

٤. كما شكل رئيس مجلس الوزراء لجنة برئاسة الوزير خالد قباني تضم قضاة مهمتها إعداد دراسة قانونية حول «اتفاقية الأخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا» والبحث بمصيرها ومصير الاتفاقيات الأخرى التي عقدت بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وقد أنجزت اللجنة مهمتها ووضعت الدراسة القانونية حول هذا الموضوع.

و. متابعة قضية المفقودين والمعتقلين اللبنانيين في سوريا عبر مختلف الوسائل القانونية والسياسية بما فيها وضع اتفاقية لبنانية – سورية لإنهاء هذه القضية

تابعت الحكومة قضية المفقودين والمعتقلين اللبنانيين في سوريا من خلال اللجنة الخاصة التي تشكلت عام ٢٠٠٥، والمؤلفة من قضاة وعسكريين. وقد عقدت هذه اللجنة جلسات عديدة مع المسؤولين في سوريا للاهتمام بهذه القضية وحلها، وتوصلت إلى إعداد بيانات بأسماء المفقودين والمعتقلين في السجون السورية وتضمنت أيضاً أسباب الاعتقال وأوضحت أوضاع المعتقلين، حيث أن منهم من اعتقل لارتكابه بعض الجنايات أو صدرت بحقه أحكام. في حين أن مشكلة المفقودين، وكما تبين من المحاضر التي وضعتها اللجنة، لا تزال غير واضحة وهي ما زالت قيد المتابعة من قبل اللجنة.

ومن أجل وضع إطار قانوني لإجازة تبادل الأسرى والمحكوم عليهم، تمّ وضع مشروع اتفاقية قضائية ما بين الدولة اللبنانية والدولة السوريّة وقد وافق عليها فخامة رئيس الجمهوريّة ودولة رئيس مجلس الوزراء وتمّ تقديمها إلى الدولة السورية.

ز. انضمام لبنان إلى معاهدة حماية الأشخاص من الإختفاء القسري التي أقرّتها الأمم المتحدة

لم يتم أي تقدم في هذا الإطار، علماً أن الحكومة اللبنانية السابقة أصدرت المرسوم رقم ٦١٨ تاريخ ٢٠٠٧/٨/٨ القاضي بإحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري الموقعة في باريس بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٦.

ح. على صعيد العمل على استرجاع مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي اللبناني من قرية الغجر والتمسك بحقّ لبنان بمياهه، والتزام الحكومة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١، وكذلك تفعيل اتفاقية الهدنة حسب ما جاء في اتفاق الطائف، ومطالبة المجتمع الدولي بتطبيق قرار مجلس الأمن ١٧٠١ بكل مندرجاته مع إمكانية وضع الأقسام المحتلّة من الأراضي اللبنانية تحت وصاية الأمم المتحدة حسب ما جاء في النقاط السبع التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية وأقرتها خلال فترة العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦

أكدت الحكومة اللبنانية، ولا تزال تؤكد، في جميع المحافل الدولية ومن خلال الزيارات الرسمية التي يقوم بها رئيسي الجمهورية والحكومة للدول والمنظمات العالمية وكذلك لمختلف الدبلوماسيين الأجانب الذين يزورون لبنان، على حق لبنان باسترجاع مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر المحتلة من قبل العدو الإسرائيلي، وعلى حق لبنان بمياهه ورفض أي تعديات خارجية على مجاري الأنهر اللبنانية. كذلك تؤكد الحكومة التزامها الكامل بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ وبضرورة تطبيق بنوده كافة من قبل كافة الأطراف المعنية، مع إدانة الخروقات الإسرائيلية المتعددة والمتكررة لنص هذا القرار.

ط. التزام الحكومة بالمحكمة ذات الطابع الدولي

حرصت الحكومة اللبنانية على أن تعهد إلى المحكمة ذات الطابع الدولي المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٥٧ قضية كشف حقيقة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، وذلك من أجل إخراج هذا الموضوع من دائرة التجاذبات والجدل الداخلي، مع ما يرافق هذا الجدل من خلافات وتشنجات يمكن أن تنعكس سلباً على الاستقرار الداخلي، وأيضاً من أجل تحقيق العدالة والوصول إلى كشف الجناة الذين قاموا بهذه الجريمة المنكرة وبما يؤكد على أن لا يتحول لبنان إلى بلد ترتكب فيه الجرائم ويبقى المجرمون في منأى عن وصول العدالة إليهم.

وفي هذا الصدد، التزمت الحكومة اللبنانية بالتعاون الكامل مع هذه المحكمة، وبتنفيذ كل ما تطلبه منها من مساعدة أو مطالبات، وذلك استناداً إلى اتفاقية إنشاء هذه المحكمة والنظام الأساسي الذي يرعى عملها. وبالفعل، وبناءً على طلب المحكمة، تم التوقيع على مذكرة التفاهم بين المحكمة (المدعي العام الدولي) ووزارة العدل اللبنانية من أجل وضع آلية التعاون والتنسيق بين المدعي العام للمحكمة وبين لبنان بغرض متابعة المحققين الدوليين تحقيقاتهم لكشف الجريمة عبر إنشاء مكتب للمدعي العام في بيروت. كما تم أيضاً توقيع مذكرة تفاهم بشأن أمن القضاة اللبنانيين ومساعد المدعي العام. هذا، وقد قامت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بإصدار الأوامر اللازمة إلى القطعات المعنية لتأمين حماية القضاة العاملين في المحكمة الخاصة للبنان

الرئيس السنيورة و وفد وزاري مع وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في شرم الشيخ

وعائلاتهم أثناء توليهم مهامهم، ومواكبتهم أثناء تنقلاتهم في لبنان.

ي. التزام الحكومة بأحكام الدستور والمطالبة بتطبيق قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لجهة حق الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم، وتطبيق المقررات التي نجمت عن اجتماعات لجنة الحوار الوطني بما في ذلك العمل على إنهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات ومعالجة قضية الأمن والسلاح داخل المخيمات

في هذا الشأن، تابعت لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني على مدى العام الفائت عملها على كافّة المستويات التي تتعلّق بمقاربة الحكومة اللّبنانيّة لقضايا اللاّجئين الفلسطينيين الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والقانونيّة والأمنيّة والدبلوماسية، وذلك بالتّعاون مع منظّمة التّحرير الفلسطينيّة وكافّة الفصائل الفلسطينية، كما ومع وكالة غوث وتشغيل اللاّجئين الفلسطينيين (الأونروا). أمّا الحيّز الأبرز من الاهتمام فقد انصبّ على إنجاز كافّة الخطوات المتعلّقة بإعادة إعمار مخيّم نهر البارد. وقد حكم توجُّه اللّجنة وفريق عملها مضمون البيان الوزاري وخطاب القسم لرئيس الجمهورية الذي أكدّ فيه على تأمين الحياة الكريمة للاّجئين الفلسطينيين في لبنان حتّى عودتهم بحسب قرارات الشرعيّة الدّوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام، مع ما يحصّن ذلك من إجماع وطنيّ لبناني، كما وفلسطيني، حول الرّفض الحاسم لأيّ شكل من أشكال التوطين، بالإضافة إلى حقّ الدّولة اللّبنانيّة ببسط سيادتها على كامل أراضيها، مع ما يعنيه ذلك أيضاً من تنفيذ مهمتين موكلتين إلى اللّجنة كانت قد أقرتهما هيئة الحوار الوطني منذ العام ٢٠٠٦، أي إنهاء السّلاح الفلسطيني خارج المخيّمات ووضع آليّة لضبط السّلاح الفلسطيني داخل المخيّمات وتنظيمه تحت سيادة الدّولة اللّبنانيّة كمرحلة أولى.

ك. معالجة المشكلات الإنسانية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان داخل المخيمات وخارجها

١. في مبادرة تحسين أوضاع المخيّمات

بعد الخطوة الاستطلاعيّة الميدانيّة لأوضاع المخيّمات، والتي تمثّلت بإرسال الحكومة اللّبنانيّة وفداً وزارياً لزيارة ثلاثة مخيّمات للاّجئين الفلسطينيين في آذار ٢٠٠٦ ليُنجز تقريراً مفصلاً

تم تأمين عودة حوالي ١٦،٠٠٠ لاجئاً فلسطينيًا إلى القسم الجديد من مخيّم نهر البارد مع حوالي ١٥٠ عائلة لبنانيّة، وتستمر الأونروا في تقديم الخدمات الحياتيّة لهم.

بالتّعاون الوثيق مع منظّمة التّحرير الفلسطينية ووكالة غوث وتشغيل اللاّجئين الفلسطينيين – الأونروا في «مبادرة لتحسين أوضاع المخيّمات»، وإثر انكباب الجهود بعدها على معالجة تداعيات أزمة مخيّم نهر البارد الكارثيّة على مدى أكثر من عام ونصف، أعادت لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني في كانون الأول ٢٠٠٨ بالتنسيق مع شركائها، الأونروا ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة، إحياء المبادرة التي تم إنجاز جزء من مشاريعها في تحسين البنى التحتيّة بما في ذلك تحسين نوعيّة الخدمات التربويّة والاستشفائية للاّجئين، والتّواصل مع الدّول المانحة لتأمين الموارد المالية الضروريّة لذلك.

٢. في معالجة مسألة فاقدي الأوراق الثبوتيّة

على إثر اتخاذ قرار بمعالجة قضيّة فئة فاقدي الأوراق الثبوتيّة من الفلسطينيين، والذين يحمل معظمهم وثائق رسميّة منتهية الصّلاحيّة من الأردن ومصر، أو الذين فقدوها وهي فئة وفدت إلى لبنان بين العام ١٩٦٨ والعام ١٩٧٣ وتعاني منذ ذلك الوقت وضعاً قانونياً وإنسانياً غير مقبول. وعلى ذلك، فقد جرت متابعة الجهود من أجل أن يتم تزويد هؤلاء بعد التدقيق بملفاتهم «بطاقة تعريف» كفلسطينيين تكون صادرة عن المديرية العامة للأمن العام، دون أن يدرجوا إطلاقاً في سجلات المديريّة العامة للاّجئين في وزارة الداخليّة، وهو ما لا يحمّل لبنان أية مسؤوليّة عن عدم تزويدهم بوثائق تعرف عنهم. وعلى ذلك، فقد تمّ في هذا السياق تزويد ٧٦٥ فلسطينياً بطاقة تعريف وتم رفض ٣٠٠ ملفاً لعدم استيفاء الشّروط. وأنجزت ٣٠٠ بطاقة لم تسلم بعد لجهة استمهال وزارة الدّاخليّة الجهات المختصة وقتاً لإعادة النّظر بآليّة الشّراكة في قاعدة المعلومات خصوصاً في إنجاز الملفّات بين لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني وسفارة دولة فلسطين في لبنان وهيئات المجتمع المدني المعنيّة بالبعد الإنساني لهذه القضيّة، بالإضافة إلى الإنجاز التّدقيقي للملفات وإصدار البطاقات من قبل المديريّة العامّة للأمن العامّ. وتجدر الإشارة إلى أنّ تقدير عدد فاقدي الأوراق الثبوتيّة من الفلسطينيين بحسب الملفات المقدمة حتى ٢٠٠٩/٦/٣٠ لا يتجاوز ٢٨٠٠. وقد قامت وزارة الداخلية في شهر نيسان ٢٠٠٩ بإعادة النظر بالإجراءات القانونية لتزويد فاقدي الأوراق الثبوتية ببطاقة تعريف، على أن يعاد العمل بالقرار عند استكمال هذه المراجعة. وتستمر وزارة الداخلية في تزويد البطاقات للفلسطينيين بعد التدقيق معهم. ولجنة الحوار تقوم بمتابعة الموضوع مع الوزارة.

ل. مواصلة كل الجهود الضرورية من أجل إعادة إعمار مخيم نهر البارد لتأمين الإقامة فيه بكنف السلطة اللبنانية

تم تأمين عودة حوالي ١٦،٠٠٠ لاجئاً فلسطينيًا إلى القسم الجديد من مخيّم نهر البارد مع حوالي ١٥٠ عائلة لبنانيّة، وتستمر الأونروا في تقديم الخدمات الحياتيّة لهم، كما ولأولئك الذين تم توفير الدعم لهم من الدول المانحة من خلال تأمين مساكن مؤقتة، أو أن يجري تأمين بدلات

إيجار شهريّة لهم حتى عودتهم. أما في ما يتعلق بعمليّة إعادة إعمار مخيّم نهر البارد، فقد تمّ إنجاز الخطوات التاليّة:

١. تم رفع الأنقاض بنسبة ٩٠٪ بعد إطلاق هذه العملية في احتفال رسمي في ٢٠٠٨/١٠/٢٩، وقد أشرف على العمليَّة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الأونروا، وقد أتى ذلك متزامناً مع إنهاء مرحلة مسح الألغام والمخاطر بالتنسيق الكامل مع الجيش اللبناني وجمعيّة Handicap International.

٢. بالتوازي مع رفع الأنقاض واكتشاف آثار على أرض مخيّم نهر البارد، تم التنسيق بين لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني ووحدة التّنمية والإعمار لمخيم نهر البارد في رئاسة مجلس الوزراء والمديريّة العامة للآثار والجيش اللّبناني والأونروا، لإيجاد آليّة قانونيّة عمليّة تحمي الآثار وتؤمّن حسن سير إعادة الإعمار. وتمّ إقرار آليّة الحماية بقرار اتخذ في مجلس الوزراء في نيسان ٢٠٠٩.

٣. وفي اجتماع ترأسه الرئيس السنيورة وشارك فيه كل من وزير الثقافة تمام سلام ووزير المالية محمد شطح ورئيس الأركان في الجيش اللبناني اللواء شوقي المصري ومدير عام الآثار فريديريك الحسيني ومدير عام الأونروا سلفاتور لومباردو ومستشارين، تم الاتفاق على إعادة العمل بآلية طمر الآثار على قاعدة علمية، على أن يتم الانتهاء من المسح الجيوفيزيائي في ٢٠٠٩/١١/١٦ ويبدأ الإعمار في ٢٠٠٩/١١/٢٠، وهو ما بدأ فعلاً.

٤. إقرار مرسوم الاستملاك للمخيّم القديم في مجلس الوزراء بمرسوم رقم ١٢٨٥ في ٢٠٠٩/١/٢٩، وهو ما أكّد على التزام الحكومة اللّبنانيّة مع الأونروا على إعادة إعمار المخيّم في الموقع عينه، وعلى المساحة عينها، مع تأمين التّعويض على أصحاب الأملاك من الهبات التي تم تأمينها لذلك.

٥. وضع حجر الأساس لبناء المخيّم في احتفال رسميّ رعاه رئيس مجلس الوزراء ممثلاً بوزير الإعلام طارق متري بمشاركة ممثلين من أهالي المخيّم وحشد كبير من الشخصيات الرّسمية اللّبنانيّة والفلسطينيّة ودبلوماسيين من الدّول المانحة.

٦. إقرار المخطط التوجيهي بموجب المرسوم رقم ٢٤٩٧ تاريخ ٢٠٠٩/٧/٣، وذلك على أثر موافقة مجلس الوزراء عليه في جلسة ٢٠٠٩/٥/١٣، وقد أتى هذا المخطط التّوجيهي نتاج عمليّة تشاركية بين أهالي مخيّم نهر البارد، ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة، والأونروا بما يحافظ على النسيج المجتمعي للاّجئين الفلسطينيين في المخيّم.

٧. فيما يتعلق بالقسم الجديد من المخيّم، والذي صُنّفت الأضرار فيه بين دمار كُلي ودمار جزئي وضرر إنشائي للأبنية، فقد أنجزت شركة خطيب وعلمي للاستشارات الهندسيّة المسح الكامل لهذه التّصنيفات وذلك بالتنسيق مع الجيش اللّبناني والهيئة العليا للإغاثة. وعلى ذلك، فقد انطلقت آليّة العمل في تعاون بين مجلس الإنماء والإعمار والصندوق المركزي للمهجرين والهيئة العليا للإغاثة وهيئات محليّة ودوليّة غير حكوميّة يمولها الاتحاد الأوروبي ومؤسسة التّعاون الإيطاليّة، والمجلس النرويجي للاّجئين الذي سيهتم بإعادة إعمار ما يعرف بمنطقة «المهجرين» في هذا القسم. إلى ذلك، أنجزت لجنة الحوار اللبناني- الفلسطيني دراسة قانونيّة متكاملة تضع أسس إعادة إعمار الأبنية التي تهدمت بالكامل في القسم الجديد من المخيّم، وتمّ الاحتكام في تقديمها إلى هيئة

التّشريع والاستشارات في وزارة العدل والتي زوّدت الحكومة اللّبنانيّة بها، كما أنجزت دراسة قانونية حول اقتراح مذكرة التفاهم الذي تقدّمت به الأونروا والذي يتعلق بتنظيم إدارة المخيم ما بين الدولة اللبنانية ومنظمة الأونروا.

٨. أمّا بالنِّسبة للمشاريع التّنمويّة في المناطق المجاورة لمخيّم نهر البارد، فقد توزّعت بين الثقافي والاجتماعي والتربوي والاستشفائي والاقتصادي والتّجاري، وتعاونت فيه الهئيات البلديّة مع الجهات المانحة. وقد بلغت حصيلة المساعدات المخصصة لهذه المناطق من قبل الدولة اللبنانية ومختلف الجهات المانحة حوالي ١٤٢ مليون دولار، توزعت على مشاريع البنى التحتية (٤٨٪ من إجمالي المساعدات)، والمشاريع الاجتماعية (٢٣٪ من إجمالي المساعدات)، ومشاريع دعم اقتصادية (١٤٪ من إجمالي المساعدات). وقد خطت مرحلة تنفيذ هذه المشاريع خطوات هامة حيث بدأت آثارها تظهر بشكل

المبالغ التي تم الالتزام بدفعها (مليون دولار أميركي)					
الجهة المانحة	قبل مؤتمر فيينا	خلال مؤتمر فيينا	بعد مؤتمر فيينا	المجموع	النسبة المئوية
AFSD	٣,٤	١٥	–	١٨,٤	١٣
الإتحاد الأوروبي	٢١,٥	–	٠,٩	٢٢,٤	١٥,٨
فرنسا	–	١,٣	–	١,٣	٠,٩
اليونان	–	١,٣	–	١,٣	٠,٩
ألمانيا	١٥,٦	٥,٢	–	٢٠,٨	١٤,٧
إيطاليا	٨,٧	٦,٥	٠,٢	١٥,٤	١٠,٩
كويت	١٤,٥	–	–	١٤,٥	١٠,٢
صندوق الإغاثة اللبناني	–	–	٢,٥	٢,٥	١,٨
سعد الحريري	٢١	–	–	٢١	١٤,٨
الولايات المتحدة	٠,٦	٥,٩	–	٦,٥	٤,٦
البنك الدولي	٥,٧	–	–	٥,٧	٤
الهلال الأحمر الكويتي	–	–	٦,٥	٦,٥	٤,٦
تركيا	٠,٥	–	–	٠,٥	٠,٤
MDG	–	–	٥	٥	٣,٥
المجموع	٩١,٥	٣٥,٢	١٥,١	١٤١,٨	١٠٠

واضح على الأرض. وفيما يلي جدول يلخّص وضع المساعدات:

وكانت لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني قد نظّمت ورشتي عمل تنسيقيتين في هذا الإطار شاركت فيهما هيئات المجتمع المدني والمؤسسات الحكوميّة والجهات المانحة وبرامج الأمم المتحدة، وأقيمت الأولى في تشرين الثاني ٢٠٠٨، والثانية في أيار ٢٠٠٩، فقد تمت المقاربة في الورشتين على رصد الحاجات ومتابعة تنفيذ المشاريع وتفعيل رؤية المشاركة.

٩. يبقى أنّ استكمال تمويل إعادة إعمار مخيّم نهر البارد هو موضوع متابعة حثيثة للجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني ووحدة التنميّة والإعمار والاونروا ومنظّمة التحرير الفلسطينية. وحتى الآن، تمّ تأمين الأموال لبناء أقسام ثلاثة من أصل ثمانيّة، وكانت المساهماتَ الأخيرَة في هذا المجال مبلغ ٢٥ مليون دولار تم رصدها من قبل المملكة العربيّة السُّعوديّة ومبلغ ٢٥ مليون دولار تم الحصول عليه من الولايات المتحدة الأميركيّة.

١٠. ولما كانت الحكومة اللُّبنانيّة قد أعلنت أنّ مخيّم نهر البارد سيكون تحت سيادة الدّولة اللُّبنانيّة، فقد أطلقت لجنة الحوار اللبناني- الفلسطيني البحث في الإجراءات الأمنية والسّياديّة، وتم تشكيل فريق لبناني مصغّر ضمّ إلى اللّجنة ممثلين عن قيادة الجيش اللبناني وقيادة قوى الأمن الدّاخلي. وعلى ذلك عقدت ورشة عمل مغلقة شاركت فيها إلى اللّجنة المصغّرة منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، والأونروا، كما عقدت لقاءاتٌ متعدّدة مع ممثلين عن أهالي المخيّم. والعمل جارٍ حالياً من أجل اتخاذ الإجراءات الكفيلة باحترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين من أهالي المخيّم وحياتهم الكريمة وأمانهم حتّى عودتهم إلى ديارهم بحسب قرارات الشرعيّة الدّوليّة من ناحية، وتأمين مقتضيات سيادة الدّولة اللُّبنانيّة من ناحية أخرى.

ثانياً: في أولويات العمل الحكومي

أ. في تنفيذ السياسة الخارجية

١. العمل من أجل كسب أوسع التأييد لانتخاب لبنان عضواً غير دائم في مجلس الأمن الدولي لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١

إن قرار ترشيح لبنان لعضوية مجلس الأمن لسنتي ٢٠١٠-٢٠١١ كان قد اتخذ عام ١٩٩٦. والآن، وبعد جهد دبلوماسي دؤوب على النطاقين الإقليمي والعالمي، فقد انتخب لبنان لهذا المنصب بعد أن حصل على تأييد:

i. مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية التي عقدت يومي ٣٠ و١٩٩٧/٣/٣١.

ii. مجموعة الدول الآسيوية في الأمم المتحدة (وهي أكبر قوة ناخبة في جمعيتها العامة) في اجتماعها يوم ٢٠٠٨/٥/٢٩.

iii. مؤتمر الدول الإسلامية المنعقد على مستوى وزراء الخارجية في كامبالا بين ١٨ و٢٠ حزيران ٢٠٠٨.

وكان لبنان، ومنذ انتخاب الرئيس ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، قد أطلق حملة دبلوماسية واسعة لحشد التأييد لهذا الترشيح. وأبرز محطات هذه الحملة هي:

i. دعوة فخامة الرئيس سليمان الدول إلى دعم هذا الترشيح وتأييده في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٠٠٩/٩/٢٥. وقد كان

رئيس الجمهورية قد ذكّر بالموضوع في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٠٠٨/٩/٢٣.

ii. طالب الرئيس سليمان من نظرائه الملوك والرؤساء الذين التقاهم على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة تأييد هذا الترشيح ودعمه.

iii. قام كل من الرئيسين سليمان والسنيورة ووزير الخارجية بالتذكير بهذا الترشيح وطلب دعمه خلال زياراتهم الرسمية إلى الخارج، وكذلك اتصالاتهم مع الدول الصديقة، وأيضاً خلال لقاءاتهم مع الرؤساء والوزراء الأجانب الذين أتوا إلى لبنان خلال العام المنصرم.

iv. طلب وزارة الخارجية والمغتربين من كل البعثات اللبنانية في الخارج العمل لضمان تأييد الدول المعتمدة لديها لهذا الترشيح ودعمه.

v. قيام وزارة الخارجية وبعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة بحملة اتصالات واسعة لكسب تأييد ترشيح لبنان لهذا المنصب.

ويذكر أن ابرز الفوائد المرتقبة للبنان من جراء دخوله إلى مجلس الأمن هي أن ذلك سوف يساهم في:

i. تعزيز مكانته وحضوره الدوليين انطلاقاً من موقعه المميّز كصاحب تجربة فريدة، وحامل لرسالة الحوار فيما بين الثقافات والحضارات، ومدافع عن مبادئ القانون الدولي وأحكامه.

ii. مضاعفة قدرته على الدفاع عن مصالحه المباشرة (التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ مثلاً، ورفض التوطين على قاعدة التمسك بحل عادل وشامل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين) وقضايا العرب عموماً (وبالأخص وجهة النظر العربية في الصراع العربي-الإسرائيلي، والشروط المطلوبة لتسويته).

الرئيس السنيورة و وفد وزاري مع وزير خارجية فرنسا برنارد كوشنير في شرم الشيخ

iii. زيادة أهميّته لدى الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

iv. منحه «قيمة مضافة»، على الصعيدين الدبلوماسي والسياسي، لدى مختلف الدول والمجموعات الإقليمية المعنية بالنزاعات المطروحة أمام المجلس.

v. امتلاكه «أوراقاً تفاوضية» اكبر مع مختلف الأطراف والقوى الدولية مما يجعله أكثر قدرة على تحقيق أهدافه السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والحضارية.

ب. في حقوق المغتربين

١. تيسير ممارسة اللبنانيين غير المقيمين في لبنان لحقوقهم الانتخابية عن طريق توفير التدابير المناسبة

بدأت وزارة الداخلية مناقشة سبل تأمين الإجراءات الضرورية لضمان حق اللبنانيين غير المقيمين على الأراضي اللبنانية في الاقتراع في أماكن إقامتهم في الخارج في الانتخابات النيابية العامة التي تلي انتخابات العام ٢٠٠٩. وعلى ذلك، فإنها، وتطبيقاً للمادة ١١٤ من قانون الانتخابات النيابية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اتفقت على تعيين خبير لوضع دراسة مفصلة عن الإجراءات التي يجب اعتمادها في السفارات اللبنانية لتمكين غير المقيمين من الاقتراع في العام ٢٠١٣. وهي أيضاً وفي هذا الإطار قامت بالطلب من وزارة الخارجية والمغتربين الإيعاز للبعثات اللبنانية في الخارج بتجديد جوازات السفر من الأنموذج القديم الجديد لمدة سنة واحدة، وذلك تسهيلاً لأمور اللبنانيين المغتربين، القادمين إلى لبنان للمشاركة في العملية الانتخابية التي ستجري بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧، أو لقضاء موسم الاصطياف، وإمكانية منح هذه البعثات جوازات مرور للبنانيين للعودة إلى لبنان صالحة لمدة ثلاثة أشهر دون أخذ موافقة الأمن العام، على أن يتقدم بعدها أصحاب العلاقة إلى مراكز الأمن العام للاستحصال على جوازات سفر لبنانية.

ج. في تعزيز السلطة القضائية

١. التصميم على إجراء الإصلاحات اللازمة لاستقامة عمل الجسم القضائي

i. حملة القضاء الصالح: حرصت وزارة العدل بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى والتفتيش المركزي على إعادة بناء الثقة بالقضاء اللبناني تمهيداً لاستعادة هيبته واستكمالها وذلك في حملة وصفت بـ «حملة القضاء الصالح». وفي هذا الإطار تمّ وضع:

- مشروع قانون للمناقبية القضائية، وذلك بتمويل هبة من مصدرين هما مشروع الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (UNDP وUSAID).
- دراسة حول تعامل الصحافة مع العدالة وذلك لتنظيم العلاقة فيما بين القضاء والصحافة.

ورقة عمل حول تخفيض رسوم التقاضي.

- تنفيذ تدريب القضاة والمساعدين القضائيين، وذلك بتمويل من الإتحاد الأوروبي وبتنفيذ من وكالة التعاون القانوني الدولي (ACOJURIS).
- مشروع تفعيل وتطبيق مبدأ الوصول إلى مرفق العدالة والمساعدة القانونية لجهة المعونة القانونية والنصح القانوني بالتعاون مع نقابة المحامين ونشر دليل للمساعدة القانونية، وذلك بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).
- مشروع «قلم محكمة نموذجية» لجهة تنظيم

ملفات الدعاوى وإدارتها وترقيمها وترتيبها وكيفية حفظها وتحديث أساليب العمل، وقد نفّذ هذا المشروع في دائرة التنفيذ في بيروت بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).

- وضع محرّك البحث (search engine)، المتوفر في المكتبة الإلكترونية لمعهد الدروس القضائية تحت اسم E-laws، على موقع الوزارة الالكتروني وذلك لتسهيل أعمال البحث من قبل القضاة.
- إنشاء برنامج خاصّ لمعالجة الدعاوى بما يعرف بـ «Individual Case Management Software» وهو برنامج شخصي للقضاة يمكّنهم من تنظيم أعمال محاكمهم.
- تسمية خبير لبناني لينضم إلى مجموعة الخبراء العرب والدوليين من أجل تطوير المبادئ العربية للقضاء الصالح.
- مشروع ضمان حق المواطن بالإطلاع على المعلومات، وتحضير مشاريع قوانين في هذا المجال وإعداد خطة طويلة لمحاربة الفساد، وبرنامج تعليم قانوني وذلك بتمويل من اتحاد المحامين الأميركيين (American Bar Association).

ii. تنظيم الإدارات

- هيئة القضايا: بتاريخ ٢٠٠٨/٠٩/١١، صدر المرسوم رقم ٢٢٢ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير العدل وقضى بتعيين رئيس لهيئة القضايا. وأبرز المواضيع التي تمّت معالجتها في هيئة القضايا:

- وضع مشروع مرسوم لتنظيم كيفية اختيار محامي الدولة ووضع المعايير المساعدة على اختيار سليم، إضافة إلى رفع عددهم إلى سبعين محامياً، مع إمكانية تعيين محامين من خارج ملاك محامي الدولة للقضايا الهامة والشائكة التي يرى وزير العدل تكليفهم بمتابعتها.

- وضع مشروع مرسوم لرفع الأتعاب التي يتقاضاها محامو الدولة.

- الحرص على إنجاز الملفات والمعاملات العالقة بسرعة وفعاليّة، بحيث لا يستغرق انجاز الملف أكثر من أيام معدودة ، كما الحرص على تبلّغ الأحكام التي يربحها المواطن وتخسرها الدولة، بغية إظهار الدولة كخصم شريف.

حرصت وزارة العدل بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى والتفتيش المركزي على إعادة بناء الثقة بالقضاء اللبناني تمهيداً لاستعادة هيبته واستكمالها وذلك في حملة وصفت بـ «حملة القضاء الصالح».

في مجال الأحوال الشخصية، وتحديداً في دعاوى قيد المولود، اتبع رئيس الهيئة نهجاً جديداً يقتضي بالتركيز على فحص الحمض النووي DNA إثباتاً للصلة بين المولود وأبيه المزعوم.

- هيئة التشريع والاستشارات: بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٢، وعلى أثر تعيين رئيس لمجلس شورى الدولة، لم يعد لهيئة التشريع والاستشارات رئيس أصيل، فتمّ تعيين رئيس للهيئة بالوكالة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٤.

- معهد الدروس القضائيّة

- هيئة معهد الدروس القضائيّة: بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٧، صدر المرسوم رقم ٦٢٥ الذي قضى بانتداب رئيس جديد لمعهد الدروس القضائية وبتعيين قاض مديراً للدروس في المعهد.

– المبنى الجديد لمعهد الدروس القضائية: يتمّ العمل على مشروع تأهيل أربع طبقات في هذا المبنى من أجل تسهيل تدريب القضاة المنتمين إلى معهد الدروس القضائيّة وإعادة تأهيل القضاة العاملين تأهيلاً دائماً (Formation continue)، وذلك بالتنسيق مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID). كما تم تحديث مناهج المعهد وطريقة اختيار القضاة المتدرجين وامتحانات الدخول وإنشاء موقع للمعهد على شبكة الإنترنت.

٢. تحديث المرفق القضائي على صعيد التشريعات وتأمين التقنيات والقواعد المعلوماتية القانونية

i. تحديث القوانين

- جمع مشاريع واقتراحات القوانين وتوثيقها: عملت وزارة العدل بالتعاون مع مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبتمويل منه، على تجميع اقتراحات ومشاريع القوانين المتعلّقة بمجالات الأعمال (Business Law) والموجبات والعقود والأحوال الشخصية والعقوبات وتوثيقها ووضعها بتصرّف هيئة تحديث القوانين.

- مشاريع القوانين الجديدة التي أقرّت: واكبَ التحديثَ القضائيّ والإداري الذي عملت وزارة العدل عليه– عملٌ تشريعي أسفر عن صدور قوانين ومراسيم عدّة أبرزها:

– قانون المجلس الدستوري الجديد تاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٣ الذي أقرّه المجلس النيابي بالإجماع، والذي تم على أساسه تشكيل المجلس الدستوري الجديد وفق الآلية المنصوص عليها في القانون وذلك بعد سنواتٍ من التعطيل.

– تفعيل الآلية القانونية والقضائية لتطبيق القانون رقم ٢٠٠٢/٤٦٣ والمرسوم رقم ١٦٩١٠ تاريخ ٢٠٠٦/٥/٦ حول إعادة النظر بتنفيذ العقوبات، خاصة إثر صدور التشكيلات القضائية حيث تم تعيين قضاة متفرغين لترؤس اللجان المكلفة النظر في تنفيذ العقوبات.

– مرسوم تخفيض مدة العطلة القضائية، رقم ٢١٤٠ تاريخ ٢٠٠٩/٠٦/٠٣.

– تأليف لجنة رفيعة المستوى لإعادة النظر بقانون الموجبات والعقود بموجب القرار رقم ٣٥٢ تاريخ ٢٠٠٩/٠٥/٠٤.

– تبني وتطوير قانون تثبيت رؤساء الأقلام، رقم ٧٦ تاريخ ٢٠٠٩/٥/١٣.

– مشاريع القوانين قيد الدرس أو التي تسعى الوزارة إلى إقرارها:

مشروع اتفاقية قضائية بين لبنان وسوريا من أجل تبادل المحكوم عليهم والمفقودين.

مشروع قانون إلغاء عقوبة الإعدام واستبدال عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بها، والذي أحيل إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٧.

الدفع باتجاه إعادة إدراج مشروع قانون الإيجارات على جدول إعمال لجنة الإدارة والعدل في جلسة ٢٠٠٨/١٠/٢٠.

مشروع قانون يرمي إلى تعديل المادتين ١٩٩ و٨٥٠ من قانون أصول المحاكمات المدنية المتعلقتين بشروط إعمال قاعدة الجزاء يعقل الحقوق، وقد أقرّ في جلسة مجلس الوزراء تاريخ ١٣ أيار ٢٠٠٩.

تطوير وتحديث وإعادة صياغة اقتراح قانون باستعادة الجنسية اللبنانية لمن هم من أصل لبناني وذلك في إطار لجنة الإدارة والعدل حيث تمّت دراسته خلال شهري آذار ونيسان ٢٠٠٩.

الرئيس السنيورة مع نظيره القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني.

مشروع قانون يتعلق ببعض الجرائم التي تمس سلطة القضاء والأعمال والقرارات الصادرة عنه، وقد أحيل إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٦.

مشروع قانون (تحوّل إلى اقتراح قانون) بالعفو عن الجرائم موضوع الأحكام الصادرة قبل ٢٦ نيسان ٢٠٠٥.

مشروع قانون حماية النساء من العنف الأسري، وقد أحيل بصيغته النهائية إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٤.

استعادة مشروع قانون بتعديل أحكام قانون الإرث لغير المحمديين الذي أحيل إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٧ وتعديله وفقاً لملاحظات رؤساء الطوائف المسيحية، فأحيل مجدداً إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٤.

مشروع قانون بتعديل الفقرة الثانية من المادة ١٠٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية حول التوقيف الاحتياطي، وقد أحيل إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٤.

مشروع قانون يتعلق بإضافة باب ثامن إلى الكتاب الثاني من قانون التجارة البرية تحت عنوان الشركات المساهمة البسيطة، وقد أحيل إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٥.

مشروع قانون بإنشاء نظام المؤسسات Fondations في لبنان.

مشروع قانون بإعادة تنظيم مهنة كتابة العدل في لبنان.

مشروع قانون البيئة لجهة تحضير مشاريع قوانين بيئية حديثة، وإضافة مادة تعليمية متعلقة بقانون البيئة ضمن منهاج معهد الدروس القضائية،

وإنشاء قاعدة معلومات خاصة بالأحكام الصادرة في موضوع البيئة ونشرها على موقع خاص على الإنترنت مرتبط بموقع وزارة العدل (بتمويل من مشروع الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والبنك الدولي).

ii. المعلوماتية والقواعد المعلوماتية القانونية

- مركز المعلوماتية القضائيّة والقانونية: وافق مجلس الوزراء في القرار رقم ٣٥ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢ على طلب وزارة العدل الإجازة لها بالتعاقد مع واحد وثلاثين فنيّاً معلوماتياً للعمل في مركز المعلوماتية القضائية والقانونية في الوزارة، وذلك في خطوة تشكل نقلة نوعية نحو تحديث وزارة العدل وعصرنتها، ما ينعكس بشكل ايجابي على تسريع عمل المحاكم وتسهيل أمور المتقاضين.

- المعلوماتية في السجل التجاري: يتم إجراء التحديثات والتعديلات اللازمة على البرامج المعلوماتية في السجل التجاري بشكل مستمر، وتقوم وزارة العدل حالياً بدراسة خطة شاملة لمكننة جميع السجلات القديمة في إطار بنك معلومات إلكتروني. وسيتم في وقت لاحق إنشاء موقع خاص على شبكة الإنترنت يسمح للجميع بالحصول على معلومات محدّدة تتعلق بالشركات المسجّلة في السجلّ التجاري. كما بدأ العمل بنموذج الإفادة الجديدة الممكننة في السجلات التجارية في كلّ من بيروت وبعبدا، كما تم إعداد دراسة حول وضع السجل التجاري على الانترنت بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

- إعادة إحياء «النشرة القضائية» إلكترونيّاً: يتمّ حاليّاً دراسة مسألة إعادة إحياء النشرة القضائية مع الجهات المانحة والمتمثلة بمشروع الأمم المتحدة الإنمائي وبالاتحاد الأوروبي، على أن يتم توزيعها إلكترونياً وورقياً وعبر الإنترنت، وعلى أن تتم إعادة طباعتها من العدد الأول، وسيتولى الإشراف عليها قاض متخصص في علم التوثيق والمعلوماتية القانونيةً.

٣. تعزيز الموارد البشرية لجهة تحسين مستويات الكفاءة وزيادة عدد القضاة ومعاونيهم وإقدار الجسم القضائي على البتّ بالقضايا المحالة إليه بالسرعة المطلوبة وعلى تجهيز قصور العدل والمحاكم بالتجهيزات والتقنيات اللازمة

بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٦، صدر المرسوم رقم ١٤٦٥ المتعلق بالمناقلات والتعيينات القضائية، هذا مع الإشارة إلى أن التشكيلات القضائية الأخيرة كانت قد حصلت في العام ٢٠٠٤.

i. زيادة عدد القضاة وتفعيل دورهم

- القضاة العدليون

– سدّ المراكز الشاغرة: حيث تم التالي:

– تعيين رئيس أول لمحكمة التمييز بموجب المرسوم رقم ٩٥٧ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٢ وذلك بعد شغور هذا المركز بنتيجة إنهاء خدمة الرئيس السابق بناءً لطلبه لبلوغ خدماته في الملاكات الدائمة أكثر من عشرين سنة، وتعيين رئيس لمجلس شورى الدولة.

– تعيين رئيس لهيئة القضايا بموجب المرسوم رقم ٢٢٢ تاريخ ٢٠٠٨/٩/١١، وذلك بعد إحالة رئيس هيئة القضايا السابق إلى التقاعد.

– تعيين مدير للدروس في معهد الدروس القضائية بموجب المرسوم رقم ٦٢٥ تاريخ

٢٠٠٨/١٠/٢٧.

– تعيين عضو في مجلس القضاء الأعلى بموجب المرسوم رقم ٦٩٠ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١، وذلك بعد استقالة أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى وذلك للمدة المتبقية من ولاية المجلس.

– تعيين ثلاثة أعضاء (إثنين أصليين وواحد رديف) لدى المجلس العدلي بموجب المرسوم رقم ٨٦٨ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٣.

– تعيين عضو في مجلس القضاء الأعلى للمدة المتبقية من ولاية هذا المجلس بموجب المرسوم رقم ١٢٨٦ تاريخ ٢٠٠٩/١/٣١.

– إحالة مشروع مرسوم إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٣ قضى بنقل وتعيين الهيئة الكاملة للتفتيش القضائي (رئيس ومفتشين عامين ومفتشين عاديين).

– إحالة مشروع مرسوم إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٩ يقضي بتعيين رئيس لهيئة التشريع والاستشارات بعد شغور هذا المركز. وقد تمّ إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٥ لكن البحث أُرجئَ في هذا الموضوع إلى جلسة أخرى.

– تخريج قضاة جدد وتعيينهم

تعيين قضاة أصيلين (عدد٩) في ملاك القضاة العدليين بموجب المرسوم رقم ٣٥٥ تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٠.

بتاريخ ٢٠٠٩/٠٣/٠٦، تمّ إلحاق ١٠٧ قُضاة متخرجين من معهد الدروس القضائية كانوا ملحقين بالوزارة فتم تشكيلهم في مرسوم التشكيلات القضائية.

بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٥ أقسم القضاة الجدد

الرئيس السنيورة مع المبعوث الأميركي الخاص الى الشرق الاوسط جورج ميتشل

وعددهم ٧٧ اليمين أمام رئيس مجلس القضاء الأعلى، وكان هؤلاء قد تدرجوا في معهد الدروس القضائيّة لمدة ثلاث سنوات وتوزعوا على دورات ثلاث.

تم تنظيم مباراة للدخول إلى معهد الدروس القضائية- قسم القضاء العدلي- لتعيين عشرين قاض متدرج. وقد نجح إثر هذه المباراة ١١ قاضياً كما تم اختيار ٤ من حملة شهادة الدكتوراه. وبتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٥، وقّع وزير العدل مشروع المرسوم المتعلق بتعيين قضاة متدرجين في وزارة العدل وإلحاقهم بمعهد الدروس القضائية – قسم القضاء العدلي. وقرّر فتح دورة ثانية لمباراة انتقاء قضاة متدرجين، مع تنظيم دورة تحضيرية لهذه المباراة، على أن يعاد النظر بالهيئات الفاحصة وبكيفية طرح الأسئلة بهدف تشجيع تعميم المكتسبات الحديثة في القانون والمعلوماتية والملكية الفكرية والأسواق المالية والتقنيات القانونية الجديدة.

تمّ تنظيم دورة تدريبية لمن يرغب بتقديم مباراة الدخول إلى معهد الدروس القضائية، على أن تبدأ هذه الدورة خلال شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٩ وعلى أن يتم الإعلان عن دورة جديدة لاختيار ٢٠ قاض متدرّج بعد انتهاء الدورة التدريبية. وقد تقدّم إلى هذه الدورة التدريبيّة حوالي الـ ٧٠٠ متبارٍ تمّ انتقاء ٧٣ منهم.

– المناقلات والتعيينات القضائية: انكبّ مجلس القضاء الأعلى على موضوع التشكيلات القضائية بعد أن درس التفتيش القضائي ملفات القضاة وبصورة خاصة ما لا يقل عن ٨٣ ملف، والإحالات إلى المجالس التأديبية التي لم يصدر فيها أحكام ويقارب عددها الـ ٢٢ إحالة، وفي ضوء كل هذا تمّت التشكيلات القضائية وجاءت بإجماع مجلس القضاء الأعلى. وبالفعل، وبتاريخ ٢٠٠٩/٣/٦، صدر المرسوم رقم ١٤٦٥ المتعلق بالمناقلات والتعيينات القضائية، هذا مع الإشارة إلى أن التشكيلات القضائية الأخيرة كانت قد حصلت في العام ٢٠٠٤. وبتاريخ ٢٠٠٩/٤/٣، وقّع وزير العدل قرارات توزيع الأعمال بين المحاكم في كافة المحافظات، كما وقّع قرار توزيع الأعمال بين القضاة المكلفين تطبيق قانون تنفيذ العقوبات، وبذلك تكون قد اكتملت المسيرة الأولى التي ترمي إلى سدّ الشواغر وترميم الإطار العام للمرفق القضائي.

ويشار أيضاً إلى أنّ مسألة التشكيلات القضائية هذه أتاحت لوزارة العدل أن تختار عدداً من القضاة الشباب المتخصصين في المعلوماتية، وبذلك تكون وزارة العدل قد نفذت أحد الشروط الموضوعة من قبل الاتحاد الأوروبي لصرف منحة وقدرها ١٠،٠٠٠ يورو من أجل مكننة الوزارة وتوسيع نطاق العمل بالمعلوماتية القانونية وبالمعلوماتية العادية في كل المجالات القضائية (أقلام، تسجيل أحكام، سجل تجاري، عناوين الكترونية للقضاة، إجراء البحوث في المدى الكوني من خلال الانترنت).

- المساعدون القضائيون

إن مبدأ توسيع قاعدة القضاة وتكثيف عددهم كان يستتبع لزاماً تعيين مساعدين قضائيين يقومون بالمهام التي ينص عليها القانون خصوصاً أنه بقيت

بتاريخ ٢٠٠٩/٠٥/١٣، تمّ إقرار قانون تثبيت رؤساء الأقلام في المرفق القضائي بعد مداخلات عديدة لوزير العدل أمام مجلس النواب.

عدّة مراكز شاغرة على مرّ السنوات. فانطلاقاً من درس حاجات المرفق القضائي ومن مطالعة مجلس الخدمة المدنية التي كانت تطالب بـ ١٤٢٤ مساعد قضائي، وبناءً على طلب وزير العدل، وافق مجلس الوزراء على تخصيص الميزانية الكافية لتعيين ٧١٢ مساعد قضائي، فقامت الوزارة فوراً بالإعداد للامتحانات بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية وجرت بالفعل هذه الامتحانات وسوف تعلن النتائج قبل نهاية العام ٢٠٠٩.

ومن جهة ثانية، وبتاريخ ٢٠٠٩/٠٥/١٣، تمّ إقرار قانون تثبيت رؤساء الأقلام في المرفق القضائي بعد مداخلات عديدة لوزير العدل أمام مجلس النواب.

- محامو الدولة

– عملت وزارة العدل على تفعيل عمل هيئة القضايا عبر التعاقد مع عشرة محامي دولة لملء الشواغر في مختلف المناطق اللبنانية، وقد تمت إحالة مشاريع المراسيم إلى رئاسة مجلس الوزراء حيث لا تزال قيد النظر.

– تمّ إعداد مشروع مرسوم لزيادة بدل أتعاب محامي الدولة ولتحديد عدد محامي الدولة وأصول وشروط تعيينهم ونظام عملهم.

- الخبراء المحلفون ووكلاء التفليسة ومراقبو الصلح الاحتياطي

عمدت وزارة العدل إلى الطلب من رئيس مجلس القضاء الأعلى وضع جدول جديد للخبراء المحلفين لدى المحاكم ووكلاء التفليسة ومراقبي الصلح الاحتياطي، وقد تمّ الإعلان عن تجديد وفتح الانتساب إلى جدول الخبراء المحلفين لدى المحاكم ووكلاء التفليسة ومراقبي الصلح الاحتياطي.

- كُتّاب العدل

سعت وزارة العدل إلى تنظيم المراقبة الفعّالة على عمل كتّاب العدل وذلك من خلال الخطوات التالية:

– انتداب ثلاث قضاة للتفتيش الإداري والمالي على الكتاب العدل.

– وضع مشروع متكامل حول تشكيلات الكتاب العدل ورفعه إلى رئاسة مجلس الوزراء. إثر عدم توقيع هذا المشروع، عمدت الوزارة إلى إعداد مراسيم فردية وقد صدرت جميع المراسيم في الجريدة الرسمية تباعاً.

– تمّ تشكيل لجنة صندوق تقاعد وتعاضد الكتاب العدل.

– تنظيم دورة تدريبية للكتاب العدل من قبل وكالة التعاون القانوني الدولي التابعة للاتحاد الأوروبي (ACOJURIS).

– تم وضع مشروع لتعديل القانون الذي يرعى مهنة كتابة العدل وتحديثه بالتعاون مع كتاب عدل وخبراء قانونيين فرنسيين ومع وكالة التعاون القانوني الدولي، بحيث يصبح الكاتب العدل إحدى حلقات التعاون مع القضاء من أجل تحرير التركات وتصفية الشركات.

– تعميم مذكرة على الكتاب العدل للاستحصال، ما قبل تنظيم وكالة قضائيّة، على الموافقة الشفهية أو الخطية من المحامي الذي تنظّم الوكالة باسمه. وفي حال تنظيم الوكالة لصالح محامين في إطار مكتب محاماة، فيتوجب الوقوف على موافقة المحامي أو المحامين المسؤولين عن المكتب.

– هذا وتسعى الوزارة لتأسيس وتنظيم سجل مركزي للوصايا في لبنان، تسجل فيه نسخة أو

مختصر عن رقم الوصايا وتاريخها، وذلك تسهيلاً للعثور عليها.

ii. الهيئات

- مجلس القضاء الأعلى

بلغ عدد المراكز الشاغرة في مجلس القضاء الأعلى ثلاثة: المركز الماروني، والمركز الدرزي والمركز السني. رئيس هيئة التفتيش. عند تأليف الحكومة، وبالرغم من كون ولاية مجلس القضاء الأعلى الأول شارفت على الانتهاء، إلا أنه كان لا بدّ من استكمال تعيين أعضاء مجلس القضاء الأعلى لتمكين المجلس من الاجتماع ومن إتمام دراسة الملفات المطروحة أمامه وبخاصة ملف التشكيلات القضائية.

وبالفعل، فبتاريخ ٢٠٠٨/١١/١١، صدر المرسوم رقم ٦٩٠ الذي قضى بتعيين عضو في مجلس القضاء الأعلى بعد استقالة أحد القضاة من عضوية مجلس القضاء الأعلى للمدة المتبقية من ولاية المجلس.

وبتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٢، صدر المرسوم رقم ٩٥٧ الذي قضى بتعيين رئيس لمجلس القضاء الأعلى إثر شغور هذا المركز بعد استقالة الرئيس السابق.

وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٣١، صدر المرسوم رقم ١٢٨٦ الذي قضى بتعيين عضو في مجلس القضاء الأعلى للمدة المتبقية من ولاية هذا المجلس، وذلك بعد استقالة عضو سابق.

وعند انتهاء ولاية مجلس القضاء الأعلى بهيئته المذكورة أعلاه، وبالتعاون مع أعضائه، تمّ تنظيم انتخابات من قبل الهيئة الناخبة المؤلفة من قضاة محكمة التمييز، وشارك بالانتخاب ما لا يقل عن ٤٣ قاضياً وأسفرت النتائج عن انتخاب قاضيين في مجلس القضاء الأعلى. كما تم اقتراح استكمال تأليف المجلس عبر تعيين القضاة الثلاثة المتبقين، ويكون أحدهم معيناً عن وزارة العدل والثاني عن محاكم الاستئناف والثالث عن رؤساء المحاكم الابتدائية كما هو منصوص عليه في قانون القضاء العدلي. وبطبيعة الحال، مع احتساب رئيس المجلس والنائب العام التمييزي، يكون تأليف مجلس القضاء الأعلى قد حصل للمرة الثانية خلال سنة وصدرت التعيينات بمرسوم وفقاً للأصول، وبقي المركز العائد لرئيس هيئة التفتيش شاغراً.

الرئيس السنيورة مجتمعاً الى أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى

تم تأليف مجلس القضاء الأعلى مرتين خلال سنة واحدة، وصدرت التعينات بمرسوم وفقاً للأصول.

- النيابات العامة

اتخذت وزارة العدل في هذا الإطار سلسلة من الخطوات تتلّخص بما يلي:

– مشروع تطوير عمل النيابات العامة ووضع إطار عمل ومعايير للتقدّم ولتقييم العمل القضائي وإنشاء مركز للمعلومات لصالح النيابات العامة، وذلك بتمويل من مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP - POGAR).

– تفعيل عمل النيابات العامة البيئية.

– السعي إلى إنشاء مكتب مساعدة (Help Desk) في محكمة بعبدا يكون تابعاً للنيابة العامة لتسهيل عمل المواطن وإرشاده في كافة المعاملات التي يرغب بإتمامها وذلك بهدف توفير الوقت والحدّ من السمسرة، وذلك بمساعدة مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

– مشروع تطبيق مبدأ الوصول إلى مرفق العدالة وإنشاء مكتب مساعدة (Help Desk) أو مكاتب الإرشاد في المحاكم، وذلك بتمويل من الوكالة الأميركيّة للتنمية الدولية (USAID).

- هيئة التفتيش القضائي

تعاني هيئة التفتيش القضائي من غياب رئيس أصيل وهيئة أصيلة لها ما يحول دون إمكانية إحالة الأفراد المعنيين إلى المجالس التأديبية وفقاً للأصول. وبتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٣، تمت إحالة مشروع مرسوم إلى رئاسة مجلس الوزراء قضى بنقل وتعيين هيئة كاملة للتفتيش القضائي، لكنّ هذا المشروع لم يتمّ إقراره وبقيت رئاسة هذه الهيئة بالوكالة. وبتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٩، تمّت إحالة مشروع مرسوم ثانٍ بهذا الخصوص.

لكن إثر صدور مرسوم التشكيلات القضائية بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٦ وبعد تعيين رئيس هيئة التفتيش القضائي بالوكالة، رئيساً لإحدى الغرف لدى محكمة التمييز، تمّ توجيه كتاب بهذا الموضوع إلى رئاسة الحكومة يتضمن طلب استعادة مشروع المرسوم لاستكماله وفقاً للأصول.

- صندوق تعاضد القضاة

بعد فترة طويلة من انتداب الرئيس الأول لصندوق تعاضد القضاة، تمّ تعيين رئيس أصيل للجنة لصندوق، كما وتمت إعادة تعيين قضاة في المراكز الشاغرة في لجنة الصندوق. ويشار إلى أنّ موضوع صندوق تعاضد القضاة يحظى بأهمية كبيرة لجهة المتممات المالية الضرورية التي تلازم الرواتب والمخصصات الاجتماعية للقضاة.

iii. مكننة وزارة العدل وأقلام المحاكم . نحو الانتقال إلى الحداثة

تعمل وزارة العدل من خلال مشروع الأمم المتحدة الإنمائي لديها على تنفيذ مشروع مكننة قصور العدل بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الإطار، تمّ تنفيذ الخطوات التالية:

- تجهيز وحدة المعلوماتية وتوظيف خبراء تقنيين.
- إعداد دراسة حول مكننة وزارة العدل.
- استحداث بريد الكتروني (E-mail) موحّد للقضاة.
- افتتاح الموقع الالكتروني للوزارة بعد أن تمّ تطويره، وتتم حالياً دراسة مشروع مكننة المديرية

العامة لوزارة العدل.

- العمل على تشكيل فريق فني متخصص ليشرف على تنفيذ مشروع مكننة أقلام المحاكم الذي سيموّل جزء مهم منه بهبة من الإتحاد الأوروبي بقيمة تبلغ عشرة ملايين يورو.

- استكمال مشاريع مكننة إدارة وزارة العدل المركزية والوحدات الملحقة بها ومعهد الدروس القضائية وأقلام المحاكم وأنظمة إدارة ملفات الدعاوى والسجل التجاري، إضافة إلى إنشاء أنظمة تطبيقية داعمة لعمل القضاة.

- متابعة عملية تنفيذ مشروع مكننة أقلام المحاكم، والذي ينفذ بهبة من الإتحاد الأوروبي وبإشراف مباشر ومشترك ما بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ووزارة العدل، بعد أن تمّ وضع الـ master plan وكذلك إتمام النواقص فيه وإزالة العقبات تمهيداً لوضع دفتر الشروط وتلزيم تنفيذ المشروع. وقد بات تنفيذ هذا المشروع ممكناً بعد صدور التشكيلات القضائية وانتداب القضاة لإنجاز هذا المشروع.

- مشروع تقييم وإكمال الخطة العامة لمكننة أقلام المحاكم (بتمويل من الإتحاد الأوروبي)، وسيتيح هذا النظام المعلوماتي إمكانية متابعة سير الدعاوى ومراقبة آلية سيرها والبحث عنها واستخلاص معلومات عنها بطريقة سريعة وسهلة وفعّالة، وكذلك إعداد تقارير وبيانات إحصائية بصورة كاملة ودورية لتقديمها إلى المراجع القضائية المختصة.

iv. تنظيم وتأهيل قصور العدل

- تأهيل قصور العدل في بيروت والمناطق

تمّ التشديد على ضرورة تأهيل وصيانة قصور العدل والحفاظ على نظافتها، وسعت وزارة العدل إلى نقل اعتمادات لتأمين المبالغ اللازمة لصيانة قصور العدل كما لتأمين الحماية وتركيب الكاميرات حول قصور العدل. كما ويجري حالياً البحث عن تمويل ملائم لمشروع تأهيل كافة قصور العدل، مع الإشارة إلى أنه تمّ تأهيل قصر عدل النبطية بمبادرة من الرئيس الأول في النبطية والقضاة المعيّنين وبتمويل من الجهات المانحة.

- مشروع المحكمة النموذجيّة

عملت وزارة العدل على إطلاق مشروع المحكمة النموذجية (pilot court) التي سيتم تطبيقها أولاً في دائرة تنفيذ بيروت، على أن تعمم هذه التجربة لاحقاً على سائر دوائر التنفيذ في المحافظات. ويتم تنفيذ هذا المشروع من قبل المركز الوطني لشؤون محاكم الولايات(NCSC) بالاشتراك مع وزارة العدل ضمن برنامج تقوية النظام القضائي اللبناني، وذلك بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية (USAID).

٤. تعاون وزارة العدل مع وزارة الداخلية في تحسين أوضاع السجون

i. مشروع نقل إدارة السجون من وزارة الداخليّة والبلديات إلى وزارة العدل

تتم متابعة العمل بمشروع «تطوير العدالة الجنائية في لبنان» الذي تقوم به وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الداخلية والبلديات وبالمساعدة الفنية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، بهدف تفعيل عملية نقل إدارة السجون من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل – مديرية السجون، وذلك وفقاً للمعايير الدولية ولما تنص عليه القوانين اللبنانية. وفي هذا الإطار، تمّ عقد عدة اجتماعات في السراي الحكومي برئاسة رئيس مجلس الوزراء وبحضور كل من وزير العدل ووزير الداخلية والبلديات.

كما أطلق العمل في مشروع دعم نقل إدارة السجون من عهدة وزارة الداخلية لوزارة العدل وإنشاء قاعدة معلومات للموقوفين وتدريب موظفين السجن وعناصر قوى الأمن وتحسين ظروف معيشة المسجونين وتأمين حصص تموينية لهم، وهذا المشروع يتم بتمويل من الـ UNODC ومن الإتحاد الأوروبي.

ii. إطلاق تطبيق قانون تنفيذ العقوبات

تمّ البدء بتطبيق قانون تنفيذ العقوبات رقم ٢٠٠٢/٤٦٣ تاريخ ٢٠٠٢/٠٩/١٧ والمرسوم التطبيقي الذي يحدد آلية تنفيذ هذا القانون رقم ١٦٩١٠ (البرنامج المقرر عام ٢٠٠٨ لنقل مسؤولية السجون من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل)، وذلك بعد صدور التشكيلات القضائية حيث تم تعيين خمسة قضاة متفرغين لترؤس اللجان المكلفة تنفيذ العقوبات. وقد استلزم هذا الأمر تنفيذ عدد من الإجراءات العملية، فوُضع دليل ووزّع على المساجين ليساهم في تعزيز فهم السجين لدوره وحقوقه إذ أن القانون ٢٠٠٢/٤٦٣ يمكّنه من الإفادة من تخفيض العقوبة التي ينفذّها، وذلك في الحالات التي ينصّ عليها القانون وبعد أن يكون قد نفّذ نصف العقوبة المحكوم بها عليه. واستحصلت وزارة العدل على موافقة مجلس الوزراء على التعاقد مع أطباء اختصاصيين بالأمراض العقلية والنفسية (عدد ٦) ومساعدين اجتماعيين (عدد ٦) للعمل في لجان تنفيذ العقوبات.

عملت وزارة العدل على إطلاق مشروع المحكمة النموذجية (pilot court) التي سيتم تطبيقها أولاً في دائرة تنفيذ بيروت، على أن تعمم هذه التجربة لاحقاً على سائر دوائر التنفيذ في المحافظات.

وكان قد جرى إطلاق العمل بقانون تنفيذ العقوبات، كما تم افتتاح «الدار»، وهي قاعة نموذجية في سجن روميه مجهّزة خصيصاً لاستقبال المساجين لعائلاتهم بشكل طبيعي وإنساني وليس وراء القضبان العازلة، بتاريخ ٢٩ نيسان ٢٠٠٩ بحضور ومشاركة وزير الداخلية والبلديات وكبار القضاة والنيابة العامة التمييزية ومجلس القضاء الأعلى وكبار المؤسسات المانحة كالاتحاد الأوروبي ومشروع الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة والبنك الدولي (UNDP, UNODC, World Bank, EU).

iii. مشروع تأهيل السجون

يجري حالياً البحث عن تمويل لمشروع تأهيل السجون وإنشاء سجون جديدة، كما وتمّ تأليف لجنة لتحديد معايير السجون من قبل رئيس مجلس الوزراء في أواخر شهر آذار ٢٠٠٩ يترأسها قاض عيّنه وزير العدل وهي تعقد اجتماعات دورية بغية إعداد تقرير مفصل عن معايير بناء السجون في لبنان. وفي هذا الإطار، فقد وجّه وزير العدل كتاباً إلى السفارة الفرنسية بهدف تعيين خبير في هندسة السجون للتنسيق مع الجانب اللبناني لتأهيل السجون وتشييدها وفق المعايير الدولية المعتمدة في أوروبا، وقد استجابت الدولة الفرنسية للطلب وتمّ تعيين خبراء سيحضرون إلى لبنان أوائل شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩.

iv. مشروع توسعة سجن روميه

في هذا الإطار، جرى فضّ العروض لمناقصة

تلزيم مشروع توسعة سجن روميه وإنشاء قاعة محاكمة ضمن حرم السجن والذي تنفيذه بواسطة مجلس الإنماء والإعمار، والمجلس بصدد ترسية الالتزام حالياً.

٥. استكمال تأليف المجلس الدستوري

بالرغم من دقة الملف وحساسيته، فان المساعي استمرت لحين استكمال تأليف المجلس الدستوري واختيار أعضائه من قبل مجلس الوزراء، بعد أن كان مجلس النواب قد اختار، بالانتخابات، خمسة أعضاء. وبناءً على اقتراح من وزير العدل وبالتنسيق مع رئيس لجنة الإدارة والعدل وبعض النواب، تمّ وضع اقتراح قانون جديد بإنشاء مجلس دستوري. وقد تمّ إقرار قانون المجلس الدستوري الجديد بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٣ الذي اعتمده المجلس النيابي بالإجماع، وتمّ على أساسه تشكيل المجلس الدستوري الجديد وفق الآلية المنصوص عليها فيه وذلك بعد سنوات من التعطيل.

٦. مواكبة مسار المحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة بلبنان في إطار التعاون مع الأمم المتحدة

تمّ التوقيع على ثلاث اتفاقيات مع المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، وهي التي تتعلّق بالمسائل التالية:

i. اتفاق يتعلّق بشأن أمن القضاة اللبنانيين العاملين في المحكمة في لبنان ومساعد النائب العام (بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٦).

ii. مذكرة تفاهم ما بين الحكومة اللبنانية ومكتب النائب العام في المحكمة الخاصة من أجل لبنان فيما يتعلّق بصيغ التعاون بينهما (بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٥).

iii. مذكرة تفاهم بين الحكومة اللبنانية والمحكمة الخاصة بلبنان بشأن مكتب المحكمة وقد تمّ توقيعه مع مسجّل المحكمة الخاصة بلبنان روبين فنسنت (Robin VINCENT) (بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٧).

الرئيس السنيورة يترأس اجتماع عمل بشأن السجون

وقد حصل كل ذلك بتفويض من مجلس الوزراء، وعملاً بما تمّ تدوينه في محضر جلسة مجلس الوزراء رقم ٣٢ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٤، وبالتنسيق الدائم معه ومع الحرص المستمرّ على سيادة لبنان ومصالحه القضائية والقانونية.

٧. في قضية المفقودين اللبنانيين: الاهتمام والعناية اللازمين للكشف عن مصيرهم

تمت ملاحقة هذا الملف بشكل حثيث مع اللجنة القضائية اللبنانية السورية، وذلك بالتنسيق مع رئاسة الجمهورية. ومن أجل وضع إطار قانوني لإجازة تبادل الأسرى والمحكوم عليهم، تمّ وضع مشروع اتفاقية قضائية ما بين الدولة اللبنانية والدولة السوريّة وقد وافق عليها فخامة رئيس الجمهوريّة ودولة رئيس مجلس الوزراء وتمّ تقديمها إلى الدولة السورية بواسطة المجلس اللبناني السوري.

وتمت متابعة أعمال اللجنة القضائية اللبنانية السورية المكلفة متابعة شؤون المفقودين والمعتقلين في سوريا عبر اجتماعات دورية مع أعضاء اللجنة في وزارة العدل، وذلك إثر عقد هذه اللجنة اجتماعاتها مع الجانب السوري في مدينة جديدة يابوس.

هذا ويتم السعي بشكل دائم لكشف مصير باقي الموقوفين والمفقودين في السجون السورية وجلاء الحقيقة، علماً أنه تم تسريب خبر في الإعلام مفاده أن الدولة السورية قد أطلقت بعض الموقوفين في سجونها، لكن لا معلومات لدى الجانب اللبناني عن هذا الأمر إذ أن السلطات اللبنانية المعنية لم تبلغ بشكل رسمي.

٨. النظر في بعض حالات التجنيس التي حدّدها حصراً قرار مجلس شورى الدولة

بعد تجميد قوائم الناخبين، عمدت المديرية العامة للأحوال الشخصية إلى إجراء إحصاء شامل ودقيق للوائح المستفيدين من مرسوم التجنيس وفرزها على أن يتمّ العمل على مكننتها والبدء في دراسة قانونيتها، كما يجري العمل على إعداد مشروع مرسوم تُسحب بموجبه الجنسية المعطاة للأشخاص المجنسين من غير مستحقيها الذين ثبتت إدانتهم بموجب حكم قضائي.

د. في المساعدات المقدمة للمتضررين من العدوان الإسرائيلي في العام ٢٠٠٦ والحوادث الأمنية

أ. العمل على إعداد مشروع قانون لإرساله إلى مجلس النواب لتأمين المصادر المالية لاستكمال دفع المساعدات للمتضررين من عدوان ٢٠٠٦ والتي لم تؤمنها الهبات التي تقدّمت بها الدول المانحة

قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٠ تكليف دولة رئيس مجلس الوزراء التشاور مع الوزراء المعنيين لإيجاد حلٍّ لتأمين الأموال اللازمة وتحديد مصدرها تمهيداً لإعداد مشروع قانون. وإلى أن يتم ذلك، فقد وافق مجلس الوزراء على تأمين التمويل اللازم عن طريق سلفات خزينة.

وفي هذا الإطار، كانت الهيئة العليا للإغاثة قد قامت واستمرت بسداد الأموال والدفعات التي تسلمتها من الدول والهيئات الواهبة والمخصصة لمساعدة أهالي القرى والوحدات السكنية المتضررة جراء العدوان الإسرائيلي، والتي كانت الهيئة قد تسلمت طلباتها، لتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠٠٩ وجرى الكشف عليها والتثبت منها، من كل من مجلس الجنوب وصندوق المهجرين بعد مصادقة الاستشاري الهندسي خطيب وعلمي. وعلى هذا، فقد بلغ مجموع المبالغ المدفوعة حتى ٢٠٠٩/٩/٣٠ على حساب تلك الدول والجهات ٤٧١,٤١ مليون

دولار أميركي، جاءت على الشكل التالي: المملكة العربية السعودية (٣٠٧,٠١ مليون دولار)، والكويت (١٠٤,٤٥ مليون دولار)، وسلطنة عمان (٣٥,٠٧ مليون دولار)، والعراق (٢٢,١٣ مليون دولار)، ومملكة البحرين (١,٦٥ مليون دولار)، وأندونسيا (٠,٨٥ مليون دولار). وهذا المبلغ يمثل أكثر من ٩٥٪ من إجمالي المبالغ الملتزم بها لمساعدة المتضررين في وحداتهم السكنية المتبناة من الدول والهيئات المانحة، مما يعني أن الرصيد المتبقي من المبالغ التي رصدتها الدول والهيئات المانحة لدفعها كمساعدات لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة أو المتضررة والموجودة بتصرف الهيئة لا يتعدى مبلغ ٢٢ مليون دولار. هذه المبالغ سيصار إلى دفعها حالما يتقدم أصحاب تلك الوحدات السكنية بما تبقى عليهم تقديمه من ملفات ومستندات لاستكمال المعاملات اللازمة لقبضها. ويتبين من ذلك أن معظم المساعدات العربية المخصصة لدفعها كمساعدات لأصحاب الوحدات السكنية قد صرفت.

أما فيما خص ما التزمت به الحكومة اللبنانية في مجال تقديم المساعدات لأصحاب الوحدات السكنية والذي يبلغ حوالي ٣٠٩ مليون دولار، فقد تم تسديد حوالي ٢٤٩ مليون دولار أميركي من أصله، أي ما نسبته ٨٠٪ من إجمالي المبالغ المتوجبة، ويبقى مبلغ في حدود ٦٠ مليون دولار يتوجب سداده لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة أو المتضررة حالما تستكمل الملفات والمستندات من قبل أصحاب الوحدات السكنية من خلال مجلس الجنوب أو صندوق المهجرين وعبر الاستشاري الهندسي خطيب وعلمي.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن الهيئة العليا للإغاثة قد عالجت ما يزيد عن ١١٥ ألف وحدة سكنية من الوحدات السكنية التي تحملت مسؤولية مساعدة أصحابها، وذلك لغاية ٣٠ أيلول ٢٠٠٩ (لا يشتمل هذا الرقم على ما قدمته كل من قطر وسوريا من مساعدات مباشرة في هذا الخصوص، مما يجعل المجموع قرابة ١٢٥ ألف وحدة سكنية)، وذلك حسب ما هو مبين في الجدول المرفق الذي يظهر أن الهيئة قد سددت، ومن خلال ما تسلمته من مساعدات نقدية من الدول والمؤسسات الواهبة ودفعات على الحساب على شكل سلف خزينة من الدولة اللبنانية، ما مجموعه ٧٢٠,٥٢ مليون دولار أميركي (سبعماية وعشرون مليون دولار أميركي) كمساعدات لأصحاب الوحدات السكنية المتضررة في الجنوب والضاحية الجنوبية وباقي أنحاء لبنان.

عالجت الهيئة العليا للإغاثة ما يزيد عن ١١٥ ألف وحدة سكنية من الوحدات السكنية التي تحملت مسؤولية مساعدة أصحابها، وذلك لغاية ٣٠ أيلول ٢٠٠٩.

المبالغ الملتزم بها والمدفوعة كمساعدات لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة على حساب الدول المانحة وعلى حساب الخزينة اللبنانية (حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩)

الدولة المانحة	المناطق	المبالغ الملتزم بها	المبالغ المدفوعة	رصيد المبالغ المتبقية
		(مليون د.أ.)		
المملكة العربية السعودية	الجنوب وباقي المناطق	٢٩٢,٩٦	٢٨٠,٦٩	١٢,٢٧
	الضاحية الجنوبية	٣٢,٠٨	٢٦,٣٢	٥,٧٦
مجموع المملكة العربية السعودية		٣٢٥,٠٤	٣٠٧,٠١	١٨,٠٣
الكويت	الجنوب وباقي المناطق	٩٦,٢٣	٩٤,٢	٢,٠٣
	الضاحية الجنوبية	١٠,٤٠	١٠,٢٥	٠,١٥
مجموع الكويت		١٠٦,٦٣	١٠٤,٤٥	٢,١٨
سلطنة عمان	الجنوب وباقي المناطق	٢٦,٦٣	٢٥,٩٧	٠,٦٦
	الضاحية الجنوبية	٩,٧٥	٩,١	٠,٦٥
مجموع سلطنة عمان		٣٦,٣٨	٣٥,٠٧	١,٣١
العراق		٢٢,٨٩	٢٢,١٣	٠,٧٦
مملكة البحرين		٢,٠٩	١,٩	٠,١٩
أندونيسيا		٠,٩	٠,٨٥	٠,٠٥
مجموع الدول المالحة		٤٩٣,٩٣	٤٧١,٤١	٢٢,٥٢
الدولة اللبنانية	الجنوب وباقي المناطق	٥٥,٠	٥٢,٥٦	٢,٤٤
	الضاحية الجنوبية	٢٥٤,٨٦	١٩٦,٥٥	٥٨,٣١
مجموع الدولة اللبنانية		٣٠٩,٨٦	٢٤٩,١١	٦٠,٧٥
المجموع العام		٨٠٣,٧٩	٧٢٠,٥٢	٨٣,٢٧

أما فيما خص كلفة أعمال الإغاثة العاجلة ومبالغ تعويضات لعوائل الشهداء وجرحى حرب تموز وترميم البنى التحتية، فقد بلغ مجموع المبالغ الملتزم بها حتى نهاية أيلول ٢٠٠٩ ما مجموعه ٢١٧,٩٤ مليون دولار أميركي تكفلت بتحمل جزء منها الدول والهيئات المانحة، وذلك بما مجموعه ٨٦,٠٢ مليون دولار أميركي في حين أن الدولة اللبنانية تكفلت بالرصيد الباقي أي بما يعادل ١٣١,٩٢ مليون دولار أميركي.

وعلى هذا الأساس، فقد بلغ مجموع المبالغ المدفوعة حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩ عن أعمال الإغاثة العاجلة ٢٠٦,٠٣ مليون دولار، تحملت الهيئة العليا للإغاثة من أصلها وعلى حساب الخزينة اللبنانية مبلغ ١٢٠,٠١ مليون دولار أميركي.

المبالغ المقررة والمدفوعة عن أعمال الإغاثة العاجلة على حساب الدول المانحة والخزينة اللبنانية (حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩)

الدول	المبالغ الملتزم بها	المبالغ المدفوعة	المبالغ المتبقية
	(مليون د.أ)		
المملكة العربية السعودية	٥٠	٥٠	–
الكويت	١٥	١٥	–
سلطنة عُمان	–	–	–
العراق	١٢	١٢	–
مملكة البحرين	–	–	–
أندونيسا	–	–	–
تبرعات نقدية من أشخاص وشركات	٩,٠٢	٩,٠٢	–
مجموع المبالغ الملتزم بها والمدفوعة من قبل الجهات المانحة	٨٦,٠٢	٨٦,٠٢	–
المبالغ الملتزم بها والمدفوعة من قبل الحكومة اللبنانية	١٣١,٩٢	١٢٠,٠١	١١,٩١
المجموع	٢١٧,٩٤	٢٠٦,٠٣	١١,٩١
المجموع الإجمالي لكلفة أعمال الإغاثة العاجلة والمساعدات لأصحاب الوحدات السكنية والمبالغ المدفوعة والرصيد غير المدفوع	١٠٢١,٧٣	٩٢٦,٥٥	٩٥,١٨

واستناداً إلى ما تقدم، فإنه يتبين أن مجموع المبالغ التي تحملتها الخزينة اللبنانية من كلفة أعمال الإغاثة العاجلة وحصتها في عملية تقديم المساعدات لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة يتعدى ٤٤١ مليون دولار وذلك حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩، دفع من أصلها حوالي ٣٦٩ مليون دولار ويتبقى ما يعادل ٧٢ مليون دولار يتوجب سداده لأصحاب الحقوق. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية قامت بتحويل مبلغ ٣٥١ مليون دولار أي ما يعادل ٥٣٠ مليار ليرة كسلف خزينة للهيئة وعليه بلغ عجز الهيئة عن المبالغ الملتزم بها ما يعادل ٩٠ مليون دولار ويتبقى ما يعادل ٧٢ مليون دولار. هذه الأرقام لا تشمل المساعدات التي قد يصار إلى النظر بتقديمها لأصحاب المؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية الذي طال الدمار أو الأضرار المباشرة للعدوان الإسرائيلي تلك المؤسسات، والتي جميعها يتوجب العمل على الحصول على مساعدات وهبات من الدول والجهات المانحة أو تأمين اعتمادات مالية يتولى المجلس النيابي توفيرها بعد تدبير مصادر التغطية المالية اللازمة لها (التفاصيل في الملحق رقم ٧).

٢. في المساعدات للمتضررين عن الحوادث الأمنية، خاصة في مدينة طرابلس

على أثر أحداث الشمال التي اندلعت خلال الثلث الأخير من العام ٢٠٠٨ وما ترتب على ذلك من أضرار في ممتلكات المواطنين من منازل ومؤسسات تجارية عمدت الحكومة اللبنانية إلى تخصيص سلفتي خزينة لتأمين نفقات معالجة الأضرار اللاحقة بالمواطنين نتيجة أحداث طرابلس الأولى بقيمة ١٠ مليارات ليرة لبنانية والثانية بقيمة ١٥,٣٢٤,٠٧٧,٠٠٠ ليرة لبنانية.

بلغ مجموع المبالغ المدفوعة حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩ عن أعمال الإغاثة العاجلة ٢٠٦,٠٣ مليون دولار، تحملت الهيئة العليا للإغاثة من أصلها وعلى حساب الخزينة اللبنانية مبلغ ١٢٠,٠١ مليون دولار أميركي.

كذلك فقد قام الشيخ سعد الدين رفيق الحريري مشكوراً بتقديم منحة مالية لمعالجة الأضرار اللاحقة بالمواطنين من جراء أحداث طرابلس وذلك بمبلغ خمسة ملايين دولار أميركي.

وتسهيلاً لعمل الإغاثة الذي كلفت به الهيئة العليا للإغاثة فقد قامت الهيئة بفتح حسابات مدينة لدى مصرف لبنان مخصصة حصراً للصرف منها على النفقات التي تكبدتها، كما تم تحديد سقف لهذه الحسابات على أساس من السلفة التي حولت لها وكذلك المبلغ الذي أودعه الشيخ سعد الدين الحريري بمبلغ خمسة ملايين دولار أميركي.

i. منحة الشيخ سعد الدين رفيق الحريري

بادر الشيخ سعد الدين الحريري إلى تقديم منحة مالية للدولة اللبنانية ممثلة بالهيئة العليا للإغاثة بقيمة ٥ مليون دولار أميركي مخصصة لدفع مساعدات مالية للأهالي الذين تضرروا من جراء الأحداث في الشمال. بناءً على هذا الأساس، فقد تم العمل على فتح حساب دائن لدى مصرف لبنان تم إيداع قيمة المنحة وآخر مدين مخصص للصرف منه فقط باسم «الهيئة العليا

للإغاثة – مساعدات الشمال ٢٠٠٨». وهكذا بدأ العمل، حيث تم مسح الأضرار الناتجة عن أحداث الشمال من قبل لجان متخصصة معينة من قبل الجيش اللبناني وبالتنسيق مع الاستشاري الهندسي للهيئة العليا للإغاثة. وبناءً على ذلك، فقد تم اعتماد هذه التقديرات كأساس لدفع المساعدات، وذلك حسب الآليات المعتمدة من قبل الهيئة. وعليه، فإن المساعدات المدفوعة على حساب المنحة المقدمة من الشيخ سعد الدين الحريري يمكن تفصيلها بالجدول التالي:

جدول رقم ١: المساعدات المدفوعة للمتضررين جراء أحداث الشمال

الشرح	المبلغ المدفوعة (بالليرة اللبنانية)	عدد المستفيدين
مساعدات منطقة جبل محسن	٢,١٠٨,٢٣٧,٠٠٠	٥٤٠
مساعدات منطقة مشروع الأبنية السكنية التي شيدها الصندوق الوطني للمهجرين (الحريري)	١,٦٤٧,٩٦٦,٠٠٠	٣٦٢
مساعدات منطقة البقاع	١,٥٠٤,٦٦٠,٠٠٠	٣٨٤
مساعدات منطقة باب التبانة	٩٥٥,٦٥٤,٠٠٠	٣٢٠
مساعدات منطقة المنكوبين	٥٣٠,١٧٧,٠٠٠	١٦٣
مساعدات منطقة القبة	٣٧٣,٨١٦,٠٠٠	٧٦
مساعدات منطقة الكواع	٣٢٣,١٠٠,٠٠٠	١٨٥
مساعدات منطقة الملولة	٩,٢٧٠,٠٠٠	٣
مساعدات منطقة الزاهرية	٣,٣٩١,٠٠٠	٢
المجموع	**٧,٤٥٦,٢٧١,٠٠٠**	**٢,٠٣٥**

ii. تخصيص سلفة خزينة لتأمين نفقات لمعالجة الأضرار اللاحقة بالمواطنين نتيجة أحداث طرابلس ٢٠٠٨

- النفقات التي تكبدتها الهيئة العليا للإغاثة والمساعدات المدفوعة للمتضررين

يمكن تلخيص النفقات التي تكبدتها الهيئة العليا للإغاثة للقيام بالأعمال الاغاثية وكذلك المساعدات المدفوعة وذلك منذ بداية أحداث الشمال ولغاية ٢٠٠٩/٨/٣٠ وفق الجدول رقم ٢ والمستندة إلى ما جرى تخصيصه من أموال وفرتها الخزينة اللبنانية من خلال سلفتي خزينة الأولى بمبلغ عشرة مليارات ليرة لبنانية والثانية بمبلغ ١٥,٣٢٤,٠٧٧,٠٠٠ ل.ل.

جدول رقم ٢: النفقات التي تكبدتها الهيئة والمساعدات المدفوعة للمتضررين جراء أحداث الشمال

الشرح	المبلغ المدفوعة (بالليرة اللبنانية)	عدد المستفيدين
١. أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات للجرحى وذوي الشهداء		
مساعدات إلى ذوي الشهداء	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	
مساعدات إلى الجرحى	٩٦,٣٠٠,٠٠٠	
سلفة مالية لتأمين احتياجات لجان المسح	١٠,٠٠٠,٠٠٠	
ثمن مبيدات للحشرات لزوم النازحين	١٠٩,٥٥٠,٠٠٠	
إعادة تأهيل المدارس التي استقبلت النازحين	٧٠٧,٩٥٧,٠٠٠	
بدل اتعاب العاملين	٨,١٠٠,٠٠٠	
مصاريف متنوعة	١٧,٢٦٨,٠٠٠	
المجموع	**١,٣٤٩,١٧٥,٠٠٠**	
٢. المساعدات المدفوعة للمتضررين (الدفعة الأولى)		
مساعدات منطقة باب التبانة	٢,٨١٧,٧٥٢,٠٠٠	١,٠٧١
مساعدات منطقة شارع سوريا	٢,٧٤٠,٨٥٩,٠٠٠	١,١٧٩
مساعدات منطقة جبل محسن	٢,٦٥٥,٠٨٥,٠٠٠	١,٣٥٦
مساعدات منطقة المهاجرين	١,٩٢٦,٦٥٦,٠٠٠	٦٠٥
مساعدات منطقة الجسر	١,١٥٣,٣٧٢,٠٠٠	٨٣٢
مساعدات منطقة الملولة	١,٢٣٦,٤٨٩,٠٠٠	٨١٠
مساعدات منطقة سوق الخضار	١,٢٠٦,٤٥١,٠٠٠	٩٤٨
مساعدات منطقة مشروع الأبنية السكنية التي شيدها الصندوق الوطني للمهجرين (الحريري)	٨٩٣,٧٣٠,٠٠٠	٣٥٢
مساعدات منطقة المنكوبين	٨٠٧,٧٤١,٠٠٠	٦٧٩
مساعدات منطقة البقار	٧٨٣,٧٨٢,٠٠٠	٤٥٦
مساعدات منطقة سوريا - التبانة	٦٨١,٨٠٣,٠٠٠	٢٣٤
مساعدات منطقة الكواع	٥٤٨,٠١٣,٠٠٠	٥٨٠
مساعدات منطقة الحارة الجديدة	٥١٠,٩٥٢,٠٠٠	٤٥٥
مساعدات منطقة بناية أحمد عيد	٢٣٠,٨٨٩,٠٠٠	٢٤
المجموع	**١٨,١٩٣,٥٧٤,٠٠٠**	**٩,٥٨١**

٣. المساعدات المدفوعة للمتضررين (الدفعة الثانية)		
مساعدات منطقة البقار	٨٨٩,٨٦١,٠٠٠	٩٤
مساعدات منطقة جبل محسن	٨٦٢,٣٧٦,٠٠٠	١٩١
مساعدات منطقة باب التبانة	٦٢٦,٠٧٦,٠٠٠	١١٣
مساعدات منطقة مشروع الأبنية السكنية التي شيدها الصندوق الوطني للمهجرين (الحريري)	٦٠٤,١١٤,٠٠٠	١٠٠
مساعدات منطقة شارع سوريا	٤٢٤,٠٧٤,٠٠٠	٨٧
مساعدات منطقة المهاجرين	٢٣٨,٩٠٢,٠٠٠	١٣٩
مساعدات منطقة بناية أحمد عيد	١٧١,٦٦٦,٠٠٠	١٨
مساعدات منطقة سوريا - التبانة	٧٩,٢٧٧,٠٠٠	١٧
مساعدات منطقة الملولة	٦٠,٤٤٥,٠٠٠	٢٤
مساعدات منطقة المنكوبين	٥٩,٦٤١,٠٠٠	١٣
مساعدات منطقة سوق الخضار	٤٣,٤٥٥,٠٠٠	١١
مساعدات منطقة الحارة الجديدة	٣٠,٣١٥,٠٠٠	٩
مساعدات منطقة الجسر	٣,٩٨٠,٠٠٠	٢
مساعدات منطقة الكواع	٣,٩٨٠,٠٠٠	٣
المجموع	**٤,٠٩٨,١٦٢,٠٠٠**	**٨٢٢**
المجموع العام	**٢٣,٦٤٠,٩١١,٠٠٠**	**١٠,٤٠٣**

● ملخص الرصيد المحقق لدى الهيئة نتيجة ما تكبدته من جراء أحداث الشمال ٢٠٠٨

بالإضافة إلى ما ورد في الجدول ٢ أعلاه، فإن لجان المسح لا تزال تقوم بمسح بقيمة الأضرار كي يصار العمل على دفع المساعدات لمستحقيها. وبذلك يكون مجموع المبالغ المدفوعة من الهيئة بالنسبة لأحداث الشمال مبلغ ٥,٧٣٠,٧١٣,٠٠٠ ليرة لبنانية وذلك حسب ما تبين حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨. في المقابل فقد تم تحويل كامل السلفة المخصصة من قبل الحكومة اللبنانية للهيئة لمعالجة أحداث الشمال والبالغة عشرة مليارات ليرة لبنانية مما يعني وجود رصيد دائن لدى الهيئة في هذا الخصوص بحوالي ٤,٢٦ مليار ليرة لبنانية.

iii. مجموع المساعدات المدفوعة من منحة الشيخ سعد الدين الحريري والهيئة العليا للإغاثة

يبين الجدول رقم ٣ القيمة الإجمالية للمساعدات المدفوعة للمتضررين من أحداث الشمال على حساب من قبل كل من منحة الشيخ سعد الدين الحريري وسلفة الخزينة المخصصة للهيئة العليا للإغاثة لمعالجة أحداث الشمال:

جدول رقم ٣: إجمالي المساعدات المدفوعة للمتضررين جراء أحداث الشمال

الشرح	منحة الشيخ سعد الدين الحريري		الهيئة العليا للإغاثة		المجموع العام	
	المبلغ المدفوعة (بالليرة اللبنانية)	عدد المستفيدين	المبلغ المدفوعة (بالليرة اللبنانية)	عدد المستفيدين	المبلغ المدفوعة (بالليرة اللبنانية)	عدد المستفيدين
مساعدات منطقة جبل محسن	٢,١٠٨,٢٣٧,٠٠٠	٥٤٠	٣٥١٧,٤٦١,٠٠٠	١,٥٤٧	٥,٦٢٥,٦٩٨,٠٠٠	٢,٠٨٧
مساعدات منطقة مشروع الأبنية السكنية التي شيدها الصندوق الوطني للمهجرين (الحريري)	١,٦٤٧,٩٦٦,٠٠٠	٣٦٢	١,٤٩٧,٨٤٤,٠٠٠	٤٥٢	٣,١٤٥,٨١٠,٠٠٠	٨١٤
مساعدات منطقة البقار	١,٥٠٤,٦٦٠,٠٠٠	٣٨٤	١,٦٧٣,٦٤٣,٠٠٠	٥٥٠	٣,١٧٨,٣٠٣,٠٠٠	٩٣٤
مساعدات منطقة باب التبانة	٩٥٥,٦٥٤,٠٠٠	٣٢٠	٣,٤٤٣,٨٢٨,٠٠٠	١,١٨٤	٤,٣٩٩,٤٨٢,٠٠٠	١,٥٠٤
مساعدات منطقة المنكوبين	٥٣٠,١٧٧,٠٠٠	١٦٣	٨٦٧,٣٨٢,٠٠٠	٦٩٢	١,٣٩٧,٥٥٩,٠٠٠	٨٥٥
مساعدات منطقة الكواع	٣٢٣,١٠٠,٠٠٠	١٨٥	٥٥١,٩٩٣,٠٠٠	٥٨٣	٨٧٥,٠٩٣,٠٠٠	٧٦٨
مساعدات منطقة شارع سوريا	-	-	٣,١٦٤,٩٣٣,٠٠٠	١,٢٦٦	٣,١٦٤,٩٣٣,٠٠٠	١,٢٦٦
مساعدات منطقة القبة	٣٧٣,٨١٦,٠٠٠	٧٦	-	-	٣٧٣,٨١٦,٠٠٠	٧٦
مساعدات منطقة المهاجرين	-	-	٢,١٦٥,٥٥٨,٠٠٠	٧٤٤	٢,١٦٥,٥٥٨,٠٠٠	٧٤٤
مساعدات منطقة الحارة الجديدة	-	-	٥٤١,٢٦٧,٠٠٠	٤٦٤	٥٤١,٢٦٧,٠٠٠	٤٦٤
مساعدات منطقة الجسر	-	-	١,١٥٧,٣٥٢,٠٠٠	٨٣٤	١,١٥٧,٣٥٢,٠٠٠	٨٣٤
مساعدات منطقة الملولة	٩,٢٧٠,٠٠٠	٣	١,٢٩٦,٩٣٤,٠٠٠	٨٣٥	١,٣٠٦,٢٠٤,٠٠٠	٨٣٨
مساعدات منطقة سوق الخضار	-	-	١,٢٤٩,٩٠٦,٠٠٠	٩٥٩	١,٢٤٩,٩٠٦,٠٠٠	٩٥٩
مساعدات منطقة الزاهرية	٣,٣٩١,٠٠٠	٢	-	-	٣,٣٩١,٠٠٠	٢
مساعدات منطقة سوريا - التبانة	-	-	٧٦١,٠٨٠,٠٠٠	٢٥١	٧٦١,٠٨٠,٠٠٠	٢٥١
مساعدات منطقة بناية أحمد عيد	-	-	٤٠٢,٥٥٥,٠٠٠	٤٢	٤٠٢,٥٥٥,٠٠٠	٤٢
المجموع	**٧,٤٥٦,٢٧١,٠٠٠**	**٢,٠٣٥**	**٢٢,٢٩١,٧٣٦,٠٠٠**	**١٠,٤٠٣**	**٢٩,٧٤٨,٠٠٧,٠٠٠**	**١٢,٤٣٨**

الرئيس السنيورة مع نظيره العراقي نوري المالكي في بغداد

هـ. في الصندوق المركزي للمهجرين ومجلس الجنوب

١. تأمين الاعتمادات المالية اللازمة لتمكين الصندوق من إنجاز مهمته تمهيداً لإلغائه

i. يتابع الصندوق المركزي للمهجرين عملية استكمال ملف عودة المهجرين التي بدأها في العام ١٩٩٣ من خلال استكمال تمويل مشاريع هذه العودة في مستوياتها الإعمارية كافة، كذلك على صعيد إنجاز المصالحات وإنشاء البنى التحتية، والتي جميعها يجري تمويلها من الأموال العامة، وفق الآليات المعتمدة والتي تبنّتها الحكومات المتعاقبة منذ ذاك التاريخ.

ii. استطاعت الحكومة أن توفّر للصندوق، للفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٨/٧/١ و٢٠٠٨/٦/٣٠، من الخزينة العامة مبلغاً قدره ٨٤,٣٩٨,٨٦١,٤٥٢ ليرة لبنانية، وذلك في إطار تنفيذ قانون إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أميركي. وقد تم تأمين هذه الأموال لكل من الصندوق المركزي للمهجرين ومجلس الجنوب على أساس اعتماد بنسبة ٦٠٪ لصالح الصندوق و٤٠٪ لصالح المجلس. هذا القانون كان قد أقرّ في العام ٢٠٠١ من أجل إنهاء ملف المهجرين وإغلاقه واستكمال أعمال مجلس الجنوب في أقرب فرصة ممكنة، ليطوي لبنان بإقفال هذا الملف الوطني والإنساني والاجتماعي صفحة أليمة من صفحات الحرب التي شهدها على مدى خمسة عشر عاماً.

iii. توزّعت الأموال المدفوعة من قبل صندوق المهجرين في الفترة ما بين ١ تموز ٢٠٠٨ و ٣٠ حزيران ٢٠٠٩، والتي بلغت ٩١,٦٣٤,٥٥٢,٩٥٢ ليرة لبنانية، على الأنشطة الإعمارية وتنفيذ

المصالحات والبنى التحتية، في مختلف المناطق الخاضعة لنطاق عمل الصندوق، والتي تشمل كل لبنان باستثناء محافظتي الجنوب والنبطية، وقضائي راشيا والبقاع الغربي. وقد صرفت تلك المبالغ على الشكل التالي:

نوع المساعدة	القيمة (ليرة لبنانية)	عدد المستفيدين
إخلاء	٢٩٢،٥٠٠،٠٠٠	٣٩
إخلاء مصالحات	٧،٥٠٠،٠٠٠	١
مساعدات إعادة إعمار	٢٢،٤٢١،١٦٧،٥٠٠	٨١٠
مساعدات ترميم	٧،٨٠٠،٢٩٤،٤٥٢	٩٢١
مساعدات ترميم منجز	٣٧،٢٨٤،١٠٠،٠٠٠	٨،٦١٦
مساعدات معالجة تعديات	٢٤١،٢٧٣،٠٠٠	١١
مساعدات عن فديات ضحايا	١،٤٩٠،٠٧٣،٠٠٠	١٣٩
مساعدات إعمار وترميم دور عبادة	١،١٩٢،٥٥٠،٠٠٠	٧٣
مساعدات إعمار وترميم في بعض قرى المصالحات	١٤،٣٥٣،٦٠٠،٠٠٠	٦٤٥
كلفة مشاريع بنى تحتية	٦،٥٥١،٤٩٥،٠٠٠	٣
المجموع	٩١،٦٣٤،٥٥٢،٩٥٢	١١،٢٥٨

٢ .تأمين الاعتمادات اللازمة لاستكمال دفع التعويضات والالتزامات المتوجبة وتنفيذ المشاريع التي يتولاها مجلس الجنوب حتى يُصار إلى إلغائه

باستثناء أعمال المجلس في مجال دفع التعويضات لمستحقيها من ذوي الشهداء والجرحى وأصحاب المساكن المهدمة والمتضررة جراء عدوان تموز ٢٠٠٦ والتي تصدرها الهيئة العليا للإغاثة، يقوم المجلس بعدد من المشاريع المذكورة أدناه، وهي تشمل المشاريع التي تمت دراستها من قبل دائرة الدروس في مجلس الجنوب والتي هي قيد التنفيذ وتتابعها دائرة التنفيذ، وكذلك المشاريع المستلمة من قبل

مهندسي المصلحة الفنية خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩ من متعهدي المشاريع بعد أن أتموا إنجاز الأشغال المطلوبة.

i. مشاريع قيد التنفيذ خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩: وتبلغ قيمتها الإجمالية ٢٠،٨٧٥،٩٩٢،٠٠٠ ليرة لبنانية.

- تجديد بعض الخطوط المائية وتغذية كهربائية: في بلدة عين الزرقا – قضاء البقاع الغربي، قيمة المشروع ١٨،٨٣٨،٩٩٢،٠٠٠ ليرة لبنانية.
- أشغال كهربائية (غب الطلب): في قضائي البقاع الغربي وراشيا، قيمتها ٦٧٩،٠٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية.
- أشغال كهربائية (غب الطلب): في أقضية صور وبنت جبيل ومرجعيون وحاصبيا، قيمتها ٦٧٩،٠٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية.
- أشغال كهربائية (غب الطلب): في أقضية جزين والنبطية وصيدا، قيمتها ٦٧٩،٠٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية.

ii. مشاريع مستلمة استلاماً مؤقتاً خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩: وتبلغ قيمتها الإجمالية ٣،٠٣١،١٤٨،٩٤٥ ليرة لبنانية

- بناء مدرسة رسمية في بلدة مرج الزهور، قيمة المشروع ١،٢٥٨،٣٩٦،٣١٥ ليرة لبنانية.
- بناء مدرسة رسمية في بلدة زوطر الغربية، قيمة المشروع ٩٧٨،٧٨٢،١٥٠ ليرة لبنانية.
- بناء مدرسة رسمية في بلدة الكفور، قيمة المشروع ٧٩٣،٩٧٠،٤٨٠ ليرة لبنانية.

٣. تنفيذ القانون الآيل إلى إصدار سندات خزينة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتمويل استكمال أعمال صندوق المهجرين ومجلس الجنوب فور أن تسمح الأسواق المالية بهذا الإصدار علماً بأن الحكومة ستستمرّ في سعيها للحصول على دعم مالي من الدول العربية والصديقة إن أمكن ذلك

في هذا الشأن، صدر المرسومان رقم ١١٦٧ تاريخ ٢٠٠٩/١/٥، ورقم ١٣٥٣ تاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧، واللذان يقضيان بإعطاء كل من مجلس الجنوب والصندوق المركزي للمهجرين سلف خزينة وفقاً لما يلي: ٦٠ مليار ليرة لصالح الصندوق المركزي للمهجرين، و٤٠ مليار ليرة لصالح مجلس الجنوب، وذلك من أجل تسديد المبالغ المتوجبة عليهما حتى تاريخه بما فيها تلك المتوجبة عن المشاريع القائمة وفقاً للوائح بالمستحقين تودع مسبقاً رئاسة مجلس الوزراء مع المستندات الثبوتية المتعلقة بها. وقد تم ذلك على حساب تنفيذ جزئي للقانون الذي أجاز للحكومة إصدار سندات خزينة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتمويل استكمال أعمال كل من الصندوق والمجلس.

و. في دور الدولة وفاعلية المؤسسات

١. تحديث التشريعات والأنظمة وتطوير أساليب العمل الإداري

i. على صعيد عمل وزارة الاقتصاد

- في مجال تحديث التشريعات: يقوم فريق عمل برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد، والممول من الإتحاد الأوروبي، إلى جانب نشاطاته المستمرة لتعزيز إدارة الجودة وقدراتها وبنيتها التحتية في لبنان، من أجل تحضير عدد من مشاريع القوانين التي تهدف إلى تحسين جودة الغذاء ومواصفات الخدمات والمنتجات والمقاييس المعتمدة في العملية الإنتاجية. وتضم ورشة عمل فريق الجودة تحضير أو تعديل ما يقارب عشرة مشاريع قوانين ومراسيم تكميلية في مجالات الجودة والمعايير

والمقاييس والمواصفات والاعتماد (Accreditation) والقواعد الفنية وإجراءات تقييم المطابقة وعلم القياس (المترولوجيا)، وذلك إضافة إلى مشروع قانون سلامة الغذاء ومشروع قانون المنافسة. كما يحضر فريق عمل برنامج الجودة مسودة مشاريع قوانين ومراسيم تكميلية لقانون حماية المستهلك، بينها سلامة المنتجات ومسؤولية المنتجين ومراقبة الأسواق.

- في مجال تطوير أساليب العمل الإداري:

– تطبيق نظام إدارة الجودة في وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة، وقد حصلت الوزارة على شهادة ISO ٩٠٠١ (مواصفة نظام إدارة الجودة) لتصبح بذلك أول إدارة رسمية تحصل على شهادة الإيزو ٩٠٠١.

حصلت وزارة الإقتصاد والتجارة على شهادة ISO ٩٠٠١ (مواصفة نظام إدارة الجودة) لتصبح بذلك أول إدارة رسمية تحصل على شهادة الإيزو ٩٠٠١.

– دعم مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (ليبنور – LIBNOR) في مجال إعادة تنظيم بنيتها التحتية وإحداث تطوير تدريجي لتشغيلها ولإجراءات عملها.

– دعم «مجلس الاعتماد اللبناني» من ناحية وضع مشاريع الأنظمة الداخلية والهيكلية والتشغيلية.

– تصميم وتنفيذ نموذج لبناني لنظام إدارة الجودة وتطوير جائزة وطنية للامتياز وفقاً لمعايير دولية ووطنية: ويهدف النموذج الوطني لنظام إدارة الجودة والإنتاجية إلى إرساء أداء تنظيمي أكثر فعالية في إدارة المؤسسات والشركات التي تعتمده، ويؤدي تبنيه إلى تأهيل تلك المؤسسات والشركات للحصول على الجائزة اللبنانية للامتياز التي سيتم منحها سنوياً.

ii. على صعيد عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

- في مجال تحديث التشريعات: عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية على إنجاز التالي:

– مشروع قانون حديث للصفقات العمومية: أودع مجدداً بصيغته النهائية والمعدلة إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتاب رقم ١٢٨/ص تاريخ ٢٠٠٩/٣/٢، علماً أن المشروع الأصلي كان قد تمت الموافقة عليه خلال عهد حكومة الرئيس السنيورة الأولى في جلسة مجلس الوزراء تاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٧.

– مشروع قانون إعادة تنظيم مجلس الخدمة المدنية (أعد بصيغته النهائية وأودع جانب لجنة الإدارة والعدل بعد إدخال التعديلات المطلوبة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٦).

– مشروع مرسوم يرمي إلى تنظيم رقابة ديوان المحاسبة على المؤسسات والجمعيات والهيئات والشركات التي تستفيد من مساعدات أو سلف مالية (صدر قرار مجلس الوزراء – رقم ١٦ عن الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٦ – والذي قضى بتأجيل البحث في هذا الموضوع).

– مشروع قانون يرمي إلى تنظيم وزارة الصحة العامة (أودع وزارة الصحة لإبداء الملاحظات بشأنه بموجب كتاب رقم ٧٤٠/ص تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٣).

– مشروع قانون يرمي إلى تعديل المرسوم الإشتراعي رقم ٨٧ تاريخ ٧٧/٦/٣٠ المتعلق بالمؤسسات ذات المنفعة العامة (أودع المشروع وزير الشؤون الاجتماعية بموجب كتاب رقم ٤٩١ تاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٣، فوافق عليه وأودعه الأمانة العامة لمجلس الوزراء في ٢٠٠٨/١٠/٦ لدرسه وإقراره من قبل مجلس الوزراء.

– مشروع مرسوم بتصديق نظام إرسال حسابات البلديات واتحادات البلديات إلى ديوان المحاسبة (أودع ديوان المحاسبة لإبداء الرأي بموجب كتاب رقم ٥٧٢/ص تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٤).

– مشروع نموذجي لإرسال حسابات المؤسسات العامة إلى ديوان المحاسبة (أودع وزارة المالية لإبداء الرأي بموجب كتاب رقم ٥١٤ تاريخ ٢٠٠٨/٩/٥).

– مشروع مرسوم نظام إرسال حسابات الإدارات العامة والمستندات والمعلومات العائدة لها إلى ديوان المحاسبة (أرسل بموجب كتاب رقم ٥٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٢ إلى دولة رئيس مجلس الوزراء).

– اقتراح قانون بالإجازة للحكومة ملء المراكز الشاغرة في وظائف رؤساء الغرف في ديوان المحاسبة من القضاء العدلي والقضاء الإداري استناداً إلى المشروع الذي تقدم به مكتب الوزير والمرفق بكتاب رقم ٥٦٩/ص تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٩، وقد تمّت الموافقة عليه في مجلس الوزراء.

– مشروع يرمي إلى وضع code barre و vignette على علب الأدوية المستوردة والمصنّعة محلياً بهدف ضبط الأدوية المهرّبة وضمان جودة الأدوية الموزعة في الصيدليات، ولتسهيل رقابة المؤسسات الضامنة على الفواتير المقدمة من المضمونين. وعلى هذا الأساس، تمّ تأليف لجنة مشتركة برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وعضوية كل من مدير عام الصحة العامة ومدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

محادثات لبنانية – عراقية في بغداد

ومدير عام تعاونية موظفي الدولة ونقيب الصيادلة ونقيب مستوردي الأدوية لدرس كيفية تطبيق الـCode Barre والـVignette. وقد طلبت اللجنة مؤخراً من الفريق التقني في وزارة الصحة والضمان الاجتماعي ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية متابعة العمل والتنسيق فيما بينهم لتحديد الصيغة النهائية لآلية تطبيق عمليه إصدار الـ Code Barre والـVignette وتحديد المتطلبات المتعلقة بمكننة هذه العملية و إدارتها. ومن ناحية أخرى، يعمل مدير عام وزارة الصحة على تحضير مسودة المرسوم المطلوب لإجازة استعمال واعتماد الـ Vignette/ Barcode.

– إعداد مشروع مرسوم تنظيمي لوزارة الثقافة: تمّ تأليف لجنة بالتعاون مع وزارة الثقافة ومجلس الخدمة المدنية لإعداد مشروع المرسوم، وقد باشرت اللجنة عملها بموجب القرار رقم ١٤ تاريخ ٢٠٠٩/٢/١٦.

– إعداد مشروع قانون يرمي إلى إعادة تنظيم وزارة الزراعة: تمّ تأليف لجنة بالاشتراك مع وزارة الزراعة ومجلس الخدمة المدنية لإعادة تنظيم الوزارة ومصلحة الأبحاث العلمية والزراعية. وقد أنهت اللجنة أعمالها في نهاية شهر حزيران ٢٠٠٩.

– إعداد مشروع قانون يرمي إلى إعادة تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية بالاشتراك مع الوزارة المعنية ومجلس الخدمة المدنية. وقد أنجز المشروع في نهاية شهر حزيران ٢٠٠٩.

– مشروع قانون يتعلق بسلسلة الرواتب الخاصة باختصاصيي المعلوماتية في الإدارات العامة: شارك في إعداده وزارة المالية، مجلس الخدمة المدنية والقطاع الخاص. وقد أنجز إعداد المشروع وأرسل إلى دولة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٨.

● على صعيد بناء القدرات المؤسساتية: استطاع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية تحقيق الأمور التالية:

– عقد لقاء لكبار القياديين في الإدارات والمؤسسات العامة برعاية وحضور رئيس مجلس الوزراء في السراي الكبير بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٢، وهو أول لقاء يعقد منذ عشرة أعوام شارك فيه رؤساء أجهزة الرقابة، وذلك لدرس أبرز المعوقات التي تعترض العمل الإداري وللتداول في الاقتراحات التي تساعد على تجاوز المعوقات وتحديد المشاريع التي ينبغي تنفيذها. ويتوقع متابعة الموضوع ودرس المشاريع التي من شأنها معالجة المعوقات التي ستتقدم بها الإدارات والمؤسسات العامة إلى مكتب الوزير للعمل على تمويلها من قرض الصندوق العربي، بعد تقييمها ودرس جدواها.

– تفعيل اجتماعات الهيئة العليا للإصلاح والتطوير الإداري الدورية، والتي شكلت بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٥/٧١ تاريخ ٢٠٠٥/١٠/١، وقد تمت مناقشة مواضيع عديدة تتعلق بتطوير وتحسين أداء الإدارة العامة، ومنها: إطلاق مشروع توصيف وتصنيف الوظائف، درس تركيب ساعات ضبط دوام الكترونية في الإدارات العامة، متابعة مشاريع قوانين تنظيم هيئات الرقابة، إعداد مشروع قانون جديد للإثراء غير المشروع، وآلية التعيينات للمدراء العامين.

– وضع دفتر شروط للتعاقد مع استشاري متخصص للقيام بتوحيد معايير ومواصفات نماذج لمئة معاملة إدارية أساسية: وسوف يتم تمويل هذا النشاط من القرض الجديد من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

– إعادة تحريك مشروع إحداث مكاتب

استقبال في ثلاث وزارات وهي: التربية الوطنية والتعليم العالي، والشؤون الاجتماعية، والزراعة، بعد توقفه بسبب عدم ملاءمة الأبنية الحكومية وعدم تمكن هذه الوزارات من إطلاق العمل بهذه المكاتب، ويجري العمل على درس إمكانية تذليل هذه الصعوبات.

– درس تبسيط المعاملات في عدد من الوزارات (الصحة العامة، الشباب والرياضة، الشؤون الاجتماعية، الاقتصاد والتجارة، الزراعة): إذ تم إنجاز التقرير النهائي لوزارة الصحة العامة، والتقرير الأولي لوزارة الشباب والرياضة، ولوزارة الزراعة، وتم البدء بمرحلة تحديد الإجراءات التي تحتاج إلى تبسيط في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والتجارة.

تم تفعيل اجتماعات الهيئة العليا للإصلاح والتطوير الإداري الدورية، والتي شكلت بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٥/٧١ تاريخ ٢٠٠٥/١٠/١.

– وضع مذكرة التفاهم مع مصر موضع التنفيذ في مجالي التطوير الإداري والمعلوماتي: حيث تمّ وضع برنامج تنفيذي وتفصيلي للمرحلة الأولى خلال اجتماع عمل في القاهرة في شهر نيسان ٢٠٠٩ ضم الوزيرين المعنيين وفريقي عملهما، وقد وبوشر العمل به.

– اعتماد الرقم العربي: درجت الإدارات الرسمية منذ عهد الاستقلال على استعمال الرقم الهندي في ترقيم القوانين والمراسيم والقرارات وتأريخ المراسلات، يقيناً منها أنه الرقم العربي. في حين أن الرقم العربي الحقيقي هو ما سمي خطأً بالرقم الأجنبي. وحيث أن دولاً عربية كثيرة (مصر، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة...)، وكذلك المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تخلّت عن الرقم «الهندي» وباتت تستخدم الرقم العربي (١، ٢، ٣، ٤...). لذا فقد تم تأليف لجنة، بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، لدرس كيفية اعتماد النظام الرقمي العربي.

٢. انتقاء العناصر البشرية الكفوءة وتكثيف أعداد وتدريب العاملين في الإدارات والمؤسسات العامة وتعميم المكننة

i. على صعيد عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

- في مجال وضع وتطبيق سياسة إصلاحية لتنمية الموارد البشرية

– وضع مشروع قانون يرمي إلى إحداث مديريات للموارد البشرية في الإدارات العامة تتولى مهام ومسؤوليات عديدة، أبرزها اقتراح السياسات وتحضير الخطط العامة لرفع كفاءة الموظفين باقتراح النظم والمناهج وآليات العمل والتدريب الملائم لمواكبة أداء العاملين، بما يكفل تحسين أدائهم وتعزيز الإنتاجية ومواكبة المسار الوظيفي للموظف.

– اعتماد توصيف وتصنيف حديث للوظائف العامة: حيث تمّ إنجاز الشق المتعلق بالتوصيف في العام ٢٠٠٢ والشق المتعلق بالتصنيف في العام ٢٠٠٣، بالاشتراك مع مجلس الخدمة المدنية. وقد تمّ لهذه الغاية تأليف فرق عمل مشتركة في حوالي ١٠ وزارات خلال شهر نيسان ٢٠٠٩، تتمثل

فيها وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية ومجلس الخدمة المدنية، للمباشرة بوضع مشاريع مراسيم لتعديل شروط التعيين والمؤهلات العلمية المطلوبة لبعض الوظائف، وإعداد بطاقة مهام للموظفين. وقد باشرت فرق العمل مهامها في أوائل شهر أيار ٢٠٠٩.

– مشروع قانون يرمي إلى تعديل بعض أحكام النصوص المتعلقة بالوضع بالتصرف: أودع المشروع الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتاب رقم ٦٣٩ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٣.

– إعداد ملف يتعلق بالمدراء العامين الموضوعين بالتصرف: وقد تضمن الملف بعض المقترحات لمعالجة هذا الموضوع. وقد أودع التقرير جانب الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب الكتاب رقم ٥٨٧ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٧.

- على صعيد إعداد وتدريب العاملين

– أطلق مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في ٢٠٠٩/٢/٥ عملية مسح شاملة للاحتياجات التدريبية في مجالي الإدارة والمعلوماتية في الإدارات والمؤسسات العامة. وبعد إجراء استطلاع أولي، عقدت اجتماعات مع منسقي التدريب في ٨٥ إدارة ومؤسسة حكومية في آب ٢٠٠٩ بهدف إطلاق المرحلة الثانية من المسح، والذي يتعرّف بشكل معمّق على حاجة كل موظف بمفرده ومدى ارتباط البرامج التدريبية المطلوبة بمهامه. وحالياً، يتم استلام استمارات المرحلة الثانية من المسح ومكنتها تمهيداً لاستخلاص النتائج وتعديل مسودّة دفتر الشروط الموضوعة سابقاً بالاستناد إلى النتائج الجديدة.

– تم إنشاء وحدة متخصصة في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لبرمجة ومتابعة تنفيذ برامج التدريب لكافة الإدارات والمؤسسات العامة.

– يستمر التعاون القائم بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وبين السفارة الماليزية في لبنان لتوفير دورات تدريبية لموظفي القطاع العام في معاهد متخصصة في ماليزيا، وقد استفاد لغاية تاريخه ما لا يقل عن ٢٥ موظفاً من برامج التدريب هذه.

- على صعيد المكننة

– برنامج تزويد الإدارات والمؤسسات العامة بتجهيزات معلوماتية: تمّ لهذه الغاية تحديد احتياجات الإدارات والمؤسسات العامة إلى تجهيزات معلوماتية، وتمّ إعداد المواصفات الفنية اللازمة ودفاتر الشروط للمرحلة الأولى من هذا البرنامج بدءاً من شهر آذار ٢٠٠٩. وتمت المباشرة بتوريد وتركيب هذه التجهيزات في شهر نيسان ٢٠٠٩.

– مشروع بيروت عاصمة عالمية للثقافة: تمّ تجهيز الفريق التقني المعني في وزارة الثقافة بمشروع بيروت عاصمة عالمية للثقافة بالبنية التحتية المعلوماتية الضرورية من تجهيزات كمبيوتر وشبكة اتصال وبرامج معلوماتية في نيسان ٢٠٠٩.

– مشروع البطاقة الذكية Smart Card بالتعاون مع الحكومة الماليزية حسب ما تم الاتفاق عليه لجهة التعاون بين البلدين من قبل رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة والماليزي عبد الله بدوي: تم تحديد مجال عمل المشروع مع الخبراء الماليزيين وبالتنسيق مع الجهات المستفيدة في لبنان، وتم انجاز مسودة دفتر الشروط للمرحلة الأولى من المشروع والتي تشمل القطاع الصحي، بالتعاون مع

وزارة الصحة العامة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة الداخلية. وقد تم إعداد الصيغة النهائية لدفتر الشروط كما تم إعداد الملف المتعلق بالمعلومات الضرورية المطلوبة من البنك الإسلامي للتنمية (الجهة التي سوف تمول المشروع).

– تحسين شروط عقد الـ MS Enterprise Agreement الموقع مع شركة Microsoft – Lebanon وشركة Midware Data Systems: حيث تم تأليف لجنة من الاختصاصيين في مكتب الوزير للتفاوض مع الشركتين المذكورتين أعلاه وقد أدّى التفاوض إلى تحسين الشروط من حيث الأسعار وإمكانية استبدال مبلغ إعادة الاستثمار بحسم إضافي.

– إنجاز الموقع الوطني لنظم المعلومات الجغرافية www.gislebanon.gov.lb وإطلاقه خلال مؤتمر صحفي في السرايا الكبير. ويتيح هذا الموقع للإدارات والمؤسسات العامة وضع المعلومات التي لديها حول الخرائط والصور الفضائية على موقع الإنترنت المذكور لتسهيل عملية تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بهذا الموضوع فيما بينها. وبالفعل، فقد قام عدد من الإدارات العامة بتحميل المعلومات الجغرافية (Metadata) لطبقات GIS على الموقع، وذلك بعد تدريب متخصصين على تحميل المعلومات الجغرافية على الموقع المذكور، وتشمل تلك الإدارات الشؤون الجغرافية، البيئة، المجلس الوطني للبحوث العلمية، مجلس الإنماء والإعمار، ووزارة الإشغال العامة والنقل – التنظيم المدني. كما يتم التواصل مع باقي الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات من أجل العمل على وضع المعلومات الجغرافية المتوفرة لديها على هذه البوابة الالكترونية.

– إنجاز موقع الكتروني للهويات المنجزة في وزارة الداخلية والبلديات: في تشرين الأول ٢٠٠٨، وقد سهّل هذا الموقع للمواطن إمكانية الاستفسار عن إنجاز هويته عبر شبكة الإنترنت.

– تطوير إطار عمل لبرنامج التشغيل البيني (Interoperability Framework): يهدف هذا البرنامج إلى وضع المعايير وتطوير الآليات التي من شأنها تفعيل عملية التشغيل البيني بين نظم المعلومات المعتمدة في الإدارات العامة. وقد كوّن مكتب الوزير فريق عمل متخصص لمتابعة هذا البرنامج بالتنسيق والتعاون مع الإدارات والمؤسسات العامة لتحديد النظم ذات الأولوية لناحية حاجتها لتبادل المعلومات مع نظم أخرى. وسيتم تحديد الكلفة التقديرية لهذا المشروع بالاستناد إلى استشارة فنية سيتم تمويلها من خلال قرض الصندوق العربي. وقد نظّم المكتب ورشة عمل حول الرقم الموحد (Unique ID Number – UID) لتحديد كيفية الاستفادة منه في تطبيقات المعلوماتية في الإدارة العامة حيث يجري العمل على اعتماد آلية لإدخال رقم بطاقة الهوية في نظم المعلومات وتحديده كمرجعية لملفات المواطنين.

– مشروع مكننة المحاكم: تم الانتهاء من مراجعة وقبول التقارير المتعلقة بمرحلة الإعداد لمشروع مكننة المحاكم في وزارة العدل بتاريخ ٢٨ شباط ٢٠٠٩ بالتنسيق والتعاون مع وزارة العدل وتأمين

تم وضع خطة تنفيذية لأبرز المشاريع المنبثقة عن إستراتيجية الحكومة الإلكترونية التي تم تحديثها في العام ٢٠٠٧.

الرئيس السنيورة مع نظيره الفلسطيني سلام فياض

شروط التصديق على هبة من الاتحاد الأوروبي بقيمة ١٠ مليون يورو لتنفيذ المشروع. أما أهم ما يمكن تحقيقه من خلال تنفيذ هذا المشروع فهو:

تأسيس الملفات إلكترونياً بحيث يسهّل متابعة كافة مراحل الدعاوى.

إتاحة المجال للقضاة الذين يرأسون محاكم البداية والاستئناف على توزيع الدعاوى على كافة الغرف، بطريقة متوازنة وعادلة بالنظر لحجم العمل وأهميته، بما يسهل عملية التعرف على الملفات التي تم إنجازها والملفات العالقة، وسبب التأخر في بتها.

قيام المحاكم بإعداد رزنامة لإدارة ملفاتها مع التشديد على توفير وقت المتقاضين وبرمجة الوقت اللازم للنظر في كل دعوى وتحديد الوقت المتوقع لبتها.

- ربط الإدارات العامة فيما بينها: تمّ تحضير مشروع اتفاق بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ومؤسسة أوجيرو لربط الإدارات العامة ببضعها بعضاً وبالوحدات الإقليمية وتأمين خدمات الإنترنت لتلك الإدارات. وقد وافق مجلس الوزراء على الاتفاق بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٢.

- إستراتيجية الحكومة الإلكترونية: تم وضع خطة تنفيذية لأبرز المشاريع المنبثقة عن إستراتيجية الحكومة الإلكترونية التي تم تحديثها في ٢٠٠٧، وتم إدراج هذه المشاريع في خطة قرض الصندوق العربي الجديد، والتي من أبرزها:

تطوير بوابة الحكومة الالكترونية (e-Government Portal) التي تعالج متطلبات التعامل الالكتروني المتعلق بإنجاز المعاملات الحكومية وتسهيل حصول المواطنين على تلك الخدمات إضافة إلى تأمين البنية التحتية من تجهيزات وبرامج وشبكات اتصال لتوفير آليات لتبادل المعلومات بين الإدارات العامة والتشارك

في استخدام تلك الخدمات (Shared Services).

وضع معايير ومقاييس للمواقع الإلكترونية التابعة للإدارات العامة: من أجل توحيد واجهة المواقع الإلكترونية لجميع الإدارات العامة بحيث تعتمد هذه المواقع مقاييس ومعايير موحدة مما يسهّل على المواطن دخول هذه المواقع والحصول على المعلومات المطلوبة. وقد أصبح دفتر الشروط المتعلق بهذا المشروع جاهزاً.

توحيد مواصفات استمارات المعاملات الإدارية وتبسيطها: ويهدف هذا المشروع إلى تطوير واعتماد معايير ومقاييس موحدة لنحو ٢٠٠ استمارة تتعلق بأكثر المعاملات الإدارية استعمالاً من قبل المواطنين ووضعها بصيغة الكترونية وتفاعلية (Interactive) ونشرها على موقع Informs الذي طوره مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لاستخدام المواطنين.

التحديات أمام الادارة: العزم والالتزام السياسي والمثابرة على إصلاح الإدارة العامة والالتزام بالعمل على بناء المؤسسات وتثبيت الثقة فيها وفي الإدارة العامة.

ii. على صعيد عمل معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

لطالما مثّل معهد التدريب المالي والاقتصادي الذي جرت تسميته بعد ذلك باسم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، حَجر الزاوية في رؤيا الإصلاح المالي وتحسين الأداء وفي نجاح مشاريع التحديث التي باشرت بها وزارة المالية منذ العامَ ١٩٩٣ والتي أطلقها معالي وزير المالية آنذاك فؤاد السنيورة. فلقد أتى إنشاء هذا المعهد من ضمن الرؤيا التحديثية الشمولية للقطاع العام اللبناني الساعية إلى تطوير الإدارة العامة وإقدارها بالكفاءات والتقنيات والمعارف لتمكينها من تقديم خدمات أفضل للمواطنين ومن مواكبة حركة الاقتصاد والقطاع الخاص وتحفيزها واستشراف التحولات والتخطيط للمستقبل والتي تبناها آنذاك وزير المال فؤاد السنيورة وظل حريصاً على اعتمادها ودعمها.

وبناء على تلك الرؤية وعلى ما قام به المعهد خلال السنوات الماضية فقد أصبح المعهد اليوم أداةً أساسيةً في عملية إصلاح الإدارة العامة في لبنان، وخصوصاً في وزارة المال، بما ينفذه من برامج تدريبية، وبما يقيمه من أنشطة تعزز مشاركة المجتمع المدني في رسم السياسات المالية والاقتصادية، وتوسّيع دائرة الحوار والنقاش العام في شأن هذه المواضيع.

وعلى هذه المسارات، عمدت الحكومة اللبنانية ووزراء المال المتعاقبون وإدارة المعهد على مقاربة مواضيع التدريب الحكومي بأسلوب منهجي ومتطوّر وديناميكي. وبناء على ذلك فقد تحوّل المعهد بعد ١٣ سنة من العمل إلى محرّك أساسي في مواكبة مختلف مشاريع التطوير. كما استطاع ترسيخ موقعه على الساحة الإقليمية، واكتسب أكثر فأكثر وبطريقة تصاعدية ومتنامية ثقة المؤسسات المحلية والدولية، ولمع بحضوره ونشاطه على امتداد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجسّداً رسالة لبنان الجسر بين الشرق والغرب، ومعززاً صورة لبنان المعرفة والإبداع والطاقات البشرية المميزة والتعلم المستمر.

وللمعهد اليوم دور محوريٌ في تعزيز ما يُسمى

«التعاون ما بين بلدان الجنوب»، لاسيما في مجالات تحسين الإدارة المالية، والفضل في ذلك لموقعه ضمن وزارة رائدة من جهة أولى والالتزام المستمر بمهنيته العالية من جهة ثانية فضلاً عن سرعة استجابته وتلاؤمه وتفاعله مع المستجدات وقدرته على العمل والتعامل بلغات ثلاث (العربية والفرنسية والانكليزية) ونجاحه في الاستفادة والبناء على موقع لبنان الفريد وانفتاحه وكافة الخصائص التي تميزه.

انطلاقاً من تلك الرؤية وفي ضوء الممارسة الحاصلة وبناءً على ما تحقق من نجاحات وإخفاقات وعلى تقييم حقيقي وعملي لطبيعة المرحلة القادمة وتحدياتها، فإن هناك عدد من التحديات ما زالت تنتظر الإدارة اليوم وعلى المعهد كغيره من المؤسسات الرائدة في القطاع العام اللبناني، العمل على مواكبتها بمهنية وإبداع لتحقيق تقدم على مسارات الإصلاح. ومن أهم تلك التحديات ما يلي:

- العزم والالتزام السياسي والمثابرة على إصلاح الإدارة العامة والالتزام بالعمل على بناء المؤسسات وتثبيت الثقة فيها وفي الإدارة العامة.
- تعزيز علاقات الترابط والتعاون الإيجابية ما بين إدارات ومؤسسات القطاعين العام والخاص.
- الالتزام بسياسة الإصلاح الاقتصادي التي تقدم بها لبنان إلى مؤتمر دعم لبنان (باريس-III) والسير نحو تحقيق الإدارة المالية الرشيدة من جهة وكذلك رفع مستوى أداء ودور الإدارة العامة التي تضع مسألة خدمة المواطنين في أولى أولوياتها.
- الالتزام برؤية واضحة على المستوى الوطني للأطر التنظيمية والتشريعية التي ترعى مواضيع تطوير قدرات الموظفين والعاملين والمستخدمين في القطاع العام بشكل دائم.

من هنا تأتي ضرورة دعم المؤسسات الريادية في القطاع العام اللبناني كمعهد باسل فليحان وتزويدها بالعناصر الضرورية للنجاح وتأمين الاستمرارية في عملية تنمية وتطوير الإدارة وذلك ضمن إطار سعي جدي وشامل لتحسين الإدارة وجعلها أداة فعالة لتنفيذ سياسات الدولة وتقديم الخدمات التي يحتاج إليها المواطن.

- نشأة المعهد

في مطلع التسعينيات، خرج لبنان من الحرب منهكاً ومتلاشياً، مثقلاً بإدارة مترهلة عاجزة عن مواكبة التحديات ومواجهة الصعوبات لاسيما في وزارة المالية، وهي وزارة محورية في إعادة إعمار لبنان اقتصادياً وماليا. فكانت الخطوة الأولى في العام ١٩٩٣، عندما بادرت الوزارة بالتعاون مع الجهات الدولية إلى وضع خطة إستراتيجية لإصلاح وحداتها وتطويرها.

في هذا الجو الإصلاحي التجديدي وبعد خطوات عديدة على مسارات التدريب والتعلم المستمر بادر الوزير فؤاد السنيورة الذي كانت له تجربة طويلة وعميقة في عمليات التدريب ومؤسساتها إلى القيام في العام ١٩٩٦ إلى تبني فكرة تأسيس المعهد المالي كواحة لتجديد المعارف وتطويرها وصقل المهارات ومساحة للحوار والتواصل مع الشركاء والتواصل مع العالم وكمركز للمعلومات يرجع إليه الموظفون والمواطنون وهو منذ ذلك الوقت يحقق تقدماً وتطوراً على مسار الرؤية التي وضعت له عند إنشائه.

وعلى ذلك فقد تأسس المعهد بمبادرة من وزارة المالية اللبنانية وبدعم من الحكومة الفرنسية عبر وكالة التعاون التقني الدولي التابعة لوزارة المال

الرئيس السنيورة بين وزراء خارجية لبنان العراق الامارات والكويت

الفرنسية (ADETEF). كما استفاد أيضاً وبداية من دعم الدول الصديقة مثل كندا وهولندا، ومن الاتحاد الأوروبي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

المعهد المالي الذي أصبح يعرف اليوم بمعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي أصبح مؤسسة عامة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري وتعمل تحت وصاية وزير المالية.

● تطوير القدرات: نحو ثقافة الأداء ومسؤولية الخدمة العامة

المعهد اليوم هو المؤسسة الوحيدة في الدولة التي تؤمن، وبشكل منتظم منذ العام ١٩٩٦، حاجات التدريب والتعلّم المستمر وتطوير كفاءات الموظفين التابعين لملاكات وزارة المالية والموظفين الملحقين بها والعاملين لديها، وكذلك للعديد من الموظفين العاملين لدى غيرها من الإدارات والمؤسسات العامة في القطاع العام اللبناني بشكل عام (في المواضيع المالية بشكل أساسي ولكن بمجمل المواضيع الإدارية والمعاصرة أيضا) وذلك من ضمن برامج محدّدة تركّز في معظمها على التوجه الإصلاحي والإجراءات المستحدثة في علم الإدارة وتحسين إدارة الشأن العام ورفع مستوى خدمة المواطنين. كما ويأخذ المعهد على عاتقه تنظيم آليات استقبال ومواكبة الموظفين الجدد في وزارة المالية وبعض الإدارات الأخرى، وإيفاد الموظفين للتدرّب في الخارج.

ويبيّن الجدول أدناه النتائج المحققة لدى المعهد خلال السنتين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ والنصف الأول من العام ٢٠٠٩ علماً أن إجمالي عدد المتدربين بلغ في برامج التدريب المحلية والخارجية ٢٣٢٧ متدرباً خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩ مقابل ٢٧١٠ إجمالي متدربين في العام ٢٠٠٨.

جدول رقم ١ : المستفيدون من التدريب بحسب البرامج التدريبية

المتدربون	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩*
برامج التدريب المستمر	٢١٧٥	١٨٩٤	١٧٧٣
برامج اللغات	١١٩	٩٢	٧٣
برامج المعلوماتية	٧١٧	٣٥١	٢٢٣
تدريب بالتعاون مع مراكز محلية، إقليمية، ودولية	٢١٦	٣١٧	٢٠٤
تدريب خارج لبنان	٧٥	٥٦	٥٤
إجمالي المتدربين	٣٣٠٢	٢٧١٠	٢٣٢٧

* تغطي هذه الفترة فقط فترة النصف الأول من العام ٢٠٠٩

جدول رقم ٢ : مقارنة بين الأعوام الأربع الماضية لناحية إجمالي التدريب الداخلي والخارجي

ويمكن تلخيص أهم الإنجازات بالمحاور التالية:

المتدربون	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩*
وزارة المالية	١٩٦٣	٣٢٠٠	٣٠٣٣	٢٣٠٥	٢٠٧١
الإدارات اللبنانية	١٩٥٣	١٠٦٨	١٥٢	٢٨١	٢٠٤
من خارج لبنان	١٥٢	١٢٣	١١٧	١٢٤	٥٢
إجمالي المتدربين	٤٠٦٨	٤٣٩١	٣٣٠٢	٢٧١٠	٢٣٢٧

* تغطي هذه الفترة فقط فترة النصف الأول من العام ٢٠٠٩

التأسيس لثقافة التعلّم المستمر وتدريب الكبار (andragogie) في الإدارات وإدخال النشاطات التدريبية من ضمن برامج العمل السنوية في مختلف مديريات وزارة المالية. وقد طور المعهد أكثر من ١٢٠ منهاجاً تدريبياً وكوّن قاعدة متميزة من المدربين على المستوى الوطني(حوالي١٥٠ مدربا متخصصا) باتوا يشكلون فريقاً عال الكفاءة متمرس في تقنيات تعليم الكبار في مختلف المواضيع المالية والاقتصادية والجمركية والإدارية.

تطوير القدرات في الإدارة المالية الحكومية: حيث يساهم المعهد بطريقة مركزّة وهادفة من خلال برامج سنوية في التدريب على عمليات الموازنة وإجراء الصفقات العامة وكذلك في مجال الضرائب والمحاسبة فضلاً عن المسائل المتعلقة بالتوجهات الحديثة في الإدارة العامة. وقد برز في هذا الإطار تعاون لافت مع وزارات أساسية في لبنان كوزارة الصحة العامة (تدريب العاملين في المستشفيات الحكومية) ووزارة العدل ووزارة التربية الوطنية فضلاً عن التعاون الوثيق في مجال التدريب مع المؤسسات العامة ومع بعض المؤسسات الدولية العاملة في لبنان.

تعزيز حضور لبنان على الساحة الدولية عبر تأمين المشاركة في اللقاءات العلمية، البعثات الدراسية والتدريب في الخارج من خلال تعاون المعهد مع المنظمات المانحة والدول الصديقة والمؤسسات والمعاهد المتخصصة. وقد تمكّن المعهد في الأعوام٢٠٠٨ و٢٠٠٩ من تأمين قبول أكثر من ١٠٠ متدرب في برامج نظمها ٢١ معهد ومؤسسة تدريب خارج لبنان على نفقة الجهات المانحة.

تعزيز البيئة التشاركية للإدارة المالية العامة في لبنان

نجح معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي على تقوية مفهوم مجتمع المعرفة الفاعل في مجال الإدارة المالية العامة في لبنان من خلال توعية المواطن حول القضايا المالية والضريبية ونذكر منها على سبيل المثال إصدارات المعهد المتعددة من سلسلة دليل المواطن أدلة التوعية الضريبية والمالية الموجهة للمواطنين، والأدلّة والمنشورات حول شؤون الإدارة المالية العامة في لبنان والعالم. وقد ساهم المعهد بشكل كبير في إيصال المعلومات في كافة الطرق والمناسبات كمعارض الكتب مثلا ومعارض الوظائف، وفي إثارة النقاش والتبادل مع شركاء الوزارة من خلال اللجان الاستشارية المشتركة بين القطاعين الخاص والعام، وتنظيم النشاطات الهادفة إلى عرض تجارب الدول وتبادل الخبرات في المواضيع ذات الأثر المالي والشراكات مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمؤسسات الدولية.

هذا الدور وإن كان مكملا للعمل الدؤوب الذي قامت به وزارة المالية والحكومة اللبنانية فإنه يقع حقيقة في صلب الالتزام الحكومي المتوائم مع المفهوم الحديث للحكم الرشيد في العالم حيث الحوكمة ليست مقيدة بالحكومة وبمؤسسات الدولة وصانعي القرار المركزي أو مقتصرة عليها، بل تعتمد على المساحة الفكرية في المجتمع. هذه المساحة التي تلعب الدور الفاعل في صياغة السياسات الأكثر ملائمةً لواقع المجتمع والدولة على السواء من خلال بيئة تشاركية بناءة.

وقد ركز المعهد في عمله خلال الفترة الماضية على تعزيز مفهوم مجتمع المعرفة الفاعل في مجال الإدارة المالية العامة في لبنان متوجها إلى الشباب من نافذة مركز المعلومات العامة الذي يديره (المكتبة المالية) واللقاءات الشبابية الهادفة إلى تعزيز الثقافة والتوعية المالية والضريبية عند الجمهور الشاب وغيرها من المبادرات.

- رؤيا تطويرية رائدة في المنطقة العربية: المعهد كمنصة إقليمية

بالإضافة إلى جملة نشاطاته فقد استطاع المعهد خلال السنوات الأخيرة تطوير خدماته وتصديرها إلى وزارات المالية في البلدان المجاورة وهو بصدد الإعداد لبرامج تعاون إقليمي في مواضيع الإدارة المالية تلبية للطلبات الكثيرة الواردة إليه في هذا المجال من الجهات المحلية والدولية لاسيما وأنه

بات معروفا إقليمياً بفضل أدائه المتميز وجهوده في التشبيك وبناء الشراكات، سيما وأن المعاهد المتخصصة في مواضيع الإدارة المالية الحكومية في المنطقة، نادرة. وهذا ما يساهم حتماً « في تعزيز دور لبنان العربي والدولي» تناغماً مع ما جاء في البيان الوزاري.

هذا ما حدا بوزارات المال في معظم دول المنطقة إلى السعي لإنشاء مراكز مماثلة وإلى الطلب من فريق عمل المعهد مواكبة عمليات إنشاء وتطوير هذه المراكز وتقديم المساعدات التقنية وتدريب العاملين فيها. ونذكر على سبيل المثال المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة فلسطين، واليمن والعراق ومصر والمغرب وغيرها من الدول التي ارتأت أن تنقل هذه التجربة، على طريقتها، بعد عشر سنوات ونيف من إطلاقها في لبنان.

من جهة أخرى، أطلق المعهد إحدى أبرز مبادراته في التشبيك ألا وهي إنشاء شبكة منتدى معاهد التدريب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GIFT-MENA) وهي مبادرة محلية لتبادل المعرفة أطلقت في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٦ بمساندة من البنك الدولي. وقد استطاعت الشبكة أن تضم إلى عضويتها أكثر من ٣٠ معهد تدريب حكومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- التحديات الحالية والمستقبلية

وبالرغم من الوعي العام لأهمية وجود كادر كفء مزود بما يلزم من المعارف والمهارات والمواقف والقيم التي تتيح له تحقيق الأهداف الإصلاحية وخدمة الاقتصاد وتسهيل المعاملات وإطلاق المبادرات، لا يزال موضوع إصلاح الإدارة بما في ذلك تحديث إدارة الطاقات البشرية وآليات استقطاب المواهب وتنمية الكفاءات موقع جدل ويواجَه بمجموعة من التحديات أبرزها تقادم النصوص القانونية التي ترعى إدارة الطاقات البشرية والتي تعود بمعظمها إلى النصف الأول من القرن الماضي، والتي أسهمت في الحد من قدرة المعهد الوطني للإدارة العامة على العمل بشكل فعّال في ظل الوضع القائم وغياب الرؤيا التحديثية.

هذا وقد شهدت السنتان الأخيرتان المزيد من المبادرات الهادفة إلى الخروج من هذا الواقع نحو الأفضل كان أبرزها إنشاء معهد تدريب متخصص لأمن المطار بمبادرة من الدولة الفرنسية وإعادة تفعيل مركز التدريب التابع لقوى الأمن الداخلي في عرمون بمساندة الدول المانحة.

استناداً إلى ما تقدم، تظهر:

أولاً: ضرورة وضع رؤية جديدة لإدارة النشاط المعرفي في القطاع العام اللبناني تؤسس لثقافة التعلّم المستمر وتجعل النظام القائم يتطابق مع الأساليب العصريّة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير النصوص القانونية الناظمة وتحديد التزامات سياسية واضحة لجهة مركزية أو لا مركزية التدريب بما فيها الالتزامات المالية وكيفية توزيع الأدوار والمسؤوليّات وآليات التعاون ومعايير حسن إدارة الخدمات والأهداف المحدّدة للأداء التي تسمح بقياس نجاح التدريب مقارنةً بالاستثمارات.

ثانياً: تزويد المعهد بالموارد الضرورية لتغطية النشاطات المتشعبة؛ والعمل على تزويده وإقداره على استقطاب القدرات البشرية الضرورية لتأمين التنسيق اللازم لتنظيم ومتابعة النشاطات الإقليمية (علماً أن عدد العاملين في المعهد لا يتعدى حالياً أربع عشرة متعاقداً يساندهم ثمانية مياومين منتدبين من قبل وزارة المالية يعملون على أساس الساعات).

ثالثاً: إيلاء المحور الإقليمي اهتماما ودعما على مستوى سياسي عال في ضوء توسع دور المعهد على المستوى الإقليمي وبما أن هذا الدور يشكل بادرة مميزة وسبّاقة هي بمثابة مفتاح للدبلوماسية التقنية لوزارة المالية اللبنانية في المنطقة.

iii. على صعيد عمل وزارة الاقتصاد

في مجال إعداد وتدريب العاملين

دعم برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد ١٤ مختبراً من القطاعين العام والخاص، خاصة مختبرات مؤسسات المياه ومختبرات وزارة الزراعة ومعهد البحوث الصناعية والمجلس الوطني للبحوث العلمية، للحصول على الاعتماد الدولي وفقاً لمواصفة ISO-١٧٠٢٥ ولتوفير مياه أنظف وغذاء سليم للمواطنين. وقد شمل هذا الدعم، إضافة إلى المعدات التقنية، سلسلة من الاستشارات والتدريبات العملية المكثفة والمقدمة من قبل خبراء أوروبيين ومحليين.

أطلق برنامج الجودة سلسلة من النشاطات الخاصة بمراقبة الأسواق، لا سيما تدريب حوالي ١٠٠ مراقب من كافة أنحاء لبنان ومن مختلف الوزارات والهيئات المعنية على أسس سلامة الغذاء ومهارات التدريب، وذلك من قبل خبراء محليين وأوروبيين، علماً أن شهادات دولية قد منحت للناجحين من قبل معهد تشارترد البريطاني للصحة العامة.

نظم برنامج الجودة العديد من الدورات التدريبية وحملات التوعية حول الجودة وأعد نشرات وكتيبات متعلقة بالجودة ووزعها على كافة الإدارات العامة المعنية والقطاع الخاص وبعض الجامعات والمدارس.

درب البرنامج ٣٠ مُقيِّم تقني دولي (Technical Assessors) و٤ منهم مقيم رئيسي (Lead Assessor) في مجال الاعتماد(Accreditation).

لقاء مع جمعية رجال الأعمال اللبنانيين في القاهرة

في مجال المكننة:

متابعة إدارة مشروع التجارة الإلكترونية لتطوير التجارة الإلكترونية في لبنان وذلك ضمن إطار إدخال الطرق الحديثة والتقنية ومواكبة التطور بهدف تحسين الأداء في القطاع التجاري في لبنان والاقتصاد ككل.

إنجاز دراسة اقتراح قانون تكنولوجيا المعلومات في اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان المشتركة بتاريخ ٢٠٠٩/٠١/٢٩.

٣.على صعيد محاربة الفساد والرشوة

قام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بعدة نشاطات تهدف إلى محاربة الفساد والرشوة في الإدارة وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد وتعزيز المساءلة والشفافية، وأهمها:

i. إنجاز مشروع مرسوم تطبيقي لقانون وسيط الجمهورية.

ii. اقتراح مشروع قانون حق المواطن بالوصول إلى المعلومات: جرى الإعلان عن إنجاز المشروع في ١٤ نيسان ٢٠٠٩ في مؤتمر صحفي مشترك بين وزيري الداخلية والبلديات والتنمية الإدارية ومجموعة من النواب وعدد من جمعيات المجتمع المدني.

iii. تعديل القوانين ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي أجاز القانون رقم ٣٣ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١٥ للحكومة الانضمام إليها. وأُحيل المشروع إلى رئاسة مجلس الوزراء بموجب كتاب رقم ٢٣/ص تاريخ ٢٠٠٩/١/٢٠.

iv. تحديث قانون الإثراء غير المشروع رقم ١٩٩٩/١٥٤: حيث أعدت لجنة مختصة مشروع قانون جديد للإثراء غير المشروع ووافقت عليه

أطلق برنامج الجودة سلسلة من النشاطات الخاصة بمراقبة الأسواق، لا سيما تدريب حوالي ١٠٠ مراقب من كافة أنحاء لبنان ومن مختلف الوزارات والهيئات المعنية على أسس سلامة الغذاء.

آخر جلسة لمجلس الوزراء تاريخ ٢٠٠٩/٦/١٨.

v. مشروع قانون تضارب المصالح والتمانع بين الشأن العام والشأن الخاص: حيث قامت لجنة مختصة مؤلفة بقرار من وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية على إدخال تعديلات على المشروع وإعادة صياغته في ضوء ملاحظات مجلس شورى الدولة. وأرسل إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٦.

vi. إحداث وحدتي رقابة داخلية في كل من وزارة المالية ووزارة الأشغال العامة والنقل تنفيذاً لبرنامج لبنان الاقتصادي (باريس III) وقد أنجز مكتب الوزير إعداد مشروع دفتر شروط مرجعي TOR لانتقاء استشاري يوكل إليه أمر إعداد الدراسات اللازمة ومستلزمات إحداث وحدة رقابة داخلية في كل من الوزارتين المشار إليهما، وأودع لدى كل من الوزارتين لدرسه وإبداء الملاحظات بشأنه.

٤. تعميق مجالات التعاون بين إدارات الدولة ومؤسساتها ومؤسسات المجتمع الأهلي والقطاع الخاص في نطاق التنمية المناطقية

i. على صعيد وزارة الداخلية

تعزيزاً لدور مؤسسات المجتمع الأهلي، تمّ

خلال الفترة الماضية إعطاء حوالي ٥٠٠ علم وخبر لجمعيات تعمل في إطار التنمية المحلية والاجتماعية والتربوية والصحية والبيئية وغيرها، وذلك انطلاقاً مما أقرته الحكومة السابقة للرئيس السنيورة لجهة إعادة الاعتبار لقانون الجمعيات والعمل بمقتضياته

ii. على صعيد وزارة الاقتصاد

شكل برنامج الجودة عدة مجموعات خبراء تضم ممثلين عن الوزارات والمؤسسات العامة ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع الأهلي المعنية بشؤون الجودة والمترولوجيا وسلامة الغذاء.

يواصل برنامج الجودة تعاونه الدائم مع غرف التجارة والصناعة والزراعة والتجارة وجمعية الصناعيين اللبنانيين وجمعية المستهلك والعديد من النقابات (الصناعات الغذائية والمطاعم والمحامين والمهندسين إلخ ...) وبالتنسيق مع البرامج الأخرى الممولة من هيئات دولية.

تابع برنامج الجودة تنفيذ مشروع الأيزو الداعم لـ ٥٠ شركة لبنانية للحصول على شهادتيISO ٩٠٠١ ، نظام إدارة الجودة، وISO ٢٢٠٠٠، نظام إدارة سلامة الغذاء. وشمل هذا الدعم سلسلة من الاستشارات والتدريبات العملية المكثفة والمقدمة من قبل خبراء لبنانيين وأوروبيين. وحتى الآن، نجح ٣٨ مصنعاً وشركة مدعومة من البرنامج في الحصول على شهادة الأيزو وفقاً للمواصفة:ISO ٩٠٠١-٢٠٠٠ (٢٠ مصنعاً وشركة، بما فيها وحدة الجودة ومؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية) ووفقا للمواصفة:ISO ٢٢٠٠٠-٢٠٠٥ (١٨ مصنعاً وشركة).

iii.على صعيد مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

مشروع «دعم الحكم المحلي»: وهو مشروع يجري العمل فيه بتمويل من الإتحاد الأوروبي ويضم ستة مشاريع وهي:

نشاط نظم الإشارات والمعالم السياحية Signaletique شمل ١٢ تجمعاً بلدياً هي الشوف الأعلى، الشوف السويجاني، الهرمل، عاليه، زغرتا، جبيل، المتن الأعلى، إقليم التفّاح، بنت جبيل، جزين، السهل، كسروان.

التدريب والتوعية على العمل التشاركي في المناطق: حيث تم الانتهاء من مناطق الشمال الأولى والثانية وجبل لبنان الأولى، أما بالنسبة للتجمعات الجديدة، سيصار قريباً إلى تقديم النسخة الأولى من الخطة المبسطة للتنمية التابعة لهذه التجمعات، إضافة إلى بدء عمل الخبراء في مناطق الشوف السويجاني والسهل.

تأهيل ٨ مكاتب للتنمية المحلية في كل من بنت جبيل، الشوف الأعلى، الشوف السويجاني، المتن الأعلى، جزين، الهرمل، السهل، وكسروان.

التعاون اللامركزي: حيث تم توقيع بروتوكول تعاون بين إتحاد بلديات الشوف السويجاني مع مقاطعة Granollers في إسبانيا، كما وأرسلت بعثة من إتحاد بلديات السهل إلى بلدية Belfort في فرنسا، وهناك بعثة إلى إيطاليا تضم التجمعات الأربع التالية : الشوف الأعلى، الهرمل، وزغرتا وبنت جبيل.

تحديث أطلس الخرائط: حيث يتم حالياً تحديث المعلومات الجغرافية والسكّانية والاجتماعية المتعلّقة بالتجمعات البلدية الـ١٢.

مشروع «التنمية المحلية»: وهو مشروع يموله الإتحاد الأوروبي، حيث تم تقديم طلبات الهبات التابعة للمشاريع الخاصة بالـ١٢ تجمع إلى

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية خلال شهر شباط، والمشاريع هي ذات طابع سياحي وسياحي- بيئي (ecotourism) وزراعي. وأنجز المشروع ويتوقع إطلاقه قريباً بالاتفاق مع ممثل المجموعة الأوروبية في لبنان.

مشروع «أفكار»: وهو مشروع يموله الإتحاد الأوروبي أيضاً، ويهدف إلى دعم وتعزيز المجتمع المدني لترسيخ احترام الحقوق المدنية والسياسية، وتعزيز دور القانون وقيم الديمقراطية، ودعم الحوار بين الشباب اللبناني. وقد قدم المشروع تمويلاً ودعماً تقنياً لمشاريع تقدمت بها المنظمات الأهلية (حوالي ٤٠ مشروع مقدمة من المنظمات الأهلية).

مشروع إدارة النفايات الصلبة: وهو مشروع مموّل بهبة من الإتحاد الأوروبي ويهدف إلى تمويل مشاريع استثمارات مقدمة من البلديات في قطاع إدارة النفايات الصلبة وذلك لإتاحة المجال للقيام بتطوير نوعي لعمل الإدارة العامة المحلية وللخدمات التي تقدمها للمواطن ووضع تلك المشاريع موضع التنفيذ والمتعلقة بإدارة النفايات الصلبة. وقد تم حتى اليوم تسليم ١٣٦٠٧ مستوعباً لجمع ونقل النفايات كما تم تسليم آليات (كميونات ومعدات أخرى) لعدد من البلديات والتجمعات البلدية. وتم أيضاً بناء معملين للنفايات الصلبة الأول في بلدية أنصار (معمل فرز وتسبيخ بقدرة ١٠ طن باليوم)، والثاني في اتحاد بلديات قضاء صور (معمل فرز وتسبيخ بقدرة ١٥٠ طن باليوم). وكذلك فإن إدارة المشروع على وشك الانتهاء من إنشاء معملين في اتحاد بلديات الشوف السويجاني (معمل فرز وتسبيخ بقدرة ٢٦ طن باليوم)، والخيام (معمل فرز وتسبيخ بقدرة ١٥ طن باليوم)، كما وأن العمل جار على إنشاء معمل لمعالجة النفايات الطبية العائد لبلدية العباسية (معمل تعقيم النفيات الطبية بقدرة ٠،٣ طن باليوم). هذا وقد تم تلزيم تنفيذ معملي النفايات الصلبة العائدين لتجمع بلديات بعلبك (معمل فرز وتسبيخ بقدرة ٦٠ طن باليوم)، واتحاد بلديات المنية (معمل فرز وتسبيخ بقدرة ٦١ طن باليوم)، وسوف يتم قريباً إطلاق مناقصتين لتلزيم معملي إتحاد بلديات طرابلس (معمل فرز بقدرة ١٥٠ طن باليوم) وإتحاد بلديات جبيل (معمل فرز بقدرة ٧٧ طن باليوم).

٥.الإسراع في تأليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بعد انقضاء فترة زمنية على انتهاء مدة ولاية المجلس، ووعياً منها لضرورة تأليف مجلس اقتصادي واجتماعي بديل، أصدرت حكومة الرئيس السنيورة الأولى في ٢٠٠٧/٢/٨ مرسوماً يقضي بتحديد الهيئات الأكثر تمثيلاً للقطاعات الذي يتألف منها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تمهيداً لدعوة الهيئات الناخبة إلى انتخاب مجلس جديد. لكن لم يطرأ أي جديد على هذا الموضوع خلال ولاية حكومة الإرادة الوطنية الجامعة.

٦. بلورة تصور شامل حول اللامركزية الإدارية الموسّعة

قدّم مشروع إدارة النفايات الصلبة المموّل بهبة من الإتحاد الأوروبي للبلديّات ما يزيد عن ١٣٦٠٠ مستوعباً لجمع ونقل النفايات، وآليات، ومعملين للنفايات الصلبة في بلدة أنصار وفي اتحاد بلديات قضاء صور.

احد اجتماعات العمل لمتابعة شؤون قطاع الكهرباء

في هذا الإطار، شكّلت وزارة الداخلية، وبالتعاون مع السفارة الإيطالية، فريق عمل يضمّ ثلاثة قضاة وباحث ساهموا في وضع الإجابة على أكثر من سبعين سؤالاً حدّدوا فيها الأطر القانونية والإدارية والمالية والإنمائية والبشرية والجغرافية التي تحكم صياغة أي مشروع قانون يتعلّق باللامركزية الإدارية الموسعة. ويتمّ حالياً التدقيق في هذه الدراسة واستشارة المعنيين من رؤساء بلديات واتحادات بلديات وغيرهم، ليُصار بعدها إلى رفعها إلى مجلس الوزراء ليحدّد على أساسها الخيارات الاستراتيجية التي من الممكن اعتمادها لصياغة مشروع قانون حول اللامركزية الإدارية الموسّعة.

ز. في مسألة تطبيق ديمقراطية الجدارة

١. وضع سياسات إصلاحية للاستفادة من الموارد البشرية واعتماد توصيف وتصنيف حديث للوظائف العامة

أنجز مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وبناءً على طلب مجلس الخدمة المدنية مشروعاً يرمي إلى تحديث أنظمة وأساليب المباريات، أودع المجلس بصيغته النهائية في نيسان ٢٠٠٣، وهذا النظام يسمح بقياس مختلف مهارات وجوانب شخصية المرشحين لانتقاء أفضلهم للمواقع المطلوب إشغالها. ولما كان قد أشار المجلس في كتابه رقم ٢١٧ تاريخ ٢٠٠٨/٩/١٧ من أن تحديث نظام المباريات يتم بإدخال التعديلات اللازمة على نظام المباريات الحالي والذي يستلزم أن يسبقه تأمين بعض التجهيزات، فقد باشر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية خلال العام ٢٠٠٩ بتزويد مجلس الخدمة المدنية بأجهزة كمبيوتر وتوابعها بما يساعد على وضع النظام الجديد

للمباريات موضع التطبيق. وسيقوم المكتب بتسليم باقي الأجهزة إلى مجلس الخدمة المدنية تباعاً، ووفقاً لتقدم عملية تطبيق نظام المباريات الجديد، وبما يتوافق مع الاحتياجات.

٢.اختيار المرشحين الذين يتمتعون بالكفاءة والأهلية لعدد من المراكز الشاغرة في وظائف الفئة الأولى في الإدارات والمؤسسات الرسمية: مبادرة حكومة الاستقلال الثاني في تحديث طرق تعيين كبار الموظفين في الوظائف القيادية العليا في القطاع العام اللبناني

لم يقتصر عمل حكومة الاستقلال الثاني على التأكيد على سيادة الدولة وصيانة حياض الوطن وتأكيد حدود الاستقلال السياسي والدبلوماسي وصولاً إلى نشر الجيش اللبناني في الجنوب وعلى الحدود في مواجهة العدو الإسرائيلي، بل كانت سبّاقةً في التقدم على مسار الإصلاح الإداري والسياسي.

والتزاماً بما جاء في البيان الوزاري من تعهد بالعمل على «رفع كفاءة الإدارات العامة والمؤسسات الحكومية وتطوير قدراتها البشرية واعتماد سياسة ديمقراطية الجدارة والكفاءة ومكافأتها وليس على أساس الولاء والانتماء» بالإضافة إلى التزامها «وضع سياسات إصلاحية للموارد البشرية واعتماد توصيف وتصنيف حديث للوظائف العامة»،

سعت حكومة الاستقلال الثاني إلى تحديث طرق تعيين كبار الموظفين في المراكز الرئيسية في القطاع العام اللبناني، فعمدت إلى إقرار مشروع قانون لاعتماد آلية تعيين مجالس الإدارة وموظفي الفئة الأولى عن طريق اعتماد آلية علمية شفافة مبنية على المنافسة المفتوحة لتحديد من يتمتعون بالمواصفات اللازمة تمهيداً لاختيار مرشحين للمراكز المذكورة أعلاه، تفسح مجال الترشح لكل لبناني يرغب ويرى في نفسه المؤهلات المطلوبة، بغض النظر عن الانتماء الطائفي أو المذهبي أو المحسوبية المناطقية أو السياسية، وأرسلته إلى مجلس النواب بتاريخ ٢٠٠٥/٠٩/٠٩ حيث وافقت لجنة الإدارة والعدل عليه وهو بانتظار إقراره من قبل المجلس النيابي.

لكن الحكومة وقبل إقرار القانون، ألزمت نفسَها به، وبدأت بالعمل وفقاً لمندرجاته للتأكيد على أهمية العودة إلى إعلاء شأن الكفاءة والأداء ولكي تحفِزَ باقيَ الهيئات القيادية وشرائح المجتمع اللبناني على تشجيع العمل وفق آليات مماثلة.

وبعد فترة تحضيرية وجيزة وُضعت خلالها رؤيا للعمل مبنيّة على دراسة لأفضل الممارسات في العالم وآراء كبار الاختصاصيين في مواضيع إدارة الطاقات البشرية، تم الإعلان في الفترة من تشرين الأول ٢٠٠٥ حتى تموز ٢٠٠٦ عن ٣٩ مركزاً شاغراً في الصحف المحلية والأجنبية وعلى صفحة الانترنت الخاصة بمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

لقد استقطبت هذه الآلية ٢٨٤٢ مرشحاً نظرت في ملفاتهم ١٢ لجنة مختلفة تألفت كلٌّ منها من ٥ إلى ٧ أعضاء. وقد شارك في أعمال هذه اللجان حوالي ٥٣ شخصية من كبار الاختصاصيين ورجال القانون والخبراء المشهود لنزاهتهم وحيادهم تتطوعوا للعمل على مدى أشهر في هذه اللجان دون مقابل. ويذكر في هذا المجال أن كلفة إدارة ملف الترشيح الواحد لم تتعد ١٦٠ دأ وهي كلفة محدودة نسبياً (كلفة الإعلانات) كما أن المرشحين المقيمين خارج البلاد تكبدوا بأنفسهم كلفة الانتقال لحضور المقابلات الشفهية.

وتبين الجداول المرفقة بعض المعلومات عن المرشحين:

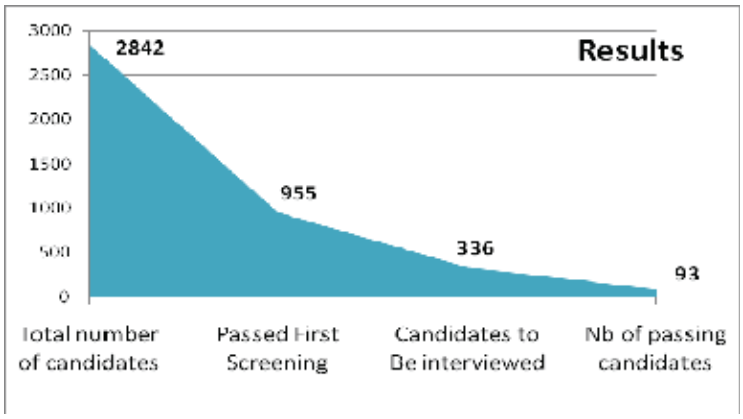

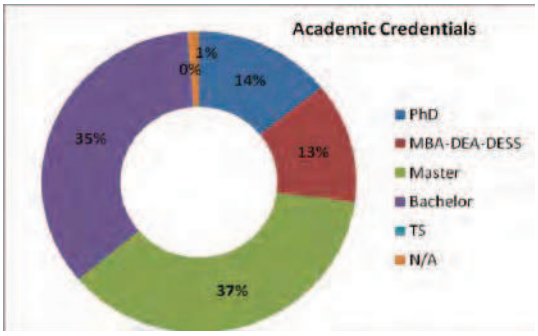

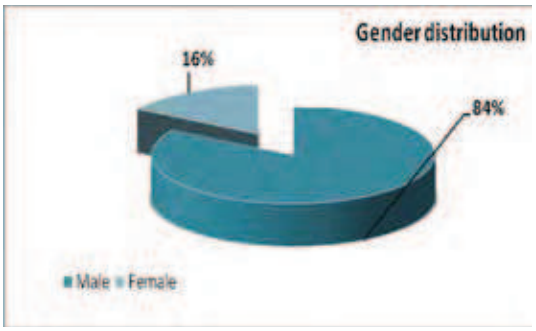

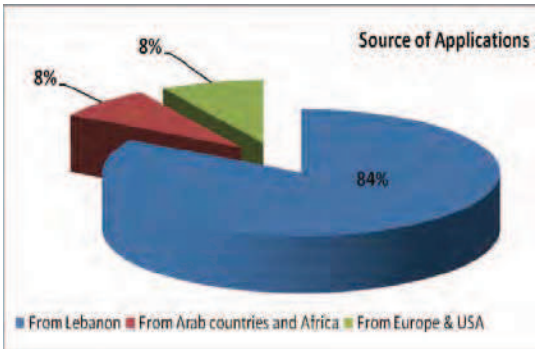

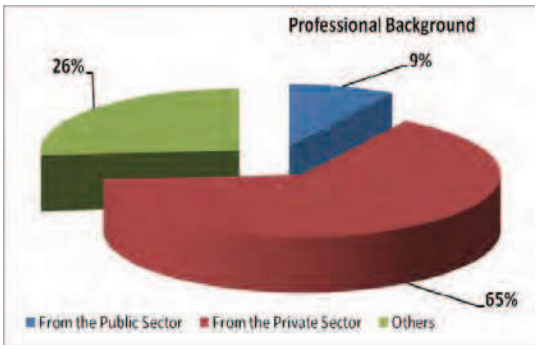

وقد اعتمدت لجان التقييم آلية من ثلاث مراحل تبدأ بمرحلة الفرز الأولي وصولاً إلى تحديد عدد الطلبات المقبولة للمنصب، والتي يجري على أساسها فرز طلبات الترشيح بناءً على استمارات فرز خاصة واستمارات تقييم تقنية تتضمن معايير تقييم سنداً إلى المعطيات التقنية والقانونية لاسيما التوصيف الوظيفي للمنصب؛ تليها (٢) مرحلة تقييم الطلبات ودراسة السير الذاتية وصولاً إلى اللائحة المطوّلة والمؤلفة من أفضل المرشحين الذين تختارهم اللجنة للانتقال إلى مرحلة المقابلة

الشفهية. وأخيراً، (٣) مرحلة المقابلة الشفهية وصولاً إلى وضع اللائحة المصغرة التي تتضمن اقتراح اللجنة لأفضل المرشحين للوظيفة المذكورة والتي ترفع إلى الوزير المختص ورئيس مجلس الوزراء.

وبنتيجة هذا الجهد الذي دام ٩ أشهر نفّذ مجلسُ الوزراء قسماً من تعهداته الإصلاحيةَ في هذا المجال وتمّ تعيينُ أمينَ عامّ المجلس الأعلى للخصخصة عبر هذه الآلية وكذلك رئيس وأعضاء الهيئة الناظمة للاتصالات. وقد نجحت اللجان بإنجاز محاضر اختيار المحافظين، ومدير عام الاقتصاد ومدير عام التنظيم المدني ومدير عام وزارة النفط ورئيس الهيئة العليا للطيران المدني ومدير عام الشؤون الاجتماعية ومدير عام مؤسسة كهرباء لبنان ومجلس إدارتها، ومديرِ عام وزارة الزراعة إضافةً إلى الهيئة الناظمة للكهرباء.

تمّ تعيينُ أمين عامّ المجلس الأعلى للخصخصة وكذلك رئيس وأعضاء الهيئة الناظمة للاتصالات عبر الآلية التي وضعتها حكومة الإستقلال الثاني لتعيين مجالس الإدارة وموظفي الفئة الأولى.

لقد صبّت هذه المبادرة الإصلاحية في ذات القضية التي إنبرينا حكومةً ومواطنين للدفاع عنها من أجل أن تكونِ لنا دولة عادلة وممارسة ديمقراطية أشد رسوخاً واقتصاد أكثر ازدهاراً ووضعت حجر هام في بناء الإصلاح الإداري في لبنان على مستوى اختيار موظفي الفئة الأولى والمراكز القيادية في الإدارات والمؤسّسات العامة. وما قامت به هذه اللجانُ يتعدى الإصلاحَ الإداريّ ليسهم في تحقيق الإصلاح السياسي، لأن العمل الذي قامت به يعد سَبْقاً في مجال تخطي وسائل التكبيل والتقييد والمحسوبيات السياسية التي كانت تسيطر على طريقة اختيار النُخَبِ القيادية في الإدارة اللبنانية.

فقد أتاحت هذه الآلية، وللمرة الأولى، لكل لبناني سواءٌ أكان ينتمي إلى أحد الملاكات الإدارية أم من خارجها وجد في نفسه المؤهلات اللازمة، أن يتقدم إلى شغل الوظيفة التي يرغب فيها عن طريق تقديم طلب حر عبر البريد العادي أو عبر البريد الالكتروني أو باليد إلى وزارة التنمية الإدارية بعد أن يكون قد اطّلع على الإعلانات. وبات المواطن يعلم انه بإمكانه أن يتقدم إلى الوظائف القيادية من دون المرور عبر الزعيم أو السياسي أو الطائفة. وتقومُ اللجانُ المختصةُ للاختيار بالتدقيق بالطلبات والمؤهّلات من دون أن تَطّلِعَ على الأسماء ويجري الاختيارُ فقط، استناداً إلى معايير الكفاية والأهلية والخبرة. ويكفي الإطلاع على المراسلات الجارية مع المتقدمين لهذه الوظائف لبيان الصدى الإيجابي الذي تركته.

ولبيان أهمية هذه الخطوة، يمكن مقارنتها بالطرق المتبعةً في الاختيار لمناصب الفئة الأولى. فترفيع الموظفين من الفئة الثانية إلى الأولى يتم عبر طريقين: الأول، أي الترفيع من داخل الإدارة يتضمن ترفيعَ موظفين أمضَوا السنواتِ المطلوبةَ في الخدمة وخضعوا لدورات تدريبية معينة وأتمّوا التدرجَ الإداريّ، غير أن للتدخلات السياسية دور كبير في هذا المجال فيتمّ ترفيع الموظف غير المتمتعً بالكفاءات العملية الجامعية في بعض الأحيان، أو من ليست لديه الجدارة

المطلوبة والمواصفات والمؤهلات الشخصية والقيادية الضرورية.

أما التعيينُ من خارج الملاك، فيسمح القانون بأن يطال حدود ثلث مراكز الفئة الأولى، ويتم ذلك عن طريق اقتراح من السلطة السياسية بدون اعتماد المعايير الموضَوعية والمهنية التي يتطلبها المركز والتي يتوقعها المواطنون. مما يسمح بدخول المحاسيب والأتباع وفق سياسة المحاصصة، بغض النظر عن الكفاءة والخبرة والمعرفة والمؤهلات.

لقد كانت هذه المبادرة إحدى أهم مبادرات حكومة الاستقلال الثانية وهي من أعمال الدولة الكبيرة. فالرقيُّ بالوظيفة العامة هو ارتقاءٌ بإدارة الدولة إلى مستويات خدمة الناس بكفاءة وصدْق ومسؤولية. وعملية اختيار القادة على قاعدة الكفاءة أساسية لكي يستقيمَ أَمْرُ الخدمة العامة من جهة، ويتدعّم إيمانُ المواطنين بالدولة ويتمَ تحقيق التطورَ المؤسّسيّ الذي هو عمادُ الاستقرار والاستمرار والتلاؤم والنهوض.

i. التأسيس لممارسة جديدة:

لطالما تقاسمت السلطة السياسية التعيينات في المراكز الرفيعة في القطاع العام اللبناني، لكن المحاصصة أصبحت معطى ملازم للنظام اللبناني والإدارة العامة خصوصاً في فترة ما بعد الحرب الأهلية، بحيث ساد، في أحيان كثيرة، نهج توزيع للتعيينات على القوى السياسية دون مراعاة معايير الكفاءة. هذا ما أدى إلى قيام طبقة من «المسؤولين» غالباً ما تكون مسؤولة أمام المرجعية التي عينتها وليس أمام الدولة أو المؤسسة أو المصلحة العامة، وتتمتّع بحمايتها. كما أدى إلى إدارة عامة تفتقد الفعالية، غير قادرة على مواكبة حركة التطور والاقتصاد، وعلى اكتساب ثقة المواطن والمستثمر والمؤسسات الدولية.

وقد جرى تحديد الأهداف الطويلة المدى لهذه السياسة على الشكل التالي:

الأهداف الطويلة الأمد

خدمة مدنية غير مسيّيسة ومُدارة على أساس الجدارة من خلال:

إجراءات توظيف/تعيين شفّافة وتنافسية لكل فئات موظفي الدولة وموظفي المؤسسات العامة والسلكين الدبلوماسي والقضائي تنسجم ومبادئ الجدارة ومن خلال استعمال معايير منشورة للتقييم والاختيار.

منهجية لتقييم المرشحين تتناسب وبيئة عمل موجّهة نحو الأداء والنتائج.

منهجيات حديثة للتقييم تركّز على القدرة المرتقبة للمرشحين على النجاح بمهامهم بدلاً من الخلفية العلمية فقط.

تحسين جاذبية الخدمة المدنية، لجهة الشفافية والتنافسية في الرواتب والتعويضات والمسارات المهنية.

قيود مؤسسية على الممارسة الاعتباطية لسلطة الإدارة.

ii. مرتكزات الممارسة الجديدة أو نقاط القوة:

لقد اعتمدت حكومة الرئيس السنيورة الأولى آلية تعيين عصرية واستمر التمسك بمنطلقات هذه الآلية في الحكومة الثانية على أمل أن يصار إلى إجراء التعيينات على أساسها وان لم تسمح الظروف بالتقدم على هذه المسارات. ومن أهم هذه المرتكزات:

قوة الشفافية:

المعلومات عن الوظائف كانت متاحة للجميع: إذ سمحت الإعلانات في الصحف المحلية والعربية

الرئيس السنيورة و الوزيرين خالد قباني و طارق متري خلال جولة في الوسط التجاري

والإنترنت لمن يريد الاطلاع على الوظائف وشروطها وكانت المعلومات المتوفرة غنية وجاذبة (نص إعلان واضح، توصيف مهام، مستندات مرجعية مثلا الأنظمة والقوانين المرتبطة بالوظيفة وغيرها من المعلومات).

آلية ترشيح ممكننة تستند إلى طلب نموذجي متوفر على صفحة الانترنت متاح للراغبين ويماثل النماذج المعتمدة عالميا في المؤسسات الدولة.

اعتماد البريد العادي والالكتروني لتقديم الطلبات لإفساح المجال أمام الأشخاص البعيدين جغرافياً عن العاصمة أو المتواجدين في الخارج من الترشح للوظائف الشاغرة.

آلية تلقف للطلبات ورد مباشر يطمئن المرشح إضافة إلى تواصل متواصل حول مسار الترشيح ونتيجته.

إن اعتماد آلية تعيين ديمقراطية تفسح مجال الترشح لكل لبناني يرغب ويرى في نفسه المؤهلات المطلوبة بغضّ النظر عن الانتماء الطائفي أو المذهبي أو المَحسوبية المناطقية أو السياسية من شأنها أن تتيح الخروج عن ممارسة «اللوائح المعدّة على أسس المحسوبية» إلى ممارسة «الفرص المتكافئة» والتنافس الحرّ على أسس الكفاءة.

قوة الحياد:

إناطة عملية فرز ودراسة الترشيحات بلجان مختصة مؤلفة من خبراء متطوعين مشهود لمعارفهم ونزاهتهم وحياديتهم، مهمتُها الفرز والاختيار على أساس الكفاية والجدارة وبناء على معايير علمية كان مرتكزاً أساسياً ومكمن قوة.

لقد كانت التجربة السابقة مميزة بسبب كفاية أعضاء اللجان وقوة شخصيتهم وحضورهم المهني

حيث كانت عملية اختيارهم ترجع إلى حد كبير إلى رئيس الحكومة الذي ضمن نزاهة وحياد عمل اللجان وأطلق يدهم تماما.

يرتدي تشكيل لجان متعددة أهمية كبرى في تأمين حياد التعيينات بحيث لا يربطها بلجنة واحدة مؤلفة من عدد محدود من الأشخاص.

تقوم اللجانُ بالتدقيق بالطلبات والمؤهّلات من دون أن تَطّلِعَ على الأسماء، استناداً إلى معايير الكفاية والأهلية والخبرة.

دور مجلس الخدمة المدنية ومكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية يجب أن يحدد بشكل واضح لتفادي أي خلل أو إمكانية تدخل في عمليات الفرز والاختيار من قبل اللجان.

قوة «الثقة»:

يعتبر معظم اللبنانيين أن فتح المجال في التعيينات الرفيعة المستوى أمام أي شخص وجعل العملية شفافة وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية الاختيار هي ممارسات سبّاقة وثورية في لبنان أدخلت الثقة والأمل بإمكانية إحداث إصلاح جدي. وممكن لهذه الممارسة أن تصبح من أفضل الممارسات في العالم كما جاء في تقرير حديث للبنك الدولي.

حافظ مستوى الإنفاق الإستثماري من الموازنة و الخزينة والتمويل الأجنبي للمشاريع على مستويات مرتفعة في العام ٢٠٠٨ حيث بلغ ١،١٤١ مليار ليرة لبنانية.

ح. في التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية

١. تحقيق معدلات نمو اقتصادي واجتذاب الاستثمارات العربية والأجنبية

استطاع لبنان أن يحقق نسباً عاليةً وغير مسبوقة من النمو الاقتصادي في العام ٢٠٠٨ وكذلك خلال الفصول الثلاثة الأولى من العام ٢٠٠٩، مما يجعلها تتم للعام الثالث على التوالي، وذلك برغم الظروف السياسية والأمنية الصعبة والأوضاع المالية والاقتصادية الاستثنائية داخلياً وعالمياً. وتبين المؤشرات الاقتصادية الأولية أنه من المتوقع أن تتجاوز نسبة النمو في الاقتصاد الحقيقي في العام ٢٠٠٨ الـ٨٪. كما أظهرت المؤشرات الاقتصادية للفصول الثلاثة الأولى من العام ٢٠٠٩ استمرار النمو الإيجابي المرتفع على مستويات تتخطى السبعة بالمائة، وذلك بالرغم من الارتدادات السلبية للأزمة المالية العالمية وتداعياتها الاقتصادية.

ولقد أسهمت في تحقيق هذه النتائج الاقتصادية الإيجابية عدة عوامل داخلية وخارجية، يأتي في طليعتها السياسات المالية والنقدية والمصرفية الحكيمة والاستباقية التي أوحت بالثقة لدى المعنيين بالاقتصاد اللبناني في الداخل والخارج. كما تأتي في هذا السياق أيضاً، ومن جهة أولى، الجهود التي بذلتها الحكومة اللبنانية على صعيد السير قدماً بتحريك عجلة النشاط في المشاريع الحكومية، ولا سيما تلك الممولة من القروض الميسرة من الصناديق ومصارف التنمية العربية والدولية. ومن جهة ثانية، يأتي ما قامت به الهيئة العليا للإغاثة من إنفاق لإعادة بناء البنى التحتية التي تعرضت لدمار أو للضرر من قبل العدو الإسرائيلي في العام ٢٠٠٦، وكذلك للمساعدات

التي قدمتها الهيئة العليا للإغاثة وعبر الأموال التي توفرت لديها من المانحين والدولة اللبنانية لإعادة بناء أو ترميم قرابة ١١٥ ألف وحدة سكنية في كل أنحاء لبنان (من أصل المجموع البالغ ١٢٥ ألف وحدة سكنية). ويظهر هذا الأمر جلياً في أرقام الإنفاق الاستثماري للدولة، والذي يشمل الإنفاق الاستثماري من الموازنة والخزينة والتمويل الأجنبي للمشاريع التي يقوم بها مجلس الإنماء والإعمار بالإضافة إلى التمويل المحلي والأجنبي الذي حصلت عليه الهيئة العليا للإغاثة لمحو آثار عدوان تموز ٢٠٠٦، إذ حافظت أرقام هذا الإنفاق على مستويات مرتفعة في العام ٢٠٠٨ حيث بلغت ١،١٤١ مليار ليرة، كما عادت وسجلت ارتفاعاً بنسبة ٢٤٪ في النصف الأول من العام ٢٠٠٩ (مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٠٨) لتبلغ ٧٠٥ مليار ليرة.

كذلك يأتي أيضاً، وفي الطليعة، الدور الإيجابي الذي لعبته الطفرة المالية التي تحققت لدى الدول العربية النفطية بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط وتراكم فوائض مالية كبيرة لديها. وعلى ذلك، فقد نجح لبنان ومؤسساته المالية والاقتصادية في استقطاب تحويلات هامة من اللبنانيين المقيمين في الخارج ومن العرب الذين توافدوا إلى لبنان سياحاً ومستثمرين.

ويتبين ذلك من الفائض الكبير الذي تحقق في ميزان المدفوعات اللبناني، والذي بلغ حوالي ٣,٤ مليار دولار في العام ٢٠٠٨ و٦ مليار دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٠٩، وذلك بالرغم من استمرار وتصاعد العجز المرتفع في الميزان التجاري واستمرار العجز في حسابي الموازنة والخزينة (لمزيد من التفاصيل حول الأوضاع الاقتصادية خلال فترة عمل الحكومة، الرجاء مراجعة الفصل الأول من الكتاب).

٢. تطوير برامج مساعدات اجتماعية

i. في مجال زيادة الأجور: لاحقاً لما قررته الحكومة السابقة، فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٠٠٨/٩/٩ رفع الحد الأدنى للراتب الشهري إلى ٥٠٠ ألف ليرة وبالتالي إعطاء زيادة غلاء معيشة مقطوعة على الرواتب والأجور بقيمة ٢٠٠ ألف ليرة شهرياً وزيادة تعويض النقل اليومي من ٦٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ ليرة في القطاعين العام والخاص، وزيادة معاشات التقاعد ١٥٠ ألف ليرة في القطاع العام ابتداء من ٢٠٠٨/٥/١. وبناءً على هذا القرار، أعطت وزارة المالية سلفة خزينة مقدارها ٣٥٠ مليار ليرة من أجل تسديد كامل المستحقات المتوجبة من ٢٠٠٨/٥/١ إلى ٢٠٠٨/١١/٣٠. ولقد أقر مجلس النواب ما صدر في قرار مجلس الوزراء بموجب القانون ٦٣ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١ مع التعديلات والإضافات التالية:

ii. رفع مبلغ زيادة معاشات التقاعد في القطاع العام التي قررها مجلس الوزراء من ١٥٠ ألف ليرة إلى ١٧٠ ألف ليرة وذلك ابتداءً من ٢٠٠٨/٥/١.

iii. لحظ القيمة اللازمة لتغطية فروقات المعاشات التقاعدية وسلسلة الرتب والرواتب للأعوام ١٩٩٦-١٩٩٨ في احتياطي الموازنة العامة السنوية اعتباراً من العام ٢٠٠٩ ولغاية العام ٢٠١١، بحيث جرى تقسيط تلك الزيادة على مدى ثلاث سنوات.

٣. الالتزام بسياسة الإصلاح التي تقدم بها لبنان إلى مؤتمر دعم لبنان باريس III وتفعيل عمل اللجان الوزارية المتخصصة لمتابعة تنفيذ هذه الإصلاحات

ساعد المناخ الإيجابي العام وأجواء التهدئة التي سادت على الساحة السياسية بإحراز تقدم على المسار الإصلاحي. فقد نجحت الحكومة في تحقيق الهدفين الرئيسيين لـ«المساعدة الطارئة بعد النزاع Emergency Post-Conflict Assistance -II»، والتي انتهت مفاعيلها في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩، وهما تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي وتعزيز احتياطي مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. ولقد ترافق هذا النجاح مع إحراز تقدم محدود على مستوى تطبيق بعض مبادرات مؤتمر باريس III.

وبالفعل، فقد ذكرت «بعثة صندوق النقد الدولي للمراقبة والمراجعة» في تقريرها في أيلول ٢٠٠٩ أن لبنان بدأ فعلياً بجني ثمار السياسات المالية والماكرو-اقتصادية التي اتبعها خلال السنوات القليلة الماضية. فبالرغم من الأوضاع المالية الصعبة عالمياً ومحلياً، فلقد نجحت الحكومة اللبنانية خلال هذه السنوات الماضية في الحفاظ على مستوى جيد من الثقة والحركة الاقتصادية، وهو ما أوجد مناخاً إيجابياً لتعزيز الأداء الاقتصادي ولاستكمال تطبيق الإصلاحات في عدد من الوزارات، وإن كانت الظروف السياسية التي سادت في قسم من الفترة الماضية أدت إلى تأخر في تطبيق مبادرات أساسية في البرنامج الإصلاحي.

i. التقدم الحاصل على الصعيد الاجتماعي

في مجال الشؤون الاجتماعية

على صعيد «برنامج الإصلاح وإعادة هيكلة وزارة الشؤون الاجتماعية»، تم وضع المسودة النهائية لقانون إعادة هيكلة وتنظيم الوزارة وهي أصبحت بانتظار موافقة الوزير عليها. كذلك فقد تم وضع أساليب عملية جديدة للتعاقد مع المؤسسات غير الحكومية ومعايير جديدة للتعامل مع الجمعيات الخيرية، وهذه الأساليب والمعايير هي الآن قيد المراجعة لدى مجلس شورى الدولة بعد أخذ موافقة كل من وزارة المالية ووزارة الداخلية عليها.

الرئيس السنيورة عارضاً لسياسة الحكومة في مجلس النواب

على صعيد تحسين إدارة القطاع الاجتماعي، فقد تم اختيار مستشار لوضع إستراتيجية اجتماعية وفقاً للمعايير الموضوعة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبدأ العمل فعلياً على هذا الأمر.

في مجال تطوير آليات استهداف جديدة للفئات الفقيرة والمهمشة، فقد بدأ تطبيق البرنامج التجريبي على ثلاث مناطق ويتم إدخال المعلومات إلى قاعدة بيانات خاصة. هذا، وقد تم تقديم حوالي ١،٥٠٠ خدمة اجتماعية للمعوقين خلال السنة الماضية، بما يشمل استعمال ٩٧٪ من الميزانية المخصصة لهذه الغاية.

في مجال التربية

في إطار السياسات والتخطيط، تم وضع إطار عام لإستراتيجية تربوية على مدى ثلاث سنوات وإن كانت لم تعرض على مجلس الوزراء بعد. وبالتوازي مع ذلك، فقد تم تطوير الأولويات لقطاعي التربية العامة والتعليم العالي. كما تم إجراء تدقيق مؤسساتي عام للوزارة، نتج عنه وضع هيكلية إدارية جديدة للوزارة مع مهام توصيفية لكل وظيفة، وقد تمت مراجعتها من قبل كافة المديريات في الوزارة. كما تم تأسيس سكرتاريا لتطوير القطاع التربوي من ضمن هذه الهيكلية الجديدة. هذا في وقت خطا تطبيق برنامجي إدارة المعلومات في قطاع التربية في وزارة التربية والتعليم العالي، وفي قطاع المدارس، خطوات كبيرة، حيث تم الانتهاء من تحديد التجهيزات التقنية اللازمة، كما بدأت مرحلة إدخال المعلومات العائدة للمدارس، والتي من المتوقع أن تنتهي في شباط ٢٠١٠.

في مجال تطبيق إلزامية التعليم للأعمار ما بين ٦ و١٥ سنة عبر العمل على إصدار قانون خاص

تم رفع الحد الأدنى للراتب الشهري إلى ٥٠٠ ألف ليرة وبالتالي إعطاء زيادة غلاء معيشة مقطوعة على الرواتب والأجور بقيمة ٢٠٠ ألف ليرة شهرياً وزيادة تعويض النقل اليومي من ٦٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ ليرة في القطاعين العام والخاص، وزيادة معاشات التقاعد ١٥٠ ألف ليرة في القطاع العام ابتداء من ٢٠٠٨/٥/١.

لمجانية التعليم في المرحلة المتوسطة وتأمين الكتب المدرسية مجاناً، فإن هذا الأمر قيد التطبيق خلال السنوات الثلاثة الماضية، ولا سيما فيما تم إنجازه بفضل المساعدات السعودية وكذلك الإماراتية لجميع تلامذة لبنان في هذين المجالين.

في إطار تحسين الفعالية والمستوى التنافسي للهيئة التعليمية عبر إجراء تقييم لكافة أنواع التدريب المتاحة للمعلمين، فقد تم الانتهاء من تطبيق برنامج تجريبي في مركزي زحلة وصيدا.

في مجال تحسين نوعية التعليم، تم تطوير برامج أكاديمية جديدة لصفوف الحضانة والمرحلة الابتدائية، حيث تم تطوير نوعية ومحتوى الكتب المدرسية وأدلة المعلمين. كما تم وضع مسودة أولى لبرنامج لمنع التسرب المدرسي ويجري العمل على تأمين التمويل اللازم لتطبيق هذا البرنامج بهبة من الاتحاد الأوروبي.

في مجال الضمان الاجتماعي

في إطار تعزيز إدارة الصندوق الوطني للضمان

الاجتماعي، تم الانتهاء من تطبيق المرحلة الأولى من المخطط التوجيهي الإداري والمعلوماتي حيث أنجزت مكننة الفروع الثلاثة الأخيرة.

في مجال تدقيق وإصلاح حسابات الضمان الاجتماعي، تم الانتهاء من تدقيق حسابات العام ٢٠٠٣ ويجري حالياً تدقيق حسابات العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

على صعيد تأمين الاستقرار المالي للصندوق، تم وضع دراسة اكتوارية حول تعويضات نهاية الخدمة من قبل شركة متخصصة، وهي لا تزال قيد الترجمة إلى اللغة العربية تمهيداً لعرضها على مجلس الوزراء.

في مجال الصحة العامة

في إطار تطوير الخدمات الصحية الرعائية الأساسية، تم التعاقد مع ١٢١ مركزاً رعائياً، كما تم شمل ٨٠ مركزاً في برنامج البطاقة الصحية ويجري العمل على ضم ٤٠ مركزاً آخراً للبرنامج. هذا وبدأ تطبيق برنامج الاعتماد في ٨٠ من المراكز الرعائية الأساسية، كما بدأ التعاقد مع هذه المراكز على أساس الأداء.

في مجال إصلاح التمويل الصحي، أصدر مجلس الوزراء المرسوم رقم ٢٠٨٧ تاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٩ بإنشاء إدارة موحدة للمشتريات من أدوية ولوازم طبية ومعدات طبية، وذلك بهدف ضمان الجودة وتسهيل دراسات الكلفة، والحصول على أفضل الأسعار. وتعمل وزارة الصحة حالياً بالتعاون مع المستشفيات الحكومية على تنفيذ ذلك.

في إطار إصلاح قطاع الدواء، تم الانتهاء من إعادة تسعير كافة الأدوية المسجلة ما بين العامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ حيث انخفض السعر بنسبة وسطية بلغت ١٤٪. كما تم إصدار دليل للأطباء والصيادلة حول الأدوية البديلة (Generic).

ii. التقدم الحاصل على الصعيد الاقتصادي

في مجال المالية العامة

على صعيد إصلاح إدارة الموازنة والمالية العامة، وفي مجال تحضير موازنة العام ٢٠١٠، تم وضع مسودة لإطار ماكرو – مالي على المدى المتوسط للأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٢، وكذلك تم تحضير تعميم موازنة العام ٢٠١٠ وفقاً للإطار العام للنفقات. كما تابعت الوزارة جهودها مع وزارة التربية في إطار تحضير موازنة موازية مرتبطة بأداء الوزارة لأكثر من عام، حيث عقدت ورشتا عمل لهذه الغاية مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي.

في مجال تحسين الواردات، تم التوصل إلى تسوية وبالتالي إلى إنهاء النزاع مع كازينو لبنان حول تسديد مبلغ ٨٣ مليار ليرة لصالح الخزينة اللبنانية، كما أنشئت قاعدة معلومات حول الأملاك المبنية يتم تحديثها بشكل يومي، مما يسمح بإصدار جداول الضرائب بشكل أسرع وبالتالي يحول دون التأخر في تسديد هذه الضرائب من قبل المكلّفين. من جهة ثانية، تم تثبيت معدل ضريبة الاستهلاك على سعر صفيحة البنزين في السوق المحلي بناءً على قرار مجلس الوزراء في شباط ٢٠٠٩.

في مجال تحسين إدارة الواردات والإصلاح الإداري، تم تحضير مشروع قانون لإعادة هيكلة وتنظيم إدارة الواردات وهو قيد الدراسة من قبل إدارة الضرائب وفريق الإصلاح الضريبي. كما تم إقرار القانون الموحد للإجراءات الضريبة (رقم ٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١) من قبل مجلس النواب، كما صدر المرسوم رقم ٢٤٨٨ تاريخ ٢٠٠٩/٧/٣ والذي يحدد دقائق تطبيق هذا القانون. وبالنسبة

للعمل على إرساء وحدة تهتم بالمكلفين المتوسطي الحجم، فقد تم وضع هيكلية خاصة لهذه الوحدة، مع تحديد المهام والتوصيفات الوظيفية المرافقة وتم تحضير مشروع القانون الخاص وهو قيد الدراسة من قبل إدارة الضرائب وفريق الإصلاح الضريبي. أما في مجال إنشاء قاعدة المعلومات الخاصة بتسجيل الموظفين في القطاعين العام والخاص من أجل اقتطاع ضريبة الدخل والأجور عند المصدر، وبعد الانتهاء من إنشاء هذه القاعدة، فقد تم تطبيق عملية اقتطاع ضريبة الدخل والأجور عند المصدر في إطار مكتب جبل لبنان.

في مجال محاربة الفساد، تم الاتفاق مع وزارة المالية على تفاصيل برنامج إخضاع الوزارة لمشروع محاربة الفساد، وسيتم البدء بالعمل بالمشروع قريباً وبمشروع مماثل مع وزارة الأشغال العامة والنقل.

ويجري العمل حالياً لتعميم هذه العملية على باقي المكاتب المناطقية. وكذلك في مجال تسهيل عملية تقديم ملفات الضرائب والتسديد إلكترونياً عبر المصارف التجارية، فقد تم وضع الاستمارتين الخاصتين باقتطاع ضريبة الدخل عند المصدر وكذلك اقتطاع الضريبة على القيمة المضافة.

في مجال تقوية إدارة الدين العام، فقد صدر القانون رقم ١٧ الخاص بإنشاء إدارة عصرية للدين العام في وزارة المالية. ولقد بدأ وضع المراسيم التطبيقية اللازمة لتنظيم هذه الإدارة توصلاً إلى التعاقد مع الموظفين اللازمين لذلك. كذلك فقد تم وضع إستراتيجية إدارية للدين العام للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وهي لا تزال في إطار التداول الداخلي في الوزارة. وفي مجال تسويق أدوات جديدة للدين العام، تدرس الوزارة حالياً إمكانية إطلاق أدوات جديدة طويلة المدى بالليرة اللبنانية.

في مجال إصلاح أسواق رأس المال، فقد تم تطوير أداء بورصة بيروت عبر إطالة تمديد فترة التداول اليومي لساعات إضافية، وكذلك عبر إطلاق موقع إلكتروني للبورصة. كما بدأ التعامل الإلكتروني عبر شركة وساطة مالية هي مؤسسة التمويل العربي (Arab Finance Corporation – AFC).

في مجال تسهيل التجارة، تم وضع المعاملات الجمركية الأساسية على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. كما تمت مكننة التصاريح الجمركية في كل من معابر العبودية والعريضة والقاع، وكذلك في مطار رفيق الحريري الدولي – بيروت ومرفأ بيروت ومرفأ طرابلس. وفي إطار التحضيرات لمسألة الدفع الإلكتروني، تمت صياغة عقد الدفع الإلكتروني الذي عرض على جمعية المصارف لإبداء الرأي. كما يجري العمل من أجل تبادل المعلومات حول السيارات مع كل من الإنتربول ومصلحة الآليات في وزارة الداخلية. وبهدف زيادة الرقابة الجمركية، تم وصل إدارة الجمارك إلكترونياً بقاعدة بيانات الملكية الفكرية في وزارة الاقتصاد.

في المجال الاقتصادي

على صعيد تشجيع الاستثمارات، وفي إطار ترشيق مسار المعاملات الإدارية المتعلقة بتسجيل

الشركات الجديدة، أقرت الحكومة التعديلات اللازمة على قانون التجارة وجرى إرسالها إلى المجلس النيابي للعمل على إقرارها. وعملت وحدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في وزارة الاقتصاد على وضع برنامج تمويلي جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع التركيز على تحسين التنافسية، وذلك بانتظار تأمين التمويل اللازم للبرنامج.

في مجال تشجيع وتقوية تطبيق حماية الملكية الفكرية، بدأت الوزارة بإضافة التعديلات اللازمة لمشروع قانون حماية حقوق النشر والتأليف الذي لا يزال قيد الإقرار في مجلس النواب وفقاً لتوصيات البرنامج الخاص الذي تم تمويله من قبل USAID في هذا الإطار.

على صعيد تحسين مناخ الأعمال، وفي مجال وضع مشروع قانون توحيد المواصفات، أنهت وزارة الصناعة إدخال التعديلات المطلوبة على مشروع القانون بناءً لملاحظات مجلس الوزراء. كما عملت وزارة الاقتصاد والتجارة على استكمال عملية إدخال التعديلات المرسلة من قبل الجهات المعنية على مشروع قانون المواصفات والمقاييس، وتم إرساله إلى مجلس الوزراء للعمل على إقراره.

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

على صعيد إرساء نظام الحوكمة والشفافية في القطاع العام، وفي مجال محاربة الفساد، تم الاتفاق مع وزارة المالية على تفاصيل برنامج إخضاع الوزارة لمشروع محاربة الفساد، وسيتم البدء بالعمل بالمشروع قريباً وبمشروع مماثل مع وزارة الأشغال العامة والنقل.

في مجال تطوير وتحديث قدرات القطاع العام، فقد تم تأمين التمويل اللازم لتطبيق مشروع إقامة بوابة إلكترونية حكومية للدفع الإلكتروني من خلال قرض الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسيبدأ العمل على المشروع قريباً.

iii. التقدم الحاصل على صعيد البنى التحتية والخصخصة

الرؤساء الثلاثة في وزارة الداخلية

في مجال الاتصالات

في الإطار التنظيمي، تم وضع مبادئ الممارسة لمقدمي الخدمات ذوي القيمة المضافة (Code of Practice for Value Added Service Providers).

في مجال إعطاء تراخيص الحزمة العريضة (Broadband Licensing)، تم وضع مشروع مرسوم حق المرور، كما يجري العمل على وضع المتطلبات التقنية لتراخيص الحزمة العريضة.

في مجال الطاقة

على صعيد تقوية القدرة على وضع سياسات قطاعية، تقدمت الشركة الاستشارية المتعاقدة مع وزارة الطاقة والمياه DECON بإستراتيجية متوسطة وطويلة الأمد لتأمين الفيول وتم تحضير البرنامج التطبيقي لهذه الغاية.

على صعيد تحسين الفعالية العملية لمؤسسة كهرباء لبنان، فقد تم التوقيع على عقد لمراقبة نشاطات شركة Kepco في معامل الزهراني والبداوي. كما تم التوقيع على الاتفاق مع مصر لاستيراد الغاز الطبيعي لمعمل دير عمار في ٢٠٠٩/٦/١٤. وعلى صعيد مصلحة حركة الطاقة، تمّ توقيع عقد استجرار الطاقة الكهربائية بين مؤسسة كهرباء لبنان والشركة المصرية لنقل الكهرباء وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢١ وبدء الاستجرار فعلياً بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٧. كما بدأ وفي وقت لاحق استجرار الغاز الطبيعي المصري وكمرحلة أولى لتشغيل نصف الطاقة الإنتاجية من معمل دير عمار.

ط. في تشجيع القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية

١. دعم عمليات التصدير من خلال برنامج Export plus

منذ بداية سنة ٢٠٠٧ وحتى تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٠٩، تمكنت المصارف اللبنانية من إصدار ٣٥٤ قرضاً لدعم المشاريع الحالية والناشئة من خلال الاستفادة من ضمانات القروض المؤمنة من قبل كفالات.

تم إعادة العمل ببرنامج دعم الصادرات اللبنانية إكسبورت بلاس وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٣٩ تاريخ ٢٠٠٨/٨/٢١، ووفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٠٠٦/٤/٥ والذي ينص على التخفيض التدريجي للدعم بنسبة ٢٠٪. وقد بلغت الكميات المصدرة من الفواكه والخضار عبر البرنامج الوطني لدعم الصادرات الزراعية Export Plus ٤٣٦،٢٥٤ طن في الفترة الممتدة بين الأول من تموز ٢٠٠٨ والأول من تموز من العام ٢٠٠٩، مقارنة مع ٤٦٨،٠٠٢ طن تم تصديرها خلال الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨، أي بتراجع بلغ نسبته حوالي ٦،٧ في المئة. وقد كانت البطاطا أكثر الأصناف تصديراً بحيث أنها سجلت ١١٦ ألف طن، تلاها البرتقال ومشتقاته بـ١٠٦ آلاف طن ثم التفاح بـ ٧٣ ألف طن. أما بالنسبة إلى الدول المستوردة للمنتجات اللبنانية، فقد حلّت سوريا في المرتبة الأولى باستيرادها أكثر من ٨٨ ألف طن من الخضار والفاكهة اللبنانية، تلتها السعودية بـ٨٥ ألف طن، فالكويت بـ٦٤ ألف طن.

٢. فيما خصّ المؤسسات المتوسطة والصغيرة

تم اختتام أعمال مشروع دعم المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة الحجم، الذي ترعاه وزارة الاقتصاد والتجارة، وتم تحضير التقرير النهائي للمشروع وتقديمه للإتحاد الأوروبي. ومن خلال هذا المشروع، تم إنشاء ثلاث مراكز حاضنات للأعمال وتعديل مذكرة التفاهم لضمان القروض مع مؤسسة كفالات. ومن أهم النشاطات التي صاحبت عمل هذا المشروع:

i. حضور وتقديم عدة محاضرات لتسويق خدمات حاضنات الأعمال وللإطلاع على المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ii. إطلاق المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي لتقديم المزيد من الدعم المادي لحضانات الأعمال.

iii. صياغة مسودة مشروع السياسة العامة للتمويل الصغير وتقديمها للإتحاد الأوروبي.

iv. عقد اجتماعات مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة تهدف إلى تأسيس حاضنة الأعمال في محافظة البقاع.

v. إعداد نظام أرشيف لحفظ التقارير والكتب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

vi. في آب ٢٠٠٨، وبعد تقييم النجاح المحقق بالنسبة لضمان القروض المقدمة من الاتحاد الأوروبي، فقد تم تعديل مذكرة التفاهم ما بين مؤسسة كفالات والاتحاد الأوروبي ووزارة الاقتصاد والتجارة لتقديم ما يصل إلى ٦٤ مليون يورو من ضمانات القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة والناشئة.

vii. تجدر الإشارة إلى أنه، ومنذ بداية سنة ٢٠٠٧ وحتى تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٠٩، فقد تمكنت المصارف اللبنانية من إصدار ٣٥٤ قرضاً لدعم المشاريع الحالية والناشئة من خلال الاستفادة من ضمانات القروض المؤمنة من قبل كفالات. وتوزعت هذه القروض، والتي بلغت قيمتها الإجمالية ١٣٤,٢ مليار ليرة لبنانية و١٤,١ مليون دولار أميركي، كالتالي:

٦٥٪ للصناعة، بما يشمل ٢٢٤ مشروعاً بلغت قيمة قروضها ٨٣,٧ مليارليرة لبنانية و٨,١ مليون دولار أميركي.

٢٢٪ للسياحة، بما يشمل ٧٥ مشروعاً بلغت قيمة قروضها ٢٩,٨ مليار ليرة لبنانية و٤,٧ مليون دولار أميركي.

١٠٪ للزراعة، بما يشمل ٣٥ مشروعاً بلغت قيمة قروضها ١٤,٩ مليار ليرة لبنانية و١,١ مليون دولار أميركي.

٢٪ للتكنولوجيا، بما يشمل ١٨ مشروعاً بلغت قيمة قروضها ٤,٧ مليار ليرة لبنانية و٠,٢ مليون دولار أميركي.

١٪ للحرفيين، بما يشمل مشروعين اثنين بلغت قيمة قروضهما ١,٢ مليار ليرة لبنانية.

viii. تحسين إجراءات تسجيل المشاريع التجارية وذلك من خلال تخفيض المدة اللازمة من أسبوع إلى ثلاثة أيام لإجراء المعاملات الخاصة بالشركات (عقود تمثيل – تسجيل فرع لشركة أجنبية) في وزارة الإقتصاد والتجارة.

ي. في القطاع الزراعي

١. تحسين الإرشاد الزراعي

i. تمّ تعيين عدد من الموظفين في وزارة الزراعة بموجب المرسوم رقم ٩٢٥ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٨ من بينهم عدد من المساعدين الفنيين الزراعيين والمساعدين الفنيين البيطريين. وجرى إلحاق قسم منهم بمراكز الإرشاد الزراعي بموجب القرار رقم

١/٦ تاريخ ٢٠٠٩/١/١٢.

ii. تمّ أخذ موافقة مجلس الوزراء على تعيين عدد من الموظفين الفنيين والإداريين (مهندس زراعي، مساعد فني بيطري، مساعد فني زراعي، محرر أو كاتب، محضر مخبري...) بموجب القرار رقم ٤٨ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٠، وجرى الطلب إلى مجلس الخدمة المدنية إجراء المباراة اللازمة لتعيينهم، وعند الانتهاء من المباراة المذكورة وتعيين الناجحين سيتمّ تخصيص قسم منهم لتعزيز دور الإرشاد الزراعي في الوزارة.

أعطيت التوجيهات إلى مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية لتزويد المديرية العامة للزراعة بنتائج الأبحاث التي تجريها ليتمّ تعميمها على المزارعين ونشرها على صفحة الوزارة وصفحة مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية على الإنترنت. وتجدر الإشارة إلى أن مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، والتي قامت مؤخراً بإنجاز مسودة هيكليتها الإدارية الجديدة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٣، تعمل حالياً على عدة مشاريع من شأنها تطوير قدراتها العملية والخدمات التي تقدمها للمزارعين كافةً، وأهمها:

ترميم وتجهيز عدد من أقسام ومختبرات محطات العبدة، كفرشخنا، الفنار تل عمار وتربل.

خلال العام ٢٠٠٩، تم إنشاء محطة جديدة في الهرمل بالتعاون من إكاردا والأكساد، وستكون هذه المحطة متخصصة بالمناطق الجافة والزراعات المقاومة للجفاف وتقنيات الري الحديثة وحصاد المياه، بالإضافة إلى تربية الأغنام والماعز والنباتات العلفية.

إنشاء بنك للبذور خلال العام ٢٠٠٩ بالتعاون مع مؤسسة الحدائق الملكية البريطانية.

العمل على تجهيز مختبر للكشف عن المواد المعدلة وراثياً.

iii. من خلال مشروع تعزيز وتنمية قدرات خدمات الإرشاد الذي تنفذه وزارة الزراعة بالتعاون مع المكتب الإقليمي للفاو في مصر، فقد تمّ إجراء مسح للاحتياجات التدريبية والإرشادية للمزارعين. ومن جهة ثانية، تمّ إجراء مسح لجميع مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال الإرشاد الزراعي.

منحت المصارف ٣٥ قرضاً لدعم المشاريع الحالية والناشئة في القطاع الزراعي من خلال الاستفادة من ضمانات القروض المؤمنة من قبل مؤسسة كفالات: ٣١ مشروعاً قيمة قروضها ١٤،٨٤٧،٠٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية، و٤ مشاريع قيمة قروضها ١،١٠٠،٠٠٠ دولار أميركي.

iv. يجري تنفيذ مشروع مع مؤسسة Arc-en-ciel لتقديم ندوات إرشادية وتدريبية للمزارعين في جميع المناطق بالتنسيق مع مراكز الإرشاد في المصالح الإقليمية.

٢. تشجيع التسليف الزراعي

منذ بداية سنة ٢٠٠٧ وحتى تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٠٩، وفي إطار مشروع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي ترعاه وزارة الاقتصاد والتجارة بتمويل من الاتحاد الأوروبي، فقد تمكنت

الرئيس السنيورة مع نائب رئيس الوزراء وزير النفط القطري عبد اللّه العطية في الدوحة ووفد وزاري لبناني

المصارف اللبنانية من منح ٣٥ قرضاً لدعم المشاريع الحالية والناشئة في القطاع الزراعي من خلال الاستفادة من ضمانات القروض المؤمنة من قبل مؤسسة كفالات. وتوزعت هذه القروض كالتالي: ٣١ مشروعاً قيمة قروضها ١٤،٨٤٧،٠٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية، و٤ مشاريع قيمة قروضها ١،١٠٠،٠٠٠ دولار أميركي.

٣.استكمال أعمال التحديد والتحرير والكيل للمناطق غير المسوحة وغير المُكالة في لبنان

تابعت مصلحة المساحة في المديرية العامة للشؤون العقارية جهودها في مجال أعمال التحديد والتحرير والكيل، والتي بدأت عملها في العام ١٩٩٥ ثم تطورت بشكل فعلي في العام ٢٠٠١ وحيث عقدت اجتماعات عديدة لتحريك العمل على هذا الموضوع. وتجدر الإشارة في هذا الإطار، أنه، ومنذ انتهاء عهد الانتداب وبالتحديد منذ جلاء الجيوش الأجنبية عن لبنان في العام ١٩٤٦ وحتى العام ١٩٩٥، ولأسباب متعددة، لم تقم الجهات المعنية بأي عمل يذكر في مجال تحديد وتحرير وكذلك كيل المناطق غير المحددة والمحرّرة وغير المكالة على كافة الأراضي اللبنانية.

أما وبعد انطلاق هذه الورشة الجبارة، فقد تم إنجاز هذه الأعمال بشكل كامل على مساحة تقدر بـ٥٨٪ من مساحة لبنان الإجمالية حتى الآن. كما أن هناك مساحة تقدر بحوالي ٢٢٪ من مساحة لبنان شملتها أعمال التحديد لكنها ما زالت غير مكالة، ويتم حالياً تلزيمها بالكامل لإجراء أعمال الكيل اللازمة لها. أما بالنسبة للمساحة المتبقية والتي تقدر بحوالي ٢٠٪ من مساحة لبنان، وهي المناطق غير المحددة والمكالة حتى الآن (مناطق العلم والخبر)، فقد تم تلزيم نصف هذه المساحة

لإجراء أعمال التحديد والتحرير والكيل وكذلك المكننة اللازمة لها في وقت واحد، والعمل جارٍ على تنفيذها.

هذا، وكانت المديرية العامة للشؤون العقارية قد قامت بإطلاق ورشة مكننة كافة السجلات العقارية لديها ابتداءً من منتصف التسعينات، وهي البالغ عددها أكثر من مليون وخمسمائة ألف عقار، والتي أصبحت متوفرة بشكل إلكتروني (Intelligent Coded Data). كذلك عمدت إلى مكننة جميع الخرائط المساحية في المناطق الممسوحة نهائياً بحيث أصبحت خرائط رقمية، مما يسهل العمل ويزيد فعّالية وإنتاجية الدوائر العقارية بشكل كبير، وبالتالي يساهم في خدمة المواطنين بالشكل الأمثل ويحفظ حقوقهم كاملةً، وبحيث سيصار إلى إطلاق خدمة الاستعلام عن أي عقار بشكل إلكتروني خلال وقت قريب.

٤. استكمال عمليات الضمّ والفرز ولا سيما في البقاع

في ضوء الجهود المبذولة من قبل دولة رئيس مجلس الوزراء بخصوص تسريع عملية ضم وفرز الأراضي في مناطق القاع، والهرمل ويونين، وبالتعاون مع وزيري المالية والأشغال العامة والنقل ونواب منطقتي بعلبك والهرمل، فقد أوعز رئيس الحكومة إلى وزارة الأشغال – مديرية التنظيم المدني ووزارة المالية – مديرية الشؤون العقارية لمتابعة هذه المسألة. وقد تم ما يلي:

i. منطقة الهرمل

بما أنه تبيّن وجود مشاريع إفراز، فقد تمّ إنجازها وجرى تنفيذها بشكل نهائي من قِبل أمانة السجل العقاري في زحلة بإعطاء المالكين سندات تمليك بأرقام العقارات التي يتملكونها

تمكنت المديرية العامة للشؤون العقارية من مكننة كافة السجلات العقارية لديها والتي أصبحت متوفرة بشكل الكتروني، وكذلك مكننة جميع الخرائط المساحية في المناطق الممسوحة بحيث أصبحت خرائط رقمية.

وبعدد الأسهم، إلا أنه تبيّن أن خرائط المساحة النهائية لمشاريع الإفراز المنفّذة مفقودة، لذلك فقد تم الطلب من المديرية العامة للشؤون العقارية العمل على مادة تكوين خرائط المساحة استناداً إلى القانون رقم ٧٧/٣٧ وتعديلاته، على أن يُصار فيما بعد لإحالتها إلى المديرية العامة للتنظيم المدني لاستكمال الأعمال.

ii. منطقة القاع

جرى تصديق المخطط التوجيهي والنظام التفصيلي العام لمنطقة القاع العقارية بموجب قرار المجلس الأعلى للتنظيم المدني محضر رقم ٨ تاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٥. كما يجري العمل على تحضير الخرائط لإبلاغها للمكاتب المكلفة والعمل على استكمال إعداد مشروع المرسوم، على أن يصار فيما بعد إلى تحديد منطقة الضم والفرز بالتنسيق مع القضاة المعنيين بالموضوع.

iii. منطقة يونين

صدر عن مجلس الوزراء القرار رقم ٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٧ والذي يطلب فيه من المديرية العامة للشؤون العقارية متابعة أعمال الضم والفرز في منطقة يونين وفقاً للقرار التشريعي LR ٣٧ تاريخ

١٩٣٤/٢/٥ (التحسينات العقارية في الأراضي الزراعية)، وذلك بالتنسيق مع المديرية العامة للتنظيم المدني. وقد تمّ تعيين قاضٍ عقاري إضافي بموجب المرسوم ١٤٦٥ تاريخ ٢٠٠٩/٣/٦.

والعمل جارٍ على هذه المسارات الثلاثة.

ك. في القطاع الصناعي

١. تشجيع الصناعة الوطنية

i. تمّ إبرام مذكرة تفاهم (Memorandum of Understanding) بين وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية/اليونيدو في بيروت بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٣، وذلك لتطوير القطاع الصناعي عن طريق تضافر الجهود في ما بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى تأمين التمويل اللازم لإنجاز المشاريع المجدية على الصعيد الصناعي.

وبتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٨، وافق مجلس الوزراء على مذكرة التفاهم والتي تهدف إلى وضع برنامج مساعدة فنية شاملة بشكل متوازن وإعادة تقييم البرنامج المتكامل. وقد تم التنسيق مع منظمة اليونيدو لجهة متابعة أعمال المسح الصناعي للمصانع المتضررة جراء عدوان تموز ٢٠٠٦ بالتعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين، بالإضافة إلى متابعة مشروع LAISER الذي يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على النهوض بصناعاتها بعد عدوان تموز ٢٠٠٦ عن طريق تقديم المساعدات التقنية لها.

ii. يجري التعاون بين وزارة الصناعة من جهة وكل من رئاسة مجلس الوزراء والاتحاد الأوروبي من جهة ثانية لإنهاء المرحلة الأخيرة من مشروع «دليل تطبيق بروتوكول الأورو- متوسطي الموسّع حول قواعد المنشأ في لبنان» لجهة تعريب الدليل إلى اللغات الثلاث: العربية- الفرنسية والإنكليزية.

iii. بادرت وزارة الصناعة إلى وضع مشروع مرسوم يرمي إلى تعديل المادة الثانية من المرسوم رقم ١٩٩٨/١٣٠٣٤ (تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها) كي تتساوى رسوم استعمال المياه لحاجات الصناعة مع تلك المستوفاة لقاء استعمالها لحاجات الريّ- بهدف رفع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية اللبنانية.

٢. تنشيط دور مركز تنمية الصادرات في مرفأ بيروت

على أثر الإشكال الواقع ما بين جمعية الصناعيين اللبنانيين، وهي الجهة التي كانت تشغل مركز تنمية الصادرات في مرفأ بيروت وإدارة المرفأ، والذي انتهى بعدم تجديد الترخيص للجمعية لإشغال المركز المذكور، تقدمت رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٩ بآلية عملية لمعالجة هذه المسألة العالقة تضمن حقوق إدارة المرفأ، وكذلك تساهم بتشجيع القطاع الصناعي وتشجيع التصدير عبر المرفأ للمنتجات الصناعية اللبنانية. لكن المسألة لم تجد طريقها للحل، وبقيت عالقة على أمل أن تجد طريقها للحل قريباً.

٣. مكافحة المنافسة غير المشروعة

i. يجري التعاون بين وزارة الصناعة ووزارة الاقتصاد والتجارة حول متابعة مفاوضات اتفاقية التجارة الحرّة اللبنانية التركية، وتقرر خلال آخر اجتماع متابعة عقد مع الجانب التركي بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٥ أن تتابع وزارة الصناعة المفاوضات مع الجانب التركي في اجتماعات لاحقة. وقد تأجلت هذه المفاوضات بعد دخول الحكومة مرحلة تصريف الأعمال في حزيران ٢٠٠٩.

ii. تمت عملية توسيع قاعدة الإعفاء الصناعي

حقق لبنان زيادة مهمة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليه وفق منظمة الانكتاد (UNCTAD)، والذي بلغ ٤،٨ مليار دولار حتى نهاية شهر أيلول ٢٠٠٩.

(٣٢٢) على الشكل التالي:

تمت عملية توسيع قاعدة الإعفاء الصناعي (٣٢٢) المدرج في نهاية البند الجمركي ٣٠٢،١٢ من التعرفة الجمركية وفقاً للنظام المنسق ليشمل صناعة تدخين و/أو تفليق وتقطيع وتنظيف وحفظ وتبريد الأسماك (مرسوم رقم ٧٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١٨).

تمت عملية توسيع قاعدة الإعفاء الصناعي (٣٢٢) المدرج في نهاية البند الجمركي ٨٣٠٢،١٠ من التعرفة الجمركية وفقاً للنظام المنسق ليشمل صناعة أغطية المراحيض المصنوعة من الخشب الملبس بالرزين الصناعي (مرسوم رقم ٧٤٨ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٠).

ل. في قطاع الخدمات

١. تشجيع الاستثمارات وتوظيفها في القطاعات الحيوية

أثبت المناخ الاستثماري في لبنان أنه يتمتع بميزات تفاضلية عديدة تجعله يصمد أمام كل الصعاب والمشاكل، ومن ذلك صموده في وجه تداعيات الأزمة المالية العالمية. وعلى الرغم من بعض العراقيل والعقبات، إلا أن الجهود المبذولة في سبيل تشجيع واستقطاب المزيد من الاستثمارات لم تتوقف. وعلى ذلك، فقد حقق لبنان زيادة مهمة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليه وفق منظمة الانكتاد (UNCTAD)، والذي بلغ ٤،٨ مليار دولار حتى نهاية شهر أيلول ٢٠٠٩. هذا ما يؤكد على استمرار تواجد لبنان على خريطة البيئة المؤاتية للأعمال إقليمياً ودولياً. وتضاف إلى هذه العوامل الإيجابية عناصر أخرى منها توفر الموارد البشرية الكفوءة والمتخصصة فيه، وموقعه الجغرافي الذي يسهل عليه الوصول إلى المواد الأولية كما إلى سهولة ربطه بالأسواق الاستهلاكية، فضلاً عن سياسة الانفتاح والتعامل مع المستثمرين والحوافز التي يوفرها عبر المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «ايدال».

وفي هذه الخصوص، بذلت مؤسسة «ايدال» جهداً لمواجهة التحديات القائمة من خلال خطط وبرامج أدت إلى زيادة عدد المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمارات رقم ٣٦٠، كما أدت جهودها إلى تصنيف المؤسسة من بين أفضل خمس هيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وفق تقرير أصدره البنك الدولي. إلى ذلك، تعمل المؤسسة على إيجاد مشاريع استثمارية توفر فرصاً حقيقية للمستثمرين. وقد وضعت في هذا الإطار دراسة لإنشاء وتطوير مناطق اقتصادية خاصة (Special Economic Zones) تركز على قطاعات واعدة منها السياحة الاستشفائية والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الخفيفة والتصنيع الغذائي. كما تعمل المؤسسة أيضاً على وضع عدد من البرامج التي من شأنها أن تستقطب المستثمرين المحتملين وعلى رأسهم المغتربين اللبنانيين. والمؤسسة تعد اقتراحات متكاملة من الإصلاحات والتشريعات والحوافز والتسهيلات اللازمة والضرورية والعمل على إقرارها لإزالة العوائق بوجه الاستثمار، ووضع برامج للاستفادة من خبرات اللبنانيين في الخارج

وطاقاتهم واستطلاع فرص ومجالات الاستثمار لاجتذاب تلك الخبرات للعمل في لبنان.

وضمن إطار عمل مديرية الشباك الواحد لإصدار التراخيص وفق المهام المناطة بها استناداً إلى القانون رقم ٢٠٠١/٣٦٠، قامت المؤسسة بدراسة عدد من المشاريع التي تقدمت بطلب لإخضاعها لأحكام القانون رقم ٢٠٠١/٣٦٠. وقد وافق مجلس الإدارة خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٧/٠٧/٠١ ولغاية ٢٠٠٩/٠٧/٠١ على قبول تسعة مشاريع خاضعة لأحكام القانون ٢٠٠١/٣٦٠. وتوزعت هذه المشاريع على القطاعات وفقا للجدول التالي:

القطاع	حجم الإستثمار (دولار أمريكي)	عدد المشاريع	عدد فرص العمل
الزراعة	٩،٠٠٠،٠٠٠	١	٦٢
الصناعات الغذائية	٥،٠٥٠،٠٠٠	١	١٢٠
الصناعة	١٥،٠٠٠،٠٠٠	١	١٢٠
السياحة	١٤٥،٨٤٣،٠٠٠	٣	٥٦٦
التكنولوجيا	٢،٦٠٤،٤٤٥	٣	٥٢
المجموع	**١٧٧،٤٩٧،٤٤٥**	**٩**	**٩٢٠**

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن هذه المشاريع، وخلال السنة الأخيرة، توزعت على معظم القطاعات تقريباً ولم تعد محصورة بالقطاع السياحي كما كان الحال في الأعوام الماضية. ونجد أن المشاريع في قطاع التكنولوجيا بدأت تأخذ حيزاً مهماً من حيث العدد إذ شكل عددها ثلث عدد المشاريع في الفترة الممتدة من ٢٠٠٨/٠٧/٠١ ولغاية ٢٠٠٩/٠٧/٠١.

٢. دعم المؤسسات السياحية لإقدارها على تجاوز الظروف القاسية

شهدت الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٠٩ عاماً سياحياً ناشطاً إذ بلغ عدد الوافدين حوالي ١,٦ مليون زائراً بارتفاع نسبته ٤٣٪ عن الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٨. وقد عملت وزارة السياحة على عدة أصعدة لدعم السياحة وتفعيلها في لبنان. وأبرز نشاطات الدعم للسياحة المحلية التي قامت بها الوزارة جاءت على الشكل التالي:

i. في مجال الترويج والتسويق للسياحة المحلية

رعاية المهرجانات الثقافية والفنية المحلية في مختلف المناطق وكذلك إطلاق حركة المهرجانات الدولية.

إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد لوزارة السياحة.

إقامة «الورشة السياحية- لبنان ٢٠٠٩» في فندق روتانا للترويج والتواصل مع المغتربين بالتعاون مع مؤسسة قدموس.

المشاركة في إعداد نشاطات سياحية على هامش إعلان بيروت عاصمة عالمية للكتاب للعام ٢٠٠٩.

إعلان مجلة «نيويورك تايمز» بيروت الوجهة السياحية الأولى في العالم للعام ٢٠٠٩.

وصول مغارة جعيتا بنجاح إلى المرحلة النهائية لتصنيفها من عجائب الدنيا السبع من بين ٢٨ موقع عالمي.

ii. في مجال تفعيل العلاقات الخارجية واتفاقيات التبادل السياحي

قام وزير السياحة بزيارة لمقر المنظمة العربية للسياحة في جدة – المملكة العربية السعودية، على رأس وفد لبناني، وذلك للتأكيد على استمرار دعم المنظمة للبنان واستفادة وزارة السياحة اللبنانية من كافة الاتفاقيات التي وقعتها المنظمة العربية للسياحة مع شركائها الإستراتيجيين لاسيما البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

iii. في مجال تعزيز القدرات المحلية

متابعة الإجراءات لمواكبة انطلاق موسم السياحة والاصطياف للعام ٢٠٠٩ بالتعاون مع الوزارات والبلديات المعنية.

إطلاق دورة تدريبية لمراقبي السياحة في مجال الإنقاذ البحري.

قيام وزارة السياحة اللبنانية من خلال أكاديمية الضيافة العالمية وبالتعاون مع المنظمة العربية للسياحة بوضع إستراتيجية التأهيل والتدريب للموارد البشرية في العالم العربي في مجال السياحة والفندقة.

إطلاق برنامج توجيهي يتعلق بالسلامة العامة في مجال التزلج والسباحة بالتعاون مع برنامج TOKTEN -UNDP.

متابعة تنفيذ المرحلة الثانية لمشروع «شراكة» بتمويل من الإتحاد الأوروبي وبإدارة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لاستثمار الدراسات في مجال السياحة الريفية والبيئية وصولاً إلى التنمية المحلية وخلق فرص عمل.

م. في المالية العامة والدين العام

١. على صعيد العمل على إقرار موازنات الأعوام ٢٠٠٦- ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ مع إجراءاتها الإصلاحية

الجدير ذكره في هذا الإطار أن مشاريع قوانين موازنات الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ كانت قد أرسلت جميعها إلى مجلس النواب من قبل حكومة الرئيس السنيورة الأولى، لكنها ما تزال عالقة بين الحكومة والمجلس النيابي حيث لم يحسم أمر تسلمها بعد.

٢. إقرار موازنة ٢٠٠٩

تم إقرار مشروع موازنة ٢٠٠٩ من قبل الحكومة وأرسلت إلى مجلس النواب في ٢٠ حزيران ٢٠٠٩ حيث لم يجرِ البدء بدراستها بعد.

وقد لحظ مشروع الموازنة عجزاً إجمالياً قدره ٤،٩١٥ مليار ل. ل.، وفائضاً أولياً قدره ١،٥٢٦ ل.ل. والجدير ذكره أن مشروع موازنة العام ٢٠٠٩ بني على فرضية معدل نمو حقيقي وقدره ٣٪ ومعدل نمو أسمي وقدره ٨٪، وذلك نسبةً لما أظهرته المؤشرات الاقتصادية للنصف الأول من

العام ٢٠٠٩ والتي تبيّن استمرار النمو الإيجابي المرتفع وذلك بالرغم من الارتدادات السلبية للأزمة المالية العالمية وتداعياتها الاقتصادية من جهة، وبعد قوة الدفع الذي تكون في الاقتصاد اللبناني في العام ٢٠٠٨ حيث تظهر المؤشرات الاقتصادية أنه من المتوقع أن تتجاوز نسبة النمو الحقيقي في الاقتصاد في العام ٢٠٠٨ الـ٨,٥٪. كما تشير المؤشرات الاقتصادية بالنسبة للعام ٢٠٠٩ أن نسبة النمو الحقيقي قد تتعدّى الـ٧٪.

موجز عن أهم أرقام مشروع موازنة العام ٢٠٠٩ (بملايين الليرات)	
مجموع الإيرادات المقدرة للموازنة	**١١،٣٨٩**
الإرادات الضريبية	٨،٢٣٩
الإيرادات غير الضريبية	٣،١٥٠
مجموع القروض الداخلية لتمويل العجز	٤،٩١٥
مجموع الموارد المتاحة	١٦،٣٠٤
إيرادات الخزينة	٤٧٣
مجموع النفقات المرتقبة	**١٦،٣٠٤**
مجموع النفقات الجارية، منها:	١٥،٠٥٧
- المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها	٣،٧٦٥
- النفقات المالية	٦،٠٤٠
- مساهمة استثنائية شركة كهرباء لبنان	١،٨٦١
- زيادة من الأصول الثابتة	٨٤٦
- تسديد القروض	٤٠١
الباقي	١،٢٤٧
مجموع العجز الإجمالي	**- ٤،٩١٥**
الفائض الأولي الإجمالي	**١،٥٢٦**

بتاريخ ١١/ ١١/ ٢٠٠٨، صدر القانون رقم ٤٤ المتعلق بالإجراءات الضريبية الهادف إلى توحيد وتبسيط جميع المعاملات والإجراءات التي تقع على عاتق المكلف في علاقته مع الإدارة الضريبية.

ومن المقدر أن تبلغ كلفة فوائد الدين العام في مشروع موازنة ٢٠٠٩ مبلغ ٦،٠٤٠ مليار ليرة لبنانية، منها حوالي ٣،٦٥٠ مليار ليرة لبنانية لتسديد فوائد الدين العام على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية و٢،٣٩٠ مليار ليرة لبنانية لتسديد فوائد الدين العام على القروض والسندات بالعملات الأجنبية. كما أنه من المقدر أن تبلغ النفقات الاستثمارية ٨٤٦ مليار ل.ل.

٣. متابعة برنامج تطوير إدارة النفقات بما يتضمّن طريقة تحضير الموازنة وتنفيذها وتحسين مستويات الرقابة المالية

بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٦، تمّ توقيع مشروع الاتفاقية المتعلقة بالهبة المقدمة من البنك الدولي إلى وزارة المالية بقيمة ٤ مليون دولار، وذلك من أجل تقديم الدعم التقني في مجال متابعة برنامج تطوير إدارة النفقات (EFMIS). ويمتد هذا البرنامج لمدة سنتين، ويتضمن خمسة مكونات أساسية:

i. التحليل الماكرو – مالي (Macro-fiscal analysis)

ii. إدارة الإنفاق العام

iii. إدارة الدين العام

iv. إدارة وتنسيق المساعدات

v. التدريب وبناء القدرات.

وقد تم إطلاق العمل بالبرنامج وبدأ التعاقد مع عدد من الخبراء لوضع خطة العمل في كل مكون من مكونات هذا البرنامج.

٤. متابعة تحديث النظام الضريبي واستكمال تطوير الإدارة الضريبية

بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١١، صدر القانون رقم ٤٤ المتعلق بالإجراءات الضريبية الهادف إلى توحيد وتبسيط جميع المعاملات والإجراءات التي تقع على عاتق المكلف في علاقته مع الإدارة الضريبية. وتتعلق معظم النقاط التي تناولها هذا القانون بالحالات والأمور الضريبية التي لم تتناولها القوانين الضريبية الأخرى، أو تناولتها بصورة مبهمة، بالإضافة إلى تعديل بعض المواد المنصوص عليها في تلك القوانين.

واستتبع صدور هذا القانون دورات تدريبية للموظفين وكافة المعنيين بغية إطلاعهم على كيفية تطبيقه، بالإضافة إلى إجراء التعديلات اللازمة في ما يخصّ أنظمة المعلوماتية المتعلقة بالضرائب.

كما صدر القرار رقم ١/٤٥٣ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٣ الذي حدّد دقائق تطبيق أحكام هذا القانون.

٥. تحديث إدارة الدين العام عبر تطبيق سياسات إدارة المخاطر بشكل أفضل

بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٩، صدر القانون رقم ١٧ الذي ينص على إحداث مديرية للدين العام في مديرية المالية العامة في ملاك وزارة المالية بعد أن كانت إدارة الدين العام على شكل دائرة ضمن ملاك مديرية الخزينة والدين العام. وقد تمّ تقسيم هذه

الرئيس السنيورة ووفد وزاري في مطار القاهرة

المديرية إلى ثلاث مصالح:

i. مصلحة الأسواق المالية

ii. مصلحة التخطيط الاستراتيجي والمخاطر

iii. مصلحة العمليات.

كما نصّ هذا القانون على إنشاء الهيئة العليا لإدارة الدين العام وهي هيئة مشتركة بين وزارة المالية والمصرف المركزي، وذلك في إطار تعزيز الشراكة بينهما في هذا المجال. وسوف يستتبع صدور هذا القانون العمل على إصدار عدة مراسيم تنظيمية وتطبيقية تتعلق بهيكلية وعمل هذه المديرية لكي توضع حيزّ التنفيذ. وتجدر الإشارة في هذا المضمار إلى أن المكوّن الثالث من برنامج EFMIS قد لحظ تقديم الدعم التقني لتحديث وتطوير هذه الإدارة.

٦. سياسة الاعتماد في القسم الأكبر من الإنفاق الاستثماري المستقبلي على التمويل من مصادر خارجية على شكل قروض ميسّرة.

i. إطلاق عدد كبير من المشاريع الإنمائية في مختلف المناطق اللبنانية: منذ تسلم الحكومة الحالية لمهامها، أي ما بين تموز ٢٠٠٨ وآخر أيار ٢٠٠٩، وقّع مجلس الإنماء والإعمار عقوداً لتنفيذ مشاريع إنشائية جديدة بقيمة حوالي ٣٠٥ مليون دولار أميركي. وأبرز هذه العقود مبينة في الملحق رقم ٨.

ii. إبرام اتفاقيات تمويل جديدة وإحالة اتفاقيات إلى المجلس النيابي: أبرم المجلس النيابي، بعد معاودة نشاطه، في عهد حكومة الرئيس السنيورة الثانية، تسع اتفاقيات تمويل بقيمة إجمالية تبلغ حوالي ٥٥٠ مليون دولار أميركي (مفصلة في الملحق رقم ٩)، بينما لا تزال ١١ اتفاقية تمويل أحالتها الحكومة بقيمة إجمالية تبلغ ٨٤٢ مليون دولار أميركي تنتظر الإبرام من قبل المجلس النيابي (مفصلة في الملحق رقم ١٠)، وأبرز هذه الاتفاقيات:

اتفاقية إطارية بشأن المساهمة في تمويل

برنامج إعمار لبنان ومشاريع أخرى بلغت قيمتها ٢٤٥ مليون دولار أميركي، بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية

مشروع تأهيل قطاع الكهرباء، قيمته ٣٥ مليون دينار كويتي، بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

مشروع إقراض مؤسسات القطاع الخاص المتضررة من الحرب، قيمته ٢٥ مليون دينار كويتي، بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

اتفاقية لإعادة إعمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قيمتها ١٠٠ مليون يورو، بتمويل من البنك الأوروبي للتثمير

مشروع تأهيل قطاع الكهرباء، قيمته ٣٥ مليون دينار كويتي، بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

اتفاقية تمويل مشروع معالجة وتصريف المياه المبتذلة في منطقة ساحل كسروان، قيمتها ٧٠ مليون يورو، بتمويل من البنك الأوروبي للتثمير.

iii. تسديد تعويضات الاستملاكات: كانت حكومة الرئيس السنيورة الأولى قد وافقت، فور حصولها على الثقة وخلال العام ٢٠٠٥، على تفويض وزير المالية تنفيذ قانون إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية مخصصة حصراً لدفع تعويضات استملاك بقيمة إجمالية بلغت ٢٧٨ مليون دولار أميركي، أكثر من ٩٠٪ منها عائدة لمشاريع بعهدة مجلس الإنماء والإعمار. ولقد أدى ذلك الأمر إلى إعادة إطلاق العمل بمشاريع هامة كانت مجمدة منذ سنوات، وهو ما أسهم في تحريك عجلة الاقتصاد وتعزيز معدلات النمو. وفي هذا الصدد، فقد وافقت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الثانية على مشروع قانون يرمي إلى الإجازة للحكومة إصدار سندات خزينة خاصة بالعملات الأجنبية بما يعادل ٢٠٠ مليون دولار أميركي لتسديد تعويضات الاستملاك لمشاريع تنموية معظمها ممول بقروض خارجية. ولقد أحالت الحكومة مشروع القانون إلى المجلس النيابي، علماً أن إبرام مشروع القانون هذا سيؤدي إلى إطلاق دفعة جديدة من المشاريع الهامة في مختلف القطاعات والمناطق اللبنانية.

أبرم المجلس النيابي، بعد معاودة نشاطه، في عهد حكومة الرئيس السنيورة الثانية، تسع اتفاقيات تمويل بقيمة إجمالية تبلغ حوالي ٥٥٠ مليون دولار أميركي.

iv. معالجة موضوع ارتفاع أسعار بعض مواد البناء: وافقت الحكومة على مشروع قانون يرمي إلى الإجازة لها إصدار سندات خزينة خاصة بالعملات الأجنبية بما يعادل ٢٠٠ مليون دولار أميركي وذلك لتسديد الديون المترتبة على الدولة تجاه المتعهدين الذين نفذوا أو ينفذون عقوداً لصالح الإدارات والمؤسسات العامة ومجلس الإنماء والإعمار والتي ترتبت أو قد تترتب نتيجة تقلبات أسعار مواد البناء. وقد أبرم المجلس النيابي هذا القانون في عهد الحكومة الحالية، ويقوم المجلس حالياً بتحضير الملفات العائدة للمتعهدين تمهيداً للبدء بمرحلة الدفع.

v. الموافقة على الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية: بعد أن شكل مجلس الوزراء

لجنة وزارية مهمتها دراسة الخطة الشاملة لترتيب استعمالات الأراضي اللبنانية التي أعدها مجلس الإنماء والإعمار، فقد وافق مجلس الوزراء على هذه الخطة وعلى مشروع مرسوم يتعلق بتطبيقها. هذا الانجاز سيسمح للإدارات المعنية، وخاصة التنظيم المدني، باعتماد هذه الخطة كإطار عام للمخططات التفصيلية والتنظيمية للمناطق وهو ما سيشكل دليلاً جيداً لتوجيه الاستثمارات العامة والخاصة في مختلف القطاعات والمناطق.

ن. في تعزيز الحماية الاجتماعية والتنمية المناطقية

١. العمل على الحدّ من ظاهرة الفقر المُدقع وصولاً إلى القضاء عليها

تنفذ وزارة الشؤون الإجتماعية البرنامج الوطني لإستهداف الأسر الفقيرة (ملحق رقم ١١) والذي يهدف إلى تعزيز شبكات الأمان الإجتماعي وبناء بنك معلومات وطني حول الأسر الفقيرة في لبنان. ويستند هذا البرنامج إلى نتائج الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر للعام ٢٠٠٤. وينفذ هذا البرنامج على الأراضي اللبنانية كافة لاختبار أهلية الأسر ومدى حاجاتها، حيث تقوم الأسر الراغبة في الحصول على المساعدة بتقديم طلب خاص لدى مركز الخدمات الإنمائية في المنطقة التابعة لها، ومن ثم يقوم باحث اجتماعي بزيارة الأسرة وملء استمارة خاصة بها. وبعد جمع المعلومات وإدخال البيانات والتحقق منها، يتم تحديد واحتساب (SCORE) لكل عائلة يتم استخراجه من خلال صيغة (Formula) تحدد وزناً (Weight) لكل إجابة. وبناء على الـ (SCORE) المحتسب لكل أسرة، يتم تحديد المنافع والخدمات التي ستستفيد منها حسب مستوى فقرها.

والهدف من هذه الدراسة هو تحسين التدخلات العامة للحد من الفقر، ومن خلال دعم ومتابعة وزارة الشؤون الاجتماعية، يتخذ هذا الدعم شكل تحويلات نقدية مشروطة، أو تقديمات اجتماعية أو صحية لم يجب أن يصار إلى تحديدها.

ويسهم في هذا المشروع بالإضافة إلى وزارة الشؤون الإجتماعية كل من البنك الدولي، والدولة الإيطالية والدولة الكندية.

٢. وضع إستراتيجية تنمية اجتماعية مناطقية شاملة متوسطة الأجل

في مجال التنمية الاجتماعية، قدمت رئاسة مجلس الوزراء ورقة حول الرؤية الإنمائية المناطقية، وهي الرؤية التي ناقشت بإسهاب التحديات والفرص التي يواجهها ويتمتع بها لبنان على المديين المتوسط والبعيد، وكذلك كيفية الإفادة من ميزات لبنان التفاضلية لمواجهة تلك التحديات المختلفة وإطلاق عملية الإنماء المتوازن بالمفهوم الشامل بالتعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وقد أقر مجلس الوزراء هذه الورقة بالإجماع.

وتعتبر هذه الرؤية أن التنمية المناطقية تشكل مفتاحاً هاماً لإيجاد حلول تسهم في معالجة أو مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها لبنان وتشكل مسارات للتقدم على طريق المستقبل. وتعتمد أسس هذه الشراكة على إقدار المناطق اقتصادياً وإيجاد فرص العمل الجديدة، وبالتالي مكافحة الفقر وتحسين مستوى ونوعية عيش المواطنين في تلك المناطق وذلك من خلال بث الحيوية في الاقتصادات المحلية وبالتعاون مع القطاع الخاص عبر الإفادة من الميزات التفاضلية الجاذبة لدى هذه المناطق، والتي تمكنها من التمتع بجدوى ومشروعية اقتصادية مستدامة (Economic Raison D'être) إذا ما أتيحت لها

الفرص لذلك. (تفاصيل هذه الورقة في الملحق رقم ٢)

٣. متابعة الجهود لتطوير برامج الحماية الاجتماعية والعمل على إقرار قانون جديد للرعاية الاجتماعية والعمل جدياً على تطبيق القانون رقم ٢٠٠٠/٢٢٠ الخاص بالمعوقين

في مجال التنمية الاجتماعية، قدمت رئاسة مجلس الوزراء ورقة حول الرؤية الإنمائية المناطقية، وهي الرؤية التي ناقشت بإسهاب التحديات والفرص التي يواجهها ويتمتع بها لبنان على المديين المتوسط والبعيد.

i. بالنسبة لمشروع قانون «الضمان الاجتماعي وإنشاء التقاعد والحماية الاجتماعية»، فما زال المشروع عالقاً في المجلس النيابي منذ نهاية العام ٢٠٠٤. فبعد مناقشات وتداولات وتعديلات عدّة طالته، عملت اللجنة الفرعية واللجان المشتركة على إقراره خلال السنة الماضية وعلى أحالته إلى الهيئة العامة للمجلس للعمل على إقراره وصدوره. ألا أن الهيئة العامة أعادت مشروع القانون إلى اللجان المشتركة مرة جديدة بعد المواقف الاعتراضية الحادة على المشروع من قبل الاتحاد العمالي العام.

ii. على صعيد معالجة شؤون المعوقين، جرى البحث في كيفية تفعيل جباية الغرامات من أرباب العمل الذين يمتنعون عن توظيف أشخاص معوقين لدى وزارة العمل، والسعي إلى وضع مشروع مرسوم «تحديد دقائق تطبيق المادة ٧٤ من القانون رقم ٢٠٠٠/٢٢٠ موضع التنفيذ»، خاصة لجهة استخدام أجراء معوقين ضمن الحصة المحفوظة لهم بالقانون. لكن المراسيم اللازمة للتطبيق لم تصدر حتى الآن، إذ يقتضي الأمر تأليف لجنة تتمثل فيها الإدارات والمؤسسات المعنية لوضع مشاريع المراسيم هذه.

iii. بهدف تطوير نوعية الخدمات الرعائية والتعليمية والتأهيلية التي يجب أن يستفيد منها الأشخاص المعوقون، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية برفع سعر كلفة الرعاية للمؤسسات التي تعنى بهم بنسبة تزيد عن الـ ١٠٠٪ نظراً لزيادة عناصر الكلفة اللازمة لرعاية المعوق على اختلاف أنواع الإعاقة.

iv. أنجز برنامج تأمين حقوق المعوقين منذ تعيين الحكومة الحالية ٢٥،٩٧٩ معاملة إدارية جديدة، إضافة إلى حوالي ٧،٠٠٠ معاملة تجديد بطاقات وتيويم ملفات، إلى جانب أكثر من ١٥،٠٠٠ معاينة طبية.

v. شارك الفريق الإداري في برنامج تأمين حقوق المعوقين في لجنة شكّلها وزير الشؤون الاجتماعية للإعداد للانتخابات الثالثة للهيئة الوطنية للأشخاص المعوقين وتنظيم هذه الانتخابات التي جرت في ١٤ كانون الأول ٢٠٠٨ وفقاً للأصول من خلال المراكز الستة التابعة للبرنامج.

س. في الخدمات الصحية

١. تعزيز دور مؤسسات الدولة فيما يتعلق بالمراكز الاستشفائية والرعائية وكذلك متابعة تنفيذ نُظُم المكننة وتطبيق أنظمة الاعتماد والجودة

i. مشروع تطوير وتعزيز قدرات المستشفيات الحكومية على أداء دور وازن في القطاع الاستشفائي

مشروع تطوير وتعزيز القطاع العام الاستشفائي: استطاعت الحكومة ومن خلال وزارة الصحة افتتاح ١٠ مستشفيات حكومية جديدة خلال السنوات الأربع الأخيرة (وهي مستشفى حاصبيا – ٥٠ سرير، مستشفى ميس الجبل – ٥٠ سرير، مستشفى صيدا الحكومي – ١٢٥ سرير، مستشفى زحلة المعلقة – ١٥٢ سرير، مستشفى بعلبك – ١١٤ سرير، مستشفى الهرمل – ٧٥ سرير، مستشفى سبلين – ١٠٠ سرير، مستشفى حلبا الحكومي – ٧٥ سرير، مستشفى طرابلس القبة – ٢٢٠ سرير، كان آخرها مستشفى فتوح كسروان (٧٥ سرير) الذي افتتح خلال السنة الأخيرة. إلى جانب ذلك، فقد تمت زيادة عدد الأسرة العاملة في مستشفى رفيق الحريري الجامعي الحكومي (٣٥ سرير)، والشحار الغربي (٧٠ سرير).

تكثيف العمل لإنهاء المشاريع قيد الانجاز وتتعلق بمستشفيات: بعبدا الحكومي، جزين الحكومي، بشري، تبنين، بنت جبيل، إهدن، اورانج ناسو، مستشفى شبعا الذي تبرعت ببنائه دولة الإمارات العربية المتحدة وأصبح جاهزاً للعمل، ومستشفى المنية الذي تبرعت بتشييده مؤسسة الهلال الأحمر الكويتي والذي وضع حجر أساسه وبدأ العمل على تنفيذه.

تأمين الاعتمادات الضرورية لتنفيذ المشاريع التالية:

تحويل مستشفى الكرنتينا إلى مستشفى تخصصي للأطفال مع الحفاظ على قدرته على تقديم بعض الخدمات الاستشفائية العامة.

تنفيذ مشروع مستشفى صور الحكومي.

تنفيذ مشروع مستشفى الصرفند.

الرئيس السنيورة مع وزير التربية المصري بحضور وزيرة التربية بهية الحريري وسفير لبنان في القاهرة خالد زيادة

وقد تم تأمين التمويل اللازم لهذه المستشفيات من البنك الإسلامي، ويجري العمل حالياً على تأمين الاعتمادات لإقامة مستشفى مشغرة. كما تم اتخاذ قرار بإنشاء مستشفيات اليوم الواحد في خربة قنفار (بروتوكول يوناني) وفي السكسكية (تمويل الصندوق الكويتي والبنك الإسلامي للتنمية).

تم وضع حجر الأساس لمستشفى الطوارئ في صيدا (تقدمة دولة تركيا) والعمل جارٍ على تنفيذه ومن المؤمل افتتاحه في نهاية العام ٢٠١٠.

وهكذا، سيصبح لدى الوزارة في السنوات الخمس القادمة ما مجموعه ٣١ مستشفى حكومي مع ٢٧٥٣ سريراً، علماً أن المستشفيات الحكومية الجديدة أو تلك التي أعيد تأهيلها اعتمد في بنائها وتجهيزها أفضل المواصفات الأوروبية، إن من ناحية معدل المساحة لكل سرير أم لناحية لتوزع الأقسام والحركة ضمن المستشفى.

ii. ضبط الإنفاق في المستشفيات الحكومية

اتخذت عدة إجراءات لضبط الإنفاق وتحسين التوازن المالي في المستشفيات الحكومية، حيث:

أصدر مجلس الوزراء المرسوم رقم ٢٠٨٧ تاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٩ بإنشاء إدارة موحدة للمشتريات من أدوية ولوازم طبية ومعدات طبية، وذلك بهدف ضمان الجودة، الحصول على أفضل الأسعار، وتسهيل دراسات الكلفة. وتعمل وزارة الصحة حالياً بالتعاون مع المستشفيات الحكومية على تنفيذ ذلك.

نفذت الوزارة وبدعم من البروتوكول الإيطالي برنامج تقييم (٢٠٠٨) لواقع المستشفيات الحكومية واعتمدت برنامج تدريب (٢٠٠٩) لإدارات المستشفيات في مجالات الشؤون المالية

سيصبح لدى وزارة الصحة العامة في العام ٢٠١٠ ما مجموعه ٣١ مستشفى حكومي مع ٢٧٥٣ سريراً، علماً أن المستشفيات الحكومية الجديدة أو تلك التي أعيد تأهيلها اعتمد في بنائها وتجهيزها أفضل المواصفات الأوروبية.

والدواء والطبابة والمعلوماتية.

iii. تحسين الوضع المالي والخدماتي للمستشفيات الحكومية

نفذت الوزارة عدة برامج بالغة الأهمية تهدف إلى زيادة مساحة الخدمات التي تقدمها المستشفيات الحكومية والعمل جارٍ تنويعها وتعزيز الترابط بين المؤسسات الصحية الرعائية المتواجدة في منطقة خدمات المستشفى، وهو ما يعني نظام الإحالة. وتنفذ الوزارة نظام الإحالة في أقضية النبطية ومرجعيون وحاصبيا وقريباً في طرابلس، وهو يهدف إلى:

تأمين التكامل في الخدمات بين المؤسسات الصحية والمستشفى الحكومي في المنطقة.

زيادة فعالية الخدمات المتوفرة.

تأمين الخدمات غير المتوفرة في المؤسسات الرعائية مثل الأشعة والمختبر والعلاج الفيزيائي والطوارئ والاستشفاء والمعاينات المتخصصة.

اعتماد تعرفات مخفضة لهذه الخدمات.

iv. تنظيم سوق الاستشفاء في لبنان

تنفيذ برنامج الاعتماد: تنفذ وزارة الصحة العامة برنامج اعتماد للمستشفيات العاملة وذلك منذ العام ٢٠٠٣. ولقد نفذت ثلاث مراحل تقييم للمستشفيات لقياس مدى احترامها والتزامها بالشروط الفنية والإدارية والطبية المعتمدة في برنامج الاعتماد. وعملت الوزارة على تطوير هذا البرنامج البالغ الأهمية وتوسيع إطار تطبيقه ليشمل الخدمات الطبية والتقنيات الطبية المتقدمة. ومؤخراً، تعاقدت الوزارة مع الهيئة العليا للصحة في فرنسا لمتابعة برنامج الاعتماد وتطويره بعد أن توقف عمل الهيئة الاسترالية. هذا وقد جرى ربط التعرفة بنتائج الاعتماد لإعطاء حوافز للمستشفيات لتحسين أدائها وتطوير مؤسساتها تمشياً مع معايير الاعتماد. كما جرى اعتماد آلية جديدة للاعتماد وهي كالتالي:

تكليف عدد من المؤسسات الخاصة المتخصصة في مجالات التقييم الفني لجميع المستشفيات.

تتولى هذه المؤسسات إجراء التقييم الدوري لجميع المستشفيات وإصدار النتائج التي سيصار إلى اعتمادها من قبل الوزارة.

إفساح المجال أمام المستشفيات للتعامل مع شركات خاصة لمساعدتها على تنظيم وضعها وبما يتلاءم وشروط الاعتماد.

إن هذا التوجه الحديث في تنفيذ برنامج الاعتماد أفسح المجال أمام الوزارة للاستفادة من ديناميكية القطاع الخاص للتلاؤم مع متطلبات الاعتماد ولجهة التقيد بمعاييره، واحتفظت الوزارة لنفسها بحق المراقبة الدائمة للإشراف على التنفيذ والتدخل عندما ترى ذلك ضرورياً وملحاً.

وضع المقاييس الفنية لإنشاء المستشفيات الجديدة: تولت لجنة فنية في الوزارة وضع

ضرورة توحيد آليات العمل في الصناديق الضامنة الحكومية من ضمان اجتماعي وتعاونية موظفي الدولة والقوى الأمنية والعسكرية على صعيد التأمينات الصحية.

المعايير الفنية الواجب اعتمادها عند إنشاء أي مستشفى جديد، وهي لا تتعارض مع شروط الاعتماد، وجرى مناقشة هذه المقاييس مع نقابة المستشفيات الخاصة وشارك في النقاش عدد كبير من المستشفيات الكبيرة والمهمة. ولقد أعدت الوزارة مشروع المرسوم لهذه المقاييس، حيث سيصار إلى إصداره في أقرب فرصة ممكنة.

اعتماد خطة وطنية للأعداد ومواجهة الكوارث واعتماد خطة لإدارة الخدمات في المستشفيات في زمن الكوارث: ولهذه الغاية، جرى تنسيق ذلك مع منظمة الصحة العالمية ونقابة المستشفيات الخاصة، وتم تنظيم عشرات الدورات للمستشفيات وللإدارات الإدارية والطبية فيها حيث بلغ عدد المشاركين ٩٠ مستشفى وأكثر من ٦٠٠ مشارك، وأنشئت هيئة وطنية للأعداد ولمواجهة الكوارث.

إعادة تنظيم خدمات الطوارئ وتنظيم خدمات إسعاف حوادث الطرق: وفي هذا الشأن فقد تم إنشاء هيئة وطنية لخدمات الطوارئ وإسعاف حوادث الطرق بقرار من مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٨/٨٨ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١٠، ونتيجة لاجتماعات عديدة عقدتها الهيئة تم التوصل إلى برنامج وطني للطوارئ يعتمد المراحل التنفيذية ويحدد موقع كل مكونات نظام الطوارئ.

v. مشروع تبسيط إجراء المعاملات

فيما يتعلق بإنجازات مشروع تبسيط إجراء المعاملات، تم ما يلي:

تم وضع تصميم توجيهي لوزارة الصحة العامة Master Plan حيث أنجزت الدراسة ووضعت على موقع الوزارة الإلكتروني. والمشروع يركز على تطوير الأداء الإداري والفني في وزارة الصحة العامة واقتراح مشاريع جديدة ضمن هذا الإطار.

مكننة معاملات وزارة الصحة العامة وهو من ضمن تبسيط إجراء المعاملات، وتم إنجاز المكننة في قسم المهن الطبية بحيث تبعه مشروع سير المعاملات الإدارية وربطه مع مصلحة الديوان والوحدات المعنية، بالإضافة إلى إصدار الإجازات المتعلقة بالمهن الطبية وعدد من المعاملات الأخرى.

تم العمل على تسهيل إرسال المعاملات عبر شركة Liban Post.

مكننة أعمال وحدة الترصد الوبائي، بالإضافة إلى إنجاز مشروع توحيد وترميز الاستمارات العائدة إلى وزارة الصحة العامة.

vi. المشروع المشترك الخاص بتبادل المعلومات عن بوالص التأمين للعمال الأجانب وبوالص التأمين الإلزامي للآليات

تم في هذا الإطار عقد اجتماعين ما بين وزراء الداخلية والبلديات، والصحة العامة، والعمل، والاقتصاد والتجارة بشأن ملف بوالص الضمان الإلزامي للمسؤولية المدنية عن الأضرار الجسدية التي تسببها المركبات البرية للغير وبوالص التأمين على الأجراء الأجانب والعمال في الخدمة المنزلية. وقد نتج عنها إقرار توصيات تتعلق بتنظيم جديد لبعض جوانب التأمين في لبنان في مجالي التأمين الإلزامي على الآليات وتأمين العمال الأجانب، بما يوفر التأمين الفعلي وينظم العمل ويخفف العبء على الخزينة العامة من جراء تقديم الرعاية الصحية للمتضررين.

٢. اعتماد أنظمة كفيلة بإلزام الصناديق الضامنة بالعمل ضمن نظام معلوماتي موحّد تتطابق فيه الرموز الطبية وكلفتها واتباع مؤشر أسماء واضح وشفاف لآلية العقود وكلفة الخدمات الصحية بكامل أنواعها

تم العمل على توحيد آليات العمل في الصناديق الضامنة الحكومية من ضمان اجتماعي وتعاونية موظفي الدولة والقوى الأمنية والعسكرية على صعيد التأمينات الصحية، ولقد تم ذلك نتيجة تعدد الصناديق الضامنة وتعدد أنظمتها ومعدلات التغطية ومرجعياتها الإدارية ومصادر تمويلها. وقد تركزت أعمال التوحيد على المجالات التالية:

i. توحيد التعرفة بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ٢ تاريخ ٢٠٠٩/٣/١٢

ii. العقود وتوحيد مضمونها

iii. تطبيق نظام البدل المقطوع الذي أقرته الحكومة

iv. متابعة التنسيق بين الصناديق الضامنة ووزارة الصحة لتحديث وتيويم المعلومات بشكل دائم في قاعدة المعلومات الموحدة التي نفذت ووضعت موضع التنفيذ منذ ثلاث سنوات.

٣. العمل على الإعداد لإطلاق البطاقة الصحية الاستشفائية لتشمل فئات اجتماعية لا يوجد لديها أي تغطية صحية

البطاقة الصحية هي مشروع بالغ الأهمية يهدف إلى تأمين التغطية الصحية لجميع اللبنانيين غير

المنتسبين إلى أي جهة ضامنة. وقد عيّن مجلس الوزراء لجنة لإعداد مشروع قانون هذه البطاقة مع الدراسات المالية والأكتوارية والفنية بموجب القرار رقم ٤ تاريخ ٢٠٠٩/٣/١٢، وأصبحت التحضيرات لإطلاق هذا المشروع جاهزة.

٤. العمل على إطلاق البطاقة الصحية الدوائية للأمراض المزمنة

i. التقديمات الدوائية للأمراض المستعصية: في العام ٢٠٠٨، بلغ عدد المرضى المسجلين على قاعدة بيانات «مركز الكرنتينا» ١٤٩٦١ مريضاً يتلقون أدويتهم المكلفة والباهظة الثمن على نفقة وزارة الصحة. ومن أصل ٨٠٠٠ حالة سرطانية موجودة في لبنان، هناك ٣٣٨٥ مريض يتلقون علاجهم على نفقة وزارة الصحة. كما تم استحداث ٥ مراكز لتوزيع الأدوية المستعصية في المناطق (زحلة، صيدا، طرابلس، النبطية وبيت الدين) بدأ العمل فيها في نيسان ٢٠٠٧، وتخدم هذه المراكز حوالي ٢٥٧١ مريض مما يعني توفير المشقة على المرضى وتأمين أدويتهم في مناطقهم.

ii. التقديمات الدوائية للإمراض المزمنة وغير المزمنة: تنفذ وزارة الصحة العامة برنامجاً خاصاً بالأدوية الأساسية وذلك من خلال مشروعين:

مشروع أدوية الأمراض غير المزمنة: الذي تديره وزارة الصحة العامة مباشرة، حيث يتم شراء الأدوية الأساسية سنوياً من خلال منظمة اليونيسف وبمواصفات منظمة الصحة العالمية، ويتم توزيعها من خلال شبكة مراكز الرعاية الصحية الأولية التي تخضع لنظام متابعة ومراقبة عبر نظام معلومات ينتج تقارير شهرية عن حركة الدواء وأعداد المستفيدين من خدمات تلك المراكز. وبلغت كلفة شراء الدواء للعام ٢٠٠٨ حوالي ٣,٦ مليار ليرة لبنانية استفاد منها حوالي ٤٠٧٨٢٠ مستفيد من خلال ٤٤٦٠٨٤ معاينة، وذلك عبر ١٢٨ مركزاً للرعاية الصحية الأولية موزعة على كافة الأراضي اللبنانية.

والجدير بالذكر هنا أنه، ومن خلال التعاون مع وزارة الداخلية والبلديات، تم خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩ إبرام عقود تعاون مع حوالي ١١ بلدية، وأصبح بذلك مشروع أدوية الأمراض غير المزمنة يطال كافة تلك المراكز ليلغي الحواجز والوسطاء بين الدولة والمواطن ويضمن تلبية حاجات المواطنين بالدواء أينما وجدوا.

مشروع أدوية الأمراض المزمنة: الذي تنفذه وزارة الصحة العامة بالتعاون مع جمعية الشبان المسيحية حيث يتم تأمين أدوية الأمراض المزمنة عبر شبكة من المراكز الصحية والمستوصفات على كافة الأراضي اللبنانية.

وفي هذا الإطار قامت وزارة الصحة العامة بإنجاز البطاقة الصحية الدوائية وذلك حرصاً على تأمين الدواء للمرضى في أماكن وجودهم ودون انقطاع.

٥. استكمال ورشة الإصلاح التي تمّ إطلاقها في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

خلال ولاية حكومة الرئيس السنيورة الأولى، كلّف رئيس مجلس الوزراء المندوبين الجدد في

قامت وزارة الصحة العامة بإنجاز البطاقة الصحية الدوائية وذلك حرصاً على تأمين الدواء للمرضى في أماكن وجودهم ودون انقطاع.

الرئيس السنيورة في مطار بغداد في اول زيارة لرئيس حكومة عربي

مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وضع خطة شاملة لإصلاح الضمان الاجتماعي انطلاقاً من بنود الخطة الإصلاحية السابقة. وبالفعل، وضعت خطة إصلاحية جديدة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٢، تتضمن سلسلة تدابير ومشاريع من شأنها المساعدة في إظهار الصندوق بوجه جديد، والتخفيف من معاناة المضمونين وأصحاب العمل، وتحقيق زيادة في الواردات وضبط في النفقات الإدارية والتقديمات الصحية والعائلية، وبالتالي الحد من تنامي العجز المالي الحاصل في هذين الفرعين. وتضمنت الخطة الإصلاحية الأمور التالية:

i. على الصعيد الإداري

وضع مشروع هيكلية إدارية للصندوق

تنفيذ المرحلة الأولى من المخطط التوجيهي لأنظمة المعلومات: حيث تمّ تلزيم تشغيل وصيانة وإدارة المكننة إلى مؤسسة متخصصة من خارج الصندوق، وهي تعمل بشكل جيد.

إعادة النظر بإنشاء وتنظيم المكاتب الإقليمية والمحلية للصندوق.

تفعيل مديرية الإعداد والتدريب.

تبسيط الإجراءات ومسالك العمل.

ملء الوظائف الشاغرة في الملاك بعد تعديل شروط الاستخدام.

وضع سلسلة رتب ورواتب جديدة.

إقرار تشييد مبانٍ نموذجية للصندوق.

ii. على الصعيد المالي

إجراء استدراج عروض لتلزيم تدقيق حسابات الصندوق من قبل شركات مصنّفة من قبل وزارة

المالية وذلك عن السنوات من العام ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٥: حيث أجري استدراج العروض، والشركة المتعهدة لم تنته حتى الآن من إنجاز مهمتها.

تطوير الأنظمة المالية (النظام المالي – نظام الاشتراكات).

إنشاء وحدة في مصلحة الاشتراكات تتولى مراقبة أعمال التحقق ومتابعة التكليف الحكمي بالاشتراكات.

تنفيذ أحكام المادة ٧٨ من قانون الضمان الاجتماعي التي تقضي بأن يقوم الصندوق حكماً بتكليف أصحاب العمل الذين يمتنعون عن تقديم التصاريح والمستندات المتعلقة بالاشتراكات.

تفعيل مديرية التفتيش والمراقبة على المؤسسات وأصحاب العمل.

تعزيز مصلحة القضايا لمتابعة الدعاوى المتعلقة بتحصيل أموال الصندوق.

iii. على صعيد ضبط التقديمات الصحية

توزيع أدوية الأمراض المستعصية مباشرةً من قبل الصندوق للمضمونين دون المرور بالصيدليات: حيث وُضِع النظام المتعلق بالموضوع من قبل مجلس الإدارة وصُدّق من قبل وزير الوصاية في شهر أيار من العام ٢٠٠٨ غير أن إدارة الصندوق لم تعمد إلى تنفيذه حتى الآن.

اعتماد لوائح أدوية مستندة في أسعارها على الأدوية الجنريك (Generic).

اعتماد دفع الخدمات الاستشفائية وفق النظام المقطوع (Flat rates)

إنشاء لجنة لمراقبة عمليات جراحة القلب والتمييل والبالون والراسور.

وضع آلية لمناوبة الأطباء المراقبين خلال العطل الرسمية وأيام الآحاد.

مكننة فواتير الاستشفاء: حيث يقوم البنك الدولي بهذه المهمة في نطاق الهبة المالية المقدمة منه للصندوق.

توحيد ومركزة عملية التصفية والصرف للمعاملات الاستشفائية.

تدريب الأطباء المراقبين.

معالجة موضوع المضمونين الاختياريين تمهيداً لإيجاد حل متكامل لهذا البرنامج.

يقوم البنك الدولي بمكننة فواتير الإستشفاء في نطاق الهبة المالية المقدمة منه لصندوق الضمان الإجتماعي.

إيجاد الحل المناسب لمستشفى البترون: حيث اتخذ مجلس الإدارة قراراً بالتوقف عن استثمار المستشفى وإعادته إلى وزارة الصحة العامة على أن يتم تنفيذ القرار في مهلة أقصاها ٢٠٠٩/١٢/٣١.

iv. على صعيد التقديمات العائلية: العمل من أجل التوصل إلى:

خفض عدد المستفيدين من التعويضات العائلية من ٥ أولاد إلى ٣ أولاد.

رفع السقف الخاضع للاشتراكات من مليون وخمسمائة ألف ليرة إلى ثلاثة ملايين ليرة.

رفع الكسب المتخذ أساساً لحساب الاشتراكات عن السائقين العموميين المالكين لسياراتهم إلى مليون ليرة.

الدفع المباشر للتعويضات العائلية من قبل الصندوق.

ربط التقديمات العائلية بسقف الدخل.

٧. تنفيذ المرحلة الثانية من المخطط التوجيهي العام لأنظمة المعلومات.

٦. إطلاق ورشة حوار سياسي واجتماعي عبر المؤسسات والهيئات الشعبية والنقابية المعنية بهدف إقرار وتحديث التشريعات والقوانين اللازمة في المجال الصحي.

كانت وزارة الصحة العامة قد عملت سابقاً، وبالتحديد في العام ٢٠٠٤، على مشروع الخريطة الصحية للبنان وأعدت مشروع قانون كان قد سبق ونوقش في مجلس شورى الدولة وتمت الموافقة عليه مع بعض التعديلات الطفيفة، ونوقش كذلك في مجلس الوزراء وتمت الموافقة عليه. ولكن عاد وسحب القرار، على الرغم من أن الخريطة الصحية هي آلية جيدة وفعّالة لتأكيد جدوى المشروع الصحي من أجل التوصل إلى اعتماد أفضل وسيلة ممكنة لوضع ضوابط للاستثمار في مجالات الصحة المختلفة، وربطها بالحاجة الحقيقية للخدمة الطبية المنوي الاستثمار لإنتاجها.

ع. في التربية والتعليم العالي

١. إيلاء اهتمام متزايد للتعليم الرسمي

i. تعزيز التخطيط وتحديد الإستراتيجيات لتوزيع الموارد

وضع السياسات، التخطيط، المتابعة وإدارة المعلومات

جرى إطلاق خطة إصلاح شاملة للقطاع من خلال خطة عمل خمسية. يهدف هذا العمل إلى وضع برامج لكل من الأهداف الإستراتيجية ضمن إطار المقاربة الشاملة للقطاع وتحديد النشاطات والأكلاف والنتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء وتأمين تنسيق كامل للمبادرات والأنشطة الممولة من مصادر داخلية أو خارجية.

تم إنجاز لائحة مشاريع تطوير التعليم العام وتمت مناقشتها من خلال ورش عمل مع مختلف المعنيين في قطاع التربية.

جرت مناقشة وتنسيق المشاريع مع الدول والمؤسسات المانحة (مشروع الحد من التسرب المدرسي مع الاتحاد الأوروبي).

جرى التحضير للقاء مع الدول والمؤسسات المانحة وهو اللقاء المتوقع عقده في منتصف شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩.

تطبيق نظام إدارة المعلومات التربوية الـEMIS في الوزارة ونظام المعلومات المدرسية الـSIS في المدارس

تطبيق نظام الـEMIS: الموارد البشرية، حفظ البيانات، ودعم عملية صناعة القرارات واتخاذها. أنجز التقرير الأولي للنظام وبدء العمل على وضع آليات التطبيق.

تأمين المرحلة الأولى من شبكة المعلوماتية الخاصة بوزارة التربية من خلال الاتفاقية مع وزارة الاتصالات وهيئة اوجيرو- المبنى الرئيسي للتربية. على أثر توقيع هذه الاتفاقية، تم وصل ٢٠٠ مدرسة ومنطقة تربوية بالمبنى الرئيسي للوزارة قيد التنفيذ.

أنهت اوجيرو وصل المبنى الرئيسي للوزارة بالشبكة.

تم تأمين تجهيزات نظام المعلوماتية المدرسي

(SIS): حاسوبان لكل مدرسة وطابعات، وجرى التسليم النهائي في نهاية شهر تشرين الأول ٢٠٠٩.

تطوير النظام المالي وربط التمويل بالأداء

تطوير نموذج الموازنة المبنية على الأداء والبرامج كتجربة رائدة في وزارة التربية والتعليم العالي من خلال اقتراح هيكلية البرامج والنماذج المرفقة.

العمل على نشر ثقافة الأداء في الوزارة وبين العاملين فيها على الأساس الذي يربط بين التمويل المطلوب وتحقيق الأهداف التربوية المنشودة وإشراك كافة وحدات الوزارة في عملية تحضير الموازنة.

ii. إنجازات متفرقة أخرى

بدء العمل بمشروع الدمج المدرسي بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والجامعة اليسوعية، وتم اختيار ١٠ مدارس سيبدأ فيها هذا المشروع. كما تم تشكيل لجان لمتابعة هذا المشروع.

بعد إنجاز الاستمارات والدراسات الإحصائية، أصبح لكل تلميذ ولكل معلم عنوان بريد الكتروني خاص، بالإضافة إلى رمز خاصCode ومعلومات شخصية Data.

تم إنجاز الأجندة المدرسية لكل تلميذ وهي تتضمن مجموعة النشاطات وفق رزنامة أسبوعية.

تم إصدار مرسوم يتعلق بتعديل نظام الامتحانات الرسمية يسمح بموجبه للناجح فيها بمعدل دون ٢٠/١٢ بالترشح مرة أخرى في الدورة الاستثنائية بقصد تحسين معدله العام على أن يبقى محتفظاً بنجاحه وبالنتيجة الأفضل.

٢. تأمين الاستقرار المادي والعلمي لأفراد الهيئات الإدارية والتعليمية

الرئيس المصري حسني مبارك مستقبلاً الرئيس السنيورة

i. تعديل التعويضات والأجور

تم اعتماد قانون جديد حول موضوع إعطاء مديري المدارس الرسمية تعويض الإدارة بعد أن تبين وجود ثغرات في تطبيق القانون رقم ٢٠٠١/٣٢٠ أدت إلى حرمان عدد كبير منهم من هذا التعويض.

تم إصدار قرار يعدل بدل الساعة التعاقدي للمدرسين المتعاقدين.

تم إصدار قرار بتعديل الأجر اليومي للأجراء والمستخدمين في المدارس الرسمية (٢٠،٠٠٠ ل.ل. يومياً).

تم إصدار قرار بتعديل بدل المراقبة اليومي للامتحانات الرسمية للتعليم العام.

ii. تنظيم عملية اختيار مدراء الدارس الرسمية والأساتذة المتعاقدين

تم إصدار قرار ينظم عملية اختيار على أساس أهلية المرشحين لتولي إدارة أي مدرسة رسمية وتم تأليف لجنة لإجراء هذا الاختيار على هذه القواعد.

تم تعديل القانون رقم ٢٠٠٢/٤٤٢ المتعلق بالمباراة المحصورة للأساتذة المتعاقدين للتدريس في التعليم الأساسي للتمكن من تطبيقه عبر إجراء المباراة المحصورة.

iii. تحسين الفاعلية ومستوى الكفاءة لدى العاملين في القطاع التعليمي وتقييم التعليم العام والتحصيل التعليمي

مأسسة برنامج تنمية القيادة (مديري المدارس)

مأسسة برنامج تنمية القيادة بالتعاون مع الجامعة اللبنانية لتطوير القدرات القيادية

تعديل نظام الامتحانات الرسمية يسمح بموجبه للناجح فيها بمعدل دون ١٢/٢٠ بالترشح مرة أخرى في الدورة الاستثنائية بقصد تحسين معدله العام على أن يبقى محتفظاً بنجاحه وبالنتيجة الأفضل.

للمديرين بعد تدريب ٤٥٠ مدير مدرسة (٤٠٪ من مدراء المدارس الرسمية). وقد تم اختيار ٤٠ من بينهم ليصبحوا مدربين رئيسيين.

في إطار المأسسة، تتولى كلية التربية في الجامعة اللبنانية حالياً استكمال تدريب المدربين الرئيسيين. وسيتم إنجاز التدريب في نهاية كانون الأول ٢٠٠٩.

استكمال برنامج تنمية القيادة مع كافة مدراء المدارس الرسمية .

تعزيز الكفاءة المهنية لدى العاملين في القطاع التعليمي

تطوير أدوات التقييم لبرنامج التدريب المستمر للمعلمين حيث يتم حالياً تدريب ٧٠ مستخدم.

أنجز البرنامج وتم تنصيبه في كافة مراكز التدريب. وسيعمل به خلال السنة الدراسية ٢٠٠٩-٢٠١٠.

اختيار ٢٧٠ أستاذاً ليصبحوا مدربين رئيسيين على التقييم لبرنامج التدريب المستمر، مما يسمح بتقييم أداء ٢٧٠ مدرباً وكافة مخرجات نظام التدريب المستمر.

تقييم التعليم العام والتحصيل التعليمي

استكمال وضع نظام بنك الأسئلة للامتحانات الرسمية لشهادتي التعليم الأساسي - التاسع والثانوية العامة (QBS). وقد جرت امتحانات الرسمية للدورة الثانية لكافة المواد من خلال بنك الأسئلة. ويصار حالياً إلى إجراء التعديلات المطلوبة ليصار إلى تسلمه النهائي في نهاية سنة ٢٠٠٩.

وضع نظام الكتروني لإدارة الامتحانات (EMS) من اجل تعزيز نوعية وفعالية عملية إجراء الامتحانات الرسمية وإدارتها.

وضع نظام إصدار الامتحانات (EGS).

تجهيز دائرة الامتحانات بالمعدات والأجهزة اللازمة لاستكمال المكننة.

البدء بوضع الأنظمة والتشريعات اللازمة لتأمين مأسسة مكننة الامتحانات الرسمية.

التربية والمواطنة

وضع برامج وتعميم أنشطة لتعزيز المواطنة والعمل مع المؤسسات والجمعيات المعنية بالموضوع.

ف. في قطاع الطاقة- الكهرباء

١. إصلاحات على المدى القصير

i. وضع سياسة جديدة لتعرفة الكهرباء

قامت المؤسسة خلال فترة تزيد عن ١٠ أشهر بدراسة الإمكانيات المتوفرة والسيناريوهات المختلفة لوضع تعرفة جديدة لمبيع الطاقة الكهربائية لمختلف فئات مشتركي التوتر المنخفض والمتوسط.

كانت الطروحات الأولى لموضوع زيادة تعرفة مبيع الطاقة من مختلف فئات المشتركين تدور حول تحقيق زيادة على تعرفة مبيع الطاقة لمشتركي التوتر المنخفض من المشتركين العاديين. وكان السعي يجري لجهة دراسة مختلف الخيارات المتوفرة من خلال زيادة معينة على أي من الشطور ٣٥- ٥٥- ٨٠- ١٢٠ و٢٠٠ ل.ل. بحيث تتم الزيادة على شطر أو أكثر وتتحقق للمؤسسة زيادة على مواردها المالية وبحيث لا تتحمل الفئات المحدودة الدخل أعباء كبيرة كما واعتماد زيادة مقدارها ١٠٠٪ على رسمي إيجار العداد والتأهيل.

ازدادت الحاجة إلى إنجاز هذه التعرفة إلحاحاً مع الارتفاع الشديد لأسعار النفط التي لامست ١٥٠ دولاراً للبرميل، واستقرت الخيارات المتاحة في دراسة الزيادة المقترحة على التعرفة على ربط الزيادة بقوة المحدّد (circuit breaker) واستثناء الفئات التي لديها قوة ١٥- ٢٠ أمبير (ذوي الدخل المحدود وصغار المشتركين) من الزيادة على التعرفة، مع اعتماد زيادة على رسميّ الإيجار والتأهيل.

وعلى أي حال، ظلت هذه الدراسات وغيرها، بما في ذلك ما قام به وزير الطاقة في حدود الأفكار ولم تأخذ طريقها نحو التنفيذ.

ii. إنجاز توقيع الاتفاق مع مصر لاستيراد الغاز الطبيعي لمعمل دير عمار

تم توقيع الاتفاق في ٢٠٠٩/٦/١٤.

iii. إنجاز اتفاقات مع دول الربط السباعي لاستيراد الكهرباء

على صعيد مصلحة حركة الطاقة، فقد تمّ توقيع عقد استجرار الطاقة الكهربائية بين مؤسسة كهرباء لبنان والشركة المصرية لنقل الكهرباء وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢١ وبدء الاستجرار بتاريخ

٢٠٠٩/٤/٢٧، مع الإشارة إلى أن المؤسسة تداوم على استجرار الطاقة من الشقيقة سوريا.

تمّ توقيع عقد استجرار الطاقة الكهربائية بين مؤسسة كهرباء لبنان والشركة المصرية لنقل الكهرباء وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢١ وبدء الاستجرار بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٧.

iv. إعادة هيكلية القطاع من خلال العمل على تشركة مؤسسة كهرباء لبنان

في هذا الإطار، وفي كانون الثاني ٢٠٠٨، كان قد عرض الاستشاري المولج بعملية تشركة مؤسسة كهرباء لبنان الهيكلية الجديدة المقترحة لقطاع الكهرباء ولمؤسسة كهرباء لبنان على اللجنة الوزارية المختصة بالخصخصة والبنى التحتية، التي أقرّها المجلس الأعلى للخصخصة في أيار ٢٠٠٨ تمهيداً لرفعها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها. ولكن مع قدوم الحكومة الجديدة في صيف ٢٠٠٨، حصل تباين في الآراء حول الهيكلية المقترحة مما أخر إقرارها من قبل مجلس الوزراء.

وفي مجال آخر، قام المجلس الأعلى للخصخصة باستدراج عروض للتعاقد مع شركة محاسبة تقوم بتقدير الأصول والموجودات والالتزامات والأعمال الجارية التي يقرر نقل ملكيتها أو الانتفاع منها إلى الشركات المنبثقة عن تشركة مؤسسة كهرباء لبنان. وقد تم اختيار الشركة الرابحة، على أن يصار إلى التعاقد معها فور موافقة مجلس الوزراء على الهيكلية الجديدة المقترحة لقطاع الكهرباء ومؤسسة كهرباء لبنان.

v. تحسين النقل عبر إنجاز مركز التحكّم الوطني وتأهيل محطة كسارة للربط السباعي وإكمال بناء شبكة التوتر العالي

على صعيد مصلحة حركة الطاقة ما زال العمل جارياً من أجل السير بمشروع إنشاء المركز الوطني للتحكم بالشبكة الكهربائية مع مجلس الإنماء والإعمار. وفي هذا الإطار جرى العمل على وضع خط الربط كسارة- الديماس توتر ٤٠٠ ك.ف. قيد الخدمة، وكذلك ربط محطة نقالة توتر عال/ توتر متوسط بخط مرجعيون- السلطانية ٦٦ ك.ف. لتغذية محطة ضخ الطيبة.

وقد أصدر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٨ قراراً باستكمال تركيب وتوصيل أعمدة ٢٢٠ ك.ف. والكابلات اللازمة لذلك، على أن تراعى في ذلك المسافات المفروضة أصولاً، وذلك من أجل استكمال شبكة النقل توتر ٢٢٠ ك.ف.

٢. الإصلاحات الضرورية على المدى المتوسط:

i. زيادة الإنتاج بما في ذلك إعادة تأهيل معملي الذوق والجية وإنشاء معامل جديدة مع درس إمكانية الشراكة مع القطاع الخاص

تم الاتفاق مع الصندوق العربي لتمويل أعمال إعادة تأهيل وحدات التوليد الأربع في معمل الذوق على مراحل، مما سيؤدي إلى زيادة واستعادة القدرة الإنتاجية بحوالي ٢٥٠ ميغاوات وإلى إطالة عمر المعمل، وكذلك لتأهيل معمل الجية – الوحدات رقم ٣ و٤ و٥، مما لا يستلزم استثمارات كبيرة.

ii. إصلاح التوزيع مع درس إمكانية الشراكة مع القطاع الخاص

جرى توقيف المشروع الذي كان من المفترض تنفيذه والقاضي بخصخصة إدارة نشاط التوزيع بشقين (هما: خصخصة إدارة وتشغيل وصيانة شبكة التوتر المنخفض، وخصخصة إدارة الفوترة والجباية). إلا أنه قد تم الاتفاق على إعادة المناقصة لاستقطاب عدد أكبر من الشركات التي تقدمت، وبالتالي زيادة التنافس فيما بينها للحصول بالتالي على عروض أفضل للدولة.

iii. تعديل القانون ٤٦٢

إدراكاً من كون القانون ٤٦٢ الذي أقر في العام ٢٠٠٢ قد تجاوزته الخبرة الإصلاحية العالمية منذ ذلك الوقت، فقد قام المجلس الأعلى للخصخصة بإعداد اقتراحات تعديل من شأنها خلق بيئة أكثر شفافية وتنافسية، على أن يصار إلى عرض هذه التعديلات على مجلس الوزراء للموافقة عليها ومن ثم العمل على إقرارها في مجلس النواب.

٣. في تسعير المشتقات النفطية: إعادة النظر بمعادلة التسعيرة المعتمدة للمشتقات النفطية.

عمد رئيس مجلس الوزراء إلى تأليف لجنة تضم ممثلين عن الإدارات المعنية لدرس تركيبة الأسعار للمشتقات النفطية. وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات مع الشركات التي تستورد المشتقات النفطية ومع أصحاب المحطات وأصحاب الصهاريج، لكن اللجنة لم تعمد إلى وضع تقريرها ورفعه إلى رئيس مجلس الوزراء بعد، وذلك بسبب عدم حصولها على بعض المعلومات التي كانت قد طلبتها من شركات مستوردي المشتقات النفطية.

ص. في التنقيب عن النفط

١. العمل على تنشيط ملف الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز استكمالاً للمسوحات السايزمية، وإعداد مشروع قانون للتنقيب عن النفط وتحضير مشروع اتفاقيات تفاهم الإنتاج.

كانت الحكومة الأولى للرئيس السنيورة، وإدراكاً منها لأهمية قطاع الاستكشاف والتنقيب عن النفط

الرئيس السنيورة الى جانب الملك عبد الله الثاني والرئيس السوري بشّار الأسد خلال افتتاح جامعة الملك عبد الله في جدة

والغاز في لبنان، قد أقرت بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٩ السياسة النفطية للتنقيب عن النفط والغاز في المياه اللبنانية. وبموجب هذه السياسة النفطية، فقد أقرت مجموعة المبادئ والخطوط العريضة الواجب إتباعها في إدارة موارد النفط والغاز، وقد شكلت تلك المبادئ الركيزة الأساسية للبدء بإعداد مسودة قانون التنقيب عن النفط والغاز.

وفي تاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٨، أصدر الرئيس السنيورة القرار رقم ٢٠٠٨/٦٦ شكّل بموجبه لجنة لإعداد المسودة النهائية لمشروع قانون النفط، وضمت ممثلين عن وزارات العدل، والمالية، والأشغال العامة والنقل، والبيئة، والطاقة والمياه ورئاسة مجلس الوزراء. وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات، وبعد ذلك، عمل فريق فني من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الطاقة والمياه على إعداد مسودة قانون التنقيب عن النفط والغاز بمساعدة ومساندة الخبراء النروجيين وقد عُقدت عدة جلسات عمل في النروج ولبنان وقد شارك في بعض منها ممثلون عن وزارة المالية والبيئة.

وفي التعاون بين لبنان ومملكة النروج في المجال النفطي والذي كان قد بدأ في كانون الثاني ٢٠٠٧، وبناءً على طلب من دولة الرئيس السنيورة من رئيس وزراء النروج، فقد تم تمديد برنامج التعاون «النفط من أجل التنمية» لمدة سنتين إضافيتين تنتهي في أواخر العام ٢٠١٠.

وإدراكاً منها لأهمية تكملة ملف المسح السايزمي في المياه اللبنانية، والذي من شأنه مساعدة الدولة على تحديد مكامن احتياطات الهيدروكربون في المياه اللبنانية وتحفيز المستثمر الذي ستتوفر لديه فرصة للإطلاع على طبيعة الاحتمالات المتوفرة في لبنان، فقد عمدت الحكومة إلى توقيع عقد مع شركة PGS للقيام بمسوحات ثنائية الأبعاد بتقنيات جديدة بعد قيام هذه الشركة بمسوحات سيزمية ثلاثية الأبعاد في وقت سابق على مساحة توازي ٢٣٥٠ كيلومتر مربع، والتي أكدت على وجود احتمالات جيدة لهذه الاحتياطات، كما تم التوقيع مع الشركة عقداً لإدارة البيانات السيزمية الثنائية والثلاثية الأبعاد التي تمّ الاستحصال عليها حتى الآن وذلك لحفظها وتنظيم عملية بيع هذه البيانات لشركات النفط المهتمة.

وفي كانون الأول ٢٠٠٨، وبالتنسيق مع رئاسة مجلس الوزراء، أرسل وزير الطاقة والمياه كتاباً أفاد بموجبه أن إحدى شركات النفط تقوم بالتنقيب عن النفط والغاز في المياه جنوب الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة وبالقرب من الحدود اللبنانية المائية الجنوبية، وبالتالي كان من الضروري التأكد ما إذا كانت عملية التنقيب تقع ضمن المياه الإقليمية اللبنانية أو المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية. وإزاء ذلك، ونظراً لأهمية الموضوع، أصدر الرئيس السنيورة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣٠ القرار رقم ٢٠٠٨/١٠٧ تمّ بموجبه تشكيل لجنة مشتركة لوضع تقرير مفصّل حول الحدود البحرية الجنوبية للمنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة، وقد تألفت من ممثلين عن وزارة الأشغال الطاقة والنقل، ووزارة الطاقة والمياه، ووزارة الدفاع الوطني، ووزارة الخارجية والمغتربين، ورئاسة مجلس الوزراء والمجلس الوطني للبحوث العلمية. وقد حددّت اللجنة في تقريرها حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للبنان في شمال وجنوب الحدود الدولية للبنان. وتجدر الإشارة إلى أنه كان قد تمّ تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة (Exclusive Economic Zone) مع قبرص في وقت سابق. كذلك فقد جرى إيداع الأمم المتحدة حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة كاملة والتي تمّ تحديدها من قِبل لبنان وفق أحكام قانون البحار.

علماً أن مجلس الوزراء كان قد وافق على التقرير الذي أعدته اللجنة في قراره رقم ٥١ تاريخ ٢٠٠٩/٥/١٣ بما خص حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان شمالاً وشرقاً وجنوباً.

وبما أن إطلاق عملية الترخيص الأولى تستوجب إنجاز قانون التنقيب عن النفط والغاز، فقد عمد رئيس مجلس الوزراء إلى إيلاء هذا الموضوع الأولوية القصوى. وقد تابع العمل عن كثب على إعداد مسودة قانون التنقيب عن النفط والغاز الذي استغرق العمل على إعدادها أكثر من سنة. كما تابع الرئيس موضوع ترجمة المسودة من اللغة الإنكليزية إلى اللغة العربية، وقد استغرقت عملية الترجمة التي تولّى متابعتها الوزير طابوريان أكثر من أربعة أشهر. وقد أصبحت مسودة القانون جاهزة لعرضها على أول جلسة قادمة لمجلس الوزراء لمناقشتها وإقرارها، ومن ثم إحالتها إلى مجلس النواب.

جرى إيداع الأمم المتحدة حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة كاملة والتي تمّ تحديدها من قِبل لبنان وفق أحكام قانون البحار.

ق. في المياه

١. متابعة الخطة العشرية للسدود والبحيرات الجبلية

قامت المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية بعدة خطوات في مجال تطبيق الخطة العشرية للسدود والبحيرات الجبلية (مفصلة في الملحق رقم ١٢)، وكان أهمها:

i. سدّ شبروح: تمّ إنجاز سدّ شبروح الذي امتلأ بالمياه لأول مرة في أواخر شهر أيار من العام ٢٠٠٨ (٨,٥ مليون م٣)، وقد بدأ استثماره ليخدم كافة منطقة كسروان حيث يتيح تزويد هذه المنطقة بـ (٤٠٠٠٠) ألف م٣ يومياً من مياه الشفة، كما أفاد السد منطقة كسروان أيضاً بمياه الريّ خاصةً في منطقة كفرذبيان.

ii. التحضير لتنفيذ سدّ بقعاتا: إن ملف تلزيم سدّ بقعاتا الواقع بين قضائي المتن وكسروان جاهز للتلزيم منذ مطلع عام ٢٠٠٤، لكن ذلك يبقى بانتظار تأمين الاعتمادات اللازمة. وعند تنفيذه سيسمح هذا السدّ بتموين قرى وبلدات قضاء المتن بالجاذبية بكمية تقارب ٤٠ ألف متر مكعب يومياً ما بين المنسوبين ٩٠٠ و٣٠٠ متر فوق سطح البحر وذلك خلال فصل الشحائح.

iii. التحضير لتنفيذ سدّ وبحيرة اليمونة: لزّمت الإدارة تنفيذ إنشاء سدّ وبحيرة اليمونة لإنشاء بحيرة تتسع لما لا يقلّ عن مليون ونصف مليون م٣ من المياه تستعمل للترشيد اليومي والفصلي لمياه الريّ وهو ما سيعيد لبلدة اليمونة سابق عهدها السياحي. إن الأشغال ملزمة منذ العام ٢٠٠٣، ولكن الأعمال لم تبدأ في ذلك الوقت بسبب استعمال أراضي البحيرة، والتي هي ملك للدولة اللبنانية، من قبل الأهالي مما تطلب معالجة اجتماعية قبل البدء بالتنفيذ. وبالفعل، فقد قامت الهيئة العليا للإغاثة في مطلع العام ٢٠٠٩ بدفع التعويضات اللازمة لشاغلي الأراضي المذكورة، وأصبحت الأراضي بتصرّف وزارة الطاقة.

iv. تلزيم تنفيذ سدّ وبحيرة بلعا: يقع هذا المشروع في أعالي قضاء البترون وسيسمح هذا المشروع بتخزين واستثمار مليون م٣ تسمح بتموين العديد من القرى بالمياه خلال فصل الشحائح

بكمية يومية تقدر بثمانية آلاف م٣ بالإضافة إلى المساعدة في تأمين مياه إضافية للري. ويجري العمل على تلزيم هذا المشروع خلال العام ٢٠٠٩.

v. تنفيذ مشاريع نهر العاصي: بعد أن قامت وزارة الطاقة والمياه بتلزيم المرحلة الأولى من تنفيذ ريّ العاصي وبدأ التنفيذ خلال شهر تشرين الأول ٢٠٠٤، حالت الظروف الأمنية والحرب الإسرائيلية على لبنان خلال العام ٢٠٠٦ وما سبّبته من تدمير للمنشآت في منطقة السدّ المذكور دون استكمال الأشغال، وقد تمّ تقدير الأضرار بحوالي ٨٠٠ ألف دولار في ذلك الوقت. وبعد مفاوضات مستفيضة مع الهيئة العليا للإغاثة بشأن التعويض لشركة التعهدات الصينية الوطنية من أجل استكمال الأعمال، حدّد سقف جديد لهذه التعويضات هو ٣٥٠ ألف دولار، لكن المسألة لم تبتّ بعد ولا زالت قيد التداول ما بين وزارة الأشغال العامة ومجلس الإنماء والإعمار.

أما بالنسبة إلى تلزيم تنفيذ السدّ التخزيني، فتعمل وزارة الطاقة والمياه على تلزيمه في أقرب فرصة ممكنة مما سيسمح بريّ ما لا يقلّ عن ٧٠٠٠ هكتار من الأراضي في منطقة القاع الهرمل وتوليد الطاقة الكهرمائية.

vi. تلزيم دراسة التغذية لسدّ نورا التحتا أدلين: إن هذا المشروع المشترك ما بين لبنان وسوريا سيخزّن ما يقارب ٧٠ مليون م٣، ولا تزال الدراسة التفصيلية اللازمة للمشروع قيد الوضع من قِبل البلدين.

vii. إعادة دراسة مشروع سد/بحيرة القيسماني: قامت وزارة الطاقة والمياه بتلزيم هذا المشروع في العام ٢٠٠٦، لكن العقد لم يوقع في حينه. وفي العام ٢٠٠٧، قرر مجلس الوزراء تكليف مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ المشروع وتأمين التمويل اللازم له. وفي هذا الإطار، كان الاستشاري الذي كلّف بوضع الدراسة الأصلية لصالح الوزارة قد اقترح تعديل المشروع ليصبح ذا جدوى أكبر (توسيع سعة البحيرة من نصف مليون إلى مليون متر مكعب). وعلى هذا الأساس، أعد مجلس الإنماء والإعمار تعديلاً للدراسة القديمة وأرسل هذا التعديل إلى وزارة الطاقة والمياه للموافقة عليه. ومن المتوقع أن تعمل الحكومة الجديدة على إطلاق هذا المشروع قريباً.

viii. التخطيط للتخزين في مختلف المناطق اللبنانية: باشرت وزارة الطاقة والمياه بدراسة السدود والبحيرات الجبلية في مختلف المناطق والأنهر اللبنانية وهي على سبيل الذكر لا الحصر التالية:

سدّ إبل السقي على نهر الحاصباني: السعة المقدرة ما بين ٤٠ إلى ٨٠ مليون م٣

سدّ معاصر الشوف قضاء الشوف: السعة المقدرة ما بين ٢ إلى ٤ ملايين م٣

سدّ العزونية قضاء الشوف: السعة المقدرة ما بين ٤ إلى ٨ ملايين م٣

سدّ الجنة قضاء جبيل: السعة المقدرة ما بين ٣٠ إلى ٤٠ مليون م٣ مع توليد طاقة كهرمائية بقوة ٤٠ الى ١٠٠ ميغاوات

سدّ اللقلوق قضاء جبيل: السعة المقدرة مليون م٣

سدّ المسيلحة على نهر الجوز: السعة المقدرة ٩ ملايين م٣

سدّ إيعال قضاء زغرتا: السعة المقدرة اثني عشر مليون م٣

سدّ البارد على نهر البارد: السعة المقدرة

أربعون مليون م٣

سدّ قرقف على نهر وادي الجوز: السعة المقدرة مليون م٣

سدّ الاطلبي وادي الحور قضاء عكار: السعة المقدرة مليون م٣

سدّ يونين قضاء بعلبك: السعة المقدرة سبعة ملايين م٣.

وان الإدارة تسعى جاهدة لتلزيم دراسة تنفيذ المشاريع الواردة أعلاه خلال عام ٢٠٠٩، بعد وذلك بالاتفاق مع وزير المالية من أجل تأمين الاعتمادات اللازمة لهذه السدود.

ix. مشاريع شبكات المياه وخزانات التجميع:

خلال عام ٢٠٠٨، تمّ تنفيذ وإعادة تأهيل عدد كبير من مشاريع شبكات المياه وخزانات التجميع في مختلف المناطق اللبنانية تحقيقاً لسياسة الإنماء المتوازن. وقد لحظ في الخطة العشرية برنامج عمل لربط السدود والبحيرات الجبلية بخزانات التجميع والشبكات. وإن الإدارة تقوم حالياً بدرس ومعالجة المواضيع المتعلقة بمؤسسات مياه الشفة ومساعدتها في تنفيذ المشاريع المطلوبة لمياه الشفة في كافة المناطق اللبنانية وذلك بالتنسيق مع المديرية العامة للاستثمار. هذا بالإضافة إلى التحرك السريع الذي تقوم به الإدارة لرفع التلوث عن مناطق عديدة في لبنان والتي تقع ضمن نطاق عمل هذه المؤسسات والمساعدة على تخفيف الهدر في الشبكات والعمل على درس استثمار مياه السدود والبحيرات الجبلية التي سيتمّ تنفيذها.

من جهته، يقوم مجلس الإنماء والإعمار بإدارة وتنفيذ عدد من المشاريع المائية في قطاع مياه الشرب على الشكل التالي:

خلال عام ٢٠٠٨، تمّ تنفيذ وإعادة تأهيل عدد كبير من مشاريع شبكات المياه وخزانات التجميع في مختلف المناطق اللبنانية تحقيقاً لسياسة الإنماء المتوازن.

العقود الجديدة الموقعة بعد تموز ٢٠٠٨: ٩ عقود في مختلف المحافظات، تبلغ قمتها الإجمالية ٤٦,٤ مليون دولار، والتمويل من قبل عدد من المؤسسات وهي لبنك الدولي (حصته على شكل هبة) والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق الياباني.

العقود التي لا تزال قيد التنفيذ: ٢٣ عقداً في مختلف المحافظات، تبلغ قمتها الإجمالية ١٩٠,٣ مليون دولار، والتمويل من قبل المملكة العربية السعودية (حصتها على شكل هبة) والصندوق السعودي للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (حصتهما على شكل هبة) والوكالة الفرنسية للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والبنك الإسلامي للتنمية والمجموعة الأوروبية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ودولة إيطاليا ودولة اليابان ودولة إيران.

مشاريع قيد التحضير (من المتوقع إطلاقها في الربع الأخير من العام ٢٠٠٩ أو الربع الأول من العام ٢٠١٠): ٤ عقود في محافظات الشمال والنبطية وبعلبك-الهرمل، تبلغ قمتها الإجمالية ١٠,٤ مليون دولار، والتمويل من قبل الصندوق

الملك عبد الله بن عبد العزيز مصافحاً الرئيس السنيورة

الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (حصته على شكل هبة) والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

x. المشاريع المستقبلية في قطاع الري- الخطة العشرية: إن جلّ ما تهدف إليه خطة عمل وزارة الطاقة والمياه للسنين العشر المقبلة إنما هو الحد من هدر المياه السطحية وزيادة نسب تخزينها واستثمارها وتأمين استمرارية المشاريع المدروسة على الأقل، بالإضافة إلى محاولة تأمين استمرارية في الموارد على مدار السنة، فضلاً عن ما ينتج عن ذلك من زيادة في الموارد المائية القابلة للاستثمار وتطور الإفادة من هذه الموارد لأغراض عدة يبقى الري أهمها وأسرعها تنفيذاً ومردوداً. وسوف يقوم البنك الدولي بتقديم المساعدة اللازمة للمديرية العامة للموارد المائية والكهربائية للسهر على تنفيذ بنود هذه الخطة ضمن مفهوم الإدارة المتكاملة لمصادر المياه (Integrated Water Resource Management). وقد تمّ تدريب عدد من الموظفين التابعين لمؤسسات المياه في كافة المناطق اللبنانية على التقنيات الحديثة للريّ والتقنيات الحديثة لفحص جودة المياه وتنظيم إدارة مياه الريّ في البقع الزراعية.

٢. إعادة تغذية طبقات المياه الجوفية ومنع تلوثها وتأمين الأمن المائي والاجتماعي والغذائي

إن ما قامت به المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٨ ولغاية اليوم شملت العديد من المشاريع المائية

الحيوية في كافة المناطق اللبنانية، وقد تمّ دعم هذه المشاريع بحفر الآبار الارتوازية وتجهيزها بناءً لدراسات علمية قامت بها مصلحة المياه الجوفية والجيولوجيا مع وضع دفاتر شروط قياسية للتنفيذ بالإضافة إلى درس العديد من حرم الينابيع واقتراح ما يلزم للمحافظة على مصادر المياه العمومية. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم وضع خطة شاملة على ضوء دراسات حول كيفية تغذية الأحواض الجوفية عامة من المياه الفائضة خاصة تلك المحاذية للشاطئ منعاً لتداخل مياه الجرّ المالحة حيث تشكل هذه الأحواض خزاناً جوفياً كاحتياطي جاهز للاستعمال عند الحاجة. كما شملت أيضاً أعمال الإشراف على التنفيذ والاشتراك في لجان لاستلام المشاريع المائية المتعددة وفي كافة المناطق اللبنانية.

وتقوم مصلحة المياه الجوفية والجيولوجيا بوضع الخرائط الجيولوجية التفصيلية ووضع العديد من هذه الخرائط مع الفهارس اللازمة والإيضاحات المطلوبة، وكذلك الإشراف على العديد من تجارب الضخ للآبار العمومية الأخرى لتأمين المياه للتشجير أو للأغراض الأخرى كالدفاع المدني وغيرها.

بالنسبة للمياه الجوفية، وبعد أن جرى استثمار عشوائي للمياه الجوفية في لبنان، فإنه يجري الآن تحسين هذا الاستثمار بواسطة التغذية الاصطناعية بطريقة علمية متقدمة، وهذا ما تقوم به الوزارة مع شركة Shlumberger الفرنسية بدراسة تغذية الطبقات الجوفية في منطقة الحدث- كاليري سمعان بصورة فعالة. كما تقوم الوزارة باستثمار المياه الجوفية في مواقع محددة تؤمن مصادر إضافية للمياه.

أما بالنسبة لتنظيم حفر الآبار، فقد عرضت المديرية آلية تنظيمية بمشروع قرار يتضمن تكليف لجنة يحصر بها اتخاذ معاملات الترخيص لحفر الآبار ضمن الأصول القانونية المعمول بها مع شروط إضافية حول تحديد الأبعاد لموقع الحفر عن مصادر المياه العمومية.

٣. إنشاء خطوط ومحطات معالجة لتكرير مياه الصرف الصحي للمحافظة على البيئة

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بإدارة وتنفيذ عدد من المشاريع المائية في قطاع الصرف الصحي على الشكل التالي:

i. المشاريع التي تم إنجازها خلال عهد الحكومة: تم افتتاح محطة تكرير للمياه في طرابلس في أوائل العام ٢٠٠٩، وهي بتمويل من البنك الأوروبي للتثمير.

ii. العقود الجديدة الموقعة بعد تموز ٢٠٠٨: ٧ عقود في محافظات الشمال والجنوب وجبل لبنان، تبلغ قيمها الإجمالية ٧١,٧ مليون دولار، والتمويل من قبل البنك الأوروبي للتثمير والوكالة الفرنسية للتنمية والحكومة الفرنسية.

iii. العقود التي لا تزال قيد التنفيذ: ١١ عقداً في محافظات الشمال والجنوب وجبل لبنان والبقاع وبيروت، تبلغ قيمها الإجمالية ٢٢١,٥ مليون دولار، والتمويل من قبل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الأوروبي للتثمير ودولة فرنسا ودولة إيطاليا ودولة اليابان.

iv. مشاريع قيد التحضير (من المتوقع إطلاقها في الربع الأخير من العام ٢٠٠٩ أو الربع الأول من العام ٢٠١٠): ٩ عقود في محافظات الشمال والنبطية وجبل لبنان، تبلغ قيمها الإجمالية ٩٦,٨ مليون دولار، وتمويل من قبل الصندوق الكويتي

للتنمية الاقتصادية العربية (حصته على شكل هبة) والوكالة الألمانية (حصتها على شكل هبة) والبنك الأوروبي للتثمير والاتحاد الأوروبي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق أبو ظبي للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية.

جاء إنشاء «الهيئة المنظمة للاتصالات» وتشكيلها وإطلاق أعمالها فعلياً لتكون «الضابط» لعملية تحرير سوق الاتصالات في مرحلة أولى، ولعمليات المنافسة التي تلي عمليات الخصخصة الكاملة في مراحل لاحقة.

ر. في الاتصالات

١. تنفيذ القانون ٤٣١

i. إن الرؤية الإستراتيجية للحكومة اللبنانية والإدارة الفعلية التي انتهجتها بشأن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كانتا، منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية تاريخه، تهدفان إلى تحديث هذا القطاع الهام وجعله أداة أساسية من أدوات التطور الاجتماعي والتربوي والاقتصادي والعلمي والإنمائي، والتطور العمراني بشكل عام. كذلك وأن يكون أداة أساسية من أدوات الجذب للاستثمارات الأجنبية وللشركات العالمية الكبرى المتخصصة التي تبحث عن دول حاضنة تتميز بالمستوى العلمي العالي لشبابها وبالكفاءات ذات القيمة المضافة والمواكبة للتطور بكلفة منخفضة، وأولها القدرة والمهارة اللازمة لاستعمال وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وعلى ذلك، فلقد عمدت الحكومة الحالية، ومتابعةً للمسار السابق الذي انتهجته الحكومة التي سبقتها برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة، ومنذ عام ٢٠٠٥، بشكل ثابت ومستديم إلى اتخاذ جملة من القرارات والمراسيم التي تتلاءم فيما بينها جميعاً بشكل متناسق ينحو نحو تنمية خدمات الاتصالات في لبنان، وتحديث هذا القطاع وعصرنته ودفعه بقوة للحاق بركب الخدمات الحديثة والمتطورة التي تحتاجها القطاعات الإنتاجية والخدماتية على مختلف أنواعها وأسواقها.

وقد تم ذلك على محورين أساسيين: المحور الأول يتلخص بدعم وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة للاستثمارات في هذا المجال من قبل القطاع العام العامل (وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو) وصرف الأموال اللازمة له لتطوير وتحديث وتوسعة البنى التحتية بأنواعها.

أما المحور الثاني فيشمل مقاربة المفاهيم العصرية الأساسية التي تسمح بتشكيل مشهد عصري لقطاع اتصالات متطور وحديث ينتج خدمات متنوعة وعالية بكلفة منخفضة. كذلك اعتماد النماذج الإدارية والبنيوية العصرية الضرورية لإعادة تنظيم هذا القطاع حسب الاحتياجات الحالية والمستقبلية الضرورية لحسن إدارته، وإدارة إنتاج الخدمات ضمنه بما يضمن الوصول إلى مستوى من الخدمات بنوعية عالية جداً وبكلفة منخفضة بحدها الأدنى، وذلك عبر توسل المنافسة البناءة وإدخال القطاع الخاص كشريك أساسي في عمليات إنتاج وبيع وتوزيع الخدمات.

إن السير بالمحور الثاني كان يهدف في مرحلة أولى إلى تحرير جزئي لقطاع الاتصالات، يتم

أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح مستقبلاً الرئيس السنيورة

الانتقال بعدها إلى تحرير كامل وخصخصة كاملة.

وكان لا بد من أجل السير بهذه المقاربة بمختلف مراحلها أن يصار إلى خلق عنصرين أساسيين: عنصر «مفاعل ومنشط» للسوق، لديه القدرة على الاستثمار في البنى التحتية الضرورية، ولديه هامش من الحرية في إنتاج الخدمات وتسويقها المالي، وعلى معرفة تاريخية بالسوق وحاجياته، وهذا العنصر هو المشغل الوطني «شركة اتصالات لبنان»؛ وعنصر «ضابط» للسوق ينظم حركته المستقبلية ويؤسس لتشريعاته الحديثة ويضمن حق المنافسة العادلة، ويضبط إشارات السير فيه، وهو «الهيئة المنظمة للاتصالات».

وهكذا، قامت الحكومة الأولى للرئيس السنيورة من جهة بإنشاء «الهيئة المنظمة للاتصالات» وتشكيلها وإطلاق أعمالها فعلياً لتكون «الضابط» لعملية تحرير سوق الاتصالات في مرحلة أولى، ولعمليات المنافسة التي تلي عمليات الخصخصة الكاملة في مراحل لاحقة. كما قامت من جهة أخرى بدعم المشاريع الأساسية والهامة التي قامت بها هيئة أوجيرو ووزارة الاتصالات من أجل التحضير لإنشاء شركة «اتصالات لبنان»، وتشكيل الإرث التقني والخدماتي والتسويقي للشركة. ذلك مما يسمح أن تكون خميرة ونواة تنطلق من خلالها عملية التأسيس الفعلية للمشغل الوطني الذي سوف يلعب دور الرافعة الأساسية في عملية إنشاء وإنتاج الخدمات الفردية والمؤسساتية، والذي سوف يضطلع بالقيام بالاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية (من الناحية التقنية، والبشرية، والإنتاجية، والخدماتية، ومن ناحية الكفاءات، والمهارات، وامتلاك المعرفة والخبرة، والاتكال على الذات).

ولعل إطلاق وتنفيذ مشاريع خدمات الحزمة العريضة بمختلف مكوناتها (المحلية والدولية)، وهو المشروع الذي تم خلال عهد حكومة الرئيس

السنيورة الأولى، هي من أهم الشواهد على عزيمة الحكومة وهيئة أوجيرو على التحضير الجدي لإطلاق شركة «اتصالات لبنان» وتمكينها من إجراء الشراكة مع القطاع الخاص. إلى جانب ذلك، فقد تمت توسعة الكابل البحري «قدموس» الذي يربط لبنان بقبرص، ومن خلالها بباقي دول العالم، ١٦ ضعفاً، مع زيادة السعات الدولية الموضوعة بتصرف قطاع خدمات الإنترنت والـ DSL بزيادة ١٨ ضعفاً. ثم إن دخول لبنان عبر هيئة أوجيرو في مشروع الكابل الدولي العابر للقارات IMEWE، والذي يعتبر آخر مشروع كابل بحري متطور وحديث بمواصفات عالية جداً، هو خطوة عملاقة لقطاع الاتصالات اللبناني وخطوة نوعية متميزة سوف يكون لها الأثر البالغ في جعل لبنان محطة إقليمية لبيع وتوزيع السعات الدولية، ومنصة إقليمية تمر عبرها كوابل ترانزيت دولية عديدة إلى عدد من مشغلي الشبكات الهاتفية الثابتة والجوالة في عدد من دول المنطقة مثل: سوريا، تركيا، الأردن، قبرص، العراق، إيران والكويت.

ii. أما بالنسبة للمشاريع الإستراتيجية الكبرى التي سوف تشهدها المرحلة المقبلة في مجال الهاتف الثابت هي على شقين: شق بنيوي أساسي، وشق خدماتي إستراتيجي.

أما الشق البنيوي فيتعلق بضرورة إنشاء وإطلاق شركة «اتصالات لبنان» عبر استكمال تنفيذ القانون ٢٠٠٢/٤٣١ وتعديله. وذلك أن البنية الإدارية الحالية لم تعد صالحة لمواكبة تحديات قطاع الاتصالات وقد وصلت إلى حدود إمكانياتها القصوى، ولم يعد بالإمكان السير قدماً بشكل متسارع إلاّ عبر هيكلية مرنة وقادرة هي شركة «اتصالات لبنان».

أما الشق الخدماتي الإستراتيجي فيرتكز على مشروعين أساسيين يجب إطلاق أحدهما بشكل عاجل وتأمين التمويل المطلوب له، واستكمال الآخر والاستفادة من طاقته. أما المشروع الأول فهو نشر خدمات الحزمة العريضة الاندماجية العالية من خلال بناء شبكة وطنية متكاملة تصل إلى المشترك النهائي عبر الألياف البصرية، وذلك من خلال تعميم الوصلات البصرية إلى كافة المنازل والبيوت والمؤسسات والشركات والإدارات. والتقنيات المعتمدة في هذا المجال هي تقنيات الـ FTTH والـ FTTB والـ FTTC. وأما المشروع الثاني فهو استكمال الكابل البحري IMEWE والعمل على تشغيله واستثماره بين دول المنطقة الإقليميين بما يجعل من لبنان مركزاً للتخابر الدولي وللسعات الدولية.

٢. السير في عملية خصخصة القطاع الخليوي

i. خلال عهد الحكومة الأولى للرئيس السنيورة، تم إطلاق عملية خصخصة القطاع الخليوي خلال مؤتمر صحفي مشترك بين المجلس الأعلى للخصخصة والهيئة المنظمة للاتصالات في ٢٠٠٧/١١/٢، وقد عبّرت ٩ شركات عالمية عن اهتمامها وولجت غرفة المعلومات الالكترونية حيث قامت بتوجيه أسئلة توضيحية أجاب عليها المجلس والهيئة، كما قام ممثّلون عن بعض هذه الشركات بزيارة لمواقع شبكتي الخليوي في شهر كانون الثاني ٢٠٠٨ للاطلاع على حالتها ونظام عملها.

ii. ولما كانت الحكومة السابقة للرئيس السنيورة قد تعهّدت بأن تتم المزايدة بظل الحكومة التي تليها، وفي ضوء التأخير الحاصل على صعيد إجراء الانتخابات الرئاسية، فقد أصدر المجلس

الأعلى للخصخصة والهيئة المنظمة للاتصالات بياناً مشتركاً في ٢٠٠٨/١/٢٣ أعلنا فيه عن تمديد الجدول الزمني للعملية لمدة ثلاثة أشهر، تلاه إعلان تجميد العملية نظراً لوضع الأسواق المالية العالمية وذلك بعد التغيرات الكبيرة التي تسببت بها الأزمة المالية العالمية.

iii. ولما كان وزير الاتصالات الحالي قد طلب أن يقرّ مجلس النواب قانوناً خاصاً بهذه العملية قبل البدء بتنفيذها، عملت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للخصخصة والهيئة المنظمة للاتصالات على تحضير مشروع قانون تمّ عرضه على وزير الاتصالات.

iv. ومع انتهاء مدة عقدي الإدارة الموقّعة مع كل من Detecon وMTC، وبهدف تأمين استمرارية الخدمة، أجرى وزير الاتصالات استدراج عروض فازت به كل من شركة «اوراسكوم» وشركة «زين» بإدارة شبكتي الهاتف الخليوي ابتداءً من ٢٠٠٩/٢/١، وذلك لمدة عام قابلة للتجديد مرة واحدة. وقد نص عقد الإدارة الموقّع على ربط كلفة التشغيل بعدد المشتركين وعلى توسيع الشبكة وتحسين الخدمة والتغطية والتوزيع، إضافة إلى إمكانية الفسخ المبكر للعقد شرط إعلام المشغّل بذلك قبل ثلاثة أشهر.

v. تخفيض الأسعار: إن فكرة خفض أسعار خدمات الخليوي هي فكرة قديمة طرحتها الحكومة الأولى للرئيس السنيورة، لكنها لم تطبق في حينها نظراً لرغبة الحكومة السابقة في إطلاق عملية خصخصة القطاع أولاً والتي كان يفترض أن ينتج عنها منافسة بين الشركات المشغلة وبالتالي خفض للتعرفة وتحسن في الخدمات عامة، ولا سيما مع زيادة كمية المعروض من الخطوط. إلا أنه، ونظراً للمراوحة الحاصلة في عملية التخصيص والتطورات الحاصلة في الأسواق المالية الدولية، عادت الحكومة وأقرت خفض التعرفة وفق خطة وضعتها وزارة الاتصالات في جلستها المنعقدة في ٢٠٠٩/١/٩، إن بالنسبة للخطوط الثابتة أو للخطوط المدفوعة مسبقاً. ونظراً للإقبال المتزايد على خطوط الخليوي بعد هذا الخفض الذي لم يتزامن مع توسيع مدروس للبنية التحتية لشبكة الخليوي من شأنه استيعاب الزيادة في التشغيل، عرفت خدمة الخليوي تراجعاً ملحوظاً في الفترة الأخيرة، علماً أنه قد أطلق العمل في عدة مشاريع في مجال توسيع الشبكة ومن المنتظر أن تساهم في إعادة جودة الاتصالات إلى سابق عهدها فور الانتهاء من تنفيذها.

بلغت تغطية خدمة الـDSL في نهاية حزيران ٢٠٠٩، ٨٥٪ من إجمالي مشتركي الهاتف الثابت. وأدّت الإجراءات المتخذة إلى نمو قياسي في عدد مشتركي هذه الخدمة بلغ حوالي ١١٠ آلاف مشترك.

٣. تحسين وتطوير الحزمة العريضة Broadband

i. استكمال مشروع الإنترنت السريع DSL: أولت هيئة أوجيرو، بالتنسيق التام والدائم مع المديرية العامة للاستثمار والصيانة، اهتماماً خاصاً لتوسيع رقعة انتشار خدمة الإنترنت السريع DSL، فنفذت خطة مؤلفة من مراحل تتدرج لتجهيز مراكزها الهاتفية بالمعدات والتقنيات اللازمة لهذه الخدمة. كما عملت على زيادة السعات الدولية ووفرت ما يزيد عن ٢٨٠ خطاً تأجيرياً E1 إضافياً، كسابقة

قياسية سمحت بزيادة أضعاف مضاعفة على السعات الدولية. كما سيتم تأمين خطوط تأجيرية إضافية في القريب العاجل تزامناً مع نشر الـDSL وخطة تطبيق وإدخال خدمات الحزمة العريضة السلكية واللاسلكية على مختلف الأراضي اللبنانية الـWiMax Broadband.

وقد بلغت تغطية خدمة الـDSL في نهاية حزيران٢٠٠٩، نتيجة هذه الخطة المرحلة، ٨٥٪ من إجمالي مشتركي الهاتف الثابت. وأدّت الإجراءات المتخذة إلى نمو قياسي في عدد مشتركي هذه الخدمة بلغ حوالي ١١٠ آلاف مشترك (وهو ما يشكل ١٤٪ من إجمالي المشتركين في الشبكة الثابتة).

ii. وتولي المديرية العامة للاستثمار والصيانة وهيئة أوجيرو أهمية قصوى لاستعجال إدخال خدمات الحزمة العريضة Broadband، لما لها من تأثير مباشر على تطوير وتحديث قطاع الاتصالات وفتح مجالات عمل واستثمار من شأنها توفير الكثير من فرص العمل واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والحد من هجرة الكفاءات اللبنانية الناشطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات. وهناك تحضير لمشاريع تجريبية رائدة ومتطورة في هذا الخصوص Pilot Projects)، مثل الـFTTB وFTTH في الحمرا والأشرفية، ومشاريع Wimax وIPTV وغيرها. وتعمل المديرية العامة للاستثمار والصيانة وهيئة أوجيرو مع الهيئة المنظمة للاتصالات من أجل تطبيق خارطة طريق بهذا الخصوص تبدأ بإعادة تنظيم حيّز الترددات.

iii. شبكة الألياف البصرية: وضعت هيئة أوجيرو ووزارة الاتصالات خطة شاملة ودقيقة لإكمال شبكة الألياف البصرية، وذلك بالتزامن مع امتداد رقعة انتشار خدمات الإنترنت السريع DSL، بحيث تمتد إلى كل المناطق اللبنانية، وذلك من أجل إنشاء الحلقات الكبرى والوسطى المتكاملة. وجرى وضع برنامج الدراسات والتنفيذ على ٣ مراحل، وبدأ العمل على تنفيذها في بداية ٢٠٠٩.

iv. مشروع توصيل كابلات الألياف البصرية إلى المشتركين (FTTH): أكملت هيئة أوجيرو دراسة تفصيلية لمشروع توصيل كابلات الألياف البصرية إلى المشتركين الـFTTH في منطقتي الحمراء والأشرفية، وكذلك الأمر فقد تم الانتهاء من إعداد دفتر شروط فني لكافة المواد والمعدات المستعملة في هذا المشروع.

والجدير ذكره أن مشروع الـFTTH يسمح بإدخال عدد من الخدمات ذات السرعة العالية لا تتوفر بواسطة شبكة الـDSL الحالية، مع إمكانية الوصول على عدد كبير من المشتركين بغض النظر عن بعد المشترك عن المراكز الهاتفية. وتقدر القيمة التقريبية لمشروع الـFTTH لمنطقتي الحمراء والأشرفية بحوالي ٣٠ مليون دولار موزعة على ٣ مراحل.

٤. مشاريع أخرى

i. إنجاز الجزء اللبناني من الكابل البحري عابر للقارات الـ IMEWE

إن مشروع الكابل البحري عابر القارات IMEWE – India, Middle East & Western) Europe) يعتبر من أهم الإنجازات الإستراتيجية التي ستتمم الجهود المبذولة داخلياً على صعيد تقديم خدمات التواصل الجديدة وزيادة حجم الاتصالات الداخلية ومع الخارج. وينفرد لبنان بهذا الموقع مقارنة مع الدول المجاورة لبعض الوقت حيث تشارك هيئة أوجيرو كشريك كامل في كونسورتيوم تتمثل فيه أبرز مشغلي الاتصالات

في المنطقة وهي فرانس تيليكوم (فرنسا)، تيليكوم إيتاليا سباركل (إيطاليا)، تيليكوم إيجيبت (مصر)، الشركة السعودية للاتصالات (STC)، اتصالات (الإمارات العربية المتحدة)، PTCL (باكستان)، تاتا وبهارتي (الهند)، كما ترأس أوجيرو لجنة وضع المهمات والمسالك والتجديد في هذا الكونسورتيوم، بالإضافة إلى تسلمها مهام نائب رئيس لجنة التشغيل والصيانة ولجنة التمويل والإدارة. إن هذا المشروع، والذي تم توقيع اتفاقياته النهائية في الخامس من شباط ٢٠٠٨، قد وضع لبنان ولأول مرة على خارطة الكوابل البحرية الدولية بالشكل الصحيح.

وبالنسبة للتطورات في العمل على إنجاز هذا المشروع خلال العام الحالي، وبالتحديد يوم الأربعاء الواقع في ٢٠٠٩/٠٥/١٣، أنهت شركة ASN (الشركة الملتزمة إنشاء كابل الـ IMEWE) أعمال مد الكابل البحري في جزئه اللبناني انطلاقاً من نقطة وسطية في البحر الأبيض المتوسط بين طرابلس الميناء في لبنان والإسكندرية في جمهورية مصر العربية وصولاً إلى الشاطئ اللبناني والمحطة الانتهائية (Cable Station) في سنترال طرابلس الميناء، لتكون أوجيرو أول من ينهي هذه المرحلة من بين المشغلين التسعة في الـ IMEWE Consortium رغم كل الظروف العصيبة التي مرّ بها لبنان خلال فترة السنتين المنصرمتين. ولقد تمّ إنجاز المرحلة الأخيرة من مد الكابل البحري في جزئه اللبناني خلال شهر أيار ٢٠٠٩، حيث كانت الأيام من ١٠ إلى ٢٠٠٩/٠٥/١٣ أياماً تاريخيةً بالنسبة إلى هيئة أوجيرو، لاسيما طاقمها الذي خطط وصمم وشارك في مختلف المراحل النظرية والتنفيذية للمشروع، كما أن هذه الأيام هي أيام وطنية بامتياز نظراً إلى ما سوف يحققه كابل الـ IMEWE بالنسبة إلى لبنان بعد وضعه في الخدمة (RFS) مع نهاية العام ٢٠٠٩ أو بداية العام ٢٠١٠:

رفع انتشار الـ Broadband في لبنان والخدمات المرتبطة به إلى أعلى مستوياتها الممكنة عن طريق توفيرها بأسعار منخفضة مع تدني كلفة سعات الاتصال بمختلف دول العالم مع ما لذلك من تأثير إيجابي كبير (لا يمكن تصوره بشكل كامل منذ الآن) على الاقتصاد اللبناني.

تأمين حاجة لبنان إلى السعات الدولية بشكل مستقل عن جاريه التقليديين حيث أن أوجيرو/ وزارة الاتصالات تملك حصة في كامل كابل الـ IMEWE الممتد من الهند إلى أوروبا مروراً بالخليج العربي وهذا في حد ذاته عنصر من عناصر الاستقلال الوطني.

تحويل لبنان إلى «Regional HUB» بسبب وصل المشغلين في الدول المجاورة عن طريقه بكابل الـ IMEWE (وقد بدأت الطلبات تنهمر على أوجيرو ووزارة الاتصالات في هذا الخصوص من قبل مشغلين في قبرص ومن قبل الأشقاء السوريين) وفتح آفاق خدمات جديدة واستجلاب مداخيل إضافية.

وتجدر الإشارة هنا أن هذا الانجاز الوطني الكبير لم يكن ليبصر النور لولا الثقة التي منحت إلى فريق عامل متميز ومتفانٍ من هيئة أوجيرو من قبل وزير الاتصالات السابق مروان حمادة ورئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة، وجرأتهما في اتخاذ القرارات حيث تزامنت أدق مراحل هذا المشروع مع أحلك الظروف على صعيد الداخل اللبناني.

ii. تغطية وسط بيروت بتقنيات الـ Wifi

سوف تقوم وزارة الاتصالات/هيئة أوجيرو،

وفي أقرب فرصة بعد تسلم الحكومة الجديدة مهامها، بالبدء بتقديم الخدمات التي توفرها تقنيات الـ WIFI في وسط مدينة بيروت وذلك لما له من انعكاس إيجابي أكيد على صعيد تشجيع السياحة والإقبال على هذه المنطقة الحيوية من بيروت وبما يساهم في إعادة النشاط إلى الحركة الاقتصادية فيها بعد فترة من الركود تسببت بها الظروف السياسية في لبنان خلال الأشهر الطويلة السابقة من العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. إن هذا المخطط يقضي بتركيب عدد من نقاط الولوج (Wifi Access Points) في وسط مدينة بيروت وقد حددنا مواقع هذه الأخيرة على الخريطة العائدة لوسط بيوت بشكل مبدئي على أن يتبع ذلك مسح ميداني دقيق وعمليات قياس فعلية بعد وصول التجهيزات والمعدات اللازمة في غضون الأسابيع القليلة المقبلة. كما أنه سوف يتم تركيب تجهيزات الـ Wifi Access Points في مناطق محددة حتى يتم التغطية الأمثل لوسط بيروت، علماً أن هذه التجهيزات مصنعة خصيصاً لتحمل الظروف الطبيعية الخارجية (حرارة، رطوبة، الخ...) ولا تحتاج إلا إلى خطوط نحاسية (من النوعية المستعملة في شبكة الهاتف الثابت الخارجية) لتأمين جميع احتياجاتها (تغذية كهربائية واتصال بشبكة نقل المعلومات).

iii. الهاتف العمومي Public Payphone

قامت هيئة أوجيرو والمديرية العامة للاستثمار والصيانة منذ الفصل الرابع من العام ٢٠٠٨ بتنفيذ خطة طموحة، تم الإعداد لها خلال عهد حكومة الرئيس السنيورة الأولى وجرى تنفيذها خلال عهد الحكومة الحالية، لتركيب ٤٠٠٠ هاتف عمومي جديد كحد أقصى، على مرحلتين: واحدة بدأت في تشرين الثاني ٢٠٠٨ لتركيب ١٠٠٠ هاتف عمومي في كل المناطق اللبنانية وتنتهي في أيار ٢٠٠٩، وثانية لتركيب ٣٠٠٠ هاتف عمومي كحد أقصى تبدأ في حزيران ٢٠٠٩ بمعدل ١٥٠ هاتف شهرياً. وحددت ٥ أولويات للأمكنة العائدة

أمير الكويت مستقبلاً الرئيس السنيورة مع وفد وزاري في الكويت

لتركيب هذه الغرف الجديدة :

في الأماكن حيث لا تغطية للشبكة والخليوية،

في الأماكن العمومية حيث هناك حاجة عامة كالمدارس والجامعات،

في الأماكن السياحية والأماكن العمومية والمراكز التجارية الضخمة،

في القرى الكبيرة والمترامية الأطراف وفي الساحات العامة،

في أماكن سكن اللاجئين الفلسطينيين حيث لا تتوافر هذه الخدمة.

iv. تشغيل محطة عين حزير اللاسلكية بالطاقة البديلة

أنجزت وزارة الاتصالات/هيئة أوجيرو محطة لتوليد الكهرباء بقوة ٦ K.W.H بواسطة تركيب نظام توليد طاقة كهربائية مشترك (Hybrid System) يعتمد على الطاقة الهوائية والطاقة الشمسية، لإمداد محطة للاتصالات اللاسلكية في منطقة عين حزير – ترشيش بالتيار الكهربائي لضمان استمرارية عملها، ولا سيما أن كهرباء لبنان لا تصل إلى هذه المنطقة منذ عام ٢٠٠٢. وهذه المحطة تخفف من كلفة المازوت والصيانة، حيث أن كلفة المشروع بكامله الواقعة على الوزارة وأوجيرو تبلغ ٤٠ ألف دولار، فيما كلفة المحطة السنوية بين ثمن مازوت وصيانة وغيرها تصل إلى ٥٠ ألف دولار، والفارق الأساسي أنه يمكن استرداد كلفة المحطة في أقل من سنة، وبالتالي فإن الوفر المحقق هو في السنوات التالية عبر توفير ثمن المازوت وكلفة الصيانة.

v. خفض التعرفة

بدأت وزارة الاتصالات في الأول من كانون الأول ٢٠٠٨ بتطبيق التعرفة المخفضة في مجال الهاتف الأرضي (الثابت). وبناءً على ذلك، فقد خُفضت تعرفة تأسيس الاشتراك الهاتفي الثابت من ٢١٢ ألف ليرة إلى ٥٠ ألفاً، وأدى هذا الإجراء منذ تطبيقه إلى زيادة حوالي /٤٢/ ألف مشترك جديد على إجمالي عدد مشتركي الشبكة الهاتفية الثابتة. كما استحدثت تعرفة ليلية (٢٨ ليرة للدقيقة الواحدة)، وكذلك خطوط هاتفية ثابتة موسمية مسبقة الدفع.

vi. تسهيل آلية تسديد الفواتير وجباية المستحقات المتأخرة

اتخذت المديرية العامة للاستثمار والصيانة بالتعاون مع هيئة أوجيرو إجراءات لتسهيل آلية دفع المشتركين لفواتيرهم، فمددت دوام صناديق الدفع التابعة لها ولهيئة أوجيرو حتى الخامسة من بعد الظهر، وأتاحت للمشتركين الدفع في المراكز الـ ٦٤ التابعة لشركة ليبان بوست أو عبر خدمة المنزل التي تقدمها الشركة (أكثر من ٣٥ ألف مشترك)، إضافة إلى إجراء توطين الفاتورة في المصارف (أكثر من ٢٨١٨٤٠ مشتركاً)، وكذلك عبر مكاتب شركة Western Union المنتشرة على كافة الأراضي اللبنانية والتي تتعدى ٣٥٠ مكتباً. وتخفيفاً للأعباء على المواطنين، وضعت المديرية العامة للاستثمار والصيانة آلية جديدة لإصدار فواتير خدمة الهاتف وتمديد مهل التسديد وقطع الاشتراكات المتأخرة وإدخال شبكات جباية جديدة وجباة إضافيين لتسهيل الأمر على المواطنين.

كذلك قامت المديرية العامة للاستثمار والصيانة وهيئة أوجيرو بإعداد وتطبيق آلية جديدة لاستيفاء الفواتير والمستحقات المتأخرة والمتراكمة منذ سنوات عديدة على المشتركين من خلال آلية تقسيط جديدة وخلاقة تمتد على مروحة من

المهل الزمنية الإضافية قد تصل إلى ٦٠ شهراً، وكذلك فتح صناديق التقسيط على كافة الأقضية اللبنانية وكافة المراكز التابعة للمديرية العامة للاستثمار والصيانة وهيئة أوجيرو.

vii. استعمال بطاقات الإئتمان (Credit/ Debit Card) في عملية تسديد فواتير الهاتف الثابت

لقد عملت وزارة الاتصالات / هيئة أوجيرو خلال السنوات الأخيرة على تحسن وسائل تحصيل الأموال لصالح وزارة الاتصالات بالتزامن مع الاستعداد لإصدار فاتورة الهاتف الثابت الموحدة بوتيرة شهرية، وذلك بغية تسهيل مهمة الزبائن لدى قيامهم بتسديد المتوجبات عليهم لصالح وزارة الاتصالات، ومن بين الإجراءات التي قامت بها في هذا السياق:

إعادة النظر في وسائل التعامل مع المصارف وتحديثها بهدف تشجيع الزبائن على توطين فواتيرهم لديها واستكمال جميع التدابير القانونية والإدارية والفنية في ذلك الخصوص.

الاتفاق مع شركة Liban Post على قيامها بتحصيل فواتير الهاتف الثابت في مكاتبها وكذلك في منازل الزبائن استكمال جميع التدابير القانونية والإدارية والفنية لتمكين شركة Liban Post من القيام بذلك.

إن انتشار خدمات الإنترنت السريع، لاسيما مع إدخال تقنيات الـ DSL، تفرض إتاحة المجال أمام الزبائن الراغبين في تسديد فواتيرهم أو شراء خدمات مسبقة الدفع مقدمة من قبل وزارة الاتصالات بواسطة الإنترنت عن طريق بطاقات الإئتمان (Credi / Debit Card). ولكن العائق الأساسي الذي حال حتى تاريخه دون توفير إمكانية تسديد الرسوم و/أو الفواتير

إن مشروع الكابل البحري عابر القارات (IMEWE – India, Middle East & Western Europe) يعتبر من أهم الإنجازات الإستراتيجية التي ستتمم الجهود المبذولة داخلياً على صعيد تقديم خدمات التواصل الجديدة وزيادة حجم الاتصالات الداخلية ومع الخارج.

بواسطة بطاقات الائتمان يعود إلى العلاوة أو الجعالة (commission) التي يجب أن تسددها وزارة الاتصالات في هذه الحالة للشركة التي تلعب دور البوابة بالنسبة إلى شركات الـ Visa والـ Master Card، الخ. ولقد قامت الوحدات المختصة في هيئة أوجيرو بابتكار وسيلة قد تمكن أوجيرو / وزارة الاتصالات من تجاوز العائق المشار إليه بحيث:

يقوم الزبون بتسديد جعالة فقط في حال رغبته في تسديد الرسوم / الفواتير بواسطة الإنترنت (يكون ذلك بعلمه واختياره، حيث تتم الإشارة إلى ذلك بكل وضوح مع ذكر قيمة الجعالة على موقع أوجيرو الإلكتروني).

لا تتقاضى الشركة التي تلعب دور البوابة أية جعالة عندما يكون التسديد بواسطة بطاقات الائتمان في مراكز البيع أو صناديق القبض مقابل أن يتم تحويل الأموال إلى حساب وزارة الاتصالات ضمن مهلة هي في حد ذاتها عنصر مفاضلة (بالإضافة إلى مهلة تحويل الأموال المحصلة عبر الإنترنت وكذلك إلى قيمة الجعالة في هذه

بدأت وزارة الاتصالات في الأول من كانون الأول ٢٠٠٨ بتطبيق التعرفة المخفضة في مجال الهاتف الأرضي (الثابت). وبناءً على ذلك، فقد خُفضت تعرفة تأسيس الاشتراك الهاتفي الثابت من ٢١٢ ألف ليرة إلى ٥٠ ألفاً.

الحال) بين الشركات المختصة والراغبة في تقديم عروض لأوجيرو / وزارة الاتصالات.

viii. ضبط المداخيل ومكافحة الأعمال غير الشرعية

التخابر الدولي غير الشرعي: اتخذت المديرية العامة للاستثمار والصيانة تدابير عدة لضبط مداخيلها عبر مكافحة ظاهرة التخابر الدولي غير الشرعي، منها قطع الخطوط التأجيرية E1 عن نحو ١٠ شركات وإحالتها على القضاء، ومداهمة محال تستخدم الصحون اللاقطة VSAT في التخابر الدولي غير الشرعي، وفتح الخط الدولي المباشر مع فلسطين، إضافة إلى اجتماعات مع أصحاب غرف الهاتف للعموم غير الشرعية للاتفاق على آلية لتشريعها. وأدت التدابير المتخذة إلى زيادة في عدد الدقائق الدولية الواردة إلى لبنان بنسبة ٢٧٪، وبلغت رقماً قياسياً في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ وهو ١١٥ مليون دقيقة واردة. كما تم التفاوض للتعاقد مع شركة مختصة بإدارة ضبط التخابر غير الشرعي ووقفه، إضافة إلى شراء معدات وبرامج لمراقبة ووقف الـ VOIP غير الشرعي.

المحطات الأرضية المتنقلة SNG: تم تنظيم استعمال المحطات الأرضية الخصوصية للبث الفضائي وأجهزة الإرسال SNG، وطلبت المديرية العامة للاستثمار والصيانة من محطات التلفزة ومحطات البث وإعادة البث الهوائي التقدم بطلبات لتسوية أوضاعها ودفع الرسوم المتوجبة والتصريح عما تملك من هذه الأجهزة والاستحصال على نموذج خاص يلصق على العربات المتحركة. وأنهت تحضير مشروع مرسوم لخفض الرسوم العائدة إلى هذه المحطات حتى ٥٠٪ للسماح بإدخال وترخيص أجهزة جديدة وإدخال شركات جديدة، وأرسلته إلى مجلس شورى الدولة لبيان الرأي.

تنظيم البث الفضائي: بدأت المديرية العامة للاستثمار والصيانة درس مشروع لتنظيم البث الفضائي، مع وجود ١٢ محطة تبث فضائياً من لبنان بشكل غير شرعي وذلك بغية تشريعها وإدخال العشرات غيرها إلى السوق اللبنانية بطريقة شرعية. ومن شأن هذه الخطوة فتح لبنان على آفاق واسعة بحيث يتحول إلى مدينة إعلامية توفّر فرص عمل كثيرة ومداخيل كبيرة للخزينة العامة. وتم إعداد مشروع مرسوم يهدف إلى خفض تكاليف السعات للبث الهوائي والفضائي عبر تحويل الوزارة كشباك وحيد ل Arab Sat وإدخال شركات جديدة ومحطات إضافية إلى السوق اللبنانية.

مكافحة السوق السوداء: وضعت وزارة الاتصالات أطراً محددة وصارمة لمكافحة السوق السوداء في بيع البطاقات المسبقة الدفع في الهاتف الخليوي. وأحالت ملفات عدة إلى مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد، ومنها إلى القضاء المختص.

مزايدة علنية لبيع الخردة: قامت هيئة أوجيرو

الرئيس السنيورة مع نائب الرئيس العراقي في بغداد

بالتنسيق مع المديرية العامة للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات بإعداد دفتر شروط تقنية ومالية لإطلاق مزايدة علنية لبيع المواد الخردة أو الآيلة إلى التلف من ورق وخشب وحديد ومعدن ومطاط وبطاريات ونحاس الخ. ومن شأن هذه المزايدة توفير مداخيل إضافية إلى الخزينة، كما أنها ستحرر مساحات واسعة تملكها الوزارة تستعمل راهناً مستودعات أو مجمعات لهذه المواد.

(مراجعة: مؤشرات أوجيرو العامة، مفصلة في الملحق رقم ١٣)

٥. صون سرية التخابر عملاً بالقانون ١٤٠ وإصدار المراسيم التطبيقية التي تؤمن الأطر التشريعية الضرورية

استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم ١١٢ تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٨، تمّ توقيع عقد اتفاق بالتراضي لتلزيم مشروع شراء وتركيب التجهيزات والبرمجيات اللازمة لتحقيق مركز التحكم والمراقبة ووضعه موضع التنفيذ، وذلك من قِبل وزيري الاتصالات والداخلية والبلديات، مع شركة نوكيا سيمنس نتوركس ش.م.م Nokia Siemens Networks. وقد باشرت الشركة الأعمال بعد استلام المكان من وزارة الاتصالات، على أن تقوم بتسليم المركز على مرحلتين الأولى بعد ٣ أشهر من بدء الأعمال والمرحلة الثانية بعد ٦ أشهر منها.

ويقوم الجهاز الخاص باعتراض المكالمات الهاتفية حالياً بإحالة طلبات الاعتراض الإداري، الواردة إلى وزير الداخلية والبلديات من الأجهزة الأمنية، وبعد أخذ موافقة رئيس مجلس الوزراء عليها عملاً بالقانون ٩٩/١٤٠، إلى وزارة الاتصالات لتنفيذها وذلك بصورة مؤقتة لحين

إنشاء مركز المراقبة والتحكم ومباشرة عمله.

هذا وقد تمّ تشكيل لجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء خالد قباني، ابراهيم نجار، زياد بارود وجبران باسيل، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٦، وذلك لدراسة ما ورد في مطالعة هيئة التشريع والاستشارات وملاحظات وزارتي الاتصالات والعدل حول مدى خضوع الحصول على إذن باستخراج والاطلاع على قائمة الاتصالات الهاتفية الثابتة والخليوية للقانون رقم ٩٩/١٤٠، وكذلك لاقتراح آلية لتنظيم عملية حسن تطبيق القانون بما في ذلك اقتراح ما قد يستوجبه القانون رقم ٩٩/١٤٠ من تعديل.

ولما كانت المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٩٩/١٤٠ تنص على أن تنشأ هيئة مستقلة من الرئيس الأول لمحكمة التمييز ورئيس مجلس شورى الدولة ورئيس ديوان المحاسبة تناط بها صلاحية التثبت من قانونية الإجراءات المتعلقة باعتراض المخابرات المتخذة بناءً على قرار إعدادي، وقد وضع القانون آلية عمل هذه الهيئة، ولما برزت مشكلة إثر شغور مركز رئيس ديوان المحاسبة، ما أدّى إلى تعذّر إطلاق عمل اللجنة العليا، لذلك عمدت وزارة العدل، بالاتفاق مع وزارة الداخلية، على تسلّم كل الاعتراضات المقدّمة في مظاريف مختومة ومسجلة وممهورة بتوقيع رسمي يعطيها تاريخاً صحيحاً وإيداعها الصندوق الحديدي في الوزارة بانتظار اكتمال تأليف الهيئة القضائية وعرضها عليها وفقاً للأصول.

ويقوم الجهاز الخاص باعتراض المكالمات الهاتفية حالياً بإعداد تقرير بناء لتكليف مجلس الوزراء في جلستيه المنعقدتين في ٢٠٠٩/٢/٥ و٢٠٠٩/٣/٢٦ حول كيفية التعامل والاستفادة من قاعدة المعلومات التي وافق مجلس الوزراء على إعطائها للأجهزة حتى ٢٠٠٩/٥/١٥ ضمناً.

ش. في حماية البيئة

١. تفعيل دور وزارة البيئة التشريعي والرقابي والتوجيهي

استطاعت الوزارة استقطاب عدد من الهبات لتنفيذ مشاريع متعلّقة بالأمور التالية:

i. «استعراض وتشجيع استخدام أفضل التقنيات والممارسات المتاحة لتخفيف إنتاج النفايات الصلبة بغية تجنب وخفض انبعاثات الديوكسين والزئبق» (المرسوم ٢٠٠٨/٦٧٦)

ii. «بناء القدرات والتخلّص من الملوثات العضوية الثابتة ولا سيما البينيفيل المتعدد الكلور ومعالجة المواقع الملوثة بالبينيفيل المتعدد الكلور» (المرسوم ٢٠٠٨/٥٨٠)

iii. «التقرير الوطني الرابع لاتفاقية التنوع البيولوجي- التقييم الوطني لأهداف التنوع البيولوجي لـ ٢٠١٠» (المرسوم ٢٠٠٨/٤٩١)

iv. «المحافظة وإعادة تأهيل موارد لبنان الحرجية» (المرسوم ٢٠٠٨/٨٠٥).

كما عمدت الوزارة إلى متابعة التواصل والتنسيق مع جميع الجهات المعنية، من القطاعين العام والخاص لا سيما الجامعات والجمعيات، حيث نظّمت وزارة البيئة المؤتمر الوطني الدائم للبيئة مع مختلف الجمعيات البيئية الناشطة، والذي نتج عنه مشروع «حماة البيئة» الذي يهدف إلى إشراك الجمعيات الأهلية في عملية مراقبة الأوضاع البيئية من أجل الحفاظ عليها وصونها من كل اعتداء.

٢. تنفيذ الخطة الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة

إطلاق حملات نثر البذور لأول مرة في لبنان منذ أكثر من خمسين عاماً في مناطق مختلفة في البقاع والشمال وجبل لبنان.

بعد أن أقرت حكومة الرئيس السنيورة الأولى الخطة الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات المنزلية الصلبة على كافة المناطق اللبنانية في ٢٠٠٦/٦/٢٨، عادت وأصدرت قراراً بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٠ يقضي بتشكيل لجنة من ممثلي وزارات الداخلية والبلديات، والبيئة، والمالية ومجلس الإنماء والإعمار للعمل تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء بهدف اقتراح الحلول المناسبة لموضوع المناقصة العائدة لإدارة النفايات الصلبة في ضوء بعض الخيارات التي كان قد تقدم بها مجلس الإنماء والإعمار لوضع الخطة موضع التنفيذ.

ولما لم يطرأ أي جديد حول هذا الشأن، عاد مجلس الوزراء خلال ولاية حكومة الرئيس السنيورة الثانية وقرر في ٢٠٠٨/١٢/٣٠ تشكيل لجنة ثانية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من وزراء الأشغال العامة والنقل، والمالية، والبيئة والداخلية والبلديات، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار لدراسة الخطة المتعلقة بإدارة النفايات المنزلية الصلبة واقتراح الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذها ولكيفية تأمين التمويل اللازم لها، لكن اللجنة لم تتوصل إلى أية مقررات عملية حتى الآن.

٣. توسيع رقعة لبنان الخضراء من خلال تفعيل إدارة كوارث الحرائق وقاية ومكافحة

نشطت وزارة البيئة على عدة أصعدة في هذا الشأن، حيث قامت بالتالي:

i. تفعيل إدارة كوارث الحرائق وقاية ومكافحة: حيث تم تنفيذ عدد من المشاريع بالتنسيق مع جهات دولية ومحلية، من أبرز نتائجها: (١) إعداد «إستراتيجية وطنية لإدارة حرائق الغابات» ؛ (٢) إنشاء مشتلين جديدين في قضاء الشوف وعكار؛ (٣) تأمين غرفة عمليات وتجهيزات ومعدات ودورات تدريبية لعناصر الدفاع المدني، بالإضافة إلى حراس الأحراج في وزارة الزراعة وقيادة الجيش و(٤) بثّ المعلومات الصحيحة إلى المواطنين ضمن حملة إعلامية وتوعوية شاملة.

ii. إطلاق حملات نثر البذور من الجوّ: ولأول مرة في لبنان منذ أكثر من خمسين عاماً، وذلك في مناطق مختلفة في البقاع (دير الأحمر، القرعون، بكيفا) والشمال (كفيفان، جربتا، جران ، كرم سدّي ، القبيات وعندقت) وجبل لبنان (رشميّا)، مساحتها حوالي ١٧٦ هكتار، بحوالي ٣٠٠٠ كلغم (أي ٣،٧٥٠،٠٠٠ بذرة) من البذور المختلفة (صنوبر جوّي، خرّوب وبلوط).

iii. التحريج: إطلاق مشروع « المحافظة وإعادة تأهيل موارد لبنان الحرجية» (بعد صدور مرسوم قبول الهبة رقم ٨٠٥ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٦) الذي من شأنه إعادة إنعاش الخطة الوطنية للتحريج التي تأثرت بشكل مباشر من جرّاء حرب تموز ٢٠٠٦.

iv. إعادة تأهيل الأراضي: حيث جرى تعديل المرسوم المتعلق بتنظيم المقالع والكسارات (رقم ٨٨٠٣ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٠٤ وتعديلاته) عبر استصدار المرسوم رقم ١٧٣٥ تاريخ ٢٠٠٩/٤/١٤.

من جهة أخرى، أطلق وزير الداخلية حملة «أخضر دايم» التي تمكنت من جمع مبلغ ١٥,٥

مليون دولار من المجتمع المدني (منها ٨ ملايين دولار من الشيخ سعد الحريري) بهدف شراء ٣ طوافات، بعد أن تمّ وضع دفتر شروط بمواصفات عالمية ومناقصة شفافة شملت أكثر من ١٥ شركة عالمية. وقد تمّ استلام الطوافات خلال شهر أيار ٢٠٠٩. كما أن جمعية «أخضر دايم» وضعت دفتر شروط وأطلقت مناقصة لشراء شاحنات رباعية الدفع تتسع إلى ألف ليتر ماء لإطفاء الحرائق يتمّ توزيعها على البلديات التي لديها أحراجاً مهددة بالحرائق. وتجدر الإشارة إلى أن الحملة بحاجة إلى جمع ما يقارب الـ ٤ ملايين دولار إضافية لشراء حوالي ٥٠ شاحنة منها.

هذا ورفعت الوزارة إلى مجلس الوزراء اتفاقية تعاون مع الدولة الاسبانية لإنشاء غرفة عمليات في الدفاع المدني لمراقبة الحرائق والتنسيق بين كافة الأجهزة المعنية وتدريب عناصر الدفاع المدني وتجهيزهم لإطفاء الحرائق.

٤. السير باتجاه استحداث الضابطة البيئية للتشدّد في تطبيق القوانين

يجدر الذكر في هذا المضمار إلى أنه لا يمكن السير باتجاه استحداث الضابطة البيئية قبل (١) استصدار مشروع مرسوم تنظيم الوحدات التابعة لوزارة البيئة وتحديد مهامها وملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها، أي المرسوم التطبيقي للقانون ٢٠٠٥/٦٩٠ (تحديد مهام وزارة البيئة وتنظيمها) الذي ينصّ على إنشاء دوائر إقليمية وضابطة بيئية، و(٢) مشاريع مراسيم ترفيع بعض الموظفين من الفئة الثالثة إلى الفئة الثانية- من بينهم رئيس مصلحة الدوائر الإقليمية والضابطة البيئية. والوزارة لا تزال تعمل على تنفيذ هذا الأمر.

إطلاق حملة «أخضر دايم» التي تمكنت من جمع ١٥,٥ مليون دولار (منها ٨ ملايين دولار من الشيخ سعد الحريري) بهدف شراء ٣ طوافات لإطفاء الحرائق.

ت. في قطاع النقل

١. إقرار سياسة قطاع النقل البرّي للركاب والبضائع وسياسة قطاع النقل البحري

تم إعداد مسودة لسياسة قطاع النقل البري (للركاب والبضائع) ومسودة لسياسة قطاع النقل البحري، وتم رفعهما إلى مجلس الوزراء لإبداء الرأي بشأنهما وإقرارهما. وتعتمد السياسة القطاعية على ضرورة تفعيل وتطوير عمل القطاعين العام والخاص وبناء شراكة متينة بينهما بهدف تحسين وتطوير نشاطات قطاع النقل العام. ويكون ذلك من خلال تحديد دور كل منهما في القطاع بحيث يكون دور الإدارة العامة المنظّم للقطاع والمشرف على حسن أداء نشاطاته التي تفتح أمام القطاع الخاص ليقوم بها من خلال دوره التشغيلي.

٢. تعزيز دور لبنان الإقليمي والدولي في مجال النقل

إن لبنان ممثلاً بوزارة الأشغال العامة والنقل – المديرية العامة للنقل البري والبحري هو عضو فاعل في المنتديات الإقليمية والدولية المعنية بشؤون النقل البري والبحري. إضافة إلى الدور الفاعل الذي تقوم به الإدارة اللبنانية في إطار لجان النقل في جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، فإنها تشارك بفعالية في المنتدى الإقليمي

الأورو- متوسطي من خلال مشروع النقل الأورو- متوسطي (EuroMed Transport Project) والذي نتج عنه وضع مخطط النقل الإقليمي (Regional Transport Action Plan) والذي يحقق التجانس والتكامل بين الدول الأورو- متوسطية في مجال النقل البري والبحري والجوي. وقد التزمت الدول المشاركة ومنها لبنان في تحقيق خطوات هذا المخطط. أما على صعيد النقل البحري، فإن لبنان هو عضو فاعل في المنظمة البحرية الدولية، وقد أثبتت الإدارة اللبنانية مكانتها في المنظمة وفي العمل الفاعل لتحسين وتطوير قطاع النقل والملاحة البحرية. وقد كان للخطوات والمشاريع التي قامت بها الإدارة أثرها الفاعل في تحسين سمعة الأسطول البحري اللبناني وفي إدارة شؤون العاملين في البحر وتدريبهم لمواكبة التطور العالمي لهذا القطاع. ومن نتائج هذه الخطوات أن أصبح لبنان على اللائحة البيضاء للمنظمة، إضافة إلى أنه قد تم اعتماد الشهادات الصادرة عن الإدارة البحرية من قبل المنظمة البحرية خلال دورة لجنة السلامة البحرية في أيار ٢٠٠٩.

٣. تحسين واقع قطاع النقل الداخلي وتأمين نقل داخلي كفوء وملائم للبنانيين يسهم في تخفيض كلفة الفاتورة النفطية

تم إعداد خطة لإصلاح واقع قطاع النقل العام في لبنان بما يحقق نظام نقل عام متكامل يمكن من خلاله تأمين خدمة النقل لكافة المواطنين على الأراضي اللبنانية بأكلاف مقبولة، وبما يسهم في تخفيض كلفة الفاتورة النفطية من خلال الاعتماد على وسائل النقل العام للركاب في التنقل كبديل لاستخدام السيارة الخاصة. وقد تم رفع هذه الخطة إلى مجلس الوزراء لإبداء الرأي بشأنها وإقرارها.

وقد تم لذلك إعداد دراسة شاملة على مستوى لبنان لتحديد خطوط السير ومناطق العمل واحتياجاتها لتأمين خدمة نقل ذات مستوى لائق وبأسعار معقولة لكافة المناطق اللبنانية، بما يضمن نظام نقل متكامل يمكن من خلاله بناء الثقة عند المواطن لاستخدام النقل العام بديلاً عن استخدام سيارته الخاصة. وسيكون للقطاع الخاص دور فاعل في تأمين خدمات النقل من

الرئيس السنيورة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس

خلال مناقصات يتم إطلاقها في المناطق لخطوط سير أو مناطق عمل معينة.

إضافة لذلك، نصت الخطة على ضرورة دعم القطاع الخاص المشغّل لمركبات النقل العام من خلال سلسلة من الإعفاءات من الرسوم الجمركية ورسوم التسجيل والميكانيك لأول مرة بهدف تحفيزه على تجديد نوعية مركباتهم وفق معايير بيئية محددة تخفف من التلوث الناتج عن قطاع النقل.

٤. معالجة مشكلة المخالفات على الأملاك البحرية العمومية

تم إعداد مشروع قانون لمعالجة التعديات على الأملاك العمومية البحرية، وقد تمت الموافقة على مشروع القانون من قبل مجلس الوزراء وتمت إحالته إلى مجلس النواب تمهيداً لإقراره.

٥. معالجة مشكلة التعدّيات على سكّة الحديد من قِبل أفراد ومؤسسات خاصة وعامة والعمل على إزالتها.

لم يطرأ أي جديد على موضوع إزالة التعديات بشكل عملي باستثناء توجيه الإنذارات للمخالفين ومتابعة الدعاوى المرفوعة بوجههم. إن الأمر يحتاج إلى مؤازرة جدية من قبل القوى الأمنية لإزالة كافة التعديات على حرم سكك الحديد.

ث. الإعلام

١. تحديث النصوص القانونية الخاصة بالإعلام والإعلان

سعت وزارة الإعلام، بالتعاون مع نقابتي الصحافة والمحررين، إلى تعزيز احترام القوانين. وجرت مشاورات واسعة مع الإعلاميين والإعلاميات، المنضوين في هيئات مدنية والمستقلين، حول القوانين الحاضرة واقتراحات تعديلها أو وضع قوانين جديدة، لا سيما قانون لتنظيم المهن الإعلامية. غير أن هذه المشاورات لم تصل بعد حدّ إعداد مشاريع قوانين. وفي السياق نفسه، أفضت المشاورات إلى إعداد إعلان مبادئ يهدف إلى تعزيز أخلاقيات المهنة الإعلامية، إلا أنه لم يقرّ بإجماع وسائل الإعلام، بل عارضه عدد محدود منها لذلك تقرر وضع النص المذكور بتصرّف المعنيين للالتزام به طوعاً والانطلاق منه كشرعة سلوك مهنية مشتركة أو خاصة بكل وسيلة إعلامية.

٢. تطوير الوكالة الوطنية للإعلام والإذاعة اللبنانية

i. الوكالة الوطنية للإعلام: تمّ تطوير العمل في الوكالة الوطنية للإعلام في مجالات خمسة:

تحديث الصفحة الالكترونية في المحتوى والإخراج

إطلاق خدمات جديدة: النشرة الصوتية والنشرة المصورة والرسائل القصيرة والبحث في المحفوظات

إصدار نشرة يومية بكل من اللغتين الإنكليزية والفرنسية

تجهيز المكاتب في بيروت والمناطق تقنياً وتأمين الأجهزة الضرورية لعمل المندوبين

تدريب العاملين عن طريق ورش عمل متخصصة.

ii. إذاعة لبنان: جرى العمل على تحسين أوضاع إذاعة لبنان (البرنامج العربي والبرنامج الفرنسي) التقنية والبشرية، لا سيما في مجالي فهرسة المحفوظات وصيانتها وتطوير نشرات الأخبار.

وأعدّت خطة كحملة إعلانية تهدف إلى التعريف بإذاعة لبنان وهي جاهزة للتنفيذ فور توفر المال اللازم المرصود في موازنة ٢٠٠٩.

٣. تنظيم أوضاع تلفزيون لبنان الإدارية والمالية والتقنية

وضعت خطة شاملة وتفصيلية للنهوض بتلفزيون لبنان، وقد تمّ إعدادها استناداً إلى دراسة شركة بوز الاستشارية وإلى اقتراحات تقدم بها عدد كبير من المختصين والمهتمين. غير أن هذه الخطة التي تستدعي قرارات إدارية ومالية لم يتمّ إقرارها بعد في مجلس الوزراء. وبالتلازم مع إعداد الخطة المذكورة جرى العمل على تطوير تلفزيون لبنان في المجالات التالية:

i. صيانة المحفوظات ونسخها وفهرستها

ii. معالجة الديون المترتبة على التلفزيون والمنازعات القضائية

iii. وضع نظام داخلي بعد التشاور مع نقابة العاملين في التلفزيون والشروع في تنفيذه

iv. تعزيز نشرات الأخبار ضمن الإمكانات المالية والبشرية المحدودة، وضمان التزامها أخلاقيات الإعلام العام.

٤. شؤون إعلامية عامة

i. جرى العمل على تنظيم أوضاع المتعاقدين مع وزارة الإعلام وتعديل بعض العقود بما يؤمن الإنصاف وحسن سير العمل. وفي السياق نفسه، ونظراً لعدم تجاوز الموظفين في الملاك أصابع اليد الواحدة، جرى تكليف عدد من المتعاقدين بالمسؤوليات الأكثر تلاؤماً مع كفاءاتهم لتأمين الاستمرارية في المرفق العام.

ii. جرى العمل على توسيع خدمات دائرة الصحافة الأجنبية لجهة استقبال المراسلين الأخبار وتسهيل إقامتهم وعملهم في لبنان. وعقدت لقاءات دورية بين وزير الإعلام ومندوبي وسائل الإعلام الأجنبية العاملين في بيروت.

تقوم وزارة الداخلية بتحضير مشروع قانون يمكن المرأة اللبنانية من أن تعطي زوجها وأولادها الأجانب الجنسية اللبنانية.

خ. في شؤون المرأة

١. تنفيذ التعهّدات التي التزم بها لبنان والواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقّعها أو التوصيات التي وافق عليها

i. تقوم وزارة الداخلية بتحضير مشروع قانون يمكن المرأة اللبنانية من أن تعطي زوجها وأولادها الأجانب الجنسية اللبنانية. ونظراً للبعد الإنساني لهذه القضية ودقة التعاطي معها، وفي سبيل المساهمة في معالجة جزء من المشاكل الاجتماعية التي تحملها في طياتها، تدرس المديرية العامة للأمن العام إمكانية تعديل الأوامر الصادرة عنها بحيث تشمل إقامة المجاملة المجانية زوج وأولاد المرأة اللبنانية (إذا كانوا أجانب).

ii. أعد مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مشروع قانون لحماية النساء من العنف الأسري وجرى عرضه على مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢، الذي شكل لجنة وزارية للتعمق بدراسة المشروع.

ذ. في الثقافة

١. إقرار مشاريع القوانين التنظيمية لوزارة الثقافة ولمديريتها وللمؤسسات العامة والهيئات العاملة تحت وصايتها

في هذا الإطار، عملت وزارة الثقافة على إصدار القوانين التالية:

القانون رقم ٣٥ (تنظيم وزارة الثقافة)، القانون رقم ٣٦ (المؤسسات العامة المرتبطة بها)، القانون رقم ٣٧ (الممتلكات الثقافية)، القانون رقم ٥٦ (تنظيم المهن الفنية).

ويجري العمل حالياً على دراسة المراسيم التنظيمية لقانون تنظيم وزارة الثقافة.

٢. تطوير وتوسيع شبكة المكتبات العامة

i. وضع حجر الأساس للمكتبة الوطنية في الصنائع: بعد جهود كبيرة وسعي حثيث لرئيس مجلس الوزراء الذي يعود له الفضل في السعي لدى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر في تبني مشروع بناء المكتبة الوطنية، تم خلال عهد الحكومة الحالية وضع مشروع المكتبة الوطنية على مسار التنفيذ. وهذا المشروع هو أحد المشاريع الثقافية الأربعة التي سعى الرئيس السنيورة إلى إطلاقها عبر تأمين التمويل اللازم لها، وهي إضافةً إلى المكتبة الوطنية، دار الثقافة والفنون: المركز اللبناني- العماني، والمتحف الأثري التاريخي في مدينة صيدا، والمتحف التاريخي في مدينة بيروت. وبالفعل، فقد أقامت وزارة الثقافة في العاشر من شهر أيار ٢٠٠٩ احتفالاً بوضع حجر الأساس للمكتبة الوطنية في الصنائع التي تقام بهبة قطرية، وذلك برعاية الرئيس السنيورة وبحضور سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم سموّ امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ومعالي الوزير عبد الله بن حمد العطية، نائب رئيس مجلس الوزراء في دولة قطر وزير الطاقة والصناعة. ويجري الإعداد لتوقيع اتفاقية الهبة في أقرب فرصة.

الرئيس السنيورة مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في اسطنبول

ii. تطوير وتوسيع شبكة المكتبات العامة: فيما يتعلق بتطوير شبكة المكتبات العامة ومراكز المطالعة والتنشيط الثقافي، عززت وزارة الثقافة شبكة هذه المراكز خلال السنوات الماضية حتى أصبح عدد المراكز العاملة يبلغ ٢٤ مركزاً، من بينها أربعة مراكز افتتحت خلال السنة الفائتة، مع وجود عشرة مراكز حالياً قيد الإعداد والتنفيذ. وهناك تعاون مع المنظمة الدولية للفرنكفونية لإنشاء مراكز جديدة على مختلف الأراضي اللبنانية. وفي تشرين الثاني ٢٠٠٨، وقعت وزارة الثقافة اتفاقيات شراكة مع ٢٥ مكتبة عامة جديدة، لتصبح عدد المكتبات العامة الشريكة لوزارة الثقافة ٧٠ مكتبة، ولدى وزارة الثقافة حالياً مشاريع عديدة بهذا الخصوص. وبذلك، يصبح عدد المكتبات العامة ومراكز المطالعة والتنشيط الثقافي ١٠٤ موزعة على مختلف الأراضي اللبنانية. كذلك سعت وزارة الثقافة إلى تأهيل المكتبات العامة وتجهيزها بالمعدات اللازمة، وهي قريباً ستستكمل مكننة ٤١ مكتبة عامة.

٣. مشروع قانون لإقامة صندوق التنمية الثقافية

يتضمن القانون رقم ٣٥ (تنظيم وزارة الثقافة) الذي صدر مؤخراً مادة تنص على إنشاء صندوق للمديرية العامة للثقافة وآخر للمديرية العامة للآثار.

٤. تعزيز التراث الوطني وتقديم جوائز الإبداع الثقافي والفني

في مجال تعزيز التراث الوطني، يجري العمل حالياً على المشاريع التالية:

i. بدء العمل التنفيذي على إنشاء «دار الثقافة والفنون: المركز اللبناني- العماني» الذي تبرع

بعد جهود كبيرة وسعي حثيث لرئيس مجلس الوزراء الذي يعود له الفضل في السعي لدى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر في تبني مشروع بناء المكتبة الوطنية، تم وضع مشروع المكتبة الوطنية على مسار التنفيذ.

جلالة السلطان قابوس بمبلغ ٢٠ مليون دولار أميركي لتغطية كلفة بنائه وتجهيزه، وقررت الحكومة اللبنانية تخصيص قطعة أرض بمساحة ٢٧٥٠م٢ في وسط مدينة بيروت التجاري لهذا المشروع. وكانت وزارة الثقافة قد نظّمت خلال عهد حكومة الرئيس السنيورة الأولى مشاورات مع عدد كبير من المهتمين والخبراء والمعنيين من أجل وضع تصور لأهداف المركز وأدواره ووظائفه ومجالات عمله، كما قامت مجموعة استشارية متخصصة بإعداد البرنامج العلمي والوظيفي والهندسي والتحضير لمباراة معمارية دولية، علماً أن سلطنة عمان ستقوم بالإشراف مباشرةً على تنفيذ هذا المشروع الكبير والهام.

ii. وضع حجر الأساس لإنشاء متحف أثري تاريخي في مدينة صيدا من أجل المحافظة على الآثار المكتشفة، بهبة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية قيمتها ٤ مليون دولار، وبمساهمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تبلغ ٢٥٠،٠٠٠ دينار كويتي، علماً أن مجلس الوزراء الكويتي قد تبنى إنشاء متحف تاريخي في مدينة بيروت أيضاً. ويجري العمل على وضع التصاميم لهذين المتحفين، ومن المقدر أن ينتهي العمل بهما

أربعة مشاريع ثقافية سعى الرئيس السنيورة إلى إطلاقها عبر تأمين التمويل اللازم لها، هي المكتبة الوطنية، ودار الثقافة والفنون: المركز اللبناني-العماني، والمتحف الأثري التاريخي في مدينة صيدا، والمتحف التاريخي في مدينة بيروت.

في العام ٢٠١٣ لمتحف صيدا وعام ٢٠١٤ لمتحف بيروت.

iii. مسودة مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي وتشرف على تنفيذه منظمة اليونسكو لكيفية تطبيق اتفاقية التراث الثقافي غير المادي التي أعلنتها منظمة اليونسكو في العام ٢٠٠٣ وصادق عليها لبنان بموجب القانون رقم ٧٢٠ تاريخ ٢٠٠٦/٥/١٥، وسيصار إلى إجراء دراسات وبحوث عن كيفية المحافظة على هذا التراث وتنميته وتطويره ووضع لوائح وطنية بكافة عناصره.

iv. تنفيذ برنامج تدريبي بشأن استعمال تقنية المسح الثلاثي الأبعاد بواسطة الليزر لرفع شامل لموقع بعلبك الأثري وتحديد المخاطر التي تتهدده، وذلك بهبة من اليونسكو بقيمة ٧٢٧،٢٢٦ دولار. كما سيتم تزويد المديرية العامة للآثار بالتجهيزات التقنية اللازمة للمشروع الذي سيسمح من جهة بتقييم الوضع الحالي للموقع الأثري وتمكين الإدارة من متابعة التغيرات المحتمل أن تلحق به.

٥. الإعداد لتظاهرة ثقافية كبيرة بمناسبة إعلان بيروت عاصمة عالمية للكتاب ٢٠٠٩.

تابعت وزارة الثقافة التحضيرات العملية والميدانية لإطلاق «بيروت عاصمة عالمية للكتاب ٢٠٠٩»، هذه التظاهرية الثقافية الوطنية العالمية الكبرى، والتي انطلقت فعالياتها في ٢٥ نيسان ٢٠٠٩ بحضور سياسي وثقافي كبيرين. وقد وضعت لهذه الغاية الإستراتيجية والخطة التنظيمية على مدار سنة كاملة، وصدرت القرارات المنظمة لهذا الحدث الكبير (مالياً وإدارياً). كما جرى العمل لجهة تنفيذ المشاريع الثقافية وفقاً لأجندة وضعت لهذه الغاية.

ض. في الشباب والرياضة

١. تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة

i. إنجاز قانون التحكيم الرياضي وإحالته إلى مجلس الوزراء.

ii. إصدار المرسوم ١٢٠٢ الخاص بتعديل المرسوم ٢١٣ المتعلق بتنظيم الحركة الرياضية والشبابية والكشفية في لبنان. ومن ثم إنجاز الملف المتعلق بتصحيح التفاوت المحدود ما بين المرسوم ٢١٣ وتعديلاته والشرعة الاولمبية الدولية بناء على رغبة الجهات الدولية المعنية، ووضع التعديلات في صيغتها النهائية بانتظار تشكيل الحكومة الجديدة.

iii. إنجاز نماذج الأنظمة العامة للجمعيات الشبابية والكشفية والرياضية وإحالتها إلى مجلس شورى الدولة لإبداء الرأي.

iv. وضع برنامج الشباب الأورو-متوسطي بالتعاون وبتمويل الاتحاد الأوروبي موضع التنفيذ، حيث تمّ في هذا المجال تنفيذ ثلاث ورش عمل بالتعاون مع الجامعة الأميركية للعلوم والتكنولوجية إضافة إلى المساهمة في ورشة عمل خارج لبنان وإنجاز موقع الالكتروني للبرنامج.

٢. إطلاق مشروع المبنى الموحّد للهيئات

الرياضية والشبابية والكشفية بقطاعيها الرسمي والأهلي على المدينة الرياضية

على صعيد تحسين أوضاع المدينة الرياضية في بيروت، تم ما يلي:

i. الموافقة على عقد تخصيص مع وزارة المالية، إذ تم تخصيص مساحة ١٢٥ ألف متر حيث توجد المدينة حالياً، بالإضافة إلى مساحة حوالي ١٥ ألف متر إضافية.

ii. الموافقة على تخصيص مساحات غير مستعملة من المدينة الرياضية، والقرار بانتظار توقيع وزير المالية، وهذه المساحة تقدر بحوالي ٥٠ ألف متر كانت TURF CLUB وكانت أحدث نادي للخيول في الشرق الأوسط.

iii. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة لمشروع قانون لإعادة تأهيل المدينة الرياضية على ثلاث سنوات إضافة إلى صيانة الأقسام المؤهلة، بانتظار موافقة وزير المالية على مشروع القانون هذا.

٣. تشكيل اللجنة العليا لوضع الاستراتيجية الوطنية للشباب والرياضة للسنوات العشر المقبلة ومنحها مهلة ٦ أشهر لإنجاز عملها على شكل مشروع قانون

تمّ وضع المشورة الوطنية للسياسات الشبابية في لبنان بالتعاون مع منظمة الاونيسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي نتج عنها:

i. إنجاز مسودة السياسات الشبابية في لبنان.

ii. تمّ إعداد مشروع قانون للهيئة الوطنية للسياسات الشبابية في لبنان (أرسل إلى مجلس الوزراء).

iii. إنجاز مشروع قانون البطاقة الشبابية في لبنان (أرسل إلى مجلس الوزراء).

٤. في التحضيرات للألعاب الفرنكوفونية

i. إنجاز الملف الكامل المتعلق بتنظيم لبنان لدورة الألعاب الفرنكوفونية لجهة الهيكلية واللجان وملف الأنشطة الرياضية والثقافية وتأمين التمويل اللازم لها.

ii. استضافة لبنان لدورة الألعاب الفرنكوفونية السادسة- بيروت ٢٠٠٩، وإنجاز كافة التحضيرات والاستعدادات لاستقبال الحدث الفرنكوفوني الهام، في كل الأقسام والقطاعات التنظيمية المختلفة: حفل الافتتاح والختام، الألعاب الثقافية (٧ أنشطة)، الألعاب الرياضية (٧ أنشطة)، المراسم (البروتوكول)، إعداد مواقع الألعاب (التحضيرات اللوجستية)، إقامة الوفود، خدمات الأطعمة، الإعلام، التواصل، العلاقات العامة، المعلوماتية، الإدارة، النقل، المتطوعون، الأمن، بطاقات الاعتماد، الخطة الصحية وموقع الانترنت.

غ. جلسات المساءلة

١. تعزيز العلاقة بين مجلس النواب ومجلس الوزراء وعقد جلسات نيابية دورية مخصّصة لاستيضاح الحكومة ومساءلتها بما يعزّز الديمقراطية ويسهم في تحقيق مستوى أفضل من الأداء.

إن تنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية كانت المهمة الأساسية في مهام مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب. وبناءً على هذه التجربة، فقد تم من خلال تفعيل عمل مكتب الوزير تقدم ملحوظ في الشفافية والعلاقة الديمقراطية بين هاتين السلطتين. فقد كانت هناك مشاركة فعلية للوزراء على مستوى اللجان النيابية في دراسة مشاريع واقتراحات القوانين، كما أبدت الحكومة اهتماماً بمقررات اللجان والعمل على

الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مستقبلاً الرئيس السنيورة ووفد وزاري في صنعاء

المشاركة في جلساتها. واتسمت جلسات اللجان النيابية بالشفافية وإعطاء المعلومات المطلوبة لرئاسة الحكومة والوزراء المعنيين للاطلاع.

بالإضافة إلى ذلك، فقد كان هناك اهتمام من قبل الحكومة بالأسئلة والاستجوابات النيابية التي كانت تتم الإجابة عليها من قبل رئاسة الحكومة والوزارات المعنية، بشكل بطيء أحياناً ولكنه دقيق بشكل عام، بالرغم من وجود بعض العقبات في الإجابة على بعض الأسئلة التي تتطلب قرارات سياسية.

وقد كانت مشاريع القوانين تحال بشكل دوري إلى مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب وإلى مجلس النواب للاطلاع عليها ودراستها في اللجان النيابية. وقد تم التنسيق عبر مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب بين الأمانة العامة لمجلس النواب والأمانة العامة لمجلس الوزراء بشكل فعّال وذلك لتعزيز المشاركة والاطلاع على مشاريع القوانين ومتابعتها. وقد أبدت الدوائر المختصة في المجلس النيابي ورئاسة الحكومة كل الاستعداد للتواصل وذلك من خلال الجهد الكبير والشفافية المتبعة في العمل، إذ تمّ إقرار ٧٦ مشروع قانون (الملحق رقم ٤)، كما تمّ إحالة ٥٣ مشروع قانون إلى مجلس النواب (الملحق رقم ٥).

وبناءً على ذلك، عُقدت جَلَسَاتُ مساءلة الحكومة للبتّ في القضايا العالقة لتقرير وتحسين أوضاع البلد المعيشية، وكانت بتاريخ ١٦ و١٧ و١٨ كانون الأول ٢٠٠٨.

الملاحق

الملحق رقم ١

الخطوات الاستباقية

لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية

أيـــار – ٢٠٠٩

مدخل

استطاع لبنان أن يحقق نسبةً عاليةً من النمو الاقتصادي في العامين المنصرمين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ برغم الأوضاع السياسية والأمنية الشديدة الصعوبة داخلياً وإقليمياً، والظروف المالية والاقتصادية الدقيقة والاستثنائية داخلياً وعالمياً.

وقد أثبتت الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي فيما خص تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي، أن الحركة الاقتصادية تحسّنت بمقادير عالية في العامين الماضيين، إذ حقق لبنان نسبة نمو تقارب ٧,٥٪ في العام ٢٠٠٧ وهي ذاتها النسبة المحققة في العام ٢٠٠٤ والتي مثّلت آنذاك أعلى نسبة نمو يحققها الاقتصاد اللبناني على مدى عشر سنوات. كما تبين المؤشرات الاقتصادية الأولية أنه من المتوقع أن تتجاوز نسبة النمو في الاقتصاد الحقيقي في العام ٢٠٠٨ الـ٨٪. وقد أظهرت المؤشرات الاقتصادية للفصل الأول من العام ٢٠٠٩ استمرار النمو الإيجابي ولكن بوتيرة أبطء قليلاً وذلك بفعل الارتدادات الاقتصادية للأزمة.

وقد تمكّن لبنان نتيجة نجاحه في تحقيق نسبة مرتفعة من النمو في العامين المنصرمين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، من الخروج من نفق الركود والتراجع العميق الذي أصابه في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بسبب الزلزال الذي هزّ لبنان باستشهاد الرئيس الراحل رفيق الحريري وتداعيات ذلك الاغتيال على أكثر من صعيد أمني وسياسي واقتصادي، وكذلك بسبب موجة الاغتيالات والتفجيرات التي

تمكّن لبنان نتيجة نجاحه في تحقيق نسبة مرتفعة من النمو في العامين المنصرمين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، من الخروج من نفق الركود والتراجع العميق الذي أصابه في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بسبب الزلزال الذي هزّ لبنان باستشهاد الرئيس الراحل رفيق الحريري.

تلت، وما تبعها ورافقها من آثار مدمرة للاجتياح الإسرائيلي في صيف العام ٢٠٠٦، والعمليات الإرهابية الأخرى التي عانى منها لبنان على مدى الفترة الماضية ولاسيما عملية مخيم نهر البارد في العام ٢٠٠٧.

وقد أسهمت في تحقيق هذه النتائج الإيجابية عدة عوامل مجتمعة، داخلية وخارجية، يأتي في طليعتها السياسات المالية والنقدية والمصرفية الحكيمة والاستباقية التي مهدت وأوحت بالثقة لدى المعنيين بالاقتصاد اللبناني في الداخل والخارج على الرغم من الظروف الداخلية والخارجية القاسية التي عانى منها لبنان. كما يأتي في هذا السياق أيضاً دور الطفرة المالية التي تحققت لدى معظم شركائنا التجاريين والخدماتيين ولاسيما الدول العربية النفطية، بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط وتراكم فوائض مالية كبيرة لديها. وبسبب ذلك فقد نجح لبنان ومؤسساته في

استقطاب تحويلات هامة من اللبنانيين المقيمين في الخارج ومن العرب الذين توافدوا إلى لبنان سياحاً ومستثمرين. وعلى ذلك يبين الفائض الكبير المُحقق في ميزان المدفوعات اللبناني والذي تجاوز ٢ مليار د.أ. في العام ٢٠٠٧ و٣,٤ مليار د.أ. في العام ٢٠٠٨ بالرغم من العجز المرتفع في الميزان التجاري. وقد أسهم ذلك كله في توفير سيولة داخلية للاقتصاد اللبناني ساعدت في تمويل مستوى عالٍ من الإنفاق الداخلي والاستهلاك المحلي. وتشير الأرقام المتوافرة عن الفصل الأول من العام ٢٠٠٩ إلى فائض في ميزان المدفوعات بلغ ٢٩٨ مليون د.أ.

من جهة أخرى، وبالرغم من تغير الأحوال، فقد نَأَتْ الخطوات الاستباقية بلبنان ومصارفه من التأثر بالنتائج المباشرة للأزمة المالية العالمية، وهي التي تعتبر، بحسب شهادة كبار الاقتصاديين العالميين، وكذلك المؤسسات الدولية، من أشد وأخطر الأزمات التي شهدها العالم منذ الركود العالمي الكبير في العام ١٩٢٩.

في ضوء ذلك وتجنباً وحماية للبنان من أن يتأثر أو يتعرض للتداعيات الاقتصادية الكبيرة للأزمة المالية العالمية فإنه يتوجب على الحكومة أن تعمل اليوم من خلال حُزمة من السياسات والإجراءات السياسية والأمنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية الواعية والرصينة والاستباقية، وعبر إداراتها ومؤسساتها، وبالتنسيق مع مصرف لبنان، وكذلك بالتعاون مع سائر الفعاليات والمؤسسات الاقتصادية في القطاع الخاص، لتنفيذ خطوات استباقية إضافية بالسرعة اللازمة تسهم في تحييد الاقتصاد الحقيقي (Real Economy) عن تداعيات الأزمة المالية العالمية على صعيد الوقوع في خطر الركود أو التراجع الاقتصادي وتفشي البطالة، وأن تعمل على تعزيز فرص النمو المستدام في الاقتصاد الوطني.

ويكون على الحكومة إذاً أن تقوم بتحقيق ذلك الهدف في ظل أوضاع وظروف قد تكون جميعها غير مؤاتية، فالوضع السياسي والأمني المتفجر في المنطقة بما في ذلك الهجوم المدمر على قطاع غزّة ينذر بتوترات شديدة، كما أن اقتراب موعد الانتخابات النيابية المقبلة، وما قد تعنيه من التشنج في الخطاب السياسي أو زيادة حدته أو التوتر في المناخات والأوضاع الأمنية والسياسية، والتي تشكل جميعها عوامل لاجمة أو مؤخرة للنشاط الاقتصادي، ولاسيما أيضاً لحيوية القطاع الخاص. من جهة أخرى فإن العجز المزمن والكبير والمتصاعد في موازنة الدولة اللبنانية وخزينتها والارتفاع المستمر في حجم الدين العام يظل عاملاً كابحاً للثقة وللنشاط الاقتصادي يتوجب التنبه له واحتواء تداعياته السلبية.

في ضوء ذلك كله يتوجب على الحكومة اعتماد سياسات استباقية والقيام بإجراءات محددة لدفع وتفعيل الحركة الاقتصادية بغية تحييد الاقتصاد قدر الإمكان عن تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، وأبعاده عن التقلبات والتوترات السياسية المحلية، بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي بوتيرة عالية، وبما يسهم في إيجاد فرص العمل الجديدة للمواطنين، وتعزيز قدرتهم الشرائية وتحسين شعورهم بالأمان الاقتصادي وتعزيز مستويات الأمل بالمستقبل.

بناءً على ذلك، تقدّمُ هذه الورقة في الفصل الأول لائحةً بأهم المخاطر المُحتملة والناتجة عن تداعيات الأزمة المالية العالمية. وتقدم في الفصل الثاني الخطوات المقترحة على بعض الصعد

الاقتصادية والمالية والاجتماعية لمعالجة احتمالات تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني وكيفية الدفع بالاقتصاد نحو النمو والسير به في خضم هذه الأوضاع الدقيقة والشديدة الصعوبة.

على أنه ينبغي التوضيح أنه يجب ألاّ يُنظر إلى هذه الورقة بوصفها تشكل رؤية اقتصادية متكاملة لمعالجة جميع مشاكل لبنان الاقتصادية، وهي بالتالي ليست بديلاً عن السير قدماً على مسارات الإصلاح التي تم التعهد بها في مؤتمر باريس-٣ والتي تحدد المعايير والضوابط والأولويات الصارمة في سياسات الإنفاق العام. بل ينبغي النظر إليها على أنها مجرد طرح لبرنامج عمل يمكن اعتماده على المدين القصير والمتوسط (أي ضمن العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠) وعبر خطوات محددة واستباقية ستعمل هذه الحكومة (وكذلك على الإدارة التي تليها أن تعمل) على اعتمادها وتنفيذها، بغية تحصين الاقتصاد تجاه الظروف العالمية والإقليمية الخطيرة على أكثر من صعيد.

الفصل الأول: احتمالات تداعيات الأزمة المالية العالمية على لبنان

استطاع لبنان، خلال الفترة الماضية، أن ينأى بأوضاعه المالية والنقدية وباقتصاده إلى حد كبير عن التعرض لخسائر مالية مباشرة جراء الأزمة المالية العالمية. لكن احتمال تعرض الاقتصاد الوطني لتداعيات تلك الأزمة يبقى قائماً إذا استمرت وتصاعدت ضغوط الركود في الاقتصاد العالمي، وحيث يتجلى ذلك وبالنسبة للبنان من خلال:

الرئيس السنيورة مصافحاً السلطان قابوس في مطار القاهرة و بينهما رئيس الوزراء المصري احمد نظيف

١. احتمال انخفاض نسبة التحويلات من اللبنانيين المقيمين في الخارج والتي كانت قد بلغت في العام ٢٠٠٨ حوالي ٦ مليار دولار أميركي أي أكثر من ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. هذه التحويلات المالية الكبيرة تسهم، بشكل أساسي، في زيادة حجم الكتلة النقدية المتوافرة في الاقتصاد اللبناني، وفي قدرة هذا الاقتصاد على تمويل مستوى عال من الإنفاق الداخلي والاستهلاك المحلي، واستمرار الفائض في ميزان المدفوعات.

٢. عودة بعض العاملين اللبنانيين من بلدان أجنبية وعربية إلى لبنان بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثر الدول والمؤسسات التي يعمل بها أولئك اللبنانيون جراء تلك الأزمة، بما يعني المزيد من تقلص فرص العمل من أمامهم في تلك الدول، وبالتالي تأثير ذلك كله على مداخيلهم المالية، ومن ثم على الفوائض المالية المتاحة لديهم للتحويل إلى وللاستثمار في لبنان في عدد من قطاعاته الاقتصادية.

٣. تقلص عدد فرص العمل الجديدة المتوافرة للبنانيين في بلدان الخليج والتي كانت مؤسساته الاقتصادية تؤمن وظائف إضافية لأعداد كبيرة من اللبنانيين ولاسيما للشباب الوافدين حديثاً إلى سوق العمل، وللذين سيتخرجون من الجامعات خلال الأشهر القليلة القادمة.

٤. إمكان انخفاض الاستثمارات الخارجية المباشرة في لبنان، ولاسيما في قطاع البناء بسبب الهبوط الحاد في الأسعار العالمية للنفط وتقلص قيم وموجودات الكثير من المتمولين في البلدان العربية وبالتالي تقلص قدرتهم على أو رغبتهم في الاستثمار في لبنان.

٥. التأثيرات السلبية التي ستنجم عن الانكماش المتوقع في حجم التجارة العالمية، وكذلك لدى شركائنا التجاريين، وهو الأمر الذي قد ينعكس سلباً على لبنان فيما خص حجم الصادرات اللبنانية وتنافسيتها في تلك الأسواق، وهي الصادرات التي شهدت ارتفاعاً مهماً على مدى السنوات الماضية وبلغت حوالي ٣٥٠٠ مليون دولار أميركي في العام ٢٠٠٨، أي حوالي ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

استطاع لبنان، خلال الفترة الماضية، أن ينأى بأوضاعه المالية والنقدية وباقتصاده إلى حد كبير عن التعرض لخسائر مالية مباشرة جراء الأزمة المالية العالمية.

٦. التأثير السلبي للخسائر التي لحقت بالاستثمارات الخاصة لدى اللبنانيين والعرب (Negative Wealth Effects) على ثقة المستهلكين (Consumer Confidence)، واستطراداً تأثيرها على قطاع التجارة والخدمات (الذي يشكل حوالي ٤٠٪ من حجم تسليفات المصارف الداخلية للقطاع الخاص) لاسيما في الجوانب الخدماتية للاقتصاد اللبناني ولاسيما السياحية.

٧. احتمال قيام المصارف اللبنانية بزيادة حجم ومبالغ استثماراتها المالية في الخارج بحثاً عن عوائد أكثر ارتفاعاً، خاصة في القطاعات المصرفية العربية الباحثة عن سيولة إضافية. ذلك مما قد يؤثر سلباً على حجم ومدى توافر السيولة الداخلية وبالتالي على قدرة القطاع الخاص اللبناني على الاستدانة لتمويل عملياته (Working Capital) أو استثماراته بفوائد معقولة

وهو الأمر الذي سيسهم أيضاً بطريقة أو بأخرى في رفع معدلات الفوائد السائدة في لبنان، ما يلجم الحركة الاستثمارية فيه ويؤثر بالتالي على مستوى الحركة الاقتصادية.

الفصل الثاني: الخطوات المقترحة للمعالجة

تسعى بلدان عدة إلى مواجهة الأزمة وتداعياتها من خلال سياسة مالية توسُّعية (Expansionary Fiscal Policy) تؤدي إلى توفير سيولة إضافية في الاقتصاد بهدف الحد من مستوى الانكماش المتوقع في حركة الطلب الداخلي ومستوى الإنفاق الخاص الذي قد يسببه الانخفاض في استثمارات ومستوى مشاركة وحجم مبادرات القطاع الخاص في الحركة الاقتصادية. وهذه هي بالفعل الطريقة الكلاسيكية المتبعة لمواجهة أزمات الركود أو الانكماش الاقتصادي كالتي يمر بها العالم في هذه الآونة.

في هذا الصدد لا بد من التنويه هنا إلى أنه ستتوافر لدى لبنان سيولة إضافية كبيرة في السوق المحلية خلال العام ٢٠٠٩، وذلك بسبب عوامل عدة بادرت إلى اتخاذها الحكومة أو أسهمت فيها الظروف والتطورات الحاصلة محلياً وعالمياً ومن أهمها:

١. إقرار الزيادة في الأجور لدى العاملين في القطاع العام، وكذلك ما تم إقراره لجهة تقسيط المفعول الرجعي لسلسلة الرتب والرواتب من قبل الحكومة والمجلس النيابي وهي الخطوة التي ستوفر سيولة إضافية تفوق الـ٩٠٠ مليون د.أ. في العام ٢٠٠٩ وكذلك في العام ٢٠١٠ لموظفي القطاع العام والمتقاعدين منه.

توافرت لدى لبنان سيولة إضافية كبيرة في السوق المحلية خلال العام ٢٠٠٩، وذلك بسبب عوامل عدة بادرت إلى اتخاذها الحكومة أو أسهمت فيها الظروف والتطورات الحاصلة محلياً وعالمياً.

٢. إقرار الزيادة في الرواتب والأجور لموظفي القطاع الخاص مما يوفر مبالغ إضافية كبيرة في السوق المحلية.

٣. انخفاض أسعار المحروقات والمواد الأولية، والتي ستؤمن سيولة إضافية لدعم مستويات الاستهلاك لدى جمهور المستهلكين في السوق المحلية لا تقل عن حوالي ٦٠٠ مليون د.أ.

وهذه كلها وبمجموعها مبالغ كبيرة جداً إذا ما قورن حجمها بحجم الناتج المحلي، والتي تشكل نسب زيادات كبيرة بالنسبة لحجم الناتج المحلي، وتتخطى تلك التي لجأت العديد من دول العالم إلى اعتمادها لجهة ضخ مبالغ إضافية من السيولة في اقتصاداتها لتحريك عجلة الاقتصاد ومكافحة الركود وبطريقة وبأحجام ينبغي التنبه إليها حتى لا تؤدي إلى زرع بذور موجة جديدة من التضخم في الاقتصاد الوطني. وعلى ذلك فإن ما تم القيام به في هذا الصدد سيسهم في زيادة مستويات السيولة ورفع مستويات الإنفاق وتعزيز مستويات النشاط الاقتصادي المحلي إلى حد بعيد.

بالإضافة إلى ذلك سوف تعمل الحكومة على:

٤. الإسراع بدفع مستحقات القطاع الخاص المتوجبة على الدولة ولاسيما للمقاولين

والمستشفيات، ما يخفف من حاجة أصحابها إلى الاستدانة، وهي جميعها مستحقات سيصار إلى جدولة عملية دفعها فور إقرارها، كما سيتم دفع مستحقات الضمان الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، ستبادر الحكومة إلى الإسراع بتمويل عمليات الاستملاكات الجديدة الضرورية لإطلاق العمل في مشاريع البنى التحتية الجديدة الممولة من قروض ميسرة من الدول المانحة ومن الصناديق العربية والدولية التي لا يمكن الاستفادة منها والبناء على مفاعيلها الإيجابية ما لم يجر الإسراع أيضاً في إنجاز عمليات الاستملاك هذه. وقد بدأ بالفعل تنفيذ بعض هذه المشاريع الحيوية التي تستفيد من إعادة إطلاق عمليات الاستملاكات كالأوتوستراد العربي الذي يربط لبنان بعمقه العربي ويسهل بالتالي حركة انتقال الناس والبضائع.

٥. الاستمرار بدفع المساعدات للمتضررين من حرب تموز وذلك فيما خص الحالات التي لم يجرِ تبنيها من أي من الدول والمؤسسات الواهبة. وفي هذا الصدد بادرت الحكومة إلى إقرار سلف خزينة (٢٠٠ مليار ليرة تم إقرارها مؤخراً في مجلس الوزراء على حساب مشروع قانون يجري إعداده بمبلغ إجمالي وقدره ٤٥٠ مليون دولار للإيفاء بما التزمت به الدولة اللبنانية فيما خص المساعدات لمعالجة وتداعيات عدوان تموز)، كذلك فقد أقر مجلس الوزراء لمجلسي الجنوب وصندوق المهجرين مبلغ ١٠٠ مليار ليرة وذلك من أصل قانون إصدار سندات خزينة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار وذلك كخطوة سريعة وعملية لإقفال ملفي مساعدات صندوق المهجرين ومجلس الجنوب (تجدر الإشارة إلى أن الحكومة قد قدمت في هذا الصدد سلفتي خزينة للمجلس وللصندوق لتاريخه بمبلغ ٢٠٠ مليار ليرة على حساب هذا القانون).

بناء على ذلك، ستوفر هذه العوامل مجتمعة سيولة إضافية في السوق المحلية قد تصل إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه المبالغ يجب برمجتها وإدارتها بشكل رصين حتى لا ينفلت هذا الحجم من الإنفاق من عقاله، ويتحول إلى تأثيرات سلبية على معدلات التضخم والقدرة الشرائية لدى المواطنين، وهو أمر توليه الحكومة أولوية كبيرة.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ما أثبتته تقارير حسابات الدخل الوطنية، أن الحكومة استطاعت خلال السنتين الماضيتين، ومن خلال جملة من الإجراءات، إلى احتواء جانب كبير من العوامل الداخلية للتضخم وبالتالي إلى التقليص وإلى حد ليس بالقليل، من الآثار السلبية للعوامل الخارجية للتضخم. وقد أسهمت تلك الإجراءات بتحقيق نسب تضخّم أقل ارتفاعاً في لبنان من النسب التي سادت في سائر البلدان في العالم العربي، وكذلك في عدد من الاقتصادات النامية الأخرى. وتشير الأرقام الأخيرة عن شهر كانون الأول ٢٠٠٨ والصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي أن نسبة التضخم عادت إلى الانخفاض وأنها بلغت في العام ٢٠٠٨ حوالي ٥,٥٪ وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع النسب التي سادت في سائر الدول العربية خلال العام ٢٠٠٨ وفي البلدان النامية الأخرى وبلغت ٩,٢٪. وتشير الأرقام المتوافرة حتى أواخر آذار أن نسبة التضخم لا تزال منضبطة في حدود الـ٢٪.

على هذا الأساس سيكون على أي إجراءات إضافية تتخذها أو تقترحها الحكومة أن تعمل

على حماية لبنان من أية انعكاسات محتملة للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد اللبناني من جهة أولى، ومن جهة ثانية ينبغي على الحكومة الاستمرار في احتواء العوامل الداخلية للتضخم كما أسهمت سابقاً باحتواء العوامل الداخلية وتلك الخارجية للتضخم. من هنا، فإن السبيل الأوحد لتحقيق الهدفين معاً سيكون من خلال زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني (Productive Capacity) وهو ما سيؤمن مزيداً من فرص العمل الداخلية ويزيد من قوى العرض (Supply Side) الداخلي، ويساعد على احتواء التضخم.

استناداً إلى هذه المعطيات، وإلى الضوابط الصارمة التي يرسمها ويفرضها ويتوجب العمل على الالتزام بها مستوى العجز المرتفع في الموازنة وحجم الدين الكبير ونسبته المرتفعة إلى الناتج المحلي، فإن الحكومة ستسعى في المرحلة القادمة إلى العمل على ثلاث مسارات متوازية:

١- تسريع وتيرة تنفيذ الأشغال العامة والبنى التحتية التي تنفذها الدولة ولاسيما تلك التي يتم تنفيذها عبر مجلس الإنماء والإعمار والممولة في معظمها من خلال القروض الميسرة حتى لا تشكل عبئاً إضافياً على كاهل الخزينة المثقل بعبء وأكلاف الدين العام؛

٢- تشجيع وتحفيز الاستثمارات الجديدة التي يمولها القطاع الخاص ومساعدته على تأمين سبل التمويل لها؛ ولاسيما إلى تلك المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

٣- إطلاق سلسلة من الحوافز للقطاع الخاص تكون بمجملها مسهلة ومشجّعة له للحفاظ على مستويات العمالة الحالية ولخلق فرص العمل الجديدة للبنانيين الوافدين حديثاً إلى سوق العمل الداخلي أو العائدين من الاغتراب.

١. على صعيد تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع الأشغال العامة والبنى التحتية:

١. انه وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ستتخذ الحكومة الخطوات اللازمة التي تزيد من قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الاستثمارات العامة، ضمن الرؤية الإنمائية المتكاملة التي تم تقديمها بورقة مستقلة، وهي سوف تسهم في تطبيق مبدأ الإنماء المتوازن بمعانيه الاقتصادية والاجتماعية التي تتكامل مع مبدأ تعميم المساواة في الخدمات الاجتماعية (صحة، تربية، تعليم...)

زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني (Productive Capacity) ستؤمن مزيداً من فرص العمل الداخلية وتزيد من قوى العرض (Supply Side) الداخلي، وتساعد على احتواء التضخم.

ب. العمل مع مجلس الإنماء والاعمار لزيادة قدرته الاستيعابية للإشراف على المشاريع المنفذة عبره، ولاسيما من خلال إجراءات محددة كزيادة عدد الفنيين العاملين لديه والاستعانة بمؤسسات والكفاءات العاملة لدى القطاع الخاص بأقصى قدر ممكن وتحفيز هذا القطاع على الاستثمار من خلال الموارد المالية المتاحة لديه، وبالتالي السعي بجد

الرئيس السنيورة مع الرئيس التركي عبد الله غول في انقرة

وتصميم لتذليل العقبات البيروقراطية من أمامه، وكذلك من أمام مؤسسات القطاع العام، بما يحقق الإسراع بوتيرة إنجاز مشاريع البنى التحتية الجاري تنفيذها حالياً وتلك التي هي قيد التحضير والتي وافق عليها مجلس النواب، وكذلك تلك التي توافرت لها سبل التمويل من قروض ميسرة والتي تنتظر إقرارها في مجلس النواب.

ج. السير قدماً في برامج الإصلاح الهيكلي للمؤسسات العامة أو تفعيلها لاسيما تلك المخولة إدارة المصالح العامة كمؤسسات المياه في المناطق ومؤسسات كهرباء لبنان وذلك بهدف تحقيق تحسن مستدام في مستوى الخدمات العامة.

د. إعطاء الأولوية إلى القطاعات الحيوية والمحفزة للاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى، كالنقل والطاقة والاتصالات والعمل على تفعيلها وتحسين كفاءتها أو خصخصتها وذلك حسب ما تم التعهد به في مؤتمر باريس III، لارتباط ذلك كله بالمناخات الملائمة الضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية المناطقية.

ه. الإسراع بإقرار مشاريع قوانين التمويل المطروحة والمحالة إلى مجلس النواب. تجدر الإشارة إلى أنه تبلغ قيمة ما هو متوافر من تمويل ميسر لتنفيذ مشاريع قائمة وأخرى يجب الشروع في تنفيذها والتي تم إقرار قوانين تمويلها في المجلس النيابي حوالي ١,٥٠٠ مليون د.أ. هذا بالإضافة إلى حوالي ٦٠٠ مليون من الاتفاقيات التمويلية التي أقرتها الحكومة والمتوجب إقرارها قريباً في المجلس النيابي. لقد بدأ تنفيذ العديد من هذه المشاريع خلال الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٨ وينبغي

أن يتكثف العمل على تنفيذ الباقي على مدى السنوات ٢٠٠٩-٢٠١٢. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن مشروع موازنة العام ٢٠٠٩ حدد سقفاً إنفاقياً استثمارياً (بالعملات الأجنبية) يوازي ٣٠٠ مليون دولار سيتم الالتزام بتنفيذه من قبل مجلس الإنماء والإعمار، إضافة إلى ما تتولى إنفاقه الإدارات العامة أي الوزارات. كما سيتم التركيز أيضاً على لحظ أموال لصيانة المنشآت المهمة من طرقات وشبكات مياه ومجاري ومحطات توليد الطاقة، وذلك للحفاظ على ديمومة عمل وصيانة البنى التحتية التي أقيمت خلال السنوات الماضية.

من جهة أخرى سيتم تقييم البرنامج الاستثماري العام وذلك للتأكد من توافقه مع الرؤية الإنمائية للمناطق اللبنانية التي ستطلقها الحكومة قريباً (الورقة الخاصة بالتنمية الاقتصادية في المناطق).

و. الإفادة من القرض الميسر السعودي (لم يحول بعد)، إذ تعهدت المملكة العربية السعودية بمبلغ ١٠٠٠ مليون د.أ. في باريس-٣، والتي ينبغي أن يصار إلى تخصيصها وبالتعاون مع المملكة وبموافقتها للقيام باستثمارات مهمة في أكثر من قطاع اقتصادي ولاسيما في قطاع الطاقة.

ز. إطلاق برنامج الاستثمارات العامة للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢ في مؤتمر اقتصادي يعرض فيه مجلس الإنماء والاعمار برنامج عمله للسنوات الأربعة المقبلة وتتم خلاله دعوة المقاولين اللبنانيين المقيمين والمغتربين المهتمين بزيادة أعمالهم داخل الوطن، وهو ما يسهم في خلق حالة من الاطمئنان والثقة في مستقبل الاقتصاد الوطني وفي استمرار حيويته وقدرته على الاستقطاب والتغلب على المصاعب، وبالتالي ضمان استمرارية النمو بنسب مرتفعة ومستدامة.

٢. على صعيد تشجيع وتحفيز الاستثمارات التي يمولها القطاع الخاص:

a) المحافظة على وتيرة مرتفعة لتحويل القروض الميسرة الممنوحة للقطاع الخاص من المؤسسات الدولية في إطار مؤتمر باريس III. والطلب من المانحين تسريع التحويلات المتبقية إلى مؤسسات القطاع الخاص والتي تتجاوز الـ٨٠٠ مليون د.أ. (من أصل حوالي ١,٥ مليار تم التعهد بها في المؤتمر) مما يسهم في تدبير التمويل الميسر والمتوسط الأجل، وعبر المصارف اللبنانية، للمؤسسات الإنتاجية العاملة في لبنان.

b) القيام بجهد إضافي لتفعيل برنامج دعم فوائد القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص من قبل الخزينة عبر مصرف لبنان والقطاع المصرفي كمّاً ونوعاً وذلك من خلال توسيع دائرة المستفيدين من القروض المدعومة. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج دعم القروض الحالي يكلف الخزينة بحدود ٨٥ مليار ليرة سنوياً. ولا شكّ أن السير في هذا الاتجاه يسهم في تعزيز الحركة الاقتصادية وخلق المزيد من فرص العمل أمام اللبنانيين علماً أن ذلك كله سيرتب أعباء إضافية على الخزينة لكنه يؤدي إلى تفعيل أكبر للحركة الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، وبالتنسيق مع رئاسة مجلس الوزراء ووزارة المالية، أصدر مصرف لبنان تعاميماً للمصارف وللمؤسسات المالية وشركات الإيجار التمويلي تتيح لها رفع قيمة القروض الممنوحة من ١٥ مليار ليرة إلى ٦٠ مليار ليرة إذا ما توافرت

الشروط المذكورة في التعميم، كما تمنح المصارف تخفيض للاحتياط الإلزامي بنسبة ٦٠٪ من أرصدة أصل القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية والتي تستوفي الشروط التالية:

١-أن تكون ممنوحة بين تاريخ ٢٠٠٩/١/١ و٢٠١٠/٦/٣٠.

٢-أن تكون ممنوحة لإحدى الغايات التالية:

تمويل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة.

شراء مسكن أول على أن لا تكون من فئات القروض التي تستفيد المصارف من تخفيض الاحتياطي الإلزامي مقابل أرصدتها.

٣-أن لا تكون ممنوحة لغايات استهلاكية أو لتمويل مشاريع التطوير العقاري أو لتمويل الرأسمال التشغيلي.

٤-أن لا تكون ممنوحة لإعادة تمويل مشاريع قائمة أو لشراء مساهمات أو مشاركات أو لتسديد قروض سابقة.

٥-إعطاء المقترض فترة سماح للبدء بالتسديد لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنتين من تاريخ منح القرض.

٦-أن لا تتجاوز مدة القرض غير السكني سبع سنوات والقرض السكني خمس عشر سنة.

٧-أن لا تتعدى الفوائد والنفقات والعمولات والمصاريف والأعباء من أي نوع كانت المحتسبة على هذه القروض نسبة ٤٠٪ من مردود سندات الخزينة اللبنانية لمدة سنة زائد ٣٪ يتم احتسابها كل سنة اعتباراً من تاريخ وضع القرض موضع التنفيذ.

تفعيل برنامج دعم فوائد القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص من قبل الخزينة عبر مصرف لبنان والقطاع المصرفي كمّاً ونوعاً وذلك من خلال توسيع دائرة المستفيدين من القروض المدعومة.

بالإضافة إلى ذلك كله، يتم تخفيض بنسبة ١٠٠٪ من أرصدة أصل القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية، لمتابعة الدراسة في مؤسسات التعليم العالي وذلك في حال توفر الشروط التالية:

أن لا يبدأ تسديد أصل القرض إلا بعد مضي سنة على تاريخ التخرج.

أن لا تتعدى مدة تسديد القرض عشر سنوات من تاريخ بدء تسديد الأصل.

أن لا تتعدى الفوائد والنفقات والعمولات والمصاريف والأعباء من أي نوع كانت المحتسبة على القرض ٣٪ سنوياً.

c)السعي لإلغاء بعض الرسوم، التي تؤثر على مناخ العمل العام وعلى الاستثمارات ولاسيما الرسوم التي لا توفر مردوداً عالياً للخزينة ومنها:

إلغاء رسم الانتقال على التركات الحاصلة قبل ١٩٩٤/١٠/١٣.

إلغاء رسم الـ٥٪ على بدلات الطعام والشراب والإقامة في المؤسسات السياحية.

إلغاء الرسوم على بعض آلات التسلية وزيادتها على لعبتي البوكر فيديو والبينغو.

إلغاء حصة الدولة من رسم الدخول إلى الأماكن الأثرية وتحويلها إلى البلديات.

d)معالجة وتسهيل وتبسيط بعض المواضيع الضريبية من ضمن إجراءات إدارية تمّ اقتراحها من قبل وزارة المالية ومنها:

١-تخفيض مدة استهلاك بعض الأصول الثابتة المادية.

٢-معالجة معدلات الفوائد على القروض الطويلة الأجل لشركات الهولدنغ.

٣-تعديل قيمة الهدايا العينية التي تقدمها المؤسسات التجارية إلى زبائنها.

٤-إعادة درس قانون رسم الطابع المالي.

٥-اليانصيب الخاص في المؤسسات التجارية.

٦-تسهيل الإدخال المؤقت للبضائع المعدة للعرض.

٧-تمديد مهلة تسوية مخالفات البناء الحاصلة قبل ١٩٩٤/١/١.

e)إقرار عدد من مشاريع القوانين الهامة التي تدعم مسيرة جهود الإصلاح (باريس-٣) والتي لها تأثير كبير على حركة الاستثمار وعلى استمرار دينامية القطاع الخاص وإسهامه في عملية الإنماء وتحقيق النمو. ومن ذلك مشاريع قوانين: شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص لخلق البيئة الملائمة للاستثمار والتعاون بين القطاعين- قانون منع الاحتكار وقانون تشجيع المنافسة- مشروع قانون e-gov - مشروع قانون الأسواق المالية وغيرها من مشاريع القوانين التي سيكون من المفيد انكباب المجلس النيابي على إقرارها في أقرب فرصة.

f)العمل مع المؤسسات المحلية والدولية على إطلاق وتنظيم ورعاية قطاع التمويل المباشر عبر رأس المال (Venture Capital and Private Equity Funding) وذلك من خلال التشجيع على تأسيس صندوق تساهم من خلاله بعض المؤسسات الدولية المُمَوِّلة والمصارف اللبنانية في هذا القطاع الإنتاجي الحيوي، وتحديث الإطار القانوني والرقابي لمساندة تطوير هذا القطاع.

الرئيس السنيورة مستقبلاً وزير خارجية الإمارات الشيخ عبد الله بن راشد و الى جانبه الوزير فوزي صلوخ

g)تفعيل عمل مؤسسة إيدال من حيث الترويج للاستعانة بالقانون ٣٦٠ (تشجيع الاستثمارات) وتسويق المشاريع وتعزيز صورة لبنان استثمارياً، وذلك من خلال تعيين مجلس إدارة جديد بأعضائه ورئيسه يكون قادراً على تحريك المناخ الاستثماري في البلاد والإفادة من هذه الخطوات وتسويقها للمستثمرين المحليين والعالميين. كذلك العمل على توسيع نطاق القانون ٣٦٠ ليشمل بمنافعه الشركات والمؤسسات اللبنانية غير المقيمة والتي ترغب بنقل أعمالها إلى لبنان والاستفادة من تسهيلات الحزمة العريضة للاستثمار التي يتيحها القانون.

h)التفاوض مع المؤسسات الدولية بهدف إتاحة المجال من أمام مؤسسات القطاع الخاص للاستفادة من التسهيلات الممنوحة حديثاً في إطار تمويل بعض مشاريع البنى التحتية. كذلك العمل على زيادة قدرة لبنان على الاستفادة في مجالات تمويل التجارة العالمية التي تقوم بها دول كثيرة وناشطة في مجال التجارة الدولية وذلك في ظل استفحال الأزمة المالية العالمية. فقد بات واضحاً أن المؤسسات الدولية ستسعى إلى إجراء زيادة ضخمة في محفظة قروضها بهدف حماية الاقتصاد العالمي من احتمالات الوقوع في ركود طويل وهو ما سيتيح للاقتصاد اللبناني فرصاً كبيرة وغير مسبوقة للتمويل.

i)تحفيز الشركات الصناعية أو المنتجة على الاستثمار في استعمالات الطاقة البديلة التي توفر في استهلاك الطاقة من خلال تأمين قروض ميسرة أو الإتاحة لها الإفادة من معدلات مسرّعة للاستهلاك لتلك المعدات والتجهيزات الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، منح إعفاءات جمركية استثنائية في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لاستيراد أدوات استعمال الطاقة البديلة بما فيها وسائل تسخين المياه على الطاقة الشمسية والتي يستفيد منها أولاً القطاع المنزلي.

٣.على صعيد إطلاق سلسلة من الحوافز للقطاع لخلق فرص العمل الجديدة:

a)بناء على اقتراح من وزارة المالية، يتم تعديل بعض النصوص القانونية التي تساعد على تنشيط الحركة الاقتصادية وخلق فرص العمل ومنها:

استثناء الطلاب الذين يعملون خلال موسم الاصطياف من اشتراكات الضمان الاجتماعي.

السماح للمؤسسات بتنزيلات ضريبية متعلقة بالمستخدمين الجدد.

التشجيع على تأمين تسهيلات تمويلية وإعطاء إعفاءات ضريبية للمؤسسات الإنتاجية الصاعدة والواعدة والقادرة على توفير قيمة مضافة عالية وفرص عمل جديدة للوافدين إلى السوق.

b)تعزيز دور المؤسسة الوطنية للاستخدام لاستقبال الوافدين من الخارج.

c)التشجيع على تأمين تسهيلات تمويلية وإعطاء إعفاءات ضريبية للمؤسسات الإنتاجية الصاعدة والواعدة والقادرة على توفير قيمة مضافة عالية وفرص عمل جديدة للوافدين إلى السوق، كمراكز خدمة المتصل (Call and Service Center)، وصناعة تصميم المجوهرات والأزياء وSemi Conductors (على سبيل المثال لا الحصر) وغيرها من القطاعات الاقتصادية المستندة إلى الميزات التفاضلية التي يتمتع بها الاقتصاد اللبناني.

d)دعم القطاعات الإنتاجية من خلال إنشاء المناطق الصناعية، والاقتصادية (المنطقة الاقتصادية الحرة في الشمال، المنطقة الصناعية في رياق والمدينة الصناعية في الزهراني) بما يتلاءم مع الرؤية الشاملة للإنماء المناطقي (المفصلة في ورقة منفصلة) وذلك في ضوء دراسة الجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع.

e)تطوير دور وإطار عمل مؤسسة كفالات بما يمكنها من زيادة مجالات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال نقل كافة البرامج الداعمة لهذا النوع من المؤسسات والحاضرة في إدارات عديدة إلى مؤسسة كفالات مما يزيد من قدرة تلك المؤسسة على أن تكون مركزاً أساسياً وجاذباً ومستقطباً لهذا النشاط (One Stop Shop)، كما تكون قادرة على اجتذاب الموارد لها من المؤسسات الدولية العربية المتخصصة.

f)إعادة النظر بطريقة برنامج دعم الصادرات (Export Plus) من قبل مؤسسة إيدال والتركيز فقط على تسويق الصادرات الواعدة والقادرة على المنافسة والتي توفر قيمة مضافة عالية.

g)الدفع باتجاه إنجاز عمليات الخصخصة وكذلك العمل على فتح الأسواق وتحريرها وتطويرها (Liberalization) في قطاع الاتصالات القادر على زيادة الإنتاجية، وهو قطاع أساسي في إطار تحسين مناخ العمل والاستثمار وخلق فرص العمل، لاسيما في مجالات الإنترنت السريع ونقل المعلومات.

ودعماً لتحقيق هذه الأهداف يتوجب العمل على تشكيل لجنة وزارية تنضم إليها بعض الفعاليات من القطاع الخاص، ويترأسها رئيس مجلس الوزراء وتقوم بتتبع انعكاسات الوضع الاقتصادي الإقليمي والعالمي على لبنان ومتابعة تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه بما يتلاءم مع أوضاع الاقتصاد اللبناني وتجميع الجهود الحكومية والنيابية والشعبية من حولها.

بالإضافة إلى ذلك يتم إنشاء وحدة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء (أو منسق عام) تعمل على متابعة آثار الأزمة على لبنان وملاحقة تنفيذ الخطوات اللازمة لمجابهتها على الصعيد الوطني، وذلك من خلال العمل والتنسيق ما بين الجهات المختلفة كرئاسة مجلس الوزراء ووزارة المالية والمصرف المركزي. تمنح هذه الوحدة، أو المنسق العام، الاستمرارية اللازمة لهذا العمل أو الجهد، وذلك بغض النظر عن التغيرات في الظروف السياسية الداخلية. وتشكل هذه الاستمرارية أولوية اقتصادية، وذلك نظراً لما يتجلى على الصعيد العالمي من أرقام ومؤشرات تدلّ على طول الأزمة المالية العالمية وعمق تداعياتها.

ولضمان أن تؤتي هذه الإجراءات نتائجها الكاملة فإنه يتوجب أن تقترن هذه السياسات والإجراءات برؤية متوسطة وبعيدة الأمد لكيفية إشراك القطاع الخاص بصورة أكثر فعالية وقدرة على حمل لواء الإنماء الاقتصادي المناطقي المتوازن بمعناه الشامل بما يسهم في تحقيق النمو المستدام في لبنان، وهو الموضوع الذي تطرقت إليه الرؤية الإنمائية المناطقية التي أعدتها رئاسة مجلس الوزراء. كما أن الحكومة، وبناء على توجيهات فخامة رئيس الجمهورية ستدعم مسيرة تطبيق اللامركزية الإدارية لإيجاد الإطار المؤسساتي لدعم التنمية المناطقية.

الملحق رقم ٢

ورقة عمل مقدمة من رئاسة مجلس الوزراء حول رؤية لإنماء المناطق اللبنانية

ملخص تنفيذي

يواجه لبنان مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية على المديين القصير والمتوسط، ولكنه في المقابل يتمتع بإمكانية جيدة لاغتنام مجموعة من الفرص تُمكنه، اذا عمل بجد وتنسيق بين مؤسساته العامة من جهة ومع القطاع الخاص من جهة أخرى، من الافادة منها، بحيث أن الأداء الجيد للبنان على هذا الصعيد يمكنه من تحقيق قفزة نوعية على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطقه كافة. كذلك فإن هذا يمكنه من تحقيق معدلات جيدة من النمو المستدام من جهة أولى ومن التعامل مع التحديات القائمة والمستجدة التي يواجهها بكفاءة مقبولة من جهة ثانية. سيما وان من طبيعة هذه التحديات والمجالات اغتنام هذه الفرص أن تفرض على لبنان ضرورة احترام ضوابط محددة والالتزام بالسير على مسارات معينة في ما خصّ العمل الاقتصادي والإنمائي والاجتماعي، بما يؤمن أيضاً تأمين استمرار الاستقرار المالي والنقدي وبالتالي تعزيز الاستقرار الاجتماعي في المرحلة المقبلة.

يتمتع لبنان بإمكانية جيدة لاغتنام مجموعة من الفرص تمكنه، إذا عمل بجد وتنسيق بين مؤسساته العامة والقطاع الخاص، من الإفادة منها بحيث يمكنه من تحقيق قفزة نوعية على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطقه كافة.

أولاً: التحديات

تتمثل أهم التحديات الاقتصادية التي يواجهها لبنان بثلاث مجموعات أساسية يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

١- مسألة العجز في المالية العامة والحجم الكبير للدين العام: يشكل العجز المزمن والكبير في الموازنة العامة وحجم ونسبة الدين العام المرتفع للناتج المحلي الإجمالي العوامل الأكثر ضغطاً على الاقتصاد الوطني وعلى المالية العامة. وقد أسهم عمل الحكومة، على مدى السنوات الأخيرة، وخاصة في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وعلى الرغم من الظروف البالغة الصعوبة على أكثر من صعيد سياسي وأمني، في احتواء مستوى العجز من جهة، وتوفير ظروف تحقيق النمو الاقتصادي بمعدلات غير مسبوقة من جهة أخرى. ذلك ما ساهم بخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى حدود الـ١٦٢٪ في نهاية العام ٢٠٠٨ وذلك من مستوى ١٧٨٪ في العام ٢٠٠٦. وعلى ذلك فإنّ المحافظة على نسبة مرتفعة من النمو وبحيث تظل نسب التضخم ملجومة، مع الاستمرار في احتواء أو تخفيض مستوى العجز في الموازنة كما والتقدم على مسار تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، تشكل تحديات كبرى أمام لبنان في المرحلة القادمة، وهي لذلك تستمر في كونها أولويات مطلقة للسياسات الاقتصادية والمالية على الصعيد الماكرو اقتصادي التي ينبغي التنبه لها والعمل على معالجتها من خلال سياسات متناسقة وهادفة.

الرئيس السنيورة في صنعاء القديمة

٢- مسألة تداعيات الازمة المالية العالمية:
تشكل الظروف الاقتصادية الخارجية الدقيقة والخطيرة المتمثلة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية واحتمال انعكاس تداعياتها السلبية على لبنان، حوافز مستجدة وطارئة تستوجب الإسراع والمبادرة إلى تحفيز النمو والالتزام بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري والاجتماعي والبيئي ولاسيما فيما يتعلق بالبنود التي أقرت في مؤتمر باريس-٣ والعمل على توجيه اهتمام المواطنين إلى اهمية تركيز الجهود والطاقات على ما هو مفيد للبنانيين في حاضرهم وفي غدهم بدلاً من الاستمرار في حالة المراوحة والتلكؤ.

وفي هذا السياق فقد قدمت رئاسة مجلس الوزراء في كانون الثاني ٢٠٠٩ مذكرة طرحت فيها رؤيتها لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية المحتملة للأزمة المالية العالمية عبر خطوات استباقية تعتزم الحكومة تنفيذها على مدى العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠. ومن أبرز تلك الخطوات العملية المبادرة إلى «تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الاستثمارية في البنى التحتية التي تقوم بها الدولة في مجالات الطاقة والطرق والمياه والبيئة وغيرها، ولاسيما تلك الممولة في معظمها من خلال القروض الميسرة والطويلة المدى التي لا يشكل التمويل المطلوب لها عبئاً إضافياً عالي الكلفة على كاهل الخزينة المثقل بعبء وأكلاف خدمة الدين العام».

إلى جانب ذلك، فقد اقترحت رئاسة مجلس الوزراء في تلك المذكرة أن تترافق هذه الخطوات، بإجراءات إضافية «تزيد من قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الاستثمارات العامة واستثمارات القطاع الخاص، ضمن رؤية إنمائية متكاملة ومتناسقة، تسهم في تطبيق مبدأ الإنماء المتوازن بمعانيه الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتكامل مع مبدأ تعميم المساواة في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وكذلك على صعيد البنى التحتية الضرورية».

٣- مسألة التفاوت في اوضاع المناطق اللبنانية وضرورة تنميتها اقتصاديا واجتماعيا وخدماتيا وبيئيا: لقد شكل التفاوت المناطقي في مستوى التنمية بكافة ابعادها (الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية...الخ)، إحدى السمات والمفارقات المعيقة لتطور الاقتصاد اللبناني وكذلك لتطور وتحسن الأوضاع الاجتماعية والمعيشية لهذه المناطق والقاطنين فيها منذ ما قبل الاستقلال وحتى الوقت الراهن بالقدر المطلوب. وفي هذا المجال فإن أكثر ما يثير الاهتمام في هذه المرحلة يكمن في ضرورة إعطاء أولوية إضافية للقدرة الاقتصادية المناطقية، ولاسيما فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل الجديدة على الشؤون الأخرى كمواضيع الخدمات العامة والشؤون الاجتماعية دون التقليل من الأهمية الكبيرة لهذه الأخيرة، وذلك كما تشير إليه نتائج التقارير الصادرة مؤخرا (٢٠٠٩) عن وزارة الشؤون الاجتماعية والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة والتي تبين أن حوالي ٥٠٪ من الأسر اللبنانية تعاني من نسبة منخفضة من الإشباع في الميدان الاقتصادي.

توفر تمويل خارجي هام ميسر في قسم كبير منه بما يتيح للبنان إطلاق دُفعة جديدة من الاستثمارات العامة تهدف إلى تعزيز وتطوير بناه التحتية وتحسين نوعية ومستوى الخدمات العامة والعمل على تحقيق قدر أفضل من المساواة بين المناطق.

ثانياً: الفرص

من جهة اخرى، تتمثل أهم الفرص المتاحة من أمام الاقتصاد اللبناني في المرحلة القادمة بالأمور التالية:

١- استمرار الدور الإيجابي الذي تلعبه الميزات التفاضلية الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية التي لطالما تمتّع بها لبنان والاقتصاد اللبناني على مدى العقود الماضية، والتي شكّلت العوامل الأساسية التي مكنت الاقتصاد اللبناني من تحقيق معدلات جيدة من النمو الاقتصادي عندما يتاح له ذلك ومن تعزيز مرونته وحيويته ومناعته وقدرته على الخروج من المآزق أو الصدمات الداخلية والخارجية التي تعرّض أو قد يتعرض لها.

٢- عدم تعرض المصارف اللبنانية والقطاع الخاص اللبناني لخسائر مالية مباشرة تذكر ناتجة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ونجاح لبنان في تفاديها، وهي النتيجة الإيجابية التي أسهمت فيها السياسات المالية والنقدية والمصرفية الرصينة والمنسقة التي اتبعت، وأدت بالتالي إلى بروز لبنان على الصعيدين العربي والعالمي كملاذ آمن ممكن للاستثمار في كل من قطاعه المالي وكذلك في اقتصاده الحقيقي.

٣- توفر تمويل خارجي هام ميسر في قسم كبير منه بما يتيح للبنان إطلاق دُفعة جديدة من الاستثمارات العامة تهدف إلى تعزيز وتطوير بناه التحتية وتحسين نوعية ومستوى الخدمات العامة والعمل على تحقيق قدر أفضل من المساواة بين المناطق. كذلك أيضاً توفر تمويل خارجي وآخر داخلي ميسر بما يحفز استثمارات القطاع الخاص في أكثر من مجال اقتصادي وفي كل المناطق اللبنانية.

ترسم هذه التحديات الثلاث والمتمثلة بأوضاع المالية العامة وتداعيات الازمة المالية العالمية وأوضاع المناطق الاقتصادية والاجتماعية التي هي بحاجة ماسة إلى إطلاق مشاريع التنمية فيها، مسائل أساسية تتعلق بضرورة ضبط وترشيد الانفاق العام وتحسين مردوديته الإنتاجية من جهة، وضرورة خلق الظروف الملائمة لتحقيق النمو المستدام والإنماء المتوازن من جهة اخرى. في المقابل، تؤمن الفرص المتاحة غطاءً ومجالاً حيوياً للعمل الاقتصادي والإنمائي في المرحلة المقبلة. على هذا، تطرح هذه الرؤية مساراً يراعي الضوابط ويحقق الاهداف، بشكل متوازن يمكّن لبنان من التحرّك بحكمة وكفاءة مغتنماً الفرص ومتجنباً للمنزلقات والصدمات ومعالجاً للتحديات. ويتمثل هذا التحرك بضرورة وحتمية الشراكة الجديدة والخلاقة بين القطاعين العام والخاص في حمل لواء ومسؤولية الانماء المناطقي المتوازن وبما يحقق نسباً مرتفعة من النمو المستدام. بناء على ما تقدم تعتبر هذه الرؤية أن التنمية المناطقية تشكل مفتاحاً هاماً لإيجاد حلول تساهم في معالجة أو مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الوطن وتشكل مسارات للتقدم على طريق المستقبل.

وتعتمد اسس هذه الشراكة على قدرة المناطق اقتصاديا ولاسيما من خلال إيجاد فرص العمل الجديدة وبالتالي مكافحة الفقر وتحسين مستوى ونوعية عيش المواطنين، وبالتالي بث الحيوية في الاقتصادات المحلية عبر الافادة من الميزات التفاضلية الجاذبة لدى هذه المناطق والتي تمكنها من التمتع بجدوى ومشروعية اقتصادية مستدامة (Economic Ra-son D'être) إذا ما أتيحت لها الفرص لذلك. ويتحقق ذلك من خلال طرح و/أو إعادة طرح إمكانية إنشاء مشاريع قطبية على صعيد كل منطقة من المناطق اللبنانية على قاعدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث يقوم القطاع الخاص بإطلاق مبادراتها وبتمويلها وتنفيذها وإدارتها وتساعد الدولة بدورها من خلال إيجاد المناخات المؤاتية السياسية والأمنية والاقتصادية لتلك المشاريع التي تسهم في خلق فرص العمل الجديدة وفي تحريك عجلة النمو الاقتصادي في تلك المناطق.

تعتبر هذه الرؤية أن التنمية المناطقية تشكل مفتاحاً هاماً لإيجاد حلول تساهم في معالجة أو مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الوطن وتشكل مسارات للتقدم على طريق المستقبل.

تشكل هذه المشاريع القطبية بحد ذاتها دينامية اقتصادية جديدة وجاذباً ومحفزاً (catalysts) في بلورة وإطلاق المشاريع الصغيرة

والمتوسطة في تلك المناطق التي تتكامل مع وتكمل المشاريع القطبية وتساندها وتحقق توزيعاً أكثر عدلاً للموارد والفرص بين جميع المناطق ولدى جميع المواطنين بما يسهم في محصلة الأمر في مكافحة الفقر وكذلك في تخفيض الفوارق الاجتماعية والمعيشية بين المناطق. كما تسهم في معالجة حالات التوتر السياسي والاجتماعي بين المناطق وحالات الشعور بالغبن والتهميش.

إن ما تطرحه هذه الرؤية هو ضرورة أن تتلاءم المشروعية الاقتصادية في كل منطقة مع بيئتها وميزاتها التفاضلية ولاسيما في ما تواجهه أيضاً من تحديات وما تتمتع أو تتميز به من فرص وإمكانات، حيث تتمحور عندها الحركة الاقتصادية المناطقية حول مشروع قطبي في بعض المناطق أو حول مجموعة من المَشاريع المتوسطة والصغيرة في مناطق أخرى، أو أن تنطلق وتتفعل الحركة الاقتصادية من خلال مجموعة من الإجراءات او الاستثمارات العامة في مناطق أخرى. وما نعنيه بذلك هو تصميم منظومة اقتصادية مختلفة لكل منطقة تعزز النشاط الاقتصادي وتخلق فرص العمل الجديدة وتساهم في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية فيها مع اعتماد آليات محددة للمتابعة والإشراف والتنسيق على صعيد الحكومة بما يضمن سلامة وديمومة التقدم على مسار التنفيذ في كل المناطق اللبنانية.

ونحو تحقيق هذه الأهداف، طبعا سيكون على الدولة ان تقوم بدورها في اطار هذه الشراكة وبالعمل على توفير شروط النجاح لهذه الرؤية، وذلك من خلال العمل ضمن وعلى مسار ثلاث اطر:

أولاً: الاطر الفوقية التمكينية (soft enablers): أي الأطر القانونية والمؤسسية والمراسيم التنظيمية والهيئات الناظمة التي تؤمن من جهة أولى الإطار العام للاستثمار من قبل القطاع الخاص وترسم قواعده وتحدد المسؤوليات والحقوق والواجبات والحوافز وتؤكد من جهة أخرى على الاستقرار التشريعي وسيادة دولة القانون وتعزيز مستويات الأمن والأمان والنظام. وتشكل هذه الأطر عوامل في غاية الأهمية لجهة حماية المستثمرين وتعزيز شعورهم بالأمان والاطمئنان واقتناعهم بالجدوى المالية لمشروعاتهم. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أيضاً على أهمية التأكيد على الالتزام الصارم لدى أصحاب تلك المشاريع بالمعايير التي تفرضها الدولة لجهة إقدار الاستثمارات الموضوعة على تحقيق التناغم والتلاؤم بين المصلحة العامة من جهة أولى والأهداف الاستراتيجية لجهة مستويات الأمان والمردودية المحفزة لمبادرات القطاع الخاص من جهة ثانية.

ثانياً: الاستثمارات العامة التمكينية(hard enablers) : أي الاستثمارات العامة الضرورية في البنى التحتية في مجمل القطاعات (طاقة ، نقل، اتصالات، طرقات، مياه وصرف صحي ونفايات صلبة...) التي تساهم في إعطاء المناطق هوية اقتصادية محددة ومحفزة وتبرز ما تتمتع به من جواذب اقتصادية واستثمارية مجدية تمكنها من الافادة من والبناء على ميزاتها التفاضلية.

ثالثاً: البرنامج الاجتماعي التمكيني (social enablers) أي الاستثمار في الإنسان وتحسين قدراته الإنتاجية من خلال رفع مستويات الأداء في قطاعات الصحة والتربية والتعليم والتعليم

المهني والمهني المسرّع والشؤون الاجتماعية وتمكينه من الافادة مما ستؤمنه له الحركة الاقتصادية في المناطق من فرص للتقدم والتطور. هذا ما تؤكد عليه خطة الحكومة الإصلاحية المقدمة في مؤتمر باريس-٣ في كانون الثاني ٢٠٠٧ والتي ينبغي التأكيد مجدداً على أهمية تعزيز الجهود للتقدم على مساراتها والتشديد على الالتزام بها. وعلى هذا الاساس لن تتطرق هذه الرؤية بشكل مفصل لهذا البرنامج الاجتماعي.

إن وضع هذه الرؤية في حيز التنفيذ يقتضي برمجتها يسهل قياس التقدم على مسارات تنفيذها (Programmatic Approach) وهو ما يحتّم إيجاد مشاركة متناسقة من أكثر من جهة من خلال العمل على ترجمتها على أرض الواقع (رئاسة مجلس الوزراء- الوزارات المعنية- مجلس الإنماء والاعمار- مؤسسة إيدال- مؤسسات القطاع الخاص، على سبيل المثال لا الحصر). وبالتالي فإن نجاح ترجمتها عملياً يرتبط بقدرة هذه الجهات على التنسيق بين بعضها بعضاً بطريقة متناسقة ومتناغمة. وعلى ذلك تقترح رئاسة مجلس الوزراء وضع آلية مؤسساتية واضحة لوضع هذه الرؤية حيّز التنفيذ وذلك من خلال اتباع آلية برمجة مماثلة لتلك التي وضعت لبرمجة ومتابعة تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية التي أقرت في مؤتمر باريس-٣ وقياس التقدم على مسارات تنفيذها بشكل دوري.

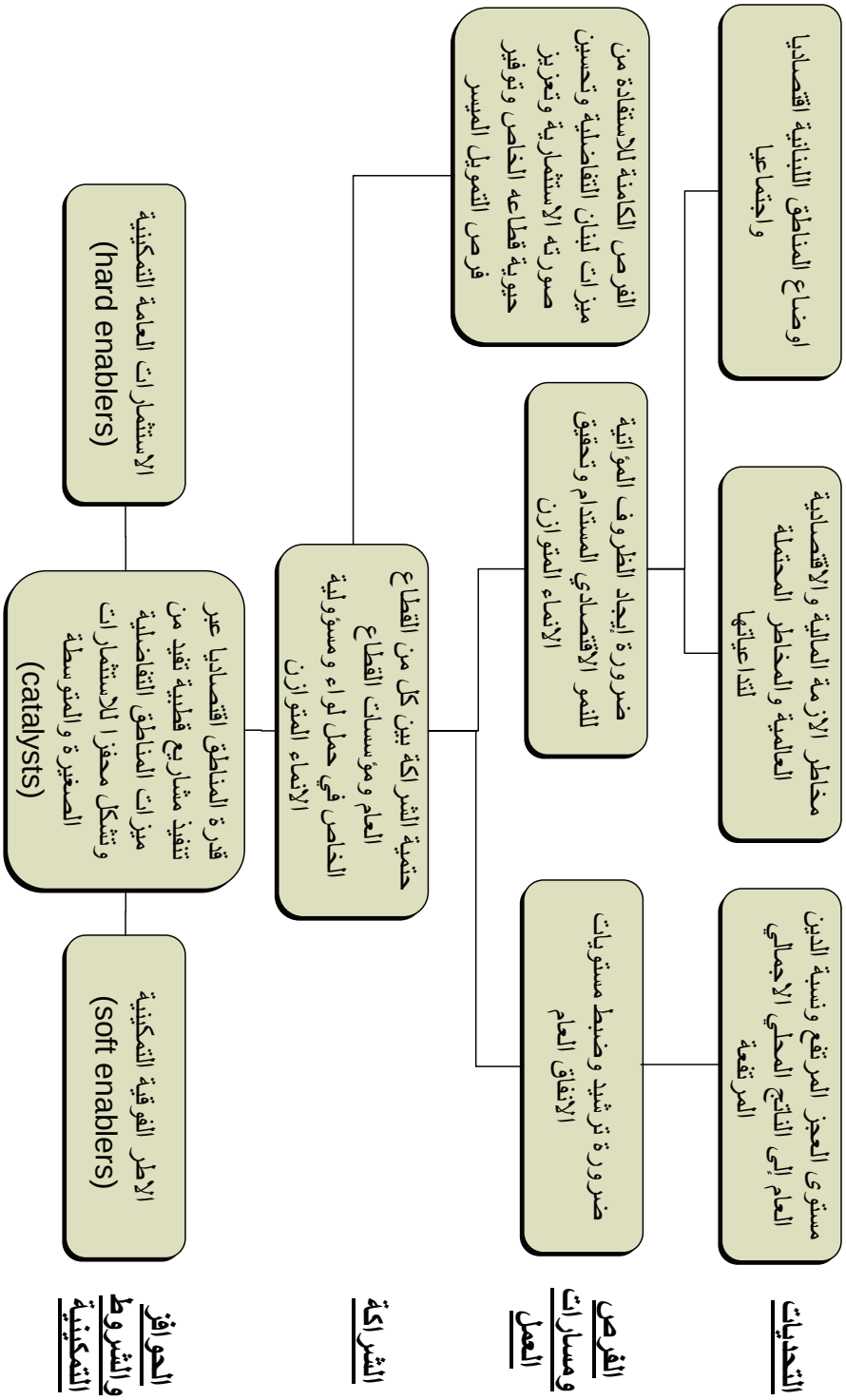
التحديات
الفرص ومسارات العمل
الشراكة
الحوافز والشروط التمكينية
مستوى العجز المرتفع ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي المرتفعة
مخاطر الازمة المالية والاقتصادية العالمية والمخاطر المحتملة لتداعياتها
اوضاع المناطق اللبنانية اقتصاديا واجتماعيا
ضرورة ترشيد وضبط مستويات الانفاق العام
ضرورة إيجاد الظروف المؤاتية للنمو الاقتصادي المستدام وتحقيق الانماء المتوازن
الفرص الكامنة للاستفادة من ميزات لبنان التفاضلية وتحسين صورته الاستثمارية وتعزيز حيوية قطاعه الخاص وتوفير فرص التمويل الميسر
حتمية الشراكة بين كل من القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص في حمل لواء ومسؤولية الإنماء المتوازن
قدرة المناطق اقتصاديا عبر تنفيذ مشاريع قطبية تفيد من ميزات المناطق التفاضلية وتشكل محفزا للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة (catalysts)
الاطر الفوقية التمكينية (soft enablers)
الاستثمارات العامة التمكينية (hard enablers)

I. مدخل

١. الخلفية العامة للورقة

تسعى هذه الورقة إلى استكمال العمل الاقتصادي والإنمائي الذي اطلق في نهاية لبنان في العام ١٩٩٢ بعد انتهاء ما جرت تسميته بالحرب الأهلية اللبنانية، وتعثرت مسيرته بعض الشيء بسبب الظروف التي سادت في لبنان ولاسيما منذ العام ١٩٩٨ والتي شكلت بمجموعها عوامل ضاغطة على الحياة السياسة والاقتصادية والإنمائية. وبالرغم من ذلك، فقد حقق هذا العمل الإنمائي، الذي بدأ في العام ١٩٩٢ قفزة نوعية على صعد عدة من نواح مختلفة، وان كانت قد سادته بعض الشوائب من نواح أخرى، لم تكن بعيدة في بعض جوانبها عن الظروف الأمنية والسياسية التي تحكمت بالبلاد ومؤسساتها طوال تلك الفترة. وقد أدت تلك الظروف في ما أدت إليه، إلى تطبيق جزئي لمبدأ الإنماء المتوازن حيث بذلت مساع كبيرة لم تتم ترجمتها بكاملها على أرض الواقع وفي أحسن الأحوال إلا من ضمن السعي إلى تحقيق المساواة خدماتياً واجتماعياً بين المناطق وذلك من دون أن يصار إلى تحقيق نجاح كبير على مسار إقدار تلك المناطق والقاطنين فيها اقتصادياً بالقدر الكافي الذي يحرك عجلة الاقتصاد فيها بشكل كبير ويسهم في خلق فرص العمل الكامنة لديها والتي هي بأمس الحاجة إليها بما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويحسن مستويات الوضع المعيشي ونوعيته فيها وفي البلاد ككل.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الدولة كانت قد قامت، من خلال إداراتها ومؤسساتها العديدة ومن ضمنها مجلس الإنماء والاعمار، بتنفيذ العديد من المشاريع الإنمائية الهامة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المناطق. فمن ناحية أولى ومن خلال دراسة إحصائية شاملة فقد تبين أن قيمة الاستثمارات في المشاريع الوطنية (المشاريع التي تستفيد منها كل المناطق اللبنانية) المنجزة من قبل مجلس الإنماء والاعمار ما بين السنوات ١٩٩٢و٢٠٠٨ بلغت حوالي ٣,٧٤ مليار د.أ. توزعت على قطاعات الكهرباء، والاتصالات، والمطار، والمدينة الجامعية والمدينة الرياضية والأوتوسترادات الدولية والمباني الحكومية، بالإضافة إلى عدد من القطاعات والمشاريع الأخرى. من جانب آخر، فقد بلغت قيمة المشاريع الوطنية التي نفذتها الإدارات الأخرى حوالي ٨٠ مليون د.أ. من ناحية ثانية، فقد بلغت قيمة الاستثمارات المناطقية المنفذة من قبل إدارات الدولة ومؤسساتها ومجلس الإنماء والاعمار على صعيد المناطق المختلفة وذلك من العام ١٩٩٢ وحتى العام ٢٠٠٨ حوالي ٣,٦ مليار دولار (منها حوالي ٢ مليار د.أ. نفذها مجلس الإنماء والاعمار). وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن قيمة المشاريع التي هي قيد التنفيذ حالياً من قبل إدارات الدولة ومؤسساتها ومن ضمنها مجلس الإنماء والاعمار تبلغ حوالي ١,٨٥ مليار د.أ. ذلك ما يجعل المجموع

الإجمالي لقيمة تلك المشاريع حوالي ٩٢٦٤ مليون دولار أميركي.

لم تستطع تلك الاستثمارات المنفذة على اهميتها ان تفعل الحركة الاقتصادية وتخلق فرص العمل اللازمة في المناطق بالشكل المؤمل وذلك لأسباب كثيرة ستتعرض لها هذه الورقة بإيجاز. لذلك وعلى هذا الأساس، تطرح هذه الورقة مقاربة أخرى، تؤكد على أهمية تأمين الخدمات بشكل يحقق المساواة في جودتها وفعاليتها بين المناطق وعلى الصعد كافة، من بنى تحتية (طاقة، مياه، صرف صحي ونفايات صلبة وطرق، اتصالات...) إلى خدمات اجتماعية (صحة، تربية، تعليم...). هذا من جهة أولى، كما تؤكد أيضاً من جهة ثانية على ضرورة تطوير وإبراز المشروعية الاقتصادية للمناطق. ويتم ذلك من خلال طرح وتطوير مشاريع قطبية تستفيد من الميزات التفاضلية الجاذبة التي تتمتع بها كل منطقة وتسهم مع إنشائها في تحريك المبادرات الفردية وإيجاد المناخات المؤاتية التي تسمح بخلق الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة الحقول الإنتاجية وفي كل المناطق اللبنانية مما يسهم في إيجاد فرص عمل جديدة ومتزايدة في مختلف المناطق اللبنانية.

ونظرا للضوابط الصارمة التي يفرضها حجم العجز المزمن والكبير في الموازنة بسبب ارتفاع مستوى الانفاق العام وتفرضها أيضاً نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي المرتفعة، تقدم هذه الرؤية مفهوماً متجدداً لمبدأ الإنماء المتوازن يتجاوز حصرية مسؤولية الدولة في حمل لواء هذا الهدف الوطني الكبير. وعلى ذلك يسعى هذا الطرح إلى تظهير وتبيان دور القطاع الخاص والتأكيد على أهمية إشراكه، وبشكل فاعل وأساسي في حمل لواء ومسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المناطقية. وبالتالي يسعى هذا الطرح إلى إضفاء المشروعية الاقتصادية على المناطق من خلال العمل على إطلاق مجموعة من المشاريع الهامة والحيوية التي تستند على الميزة التفاضلية التي تتمتع بها كل منطقة، وتحفيز القطاع الخاص على تدبير التمويل اللازم لها وحمل لواء تنفيذها وإدارتها. ذلك يسهم في تحقيق مردود اقتصادي ومالي واجتماعي مرتفع في تلك المناطق ويسهم أيضاً في بلورة وإطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تكمل المشاريع الاستقطابية في تلك المناطق وتساندها وتحقق في المحصلة توزيعاً أكثر عدلاً للموارد والفرص بين جميع المناطق.

يستند هذا الطرح إلى حقيقة أساسية في أن هذه المشاريع لن ترتب عملياً أعباء إضافية هامة على كاهل الخزينة لكونها تعتمد وبشكل شبه كامل على تمويل وإدارة القطاع الخاص. لكن هذه الرؤية ترتب مسؤولية على القطاع العام من حيث اهمية دوره كممكن ومحفز لتحقيق المشروعية الاقتصادية للمناطق وذلك من خلال

تطرح هذه الورقة مقاربة أخرى، تؤكد على أهمية تأمين الخدمات بشكل يحقق المساواة في جودتها وفعاليتها بين المناطق وعلى الصعد كافة.

المواءمة ما بين البنى التحتية التمكينية بمعناها الواسع (الطرق، الاتصالات، الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، معالجة النفايات الصلبة...) والأطر الفوقية والناظمة أيضاً بمعناها الواسع (قوانين، مراسيم تطبيقية ، مؤسسات ، حوافز، مبادرات، قواعد وإجراءات ناظمة محددة للعلاقة بين الدولة ومؤسسات القطاع الخاص...).

ويشكل التضافر والتكامل للجهد الاستثماري الذي يفترض أن تتولاه الدولة (بنى تحتية) والجهد الاستثماري الذي يفترض أن يحمل لواءه ومسؤوليته القطاع الخاص بالتعاون مع الدولة (مشاريع استثمارية استقطابية واستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) مع الإجراءات التحفيزية للدولة أسس الشراكة الحديثة والخلاقة بين القطاعين العام والخاص. ومما لا شكّ فيه أنّ هذه الرؤية تتلاءم وتتناغم ايضا مع مبدأ اللامركزية الإدارية، فتبني عليه لتؤمّن وتبرز وتعزّز الهوية الاقتصادية لكل منطقة وذلك استناداً إلى ميزاتها التفاضلية وبما يحقق الجدوى الاقتصادية للمشاريع المختلفة وبالتالي الاستمرارية في تطوير ونمو اقتصاد تلك المناطق وإيجاد فرص العمل الجديدة للقاطنين فيها ولتحسين مستوى ونوعية عيشهم.

٢. نظرة جديدة في تحديد مفهوم شامل للإنماء المتوازن في لبنان

لقد شكل التفاوت المناطقي في مستوى التنمية بكافة ابعادها (الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية...الخ)، إحدى السمات المميزة لتطور المجتمع اللبناني منذ ما قبل الاستقلال وحتى الوقت الراهن. كما انه يشكل احد العوامل التي أسهمت في زيادة حدة النزوح من الريف إلى المدينة وأيضاً في الحضّ على الهجرة من لبنان إلى الخارج بحثاً عن فرص العمل المجدية وذلك على مدى عقود طويلة وفي محطات هامة من تاريخ لبنان الحديث والمعاصر. وقد ساهم التفاوت المناطقي والعوامل الاقتصادية والإدارية غير الايجابية التي ولدته او غذته، في رسم صورة لبنان الراهن، من حيث تركز توزع السكان على مناطق معينة على مساحة الوطن، وإلى تركز النشاط الاقتصادي والإداري في مناطق محددة، وكذلك من تشكيل نسق التوسع المديني والعمراني وكيفية تشكل المدن والضواحي...الخ. ولقد أسهم هذا التفاوت في توليد او تغذية توترات اجتماعية وسياسية حادة في مراحل عدة من تاريخ لبنان المعاصر وفي إيجاد العديد من أحزمه الفقر في الأرياف وحول عدد من المدن اللبنانية وداخلها. ولقد شكل هذا التفاوت احد مكونات الخلفية الاجتماعية للحرب اللبنانية في العام ١٩٧٥ وتحديد تداعياتها، وهو ما يزال يشكل حتى اليوم، اساسا لمطالب سياسية واجتماعية واقتصادية يتقدم بها المواطنون في المناطق كافة من الدولة المركزية. وبناء على ذلك، فقد كان موضوع «الانماء المتوازن»، بصفته الجواب أو الحل المطلوب لمعالجة مشكلة التفاوت، احد البنود الاساسية التي نوقشت على طاولة اتفاق الطائف، والذي جعله قضية وطنية ودستورية اساسية. وقد أكدت الأحداث الأخيرة في الشمال هذه الظواهر السلبية وبالتالي على ضرورة معالجة مشكلة التفاوت في التنمية في جميع المناطق اللبنانية بطريقة سريعة وفاعلة.

غير أن المفارقة تكمن في التفسير الشائع للإنماء المتوازن الذي يجعل منه أحياناً إنفاقاً متوازناً بدلاً من كونه إنماء متوازناً كما يحوله في حالات أخرى إلى صيغة لتوزيع الخدمات والإنفاق على اساس مبدأ المحاصصة السائد في لبنان، والذي يغلب فيه الطابع السياسي- الطائفي- المناطقي بدلاً من توجيهه لكي يصبح وسيلة للإقدار والتمكين الاقتصادي لكافة المناطق اللبنانية. وعلى ذلك فقد أصبح ينظر إلى الانماء المتوازن، وفق هذه النظرة، باعتباره مقتصرا على توفير الخدمات والمرافق العامة والمشاريع بشكل حصص متوازية بين المناطق المختلفة، وذلك بغض النظر عن طبيعة الحاجة الفعلية لتلك المناطق وقدرتها الاستيعابية وبغض النظر عن الاولويات المختلفة لكل منطقة استناداً إلى طبيعة وحجم الحاجة الحقيقية أو انطلاقاً من الميزات التفاضلية التي تتمتع بها.

لذلك، تقدم هذه الرؤية الإنمائية المناطقية مقاربة جديدة للدولة ودورها لناحية تطبيق مبدأ الإنماء المتوازن بمعانيه الاقتصادية الواسعة والقائمة على إقدار المناطق اقتصادياً عبر تطوير مشروعية اقتصادية خاصة بكل منطقة بطريقة تتلاءم مع ميزاتها التفاضلية وظروفها مما يجعل تلك المشاريع والمجالات تختلف في حيثياتها وطبيعتها واهتماماتها بين منطقة وأخرى.

فبينما تؤكد هذه الرؤية على أهمية الدفع قدماً بالبرنامج الاستثماري العام، وتصويبه حيثما يقتضي الأمر نحو الأولويات الاقتصادية والإنمائية، فإنها تحدد أيضاً الاتجاه من أمام القطاع الخاص للمساهمة المباشرة في تمويل وإنشاء وإدارة مشاريع قطبية جرى الإشارة إلى بعض منها حيث من الممكن النظر في مشاريع أخرى والتي جميعها يجب أن تتلاءم مع مشروع ترتيب الأراضي. هذه الجملة من المشاريع تسهم في إضفاء المشروعية الاقتصادية على المناطق وتسمح في محصلة الأمر بتوفير فرص العمل الجديدة للقاطنين في تلك المناطق كما وتسهم في تنميتها ونموها الاقتصادي فضلاً عن كونها تفسح في المجال لإنشاء عدد من المشروعات المستندة على مبادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص والتي تستفيد وتتعزز من وجود تلك المشاريع القطبية.

٣. التوقيت والأسباب الموجبة

ما من شك أنه ومن حيث المبدأ ينبغي على الدولة، ان تولي موضوع معالجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي المناطقي الاهمية التي يستحقها، وان تبلور رؤية واضحة لكيفية تحقيق الانماء المتوازن، مشفوعة بخطة عمل وإجراءات عملية للتقدم على هذا المسار وكيفية قياس هذا التقدم ودوريته. ولذلك فإنه ينبغي على هذا العمل ان يكون مبنيا على اساس علمي متين ومعرفة شاملة لظاهرة التفاوت المناطقي وخصائصها، وأبعادها، وأسبابها وأساليب معالجتها ومعايير قياس التقدم على مسارات تلك المعالجات.

لقد شكلت الأحداث السياسية والأمنية المتتالية على لبنان وعلى مدى عدة عقود، والتي كان منها في العام ٢٠٠٥ اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، ثم الحرب الإسرائيلية في عدوان تموز ٢٠٠٦ والحرب الإرهابية في نهر البارد في

ربيع العام ٢٠٠٧، مضافاً إليها مسلسل الاغتيالات والتفجيرات والأعمال التخريبية والإرهابية والانقسام السياسي الحاد وتعطل المؤسسات الدستورية إلى مدى عدة سنوات، شكّلت جميعها عوامل ضاغطة أو لاجمة عطلت أو حدّت بشكل كبير من عمل مؤسسات الدولة على مدى السنوات الماضية وقلصت من كفاءة عمل تلك المؤسسات وبالتالي من قدرتها على التصدي وبشكل مبادر وفاعل لتلك التحديات.

وتتضافر اليوم عدة عوامل سياسية و اقتصادية واجتماعية تستدعي اعطاء موضوع الانماء المتوازن الاولوية التي يستحقها بل ينبغي العمل على تحويلها إلى عوامل دافعة في هذا الاتجاه.

أولاً: الظروف السياسية: توفر اليوم حالة الاستقرار النسبي التي يرسخها توق اللبنانيين في العودة التدريجية إلى انتظام عمل المؤسسات والعمل الجاري على اجراء الانتخابات العامة وكذلك على تعزيز سلطة الدولة وبسط نفوذها وكذلك استمرار الحوار الوطني برعاية فخامة الرئيس ميشال سليمان وكذلك في ضوء بعض التطورات التي قد تتحول إلى إيجابية على الصعيد العربي، فرصة للبحث والحوار على صعيد وطني عام ومن خلال الحكومة، عن مجال للتوافق على وضع نواة برنامج شامل للإنماء المناطقي، ومن ثم العمل وبشكل مبرمج على توفير ظروف النمو الاقتصادي المناطقي الذي يتيح لجميع اللبنانيين، حيث هم، الاستفادة من توفير فرص العمل الجديدة وتحسين مستوى ونوعية العيش وبالتالي التقدم على تلك المسارات لكي ينعموا بالاستقرار

تتضافر اليوم عدة عوامل سياسية و اقتصادية واجتماعية تستدعي اعطاء موضوع الانماء المتوازن الاولوية التي يستحقها بل ينبغي العمل على تحويلها إلى عوامل دافعة في هذا الاتجاه.

وبالعيش الكريم.

ثانياً: الظروف الاقتصادية: تشكّل تداعيات الأزمة المالية العالمية وآثارها المحتملة على الاقتصاد، حوافز مستجدة وطارئة للإسراع برسم معالم برنامج إنمائي للبنان ووضعه قيد التنفيذ بهدف تحييد الاقتصاد قدر المستطاع عن تداعيات الأزمة العالمية وتوجيه انتباه المواطنين إلى اهمية تركيز الجهود والطاقات على ما هو مفيد للبنانيين في حاضرهم وفي غدهم بدلاً من الاستمرار في حالة التجاذب اللامجدي. وقد قدمت رئاسة مجلس الوزراء في كانون الثاني ٢٠٠٩ ورقة طرحت فيها وجهة نظرها في كيفية مواجهة الانعكاسات المحتملة للأزمة المالية العالمية عبر خطوات استباقية يجب أن يصار إلى تنفيذها على مدى العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وكان من أبرز هذه الخطوات العمل على تسريع وتيرة تنفيذ الأشغال العامة والبنى التحتية التي تنفذها الدولة، ولاسيما تلك التي يتم تنفيذها عبر مجلس الإنماء والاعمار والممولة في معظمها من خلال القروض الميسرة وإيجاد الحوافز العملية لإنعاش الاقتصاد اللبناني وتعزيز دور المبادرات الفردية المنتجة.

٤. اقسام الورقة

تقدم الورقة مراجعة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية في المناطق كافة معتمدة على المراجعة العامة للبرنامج الاستثماري لإدارات الدولة ومؤسساتها ولاسيما برنامج مجلس الإنماء والأعمار الاستثماري وتقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ووزارة الشؤون الاجتماعية. ثم تتطرق الورقة بإيجاز لمعوقات التنمية سواء على الصعيد الوطني او على الصعيد المناطقي.

وتنطلق الورقة من الاولويات الاقتصادية المحددة في باريس-٣ والمتمثلة بضرورة ضبط وترشيد الانفاق العام وكذلك من التوصيات الواردة في تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة والمتمثلة بضرورة اقدار المناطق اقتصادياً، توصلاً إلى رسم معالم الرؤية الانمائية القائمة على إنعاش وتفعيل الحركة الاقتصادية في المناطق من خلال:

اولا: تحفيزها عبر طرح واطلاق مشاريع قطبية بالتعاون مع القطاع الخاص.

ثانياً: تمكينها من خلال الاستثمارات العامة (بعضها بالتعاون أيضاً مع القطاع الخاص) والأطر القانونية والمؤسسية المحفزة.

ينبغي التوضيح أن الرؤية الإنمائية المطروحة في هذه الورقة، لا تشكل رؤية اقتصادية شاملة لكيفية معالجة مشاكل لبنان الماكرو-اقتصادية كمعالجة مسألة مستوى العجز في الموازنة والخزينة وحجم الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي، وهي أيضاً لا تشكل بديلاً عن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي

تنطلق الورقة من الاولويات الاقتصادية المحددة في باريس-٣ والمتمثلة بضرورة ضبط وترشيد الانفاق العام وكذلك من التوصيات الواردة في تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة والمتمثلة بضرورة اقدار المناطق اقتصادياً.

أقرته الحكومة اللبنانية السابقة في إطار مؤتمر باريس-٣، والذي تبنته الحكومة الحالية في بيانها الوزاري، بل هي تتكامل معهما وتعطيهما ما يستحق من دفع إضافي لناحية الدفع باتجاه تعزيز جهود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإداري وكذلك في تطوير مفهوم دور الدولة في الاقتصاد الناظم لحركته وتطوره ومستويات تعاونها مع دور مبادر وفعّال للقطاع الخاص يتناغم مع أهداف الدولة في تحقيق التنمية المناطقية والنمو الاقتصادي المستدام.

كما ينبغي أيضاً التوضيح أن هذه الرؤية الإنمائية لا تدعي قدرتها وحدها على التطبيق الكلي لمبدأ الإنماء المتوازن، الذي يحتوي شقاً اجتماعياً هاماً في المجالات المتعددة (الصحة، التربية والتعليم...) وهو ما لم تتطرق إليه هذه الرؤية الإنمائية إلا بشكل عابر وليس بشكل كاف، ولكن يلحظه أيضاً البرنامج الإصلاحي للحكومة (باريس-٣) كما تلحظه بشكل مفصل دراسات أخرى متعددة.

II. أوضاع المناطق

١. اوضاع المناطق على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي

تستند هذه الورقة على التقارير الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وذلك للاطلاع على حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق اللبنانية وتقدير تأثيراتها المختلفة على الأوضاع المعيشية والحياتية في تلك المناطق.

يقيس التقرير الصادر مؤخراً حول «خارطة الفقر البشري وأحوال المعيشية في لبنان» (٢٠٠٩) نسبة الإشباع في خمسة ميادين هي التعليم، والصحة، والسكن، وتوفر خدمات المرافق العامة (ماء، كهرباء وصرف صحي)، والوضع الاقتصادي للأسرة (الدخل والعمل وملكية السلع). وتقوم منهجية دليل أحوال المعيشة على قياس مدى ما يتحقق من إشباع فعلي للحاجات الأساسية وليس فقط على قياس الدخل المتاح للحصول على الحاجات المذكورة. ويعني هذا أن الأسرة تعد محرومة من الحاجات الأساسية إذا تعذر حصولها عليها حتى ولو كان مستوى دخلها يؤهلها لذلك. فعلى سبيل المثال، تعد الأسرة محرومة من خدمات الماء والكهرباء إذا لم تستطع الحصول عليها بسبب عدم توفر تلك الخدمات أو نقصها في منطقة سكنها. ويشتمل هذا التقرير على الميادين التالية:

يتبين أن ٣٠٪ من الاسر المقيمة في لبنان تعاني من الحرمان، أي من نسبة إشباع منخفضة. وتعاني محافظات الأطراف، أي النبطية والجنوب والشمال من نسب الحرمان الأعلى.

ميدان وضع الأسرة الاقتصادي ويشتمل على المؤشرات التالية: متوسط دخل الفرد، معدل الإعالة، الوضع الأساسي لأفراد الأسرة، ملكية الأجهزة المنزلية، ملكية وسائل النقل الخاص، عدد خطوط الهاتف

- ميدان التعليم ويشتمل على المؤشرات التالية: متابعة الدراسة، الالتحاق بالروضة، المرحلة التعليمية للبالغين، إتقان اللغات الأجنبية
- ميدان الصحة ويشتمل على المؤشرات التالية: التأمين الصحي، ظروف العمل، توفر الخدمات الصحية، الأمراض المزمنة، ووجود حالة صحية
- ميدان الماء والكهرباء والصرف الصحي ويشتمل على المؤشرات التالية: المصدر الرئيسي لمياه الشرب ومياه الخدمة، وسيلة الصرف الصحي، وسيلة التخلص من النفايات، توفر الطاقة من الشبكة العامة، مدى توفر مياه الخدمة من الشبكة العامة
- ميدان المسكن ويشتمل على المؤشرات التالية: عدد غرف المسكن، حصة الفرد من مساحة المسكن، المادة الرئيسية في أرضية المسكن، ووسيلة التدفئة الرئيسية في المسكن

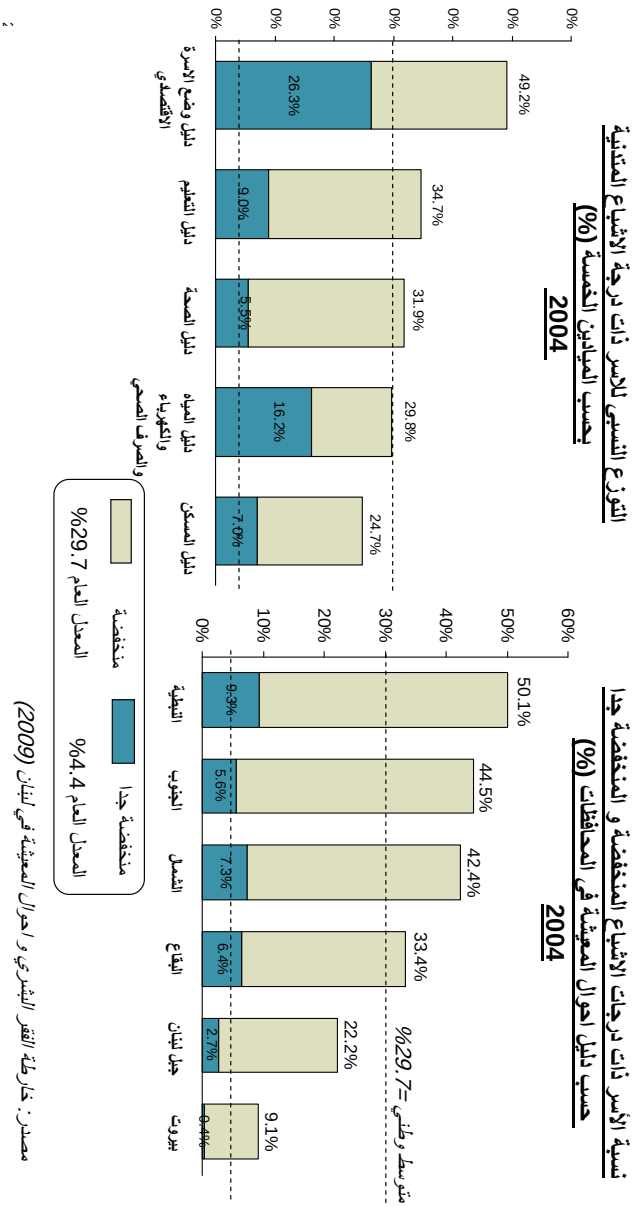

مصدر: خارطة الفقر البشري و احوال المعيشة في لبنان (2009)

بحسب هذا التقرير يتبين أن ٣٠٪ من الاسر المقيمة في لبنان تعاني من الحرمان، أي من نسبة إشباع منخفضة. وتعاني محافظات الأطراف، أي النبطية والجنوب والشمال من نسب الحرمان الأعلى، بينما يشكّل ميدان وضع الأسرة الاقتصادي، المفصلة عناصره آنفاً، عامل الحرمان الأعلى ميدانياً.

كذلك يقيس هذا التقرير التفاوت على صعيد المناطق في كل من الميادين الخمس فيبين أن وضع الأسرة الاقتصادي يعاني من نسبة الحرمان الأعلى في جميع المحافظات بلا استثناء بالمقارنة مع باقي المؤشرات، أي أن نسبة العائلات المحرومة اقتصادياً تتجاوز نسبة العائلات المحرومة في ميادين التعليم والصحة والمسكن والخدمات العامة، وذلك في كلٍ من الشمال والنبطية والبقاع والجنوب وجبل لبنان وبيروت.

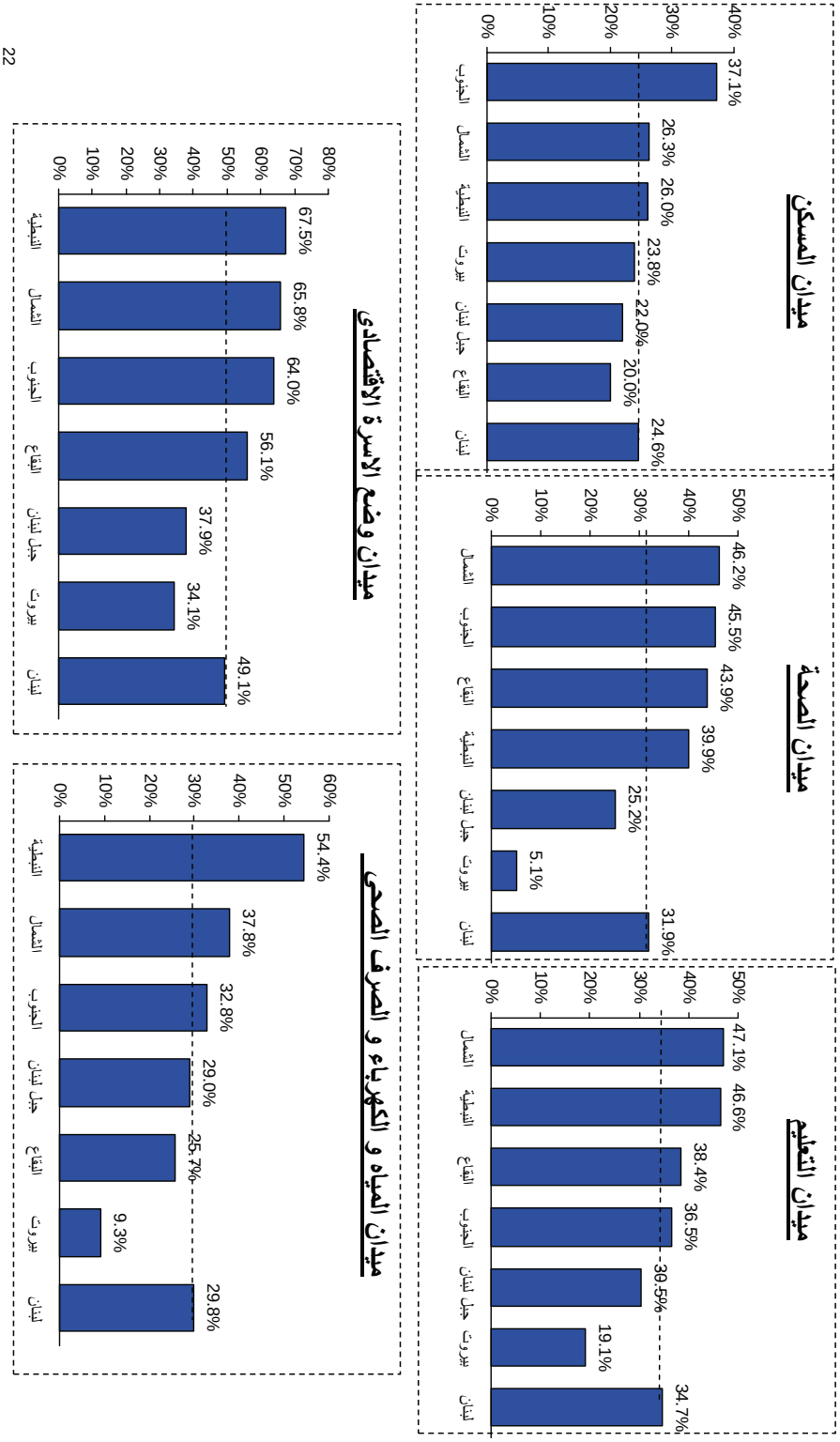
ميدان السكن
37.1%
26.3%
26.0%
23.8%
22.0%
20.0%
24.6%
الجنوب
الشمال
النبطية
بيروت
جبل لبنان
البقاع
لبنان
ميدان الصحة
46.2%
45.5%
43.9%
39.9%
25.2%
5.1%
31.9%
الشمال
الجنوب
البقاع
النبطية
جبل لبنان
بيروت
لبنان
ميدان التعليم
47.1%
46.6%
38.4%
36.5%
30.5%
19.1%
34.7%
الشمال
النبطية
البقاع
الجنوب
جبل لبنان
بيروت
لبنان
ميدان وضع الاسرة الاقتصادي
67.5%
65.8%
64.0%
56.1%
37.9%
34.1%
49.1%
النبطية
الشمال
الجنوب
البقاع
جبل لبنان
بيروت
لبنان
ميدان المياه و الكهرباء و الصرف الصحي
54.4%
37.8%
32.8%
29.0%
25.7%
9.3%
29.8%
النبطية
الشمال
الجنوب
جبل لبنان
البقاع
بيروت
لبنان

حصة المحافظات من اجمالي عدد الفقراء في لبنان (%)
2004

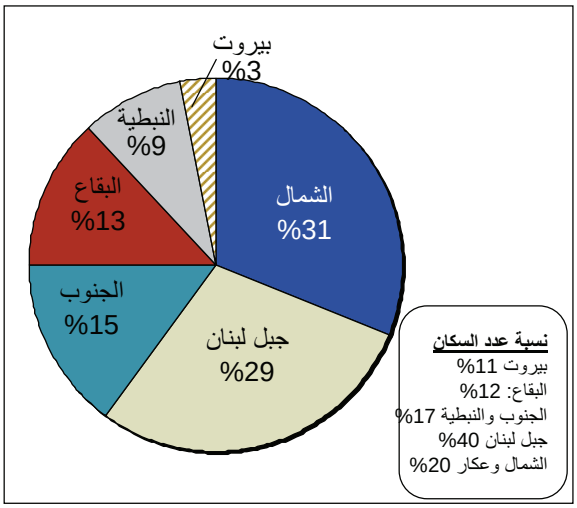

حصة تجمعات الاقضية من اجمالي الاسر الفقيرة في لبنان (%)
2004

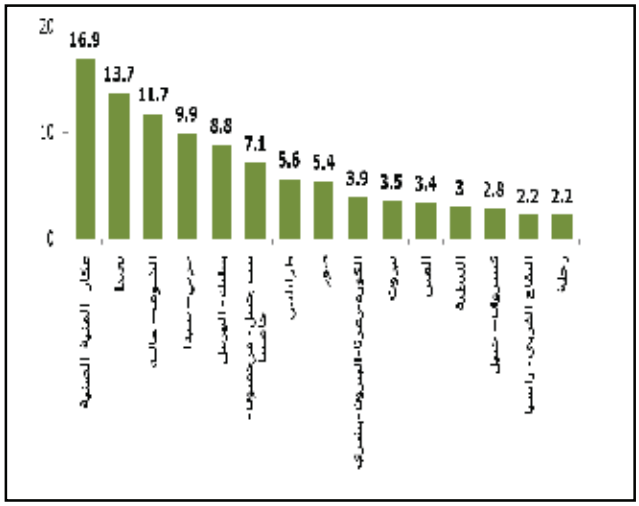

مصدر: خارطة الفقر البشري و احوال المعيشة في لبنان ***(2009)***

كما يبين التقرير أيضاً أن الفقراء يتوزعون بشكل غير عادل على المناطق اللبنانية فيتركز معظمهم في محافظة الشمال. وفيما يلي حصة كل محافظة وقضاء (أو تجمع أقضية) من العدد الاجمالي للسكان الفقراء في لبنان بحسب دليل أحوال المعيشة.

٢- اوضاع المناطق على صعيد الخدمات العامة

لقد عانى لبنان وما يزال، من تفاوت في مستوى الخدمات العامة بين مناطقه حيث يتفاوت فيها مستوى الخدمات العامة، حتى الأساسية منها، ولذلك فهو كان وما يزال بحاجة إلى القيام باستثمارات كبيرة في هذه المجالات منذ العام ١٩٧٥. وبالرغم من ذلك، لم تحصل استثمارات عامة جدية ولا كافية، خلال ١٧ سنة أي خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٧٥ وحتى العام ١٩٩٢، في الخدمات العامة. ويعود السبب في ذلك إلى ظروف الحرب الدائرة آنذاك في أغلب المناطق والتي لم تكن تسمح عملياً بذلك. في المقابل كان عدد السكان في لبنان ينمو وبالتالي كانت الحاجات تزداد وتتطور في طبيعتها ونوعيتها. بالإضافة إلى ذلك، فقد تعرضت العديد من منشآت الخدمات العامة، غير المكتملة أساساً، لأضرار كبيرة، سواءً على صعيد المؤسسات والتجهيزات أو الإدارات المعنية بهذه الخدمات أو أنها تقادمت أو أصبحت غير كافية. بالإضافة إلى ذلك فقد طرأت تغيرات هائلة في أمكنة الإقامة للكثير من المواطنين وكذلك في مراكز ومواضع النشاط الاقتصادي وظهرت مراكز جديدة، في حين لم تواكب الخدمات العامة هذه التغيرات ولم تتلاءم معها إلا بشكل محدود.

لذلك، كان على الدولة اللبنانية، ومنذ مطلع التسعينات، أن تواجه في مجمل ما تواجهه من التحديات الناجمة عن مرحلة الحرب وعن مرحلة ما قبل الحرب أن تسعى لكي تلبي الحاجات وأن تستبق ازدياد الطلب على الخدمات العامة مستقبلاً. وعلى ذلك فقد اعتمدت الدولة خيار، أولاً: التأهيل العاجل لمنشآت الخدمات العامة المتضررة، وثانياً: الاهتمام بالقطاعات ذات الطابع الوطني.

وكان الهدف من ذلك تمكين لبنان من النهوض والعمل على إطلاق عجلة النشاط الاقتصادي الذي كان بأمسّ الحاجة إلى خدمات الكهرباء والاتصالات والمطار والمرافئ والاوتوستردات والصرف الصحي والنفايات الصلبة... ولم تأخذ المشاريع الجديدة (أي غير المتعلقة بتأهيل منشآت قائمة) ذات الطابع المناطقي حيزاً أكبر من الاهتمام إلا بعد انجاز الجزء الأكبر من المشاريع الوطنية. ويظهر من أرقام مجلس الإنماء والأعمار أن نسبة قيمة المشاريع الوطنية إلى إجمالي قيمة المشاريع المنفذة، من قبله، منذ العام ١٩٩٢ حتى اليوم تبلغ ٦٥٪. غير أنه إذا ما أضفنا إليها المشاريع التي هي قيد التنفيذ حالياً، تنخفض هذه النسبة لتصبح ٥٧٪ مما يعني تحولاً تدريجياً نحو المشاريع ذات الطابع المناطقي.

ومن خلال مراجعة هذا البرنامج الاستثماري المنفذ، والذي هو قيد التنفيذ، من قبل كافة الادارات والمؤسسات على الصعيد الوطني وعلى الصعيد المناطقي، تظهر الرسومات المبينة أدناه التوزيع القطاعي والمناطقي لمشاريع الاستثمارات العامة التي نفذتها وتنفذها عدة إدارات ومؤسسات عامة تابعة للدولة (١٩٩٢-٢٠٠٨).

توزع المشاريع المنفذة وتلك التي هي قيد التنفيذ من قبل الدولة عبر جميع إداراتها ومؤسساتها بين المشاريع ذات الطابع الوطني والاستثمارات ذات الطابع المناطقي (1992-2008)

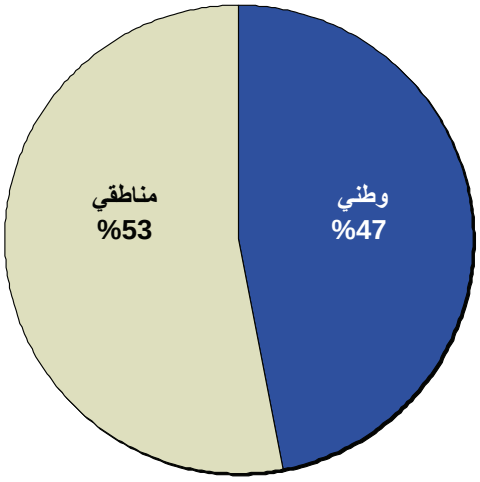

مجموع قيمة المشاريع: 9,264 مليون د.أ.

توزع المشاريع المنفذة وتلك التي هي قيد التنفيذ وفق الجهات المنفذة (1992-2008)

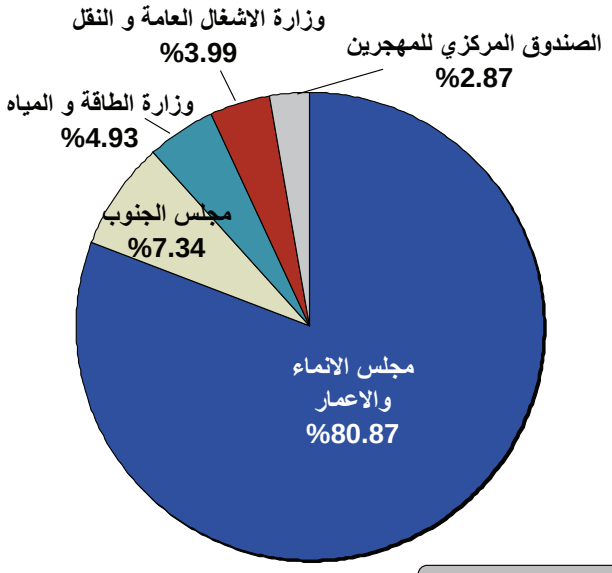

مجموع قيمة المشاريع: 9,264 مليون د.أ.

توزع المشاريع المنفذة وتلك التي هي قيد التنفيذ وفق القطاعات (1992-2008)

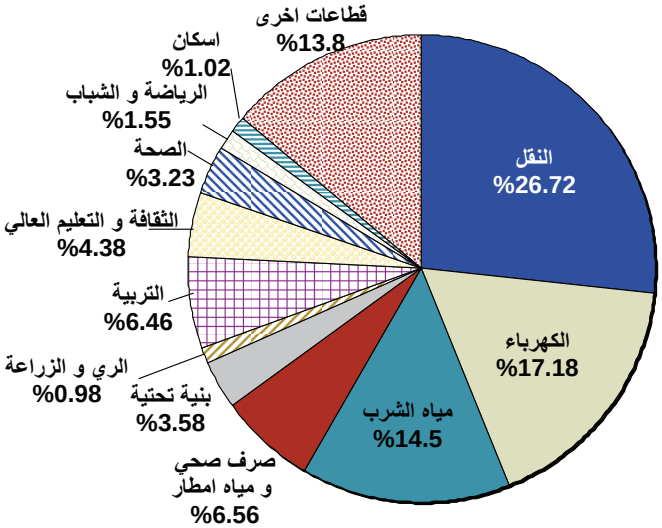

مجموع قيمة المشاريع: 9,264 مليون د.أ.

ملاحظة: تشمل القطاعات الاخرى البيئة و ترتيب الاراضي ، ادارة المشاريع و بناء القدرات ، الهاتف الثابت ، برامج التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، البريد ، الصناعة ، خدمات القطاع الخاص و الاعلام

توزع المشاريع المناطقية المنفذة وتلك التي هي قيد التنفيذ على المحافظات (1992-2008)

حصة الفرد من الاستثمارات (د.أ)

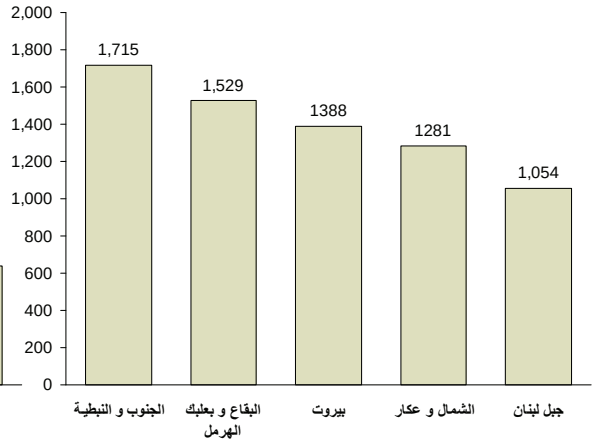

قيمة المشاريع المنفذة و قيد التنفيذ (مليون د.أ)

(المجموع 4903 مليون د.أ.)

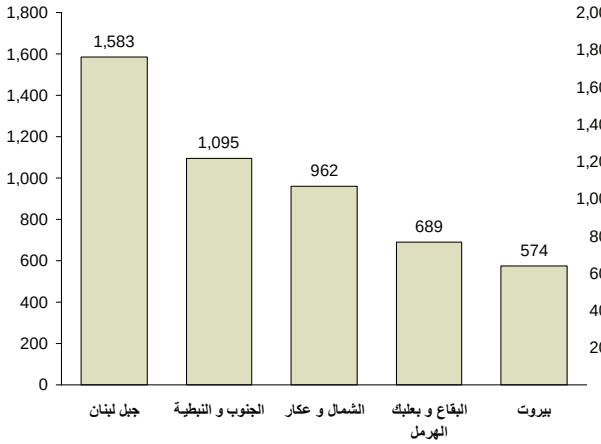

ملاحظة: لايشمل هذا الملخص المشاريع ذات الطابع الوطني كالكهرباء و الهاتف و المطار و الاوتوستردات الدولية و المدينة الجامعية و المدينة الرياضية. كما لا يشمل مشاريع النفايات الصلبة الممولة من الصندوق البلدي المستقل

لقد ساهمت الاستثمارات العامة المحققة في التخفيف من حدة التفاوت في مستوى الخدمات الأساسية المتوافرة بين المناطق، لكنها لم تتوصل بعد إلى تحقيق المساواة في هذا المستوى. كذلك فقد أسهمت بعض الثغرات ذات الطابع العام التي اعترت عملية توزيع الاستثمارات العامة المنفذة خلال السنوات الفائتة بعدم زوال التفاوت المناطقي بشكل كامل. ومن هذه الثغرات عدم الوضوح الكافي لهذه الاستثمارات على مستوى السياسات القطاعية، وعدم مواكبة النجاح المحقق في تنفيذ الشق المادي للمشاريع مع نجاح مماثل على المستوى المؤسسي لإدارتها وتشغيلها وصيانتها.

ويظهر هذا التفاوت في القطاعات ذات الطابع المحلي كالمياه ومعالجة مسألتي الصرف الصحي والنفايات الصلبة. أما في القطاعات الأخرى كالكهرباء والاتصالات والنقل والتربية والصحة، فإن المشكلات الأساسية تتصل أحياناً بحجم وبنوعية الخدمة على المستوى الوطني أكثر مما تتصل بتفاوتها مناطقياً.

وتظهر الجداول أدناه وضعية خدمات المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة في مختلف المناطق اللبنانية، لاسيما في ما خص أداء بعض المؤسسات المتعلقة بهذه الخدمات.

وضعية ومؤشرات خدمات مياه الشفة في المناطق

المؤسسة	نسبة المشتركين	نسبة الجيابة	نسبة الهدر	نسبة استراد الكلفة	ساعات التغذية يومياً	
					شتاءاً	صيفاً
بيروت وجبل لبنان	٪٩٣	٪٨٠	٪٥٤	٪٧٣	١٣	٦
لبنان الجنوبي	٪٨٦	٪٦١	٪٣٠	٪٥٩	٨	٨
لبنان الشمالي	٪٦٥	٪٥٢	٪٣٠	٪٦٢	٢٢	٢٢
البقاع	٪٦٨	٪١٩	٪٥٠	٪١٣	١٠	١٠

*هدر المياه مثل هدر الكهرباء (فني+غير فني)

**دون احتساب كلفة دعم الكهرباء

وضعية ومؤشرات خدمات الصرف الصحي في المناطق

المؤسسة	نسبة السكان الموصولين بشبكة الصرف الصحي	وضعية محطات المعالجة		
		محطات منقذة	محطات قيد التنفيذ	محطات المعالجة لقيد التحضير
بيروت وجبل لبنان	٧٤٪	الغدير الجية	ساحل جبيل	الدورة السفيلة / المتن قرطبا / جبيل حراجل / كسروان المعاملتين جعيتا - الباروك - الصفا
لبنان الجنوبي	٣٥٪	صيدا النبطية		جباع / النبطية صور - حاصبيا تبنين / بنت جبيل بنت جبيل شقرا / بنت جبيل شبعا والهبارية / حاصبيا
لبنان الشمالي	٤٥٪	طرابلس شكا	ساحل البترون	العبدة القبيات / عكار البيرة / عكار مشمش / عكار بخعون / الضنية بشري - الكورة
البقاع	٤١٪	بعلبك القرعون	زحلة جب جنين صغبين	الهرمل اللبوة تمنين / بعلبك عنجر - المرج راشيا

وضعية خدمات معالجة النفايات الصلبة في المناطق

المدينة / المنطقة المستفيدة	وضعيّة الجمع والكنس	وضعيّة المعالجة	وضعيّة التخلّص النهائي (الطمر)	ملاحظات
بيروت الكبرى	جمع وكنس بواسطة القطاع الخاص	فرز وتخمير بواسطة القطاع الخاص	طمر صحّي في الناعمة وبصاليم بواسطة القطاع الخاص	إشارة إلى أنّ منطقتي الشوف السويجاني والمتن الأعلى بصدد إدارة نفاياتها بشكل - مستقبل عن بيروت الكبرى
جبيل وجوارها	جمع وكنس مباشرة من البلديّة	-	مكب عشوائي في حبالين	فرز وتخمير قيد الإنشاء ضمن مشاريع الـ OMSAR
طرابلس وجوارها	جمع وكنس بواسطة القطاع الخاص	-	طمر مراقب في مكب طرابلس بواسطة القطاع الخاص	
باقي مناطق الشمال وعكار	جمع وكنس بواسطة البلديّات أو القطاع الخاص	-	مكبّات عشوائيّة	فرز وتخمير في بعض القرى بواسطة معامل تمّ تجهيزها عبر الـ USAID
صيدا وجوارها	جمع وكنس بواسطة القطاع الخاص	-	مكبّات عشوائيّة	معمل للمعالجة قيد الإنشاء، ومكب عشوائي قيد المعالجة.
صور وجوارها	جمع وكنس بواسطة القطاع الخاص	-	مكب عشوائي في رأس العين	فرز وتخمير قيد الإنشاء ضمن مشاريع الـ OMSAR
النبطيّة وجوارها	جمع وكنس بواسطة البلديّات أو القطاع الخاص	-	مكبّات عشوائيّة	

المدينة / المنطقة المستفيدة	وضعيّة الجمع والكنس	وضعيّة المعالجة	وضعيّة التخلّص النهائي (الطمر)	ملاحظات
باقي مناطق الجنوب والنبطيّة	جمع وكنس بواسطة البلديّات أو القطاع الخاص	-	مكبّات عشوائيّة	فرز وتخمير في بعض القرى بواسطة معامل تمّ تجهيزها عبر الـ USAID
زحلة وجوارها	جمع وكنس بواسطة القطاع الخاص	فرز وتخمير بواسطة القطاع الخاص	طمر صحّي في امطمر زحله بواسطة القطاع الخاص	
بعلبك وجوارها	جمع وكنس بواسطة البلديّات أو القطاع الخاص	-	مكبّات عشوائيّة في الكيّال	فرز وتخمير قيد الإنشاء ضمن مشاريع الـ OMSAR
باقي مناطق البقاع وبعلبك الهرمل	جمع وكنس بواسطة البلديّات أو القطاع الخاص	-	مكبّات عشوائيّة	

*يجري الاستعانة بالحساب البلدي المستقل لتمويل العملية على ان يجري استردادها بنسبة ٤٠٪ من حصص البلديات من التوزيعات السنوية من حساب الصندوق المستقل وهي غير كافية بحيث لا يجري تسديد الخزينة العجز الذي تحدثه ما تقترضه البلديات من مبالغ من الصندوق البلدي المستقل

معوقات التنمية: أهم الاسباب السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية

على الصعيد السياسي والأمني	على الصعيد المؤسسي	على صعيد الخدمات العامة	على الصعيد الاقتصادي والمالي	على الصعيد الاجتماعي
● عدم الاستقرار في النظام السياسي. ● عدم استقرار الأوضاع الأمنية لفترات طويلة ومستمرة ● عدم تزامن مراحل الاستقرار السياسي والأمني في لبنان مع مراحل الفورات النفطية في دول الخليج العربي لتحقيق مستويات الاستفادة المطلوبة ولذلك خسر لبنان عملياً ثلاثة فرص اقتصادية هامة كانت متاحة أمامه ● انعكاس عدم الاستقرار على صورة لبنان الخارجية ● عدم قدرة لبنان، في ظل الأحداث التي سادته على مواكبة التبدلات والتحولات الحاصلة في محيطه الإقليمي وتحسين مستويات التكيف معها	● ضعف إدارة قطاعات الخدمات العامة (كهرباء، مياه، صرف صحي، نفايات صلبة) لاسيما لجهة التشغيل والصيانة واسترداد الكلفة ● عدم وضوح بعض السياسات القطاعية والارتباك في تبنيها انخفاض فعالية مؤسسة تشجيع الاستثمارات (إيدال) ● ضعف مستوى تطبيق قوانين التنظيم المدني والتلكؤ في تطبيق قواعد ترتيب الأراضي حتى عهد قريب ● الافتقار للأطر المؤسسية الفاعلة للتنمية المناطقية ● عدم وجود الآليات اللازمة لمتابعة تنفيذ برامج التنمية المناطقية بطريقة متناغمة ومتناسقة تحفز على الالتزام بتلك البرامج ● التأخر في تأسيس شركة اتصالات لبنان وعدم تشركة مؤسسة كهرباء لبنان	● عدم كفاية وموثوقية خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة ● ضعف مستوى تأهيل وصيانة شبكة الطرق ● ضعف قطاع النقل العام وسوء تنظيمه ● ضعف الخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات (Information Technology)	● تركز معظم الأنشطة في منطقة بيروت الكبرى، وكذلك تركز التسليفات المصرفية ● بطء الإصلاح الهيكلي ولاسيما في المجالات والقطاعات التي تساعد على جذب الاستثمارات الخاصة ● التأخر في خصخصة قطاع الاتصالات	● ضعف المردود الاجتماعي والخدماتي للإنفاق العام في القطاعات الاجتماعية ● تفاوت مستوى ونوعية خدمات التربية والصحة بين المناطق ● التفاوت المناطقي في نسبة متخرجي الجامعات ومستوى التحصيل العلمي والمهني

أهم معوقات التنمية التي تفرضها الأوضاع المناطقية

المنطقة	أبرز معوقات التنمية في المنطقة	ملاحظات
البقاع وبعلبك الهرمل	● وجود معوقات تمنع تحقيق التنمية الزراعية (إرشاد، تمويل، تسويق، صغر الحيازة الزراعية، مسائل الضم والفرز) بشكل عام وضعف تكوين التربة في مناطق البقاع الشمالي وعدم توفر مصادر مياه الري بشكل كاف. ● ضعف شبكة المواصلات. ● الاكلاف المرتفعة للبنى التحتية بسبب طول المسافات. ● عدم توفر التسهيلات اللازمة للصناعة (تمويل، إرشاد، تسويق) ضعف الاستثمار الموظف من أجل تطوير الميزات السياحية (بعلبك، البقاع الغربي، جبل الشيخ...) وقطاع الخدمات. ● ضعف الخدمات المدينية في بعلبك وضعف عملية إبراز صورتها السياحية. ● تراجع مستوى التحصيل العلمي والمهني وانعكاسه على أسواق العمل. ● تراجع مستوى الخدمات الصحية.	تتفاوت خصائص الهجرة بين المناطق وبالتالي يتفاوت حجم التحويلات من المغتربين إلى أهاليهم ومناطقهم وبالتالي مساهمتهم في الحدّ من توسع انتشار الفقر في المناطق.
الجنوب والنبطية	● عدم الاستقرار الأمني نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية. ● معوقات التنمية الزراعية. ● ضعف شبكة المواصلات. ● ضعف الاستثمار من أجل تطوير الميزات السياحية (صيدا، صور...) وقطاع الخدمات. ● عدم توفر التسهيلات اللازمة للصناعة. ● تراجع مستوى التحصيل العلمي والمهني وانعكاسه على أسواق العمل.	تلعب شبكات الأمان الاجتماعية التي يتولاها المجتمع المدني دوراً في الحد من أسباب الفقر وذلك بشكل متفاوت من منطقة إلى أخرى.
جبل لبنان (خارج بيروت الكبرى)	● معوقات التنمية الزراعية. ● ضعف استثمار الميزات الطبيعية والسياحية. ● ضعف شبكة المواصلات. ● عدم توفر التسهيلات اللازمة للصناعة. معوقات التنمية الزراعية. ● ضعف استثمار الميزات الطبيعية والسياحية. ● ضعف شبكة المواصلات. ● عدم توفر التسهيلات اللازمة للصناعة.	

معوقات التنمية: اسباب متعلقة بالمناطق

المنطقة	أبرز معوقات التنمية في المنطقة	ملاحظات
المناطق الزراعية سهل البقاع، سهل عكار، سهلا صيدا وصور، سهل مرجعيون، حاصبيا وراشيا وبساتين جبل لبنان	● ارتفاع كلفة المواد المستوردة المستخدمة في الإنتاج. ● صغر حجم الحيازات الزراعية. ● ارتفاع أسعار الأراضي. ● عدم تنظيم شبكات الإنتاج والتوزيع. ● ضعف ارتباط عمليات الإنتاج بالأبحاث الزراعية. ● ضعف التوجيه والإرشاد الزراعي. ● ضعف التسليف الزراعي. ● سوء السبل المعتمدة للري.	● تشكل هذه المناطق الزراعية ثلث مساحة لبنان تقريباً. ● يواجه الإنتاج الزراعي منافسة خارجية شديدة. ● هناك علاقة واضحة بين ارتفاع مؤشرات الفقر وارتفاع درجة اعتماد المناطق على الزراعة. ● يتفاوت مدخول الأسر من الإنتاج الزراعي بسبب تدخل الدولة عبر دعم بعض الزراعات دون سواها.
طرابلس	● تراكمات ساهمت في إضعاف روابط المدينة مع محيطها. ● ضعف شبكة المواصلات التي تربط المدينة بالمناطق الأخرى. ● عدم وضوح العلاقة بين دور مرفأ طرابلس ودور مرفأ بيروت (علاقة تكاملية أم تنافسية) علماً أنه بإمكانها أن تكون تكاملية. ● عدم الاستفادة، بشكل فعال، من مزايا المدينة (المعرض، التراث السياحي، التجارة...). ● عدم إعطاء تسهيلات كافية للصناعة. ● تراجع مستوى التحصيل العلمي والمهني وانعكاسه على أسواق العمل. ● تراجع مستوى الخدمات الصحية.	● تتفاوت خصائص الهجرة بين المناطق وبالتالي يتفاوت حجم التحويلات من المغتربين ومساهمتهم في الحدّ من انتشار الفقر في المناطق. ● تلعب شبكات الأمان الاجتماعية التي يتولاها المجتمع المدني دوراً في الحد من أسباب الفقر إلا أن ذلك يتفاوت من منطقة إلى أخرى.
الشمال وعكار	● معوقات التنمية الزراعية (مبينة أعلاه في فقرة المناطق الزراعية). ● ضعف استثمار الميزات السياحية. ● ضعف شبكة المواصلات مع طرابلس وبيروت والبقاع. ● انعكاس تراجع وزن طرابلس الاقتصادي على هذه المناطق. ● تراجع مستوى الخدمات الصحية. ● تراجع مستوى التحصيل العلمي وانعكاسه على أسواق العمل وتلاؤمه معها.	

III. مكونات الرؤية الانمائية المناطقية

١. المشاريع القطبية في إطار الشراكة مع القطاع الخاص

تشكل الرؤية الإنمائية المناطقية فرصة للحكومة اللبنانية كي تعيد طرح مشاريع تم التداول ببعضها سابقاً إلا أنه لم يتم في وقتها ترجمة تلك المشاريع إلى مشاريع محددة قابلة للتنفيذ. كذلك لم تسمح الظروف السياسية والأمنية التي سادت على مدى السنوات الماضية لتنفيذ أو تطوير البعض الآخر من تلك المشاريع التي تمثل مجموعة قابلة للتعديل والزيادة. من جانب آخر لم ولا تتوافر لهذه المشاريع أو لغيرها مما يمكن أن يصار إلى اقتراحه ظروف التمويل اللازم من الدولة اللبنانية ولا حتى الإمكانات ولا الأدوات الملائمة لتشغيلها وإدارتها. لذا تشكل هذه الرؤية فرصة لطرحها وطرح مشاريع أخرى جديدة، وهي جميعها مشاريع قادرة عند القيام بتنفيذها على الإسهام بشكل جدي في تحريك اقتصادات المناطق وتحفيز نشوء الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد وترفد نشاطات المشاريع الكبرى. إلى جانب ذلك فإن هذه المشاريع سوف تسهم في تفعيل قوى العرض والطلب الخاصة بها لجهة قدرتها على تكوين استثمارات موازية وحركة اقتصادية مواكبة ومكملة لها. ذلك مما سيسهم في إيجاد فرص عمل جديدة بما يسمح للبنانيين أن ينعموا بفرص التقدم والنمو حيث هم. وفي هذا الإطار، تسعى هذه الرؤية إلى طرح المشروع المناسب في المنطقة المناسبة بما يتناسب مع الميزات التفاضلية لكل منطقة من جهة، وبما يمكن كل منطقة من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الواجب التصدي لها. ذلك ما سيساعد أيضاً في أن يكون للمشروع المعني فرصة حقيقية للإسهام في تأمين التنمية المتوازنة والنمو المستدام لتلك المناطق دون أن يتطلب ذلك دعماً مالياً إضافياً من قبل الدولة.

> **إن الضوابط الصارمة التي يرسمها ويفرضها مستوى العجز المرتفع في الموازنة وحجم الدين العام، يوجب العمل على الالتزام بتوجه اقتصادي لا يزيد من حجم الأعباء الملقاة على كاهل الخزينة.**

بالإضافة إلى ذلك، فإن فكرة طرح هذه المجموعة من المشاريع القطبية في آن واحد وبطريقة مترابطة، وهو ما تقدمه هذه الورقة كمجموعة واحدة متكاملة وليست نهائية، سيؤمن تفاعلاً كبيراً يزيد من الوقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الإيجابي في كل منطقة ويسهم في إيجاد حالة من التعاون والتنافس الإيجابي بين المناطق ويؤمن مشاركة فعالة للمواطنين أينما كانوا بما يدفعهم إلى الإسهام في تطوير مناطقهم ورفع مستويات عيشهم ويخلق شعوراً عاماً إيجابياً لجهة المشاركة الفعالة في حمل لواء وتحمل مسؤولية تطوير وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في جميع مناطق لبنان ومعالجة الشعور المزمن بالغبن والإهمال والتهميش.

من ناحية أخرى، فإن الضوابط الصارمة التي يرسمها ويفرضها مستوى العجز المرتفع في الموازنة وحجم الدين العام، يوجب العمل على الالتزام بتوجه اقتصادي لا يزيد من حجم

الأعباء الملقاة على كاهل الخزينة التي تئن من حجم الدين العام الحالي ونسبته المرتفعة إلى مجموع الناتج المحلي الأمر الذي يحد من قدرة القطاع العام على تدبير التمويل اللازم لإقامة هذه المشاريع ناهيك عن عدم قدرته على التلاؤم مع متطلبات إدارتها وتشغيلها. ذلك ما يفرض أن تسعى الحكومة إلى إشراك القطاع الخاص بحمل لواء تنفيذ هذه المشاريع القطبية وتمويلها وإدارتها وتشغيلها ضمن الأطر التي تحددها الدولة (قانون الشراكة بين القطاعين) وضمن إطار الهيئات الناظمة الواجب إيجادها في المجالات التي يمكن إنشاء هيئات ناظمة وبما يعود على لبنان بمناطقه وشعبه بالمنفعة العامة من استثمارات وفرص العمل الجديدة والتنمية المتوازنة والنمو المستدام.

بعض المشاريع القطبية المطروحة والممكن تنفيذها بالتعاون مع القطاع الخاص
(مذكورة على سبيل المثال لا الحصر)

التطوير العقاري وترتيب الأراضي	التطوير السياحي والخدماتي	التطوير الصناعي	التطوير التجاري والخدماتي
● مشروع إعادة ترتيب مدخل بيروت الجنوبي: أليسار ● مشروع إعادة ترتيب مدخل بيروت الشمالي : لينور ● مشروع تطوير الواجهة البحرية لمدينة صيدا بما يلائم تاريخ المدينة وتطورها الاقتصادي والسياحي وتنظيف وتعميق مرفأها الحالي وكذلك إنشاء المرفأ التجاري الجديد جنوب المدينة	● مركز بيروت للمؤتمرات ● مدينة العلاج والعناية (منطقة القريعة) Care and Cure (Health Centers ● منتجعات التزلج والإستجمام في جبل الشيخ والأرز ● المرفأ السياحي في جونيه	● المدينة الصناعية في الزهراني المدينة الصناعية في شمال بعلبك ● المدينة الصناعية في رياق تطوير إمكانات الصناعات الغذائية في مناطق الشمال والبقاع والجنوب ● محطة تحويل الغاز السائل إلى غاز في منطقة الزهراني لزوم محطة الكهرباء والمنطقة الصناعية ● إفساح المجال لعودة تشغيل أنابيب النفط العراقي وكذلك لمد الغاز العراقي إلى شمال لبنان	● مدينة الإعلام: (منطقة القريعة) ● المنطقة الإقتصادية الخاصة في طرابلس

بعض المشاريع القطبية في إطار الشراكة مع القطاع الخاص

يتوجب على الحكومة، وفي ظل هذه الرؤية، أن تطلق برنامجاً جديداً ومتلائماً للاستثمارات العامة ولاسيما التمكينية منها التي تساعد على إضفاء طابع اقتصادي يتلاءم مع طبيعة كل منطقة ويعالج المعوقات التي تلجم تطورها وتحد من جاذبيتها وبالتالي تمكين تلك المناطق من اجتذاب الاستثمارات المطلوبة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ستحتاج المنطقة الاقتصادية الحرة في طرابلس إلى تشغيل مطار رينيه معوض وإلى استكمال توسيع وتعميق المرفأ في طرابلس وإلى بناء سكة الحديد الممتدة من طرابلس إلى الحدود اللبنانية- السورية، بينما ستحتاج المنطقة الصناعية في رياق إلى بناء سكة حديد من رياق إلى الحدود اللبنانية السورية وإلى تشغيل مطار رياق. كما أن المناطق كافة بحاجة إلى توفر خدمات الاتصالات بجودة عالية وأسعار بمتناول فئات المجتمع كافة.

بالرغم من الصعوبات التي تعاني منها المالية العامة، يتوفر للبنان حالياً، تمويل خارجي ميسّر يسمح له بإطلاق مرحلة جديدة من الاستثمارات العامة. فالتمويل الخارجي المتوفر من القروض التي أبرمت اتفاقياتها (لدى مجلس الإنماء والاعمار) أو التي ستبرم قريباً، موزعة على الشكل التالي:

يضاف إلى هذه القروض، مبالغ الهبات التي توفرت للبنان والمخصصة لتمويل مشاريع إنمائية ومن

تمويل متوفر معقود من القروض المبرمة لمشاريع هي قيد التنفيذ حالياً	**٧٠٠ مليون د.أ.**
تمويل متوفر من القروض المبرمة والمخصصة لمشاريع هي قيد التحضير للإطلاق	**٩٥٠ مليون د.أ.**
تمويل سيصبح متوفراً بموجب اتفاقيات موقعة تنتظر الإبرام لدى المجلس النيابي	**٦٥٠ مليون د.أ.**
تمويل سيصبح متوفراً بموجب اتفاقيات وافق عليها مجلس الوزراء وستوقع قريباً ويفترض أن تحال قريباً إلى المجلس النيابي	**١٥٧ مليون د.أ.**
المجموع	**٢٤٥٧ مليون د.أ.**

ضمنها القروض الميسرة بمبلغ مليار دولار أميركي الذي تعهدت به المملكة العربية السعودية بتقديمه إلى لبنان. علماً أن جزءاً هاماً من مبالغ الهبات المتوفرة جرى تخصيصه لمشاريع إنمائية تنفذ مباشرة من قبل الجهات المانحة بإشراف الجهات اللبنانية الرسمية المعنية.

هذه القروض الميسرة والهبات التي خصصت لمشاريع محددة، مضافاً إليها مساهمة الدولة اللبنانية في تمويل هذه المشاريع جزئيا وفي تمويل مبالغ الاستملاكات بالكامل، ستتيح للدولة اللبنانية إمكانية إطلاق برنامج استثمارات عامة في غاية الأهمية للسنوات الخمس المقبلة ولاسيما في قطاع الكهرباء حيث يحتاج لبنان إلى إعادة تأهيل محطتي الكهرباء في منطقتي الذوق والجية وكذلك في زيادة حجم

الطاقة الإنتاجية وعلى مدى السنوات الخمس القادمة بما لا يقل عن ٢٥٠٠ ميغاوات جديدة وذلك إما بشكل مباشر وكذلك أيضاً عن طريق التعاون مع القطاع الخاص، هذا بالإضافة إلى استثمارات إضافية في البنى التحتية الأخرى.

بموجب البرنامج الاستثماري لمجلس الإنماء والاعمار، سترتفع حصة المشاريع المناطقية على حساب المشاريع الوطنية بالمقارنة مع المراحل السابقة والتي تبين تطورها على مدى المراحل المفصلة أدناه:

	نسبة المشاريع الوطنية	نسبة المشاريع المناطقية
المشاريع المنفذة (١٩٩٢-٢٠٠٨)	٦٥٪	٣٥٪
المشاريع قيد التنفيذ حالياً	٣٢٪	٦٨٪
المشاريع قيد التحضير حالياً	١٦٪	٨٤٪

أما قطاعياً، فالبارز في هذا البرنامج الاستثماري لمجلس الإنماء والإعمار هو التالي:

- **ارتفاع حصة قطاع المياه (مياه الشفة والري والصرف الصحي) بهدف تحسين الخدمة وتأمين المساواة بين المناطق المختلفة وتعزيز سبل الري للمناطق الزراعية.**
- **الحفاظ على نسبة جيدة لقطاع النقل البري (الطرق) بهدف تعزيز وسائل الاتصال بين المدن والمناطق (اوتوستراد بيروت الحدود السورية، الطريق الساحلي، الطريق الدائري الغربي والشرقي في طرابلس...).**
- **تخصيص جزء من التمويل لقطاع الكهرباء لتأهيل معملي الذوق والجية وزيادة الطاقة الإنتاجية من خلال معامل جديدة ومشاريع أخرى لها طابع الأولوية، لرفع القدرة الإنتاجية وتحسين أداء الشبكة وإنجاز مركز التحكم.**
- **الحفاظ على نسبة مقبولة لمنشآت التربية والصحة حيث جرى التركيز على المناطق التي تفتقر إلى هذه المنشآت. وفي هذا السياق، سيطلق قريباً مشروع المدينة الجامعية في شمال لبنان في منطقة رأسمسقا الذي سيساهم في تعزيز وضعية مناطق الشمال وعكار على مستوى التعليم العالي.**

٢. أبرز مشريع الاستشمارات العامة

ابرز مشاريع الاستثمارات العامة التي ستساهم في تمكين المناطق اقتصادياً

المنطقة	المشروع
الشمال وعكار	● توسعة وتعميق مرفأ طرابلس ● تشغيل مطار رينيه معوّض ● إيصال الغاز الطبيعي المصري إلى شمال لبنان ● خط سكة الحديد من طرابلس إلى الحدود السورية ● مشروع الإرث الثقافي في طرابلس ● الاوتوستراد الدائري الغربي والشرقي لطرابلس ● إنشاء المدينة الجامعية ● رفع مستوى البنى التحتية والاتصالات
الجنوب والنبطية	● استكمال الاوتوستراد الساحلي ● تأهيل طريق الناقورة – بنت جبيل - العديسة ● مشروع مياه الليطاني ● تأهيل وتعميق مرفأ صيدا الحالي وتطوير المنطقة الساحلية للمدينة وإنشاء المرفأ جنوب المدينة ● تطوير مرفأ صور السياحي ● مشروع الإرث الثقافي في صيدا وصور ● المتحف التاريخي لمدينة صيدا ومستشفى الطوارئ في المدينة «هبة» ● تأهيل المواقع الأثرية (قلعة الشقيف، قلعة شمع...) ● رفع مستوى البنى التحتية والاتصالات
البقاع وبعلبك الهرمل	● استكمال تأهيل وتطوير طريق بيروت – البقاع ● تأهيل وتطوير طريق رياق – الحدود السورية ● مشروع الأرث الثقافي في بعلبك ● إنجاز مشروع سد العاصي ● تحسين خدمات المياه والصرف الصحي ● رفع مستوى البنى التحتية والاتصالات
بيروت وجبل لبنان	● المكتبة الوطنية، المركز اللبناني العماني والمتحف التاريخي لمدينة بيروت «هبة» ● مشاريع النقل الحضري ورفع مستوى البنى التحتية ● تحسين الطريق الساحلي ● تأهيل الطرق الرئيسية في الأقضية ● مشروع الارث الثقافي في جبيل ● تحسين خدمات المياه والصرف الصحي ● إنشاء السدود (سد بسري، سد القيسماني) ● تطوير مرفأ جونيه السياحي ● رفع مستوى البنى التحتية والاتصالات

مشاريع المرافق والخدمات العامة بالتعاون مع القطاع الخاص

القطـــاع	مجالات مشاركة القطاع الخاص
الكهرباء	● تمويل وإنشاء وحدات إنتاج جديدة (IPP) ● إنشاء شركات للتوزيع ● المساهمة في ملكية التجهيزات والمنشآت الموجودة ● التشغيل والصيانة ● محطة تحويل الغاز السائل إلى غاز في منطقة الزهراني
النقل البري	● الاستثمار في مشاريع النقل العام ومواقف السيارات ● استثمار خطوط السكك الحديدية (بدءاً من وصلة طرابلس – الحدود السورية المزمع إنشاؤها) ● تأهيل وصيانة شبكة الطرق (عقود لآجال طويلة Performance Based Contracts)
النقل البحري	● الاستثمار في المرافئ التجارية والسياحية وإدارتها (جونيه، صيدا، صور..) ● إدارة بعض الأنشطة في المرافئ التجارية (بيروت، طرابلس، صيدا)
المياه والصرف الصحي	● إنشاء واستثمار منشآت التخزين (السدود والبحيرات) ● الإدارة والتشغيل والصيانة
النفايات الصلبة	● الإنشاء والاستثمار والإدارة خاصة لخدمات الفرز والمعالجة (على أن تتولى البلديات خدمات الكنس والجمع)
أنابيب النفط ومحطات التكرير وخطوط الغاز	● استكمال الاتصالات مع الدول الشقيقة- مصر- الأردن- العراق- وسوريا للشروع في استجرار الغاز ونقل النفط وإنشاء محطة تكرير نفط جديدة في شمال لبنان
استخراج النفط والغاز من المنطقة الاقتصادية الخاصة	● اقرار مشروع القانون ● التعاون مع القطاع الخاص للاستكشاف في الحفر والتطوير والاستخراج
الاتصالات	● إنشاء شبكات نقل المعلومات من قبل القطاع الخاص على نطاق وطني ومناطقي ودولي ● إفساح المجال أمام دخول القطاع الخاص إلى الاملاك العامة وخاصة إلى المسالك والمجاري المستعملة من قبل وزارة الاتصالات من أجل تقديم خدمات نقل المعلومات والانترنت بالإضافة إلى العديد من الخدمات الأخرى على أن يتم ذلك من خلال قواعد ناظمة للتعاون مع هذه المؤسسات

مشاريع الاستثمارات العامة في قطاع الاتصالات التي ستساهم في تمكين المناطق اقتصادياً

تعتبر شبكات وخدمات الاتصالات من أهم وسائل الوصل بين كافة المناطق اللبنانية؛ إن توفر خدمات الاتصالات بجودة عالية وأسعار بمتناول كافة فئات المجتمع، سوف يؤدي حتماً الى استقطاب الاستثمارات في كافة المجالات الخدماتية والاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة تسهم في انعاش الاقتصاد المحلي، والحدّ من الهجرة الى المدن، وهذا فضلاً عن تأمين الخدمات العامة كالتربية والصحة. لذلك، فإن من الضروري أن يكون تأمين هذه الخدمات بجودة عالية وأسعار مقبولة من صلب برنامج تحرير قطاع الاتصالات الذي أعدته الهيئة المنظمة للاتصالات وفقاً لقانون الاتصالات ٤٣١. إن برنامج تحرير قطاع الاتصالات الذي أعدته الهيئة يرتكز على محورين هما أطلاق المنافسة الشفافة من جهة وتطوير برنامج الخدمة الشاملة:

١- تحفيز المنافسة في قطاع الاتصالات عبر تحرير القطاع ومنح تراخيص الحزمة العريضة الوطنية وخصخصة الهاتف الخلوي عبر مزايدة عالمية ووفق دفاتر شروط تعدها الهيئة متضمنةً حق إنشاء شبكات اتصالات دولية ووطنية (لربط المناطق والمدن).

٢- إطلاق برنامج الخدمة الشاملة (الذي هو قيد الاعداد من قبل الهيئة) والذي يرتكز على إعداد الشروط والوسائل الضرورية لتقديم الخدمة الشاملة في جميع المناطق اللبنانية بما في ذلك آليات التمويل الضرورية.

من أجل تحفيز المنافسة في هذا القطاع، يجب تهيأة المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمارات وعلى سبيل المثال، نذكر مشروع مرسوم تنظيم الدخول الى الأملاك العامة الذي تعدّه الهيئة المنظمة للاتصالات ويتوقع أن ترفعه، وفق أحكام قانون الاتصالات ٤٣١، إلى معالي وزير الاتصالات ليحيله بدوره إلى مقام مجلس الوزراء لإقراره والذي سيساهم في انتشار خدمات الاتصالات ويؤمن، في الوقت نفسه، موارد مالية للبلديات.

> **تحفيز المنافسة في قطاع الاتصالات عبر تحرير القطاع ومنح تراخيص الحزمة العريضة الوطنية وخصخصة الهاتف الخلوي عبر مزايدة عالمية ووفق دفاتر شروط تعدها الهيئة متضمنةً حق إنشاء شبكات اتصالات دولية ووطنية.**

٣. الأطر الفوقية التمكينية

وهي الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية والهيئات الناظمة التي تؤمن الإطار العام للاستثمار وترسم قواعده وتحدد المسؤوليات والحقوق والواجبات والحوافز والتي تؤكد على الاستقرار التشريعي وسيادة دولة القانون والنظام. وتشكل هذه الأطر عوامل في غاية الأهمية لجهة حماية المستثمر وتعزيز شعوره بالأمان والاطمئنان وتعزيز قناعاته بالجدوى المالية لمشروعه، كما تؤكد التزامه الصارم بالمعايير التي تفرضها الدولة لجهة إقدار استثمار القطاع الخاص على تحقيق المصلحة

العامة من جهة أولى والأهداف الاستراتيجية للقطاع الإنتاجي لجهة الأمان والمردودية الملائمة من جهة ثانية.

وإذ تحتاج المشاريع القطبية المحددة في الرؤية إلى مؤسسات وقوانين ومراسيم تطبيقية وهيئات إدارية وناظمة ترسم الإطار العام لها وتحدد المسؤوليات وتطلق عجلة العمل في هذه المشاريع.

يفصل هذا القسم على سبيل المثال لا الحصر الاقتراحات على الصعيد المؤسسي ومشاريع القوانين المحالة الى مجلس النواب ومشاريع المراسيم الواجب اعتمادها.

ولعل الإطار الأهم لإطلاق هذه الرؤية يتمثل في إقرار مشروع قانون يحدد الإطار العام للشراكة بين القطاعين العام والخاص ويساهم في وضع هذه الرؤية قيد التنفيذ. تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الحكومة قد أحالت على المجلس النيابي مشاريع قوانين هامة كمشروع قانون الأسواق المالية الذي يجب أن يعدل لكي يكون متلائماً مع التطورات الأخيرة في الأسواق المالية الدولية واقتراح قانون الـ e-government ومشاريع قوانين أخرى، وهي جميعها تشكل إطاراً هاماً لجذب وتسهيل وتحفيز وإعطاء دفع قوي لاستثمارات القطاع الخاص، وهو ما يساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز مجالات التنمية الاقتصادية المناطقية ويخلق فرص العمل الجديدة التي تحتاجها المناطق اللبنانية ويسهم في تحسين مستوى ونوعية عيش المواطنين.

وفي هذا الإطار أيضاً فقد أنجزت الحكومة إصدار المراسيم التطبيقية للمنطقة الاقتصادية الحرة في طرابلس كما يجب أن تنجز المراسيم التطبيقية للمناطق الصناعية التي ستنشأ حسب هذه الرؤية الإنمائية المناطقية ولترتيب الواجهة الساحلية لمدينة صيدا. هذا بالإضافة إلى إنجاز المراسيم التطبيقية الأخرى مثل مشروع مرسوم تنظيم الدخول إلى الأملاك العامة التي سوف ترفعه الهيئة المنظمة للاتصالات إلى وزير الاتصالات وفق ما نص عليه قانون الاتصالات ٤٣١ والذي يحفظ الاستثمارات ويؤمن البنى التحتية الضرورية لمشاريع تطويرية أخرى.

مؤسسات التطوير العقاري وترتيب الأراضي	مناطق الحمى الطبيعية	هيئات التنمية المحلية
● هي مشاريع ذات طابع تجاري ويجب أن تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية وبحيث يتاح لجميع اللبنانيين المساهمة في رساميلها. ● تفوض من قبل السلطات العامة وبموافقتها وتحت إشرافها. ● تملك الأراضي ● تنفيذ إستملاكات ● الضم والفرز ● البنى التحتية ● إعادة بيع الأراضي ● إن نشاطها يجب أن يكون موجها بشكل أساسي لتنظيم مناطق تمدد التجمعات السكنية وترتيب بعض المناطق المدينية.	● هي مناطق لها ميزات طبيعية جمالية وتراثية. ● تتألف كل منها من عدة بلديات متجاورة تتفاهم وتتعاون في ما بينها على ميثاق إنمائي. ● تهدف إلى التوفيق بين الحفاظ على الإطار الطبيعي والأنشطة الاقتصادية غير المضرة . ● يعتبر هذا التصنيف أي «منطقة حمى طبيعية»، الذي تمنحه الدولة، عاملاً قوياً في إنماء المنطقة. ● يتطلب تصنيف هذه المناطق إصدار قانون جديد. ● اقترحت خطة ترتيب الأراضي منطقة حماية وطنية في عكار وعدة مناطق حمى طبيعية في مناطق قاديشا، نهر ابرهيم، رأس المتن، الباروك، حرمون والناقورة (على سبيل المثال لا الحصر).	● يمكن أن تكون هيئات مستقلة أو أن تتشكل عبر إعادة تنظيم مؤسسات قائمة. ● تتشكل من مؤسسات القطاعين العام والخاص في المنطقة المعنية. ● تعمل على إجراء تشخيص مناطقي لتحديد الفرص الاقتصادية. ● تقدم خدمات الأعمال (دراسات الجدوى، تدريب، دعم حلقات الإنتاج ...). ● تعمل على الترويج المناطقي (التسويق ، ترويج مميزات المنطقة داخلياً وخارجياً...). ● يمكن أن تقدم القروض للمؤسسات. تمول من بدلات الخدمات التي تقدمها.

مشروع القانون الموجود لدى مجلس النواب
والرامي الى تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- هدف القانون: يهدف مشروع القانون إلى وضع آلية تنظّم الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وعلى أساس الأنماط المعتمدة في التقنيات القانونية المتبعة في العالم وتحت إشراف مجلس الوزراء، وضمن ضوابط محددة، لاسيما وإن حجم وطبيعة الشراكة هذه لا تشكّل بطبيعتها احتكاراً على الصعيد الوطني، ولا تدخل ضمن التصنيف الواسع المحدّد في المادة ٨٩ من الدستور ولا تتضارب معه. إن مشاركة القطاع الخاص والقطاع العام في المشاريع وعبر إسهام القطاع الخاص بتقديم الرأسمال اللازم لتمويلها وتقديم الخبرات الجديدة غير المتوفرة في القطاع العام لإدارتها وتشغيلها، من شأنه أن يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة مبالغ الاستثمارات وتنوعها وكذلك في زيادة معدلات النمو وخلق فرص عمل جديدة للبنانيين وتحقيق التنمية الاقتصادية في المناطق اللبنانية كافة.
- تجربة البلدان الأخرى: إن معظم الدول الأجنبية وبعض الدول العربية كمصر والأردن والكويت، وضعت قوانين لتنظيم الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص. إن من شأن إقرار مشروع القانون هذا أن يضع لبنان في مصاف هذه الدول مما يعزز مكانته ويحفز القطاع الخاص، المحلي منه والعربي والأجنبي، على الدخول في مشاريع شراكة منتجة.
- مختارات من مضمون القانون: يشتمل القانون على كافة أنواع التعاون بين كل من القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص لتمويل أو إنشاء أو تحديث أو تطوير أو ترميم أو صيانة أو إدارة مشاريع لها الصفة العامة. ويشمل هذا التعاون على سبيل المثال لا الحصر «التشييد والتشغيل والتحويل BOT» أو «إعادة التأهيل والتشغيل والتحويل ROT» أو «التصميم والتشييد والتشغيل والتحويل DBOT.
- يلتزم المجلس الاعلى للخصخصة في اختياره لمشاريع الشراكة بالمبادىء التالية: مدى تحقيق المشروع للمصلحة العامة والأهداف الاستراتيجية للقطاع، حاجة القطاع العام للمشروع لسدّ ثغرة قائمة في تقديم الخدمات العامة، وأن يكون المشروع مجدياً فنياً واقتصادياً ومالياً وأن يكون قابلاً للتنفيذ، وأن تتناسب النتائج المرجوة من جراء تنفيذ المشروع مع كلفته، وإظهار حسنات تنفيذ المشروع بطريق الشراكة والأسباب التي تدعو لذلك.
- تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء الأملاك العامة والخاصة والأموال المنقولة وغير المنقولة التي توضع، طيلة مدة العقد، بتصرف الشريك الخاص لتنفيذ موجباته.
- لا تحول أحكام هذا القانون دون استفادة الشريك الخاص من أحكام القانون رقم ٣٦٠ المتعلق بتشجيع الاستثمارات في لبنان.

المراسيم التطبيقية لقانون المنطقة الاقتصادية الحرة في الشمال

- تنشأ بموجب هذا القانون هيئة تدعى «الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس».
- تتعمل الهيئة على إنماء المنطقة الاقتصادية الخاصة و جذب رؤوس الأموال و الاستثمارات المحلية و العربية و الأجنبية وتشجيع المبادلات التجارية الدولية .
- الحوافز والإعفاءات:
  - لإعفاءات الجمركية: يعفى المشروع الاستثماري من الرسوم الجمركية بما فيها معدل الحد الأدنى لهذه الرسوم ومن رسم الاستهلاك الداخلي ومن الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الاستيراد والتصدير على الآليات والأجهزة والمعدات والمواد والسلع التي يستوجبها المشروع، على أن تستوفي الرسوم والضرائب المفروضة بموجب القوانين السارية في حال إخراج أي صنف من هذه الأصناف السلعية والخدماتية من المنطقة لإدخالها إلى الأسواق اللبنانية وفقاً لأحكام المادة السادسة والعشرين من هذا القانون.
  - الإعفاءات من ضريبة الدخل: تعفى من ضريبة الدخل أرباح المؤسسات التي تنشأ في المنطقة لمدة محددة.
  - الإعفاءات من رسوم الترخيص: تعفى الأبنية والمنشآت العقارية التي تقام في المنطقة من رسوم الترخيص ومن ضريبتي الأملاك المبنية والأراضي.
  - عفاءات إصدارات الأسهم والأوراق المالية من رسوم: تعفى إصدارات الأسهم والأوراق المالية التابعة للمؤسسات العاملة في المنطقة من أي رسوم وضرائب. كما يمكن أن تكون جميع أسهم المؤسسات العاملة في المنطقة أسهماً لحامله.
  - الحزمة العريضة الواردة في قانون الاستثمار ٣٦٠

خلاصة:

- تشكل هذه الرؤية مقاربة جديدة لمبدأ الإنماء المتوازن يعتمد وبشكل أساسي على إقدار المناطق اقتصادياً، انطلاقاً من الاعتراف بأن السياسة الإنمائية القائمة على التركيز بشكل أساسي على البعدين الاجتماعي والخدماتي لم تستطع وحدها أن تحقق الأهداف المرجوة من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

- تطرح هذه الرؤية خيار الشراكة بين القطاعين العام والخاص والعمل على الإقدار الاقتصادي للمناطق المختلفة بالتعاون مع القطاع الخاص كسبيل جدي وواعد لتحقيق قفزة نوعية على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية المناطقية.

- تقوم هذه الشراكة بالدفع قدماً بإفساح المجال امام إنشاء مشاريع قطبية تُطرح على صعيد كل منطقة بهدف إضفاء مشروعية اقتصادية معينة لكل منطقة تتلاءم مع ميزاتها التفاضلية وبما يسهم

في تحريك استثمارات إضافية للقطاع الخاص وهو ما يحقق نمواً مستداماً في كل منطقة ويوفر فرص العمل فيها.

- تحفز الدولة عبر مؤسساتها المختلفة الاستثمارات المتوسطة والصغيرة للقطاع الخاص التي تواكب المشاريع القطبية والتي تؤمن توزيعاً أكثر عدلاً للموارد والفرص.
- تواكب الدولة استثمارات القطاع الخاص على الصعيد المناطقي عبر مشاريع بنى تحتية تمكينية (قد يكون بعضها أيضاً بالتعاون مع القطاع الخاص) تساهم في إضفاء المشروعية الاقتصادية للمناطق، وعبر أطر فوقية تمكينية تتكون من مؤسسات وقوانين ومراسيم وحوافز.

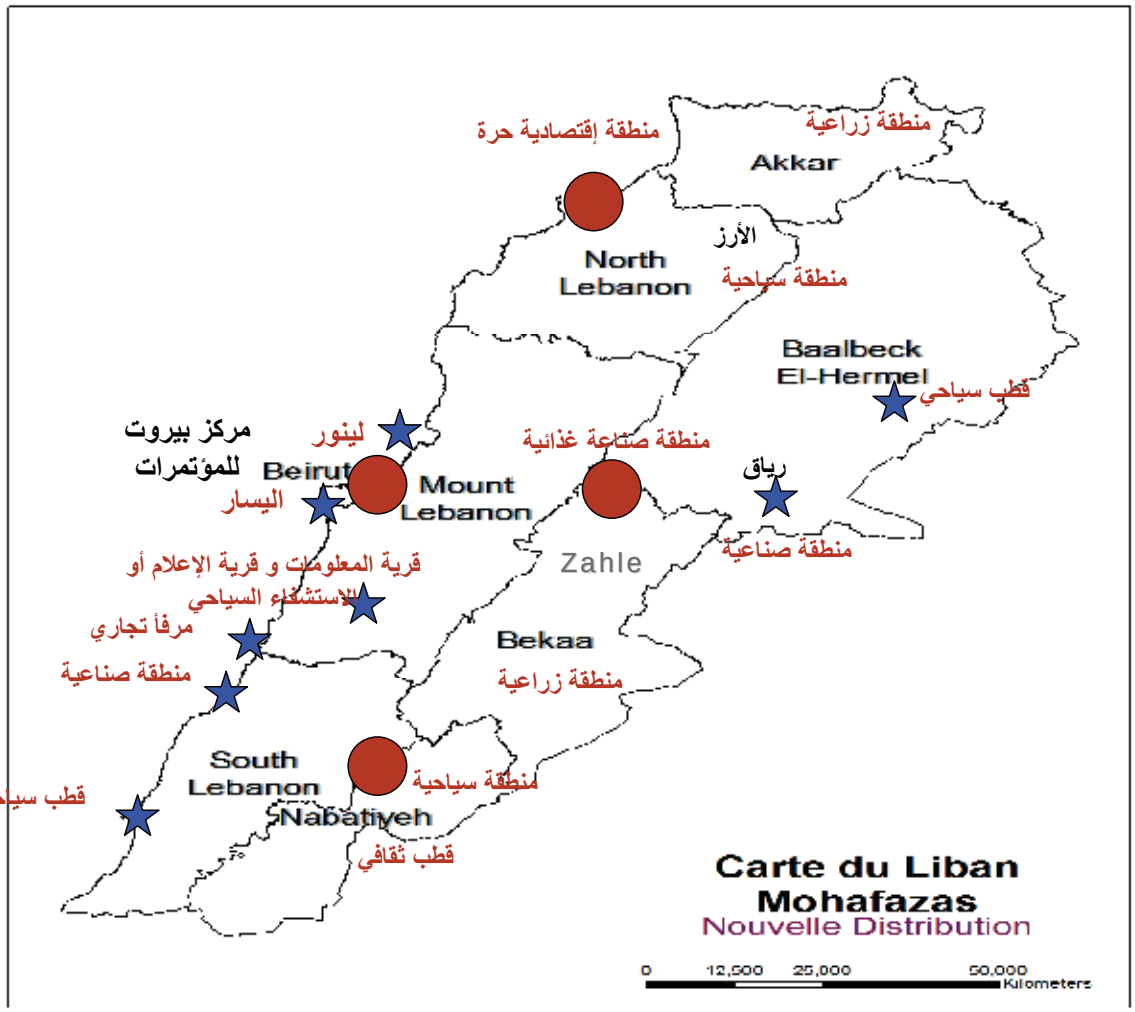

الملحق رقم ٣

مشاريع قوانين أرسلت
من حكومة الرئيس السنيورة الأولى
الى مجلس النواب ولم يستلمها

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
١	١٤٣٩	١٤ أيار ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى فتح اعتماد إضافي في موازنة وزارة الداخلية والبلديات- قوى الأمن الداخلي والسجون لعام ٢٠٠٨.				
٢	١٤٢٨	٥أيار ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية إطارية بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية بشأن المساهمة في تمويل برنامج إعمار لبنان.				
٣	١٤١٨	٥أيار ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاق تعاون بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية قبرص في مجال الإنقاذ البحري والجوي.				
٤	١٣٩٢	٥أيار ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تحديد العمل بأحكام القانون رقم ٣٢٤ تاريخ ٢٤-٣-١٩٩٤ وتعديلاته (تسوية مخالفات البناء).				
٥	١٣٨٩	٥أيار ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاق نقل جوي بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الجمهورية الفرنسية.				
٦	١٢٠٠	١٨ آذار ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام إلى معاهدة جوهنسبرغ حول التعاون الإداري المتبادل في القضايا الحمركية.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٧	١٠٢٤	١٨ آذار ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى منع استيراد السيارات المعدلة وجهة استعمالها في الخارج.				
٨	٩٣٤	٧ شباط ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية مالية بين مجلس الإنماء والإعمار- الجمهورية اللبنانية وبنك (ارتيجينساسا) لتنفيذ مشروع مياه الشرب في طرابلس والكورة.				
٩	٩٣٣	٧ شباط ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاق بين المديرية العامة للتعاون الإنمائي التابعة لوزارة الخارجية الإيطالية ومجلس الإنماء والإعمار لتنفيذ مشروع مياه الشرب في طرابلس والكورة.				
١٠	٩٣٢	٧ شباط ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاق للتعاون الإداري المتبادل من أجل الوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها ومكافحتها بين حكومتي الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية.				
١١	٧٦٤	٣ كانون الثاني ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاق بين الحكومة اللبنانية والمحكمة الدائمة للتحكيم لإنشاء هيئة إقليمية لها في لبنان.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
١٢	٧٥٧	٣ كانون الثاني ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى فتح اعتماد إضافي في موازنة وزارة الدفاع الوطني الجيش لعام ٢٠٠٨.				
١٣	٢	٢٤ كانون الأول ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون دستوري إلى مجلس النواب يرمي إلى إضافة فقرة جديدة إلى المادة ٤٩ من الدستور.				
١٤	١٠٥٧	٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يتعلق بحماية الأبنية التراثية.				
١٥	١٠٥٢	٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول العائد لها.				
١٦	١٠٤٣	٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (مشروع الطريق الساحلي الشمالي- المرحلة الثانية).				
١٧	١٠٢١	٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إصدار قانون المنافسة.				
١٨	١٠٠١	٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يتعلق بإصدار حقوق مجانية أو بأسعار تشجيعية لمستخدمي الشركات المغفلة والقائمين على الإدارة فيها.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
١٩	٩٩٣	٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى حماية علامات الصناعة والتجارة والخدمة.				
٢٠	٩٩١	٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات.				
٢١	٩٨٧	٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إعفاء الأبنية المهدمة والمتضررة من جراء العدوان الإسرائيلي من الرسوم البلدية لعام ٢٠٠٦ وإعفاء الأبنية والمؤسسات والمحلات في وسط بيروت من الرسوم البلدية ومن الضريبة على الأملاك المبنية لعامي ٢٠٠٦- ٢٠٠٧.				
٢٢	٩٨٦	٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى حماية الرسوم والنماذج الصناعية.				
٢٣	٩٧٧	٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يتعلق بمشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٠٨.				
٢٤	٩٧٣	٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إنشاء «إدارة شؤون الصفقات العمومية».				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٢٥	٩٧٢	٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٥-٩٩ تاريخ ٣-٤-١٩٩٩ المتعلق بحماية الملكية الأدبية والفنية.				
٢٦	٩٦٧	٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون معجل إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام مذكرة التفاهم بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الولايات المتحدة الأميركية حول برنامج المساعدة في التنمية التعليمية في لبنان.				
٢٧	٩٦٦	٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إنشاء البطاقة الإغترابية.				
٢٨	٩٤٦	٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون معجّل إلى مجلس النواب يرمي إلى فتح اعتماد إضافي في موازنة وزارة الداخلية والبلديات - قوى الأمن الداخلي والسجون لعام ٢٠٠٧.				
٢٩	٩٣٤	١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لإعداد الدراسات والتصاميم الهندسية التفصيلية لمشروع توفير المياه لمنطقة بيروت الكبرى بالجمهورية اللبنانية.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٣٠	٨٩٨	١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية تقديم قرض إضافي لتمويل مشروع الأبنية التعليمية في بيروت وتعديل اتفاقية القرض رقم ٦٥٠ المعقودة بتاريخ ١٤-١١-٢٠٠٢ مع الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية.				
٣١	٨٦٧	٣ تشرين الأول ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل المادتين الخامسة والسادسة من المرسوم الإشتراعي رقم ١١٨ تاريخ ١٢-٦-١٩٥٩ وتعديلاته (أحكام تتعلق بديوان المحاسبة).				
٣٢	٨٤٠	٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.				
٣٣	٨١٦	٩ تشرين الأول ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية بين وزارة التربية والتعليم العالي ومنظمة العمل الدولية (إيلو) ممثلة بالمكتب الإقليمي للدول العربية (البرنامج الدولي لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال).				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٣٤	٧٧١	٣ تشرين الأول ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاق بشأن امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.				
٣٥	٧٦٧	٢٩ أيلول ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية شراكة المشروعات الخاصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين الحكومة اللبنانية ومؤسسة التمويل الدولية (آي أف سي).				
٣٦	٧٥٠	٢٨ أيلول ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إلغاء القرار رقم ١٣٤-ال ار ١٩٣٢ تاريخ ١٥-٩-١٩٣٢ وتعديلاته المتضمن أحكاماً متعلقة بورق اللعب.				
٣٧	٦٨٤	٢٨ آب ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام وثيقة باريس العام ١٩٧١ وصيغتها المعدلة عام ١٩٧٩ من معاهدة برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية.				
٣٨	٦٣١	١٨ آب ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تسهيل إعادة بناء الأبنية والمصانع أو أجزاء الأبنية والمصانع المتهدمة جراء عدوان تموز ٢٠٠٦ والتي تحتاج إلى إعادة بناء.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٣٩	٦٢١	١٤ آب ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة انضمام لبنان إلى اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.				
٤٠	٦١٨	٨ آب ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.				
٤١	٥٧٣	٢٧ تموز ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى حماية المؤشرات الجغرافية.				
٤٢	٥٧٢	٢٧ تموز ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إصدار قانون تنظيم قطاع التأمين في لبنان.				
٤٣	٥٧٠	٢٧ تموز ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة تصديق وثيقة ستوكهولم لعام ١٩٦٧ يصيغتها المعدّلة عام ١٩٧٩ من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية.				
٤٤	٥٦٩	٢٧ تموز ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة تصديق وثيقة ستوكهولم الإضافية المؤرخة في ١٤-٧-١٩٦٧ من اتفاق مدريد بشأن قمع بيانات مصدر السلع الزائفة او المضللة.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٤٥	٥٦٧	٢٧ تموز ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة التصديق على النظام الأساسي لمعهد الدول الاسلامي للمواصفات والمقاييس (سميك).				
٤٦	٥٦٥	٢٧ تموز ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة تصديق وثيقة جنيف لعام ١٩٧٧ بصيغتها المعدّلة عام ١٩٧٩ من اتفاقية نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لاغراض تسجيل العلامات.				
٤٧	٤٦٥	٢٨ حزيران ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة.				
٤٨	٤٥٩	٢٧ حزيران ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل المادة ٥٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٦-٩-١٩٨٣ وتعديلاته (قانون الدفاع الوطني).				
٤٩	٤٤٩	٢١ حزيران ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ من مشروع القانون الصادر بالمرسوم رقم ٥٨ تاريخ ١٥-١٢-١٩٨٢.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٥٠	٤٢٩	١٦ حزيران ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تمديد التعاقد مع المساحين والرسامين المكلفين باعمال تحديد وتحرير الاملاك العقارية تنفيذاً لاحكام المادة ٣٤ من قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٠٢.				
٥١	٤٠٣	١٣ حزيران ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يتعلق بمشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٠٧.				
٥٢	٣٧١	٣١ أيار ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام إلى معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات.				
٥٣	٣٦٣	٢٤ أيار ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام إلى عهد حقوق الطفل في الاسلام.				
٥٤	٣٢٨	١٩ أيار ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام إلى معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٥٥	٢٧٢	١١ نيسان ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إعفاء مندوبي الشركات الصينية المشاركة في المعرض الصيني الدائم من رسوم الإقامة وتأشيرات العمل.				
٥٦	١٩٨	٢١ آذار ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاق بين الجمهورية اللبنانية والمجموعة الأوروبية حول بعض أوجه الخدمات الجوية.				
٥٧	١٩٤	٢١ آذار ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع إعادة تأهيل منشآت الكهرباء المتضرّرة من العدوان الإسرائيلي.				
٥٨	١٨٣	٢١ آذار ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات لعام ١٩٧٠ بصيغتها المعدلة عام ٢٠٠١.				
٥٩	١٨٢	٢١ آذار ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إلغاء القانون رقم ٣٩٤ تاريخ ٥-٦-٢٠٠٢.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٦٠	١٦١	٢٠ آذار ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تمديد العمل بالقانون رقم ٢٣٩ تاريخ ٢٩-٧-٢٠٠٢ المتعلّق بإعفاء مؤسسة كهرباء لبنان من رسوم متوجبة عن إصدار أوامر التحصيل المتعلّقة بالمتأخرات المترتبة على المشتركين من جرّاء استهلاك الطاقة الكهربائية.				
٦١	١٠٧	١٦ آذار ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع إعادة تأهيل منشآت القطاع الخاص المتضرّرة من العدوان الإسرائيلي.				
٦٢	٧٦	٢٣ شباط ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل بعض المواد من القانون الصادر في ٦ شباط ١٩٦٢ المتعلق بأحداث مديرية الشؤون الجغرافية في وزارة الدفاع الوطني.				
٦٣	٧٥	٢٣ شباط ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل مادتين من القانون رقم ٦٥-٤٢ تاريخ ٢٤-٧-١٩٦٥ (منع طبع ونشر خرائط ومصورات الأراضي اللبنانية قبل الحصول على ترخيص مسبق من قيادة الجيش).				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٦٤	٦٩	٢٢ شباط ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية إيجار بين الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية بشأن إيجار معدات لاستخدامها في مشروع مستشفيات ومراكز صحية في الجمهورية اللبنانية.				
٦٥	٦٨	٢٢ شباط ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية وكالة بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لشراء معدات لاستخدامها في مشروع مستشفيات ومراكز صحية في الجمهورية اللبنانية.				
٦٦	٦٥	٢٢ شباط ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل أحكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القرار التشريعي رقم ١٨٦ تاريخ ١٥-٣-١٩٢٦ وتعديلاته.				
٦٧	٥٠	٢٢ شباط ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إبدال إسم بلدة «النبطية التحتا» قضاء النبطية- محافظة النبطية بإسم بلدة «النبطية».				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٦٨	٤٠	٢٢ شباط ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يتعلق بمشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٠٦.				
٦٩	٧	٢٢ شباط ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإكتتاب في زيادة رأس المال المكتتب به لدى البنك الإسلامي للتنمية.				
٧٠		١٤ كانون الأول ٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون معجل يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاق بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن إنشاء محكمة خاصة للبنان والنظام الأساسي العائد لهذه المحكمة.				

الملحق رقم ٤

القوانين التي اقرها مجلس النواب في عهد حكومة الإرادة الوطنية الجامعة

(من تموز ٢٠٠٨ لغاية تموز ٢٠٠٩)

رقم القانون	تاريخ القانون	جريدة رسمية	المضمون
١	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٦ ٩/٩/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة ابرام الميثاق العربي لحقوق الانسان
٢	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٨ ١٨/٩/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والوكالة الفرنسية (AFD) لبرنامج المياه المبتذلة الخاص بمؤسسة مياه لبنان الشمالي
٣	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٨ ١٨/٩/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة الانضمام الى اتحاد الدول الاسلامية للاتصالات السلكية واللاسلكية والمصادقة على نظامه الاساسي
٤	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٨ ١٨/٩/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية قرض اضافي وتعديل اتفاقية القرض رقم/٦٢٠ (المبرمة بموجب القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ٢/٨/٢٠٠١) بين الجمهورية اللبنانية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية
٥	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٨ ١٨/٩/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة الانضمام الى البروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الامم المتحدة و الافراد المرتبطين بها
٦	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٨ ١٨/٩/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية وكالة بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الاسلامي للتنمية لتنفيذ اعمال و تجهيزات كليتي الهندسة والعمارة في اطار مشروع الجامعة اللبنانية في طرابلس.
٧	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٨ ١٨/٩/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية تشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة المهورية اللبنانية وحكومة سلطنة عمان
٨	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٨ ١٨/٩/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية استصناع بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الاسلامي للتنمية لتنفيذ اعمال و تجهيزات كليتي الهندسة و العمارة في اطار مشروع الجامعة اللبنانية في طرابلس
٩	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٨ ١٨/٩/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة
١٠	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٨ ١٨/٩/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة ابرام اتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية ايران الاسلامية حول التعاون الاداري المتبادل في القضايا الجمركية

رقم القانون	تاريخ القانون	جريدة رسمية	المضمون
١١	١١/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٨ ١٨/٩/٢٠٠٨	استبدال الترجمة العربية لاتفاقية تشجيع و حماية الاستثمارات بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة مملكة اسبانيا المبرمة بموجب القانون رقم ٦٣٢ تاريخ ١٩٩٧/٠٢/٢٣.
١٢	١١/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٨ ١٨/٩/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة الانضمام الى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهنية
١٣	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٨ ١٨/٩/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع التطوير الاداري.
١٤	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٨ ١٨/٩/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية حظر أو تقييد أو استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الاثر وبروتوكولاتها الثلاثة
١٥	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٨ ١٨/٩/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة ابرام اتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الجمهورية الايطالية بشأن تطبيق مشروع تعاون حول بنية تحتية آمنة لتكنولوجيا المعلومات.
١٦	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٨ ١٨/٩/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع أعادة إعمار البنى التحتية الأساسية المتضررة.
١٧	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٦ ٩/٩/٢٠٠٨	احداث مديرية الدين العام في مديرية المالية العامة في ملاك وزارة المالية.
١٨	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٦ ٩/٩/٢٠٠٨	انشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس
١٩	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٦ ٩/٩/٢٠٠٨	تعديل بعض أحكام المرسوم الاشتراعي رقم ٤٦/٨٣ (نظام شركات الاوف شور)
٢٠	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٦ ٩/٩/٢٠٠٨	تعديل القانون رقم ٦٤٢ تاريخ ١٩٩٧/٠٦/٠٢ (أحداث وزارة الصناعة) لجهة اضافة مصلحتين اقليميتين جديدتين.

رقم القانون	تاريخ القانون	جريدة رسمية	المضمون
٢١	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٦ ٩/٩/٢٠٠٨	استبدال اسم قرية «عارية» قضاء جزين- محافظة لبنان الجنوبي باسم قرية «عاراي».
٢٢	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٦ ٩/٩/٢٠٠٨	اعفاء جميع شركات الطيران النظامية والعامة العاملة في مطار رفيق الحريري الدولي - بيروت من بدلات الهبوط والانارة والايواء وبدلات الاشغال.
٢٣	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٦ ٩/٩/٢٠٠٨	تعديل المادة /٨٧/من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ (نظام الموظفين). تصحيح اخطاء مطبعية في القانون رقم ٢٣ تاريخ ١٦/١٠/٢٠٠٨ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٧ تاريخ ٦/١١/٢٠٠٨.
٢٤	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٣٦ ٩/٩/٢٠٠٨	تمديد مفعول قانون الايجارات رقم ١٦٠/٩٢ حتى تاريخ ٣٠/٨/٢٠٠٩
٢٥	٠٥/٠٩/٢٠٠٨	رقم ٤١ ٩/١٠/٢٠٠٨	الانتخابات النيابية.
٢٦	١٦/١٠/٢٠٠٨	رقم ٤٤ ٢٣/١٠/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية وكالة بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الاسلامي للتنمية لتنفيذ اعمال وتجهيزات خاصة بمشروع تحسين وتطوير البنية التحتية لمدينة طرابلس.
٢٧	١٦/١٠/٢٠٠٨	رقم ٤٤ ٢٣/١٠/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية استصناع بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الاسلامي للتنمية لتنفيذ اعمال وتجهيزات خاصة بمشروع تحسين وتطوير البنية التحتية لمدينة طرابلس. تصحيح خطأ مطبعي في القانون رقم ٢٧ تاريخ ١٦/١٠/٢٠٠٨ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٧ تاريخ ٦/١١/٢٠٠٨.
٢٨	١٦/١٠/٢٠٠٨	رقم ٤٤ ٢٣/١٠/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية بنين حول تشجيع وحماية الاستثمار المتبادلين.
٢٩	١٦/١٠/٢٠٠٨	رقم ٤٤ ٢٣/١٠/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية التشادحول التنشيط والحماية المتبادلة للاستثمارات.

رقم القانون	تاريخ القانون	جريدة رسمية	المضمون
٣٠	١٦/١٠/٢٠٠٨	رقم ٤٤ ٢٣/١٠/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية تمويل تجارة (واردات) بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الاسلامي للتنمية لشراء مشتقات نفطية.
٣١	١٦/١٠/٢٠٠٨	رقم ٤٤ ٢٣/١٠/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة الانضمام الى بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الاحيائية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
٣٢	١٦/١٠/٢٠٠٨	رقم ٤٣ ٢٠/١٠/٢٠٠٨	توسيع صلاحية «هيئة التحقيق الخاصة» المنشأة بموجب القانون رقم /٣١٨/تاريخ ٢٠/٤/٢٠٠١ المتعلق بمكافحة تبييض الاموال.
٣٣	١٦/١٠/٢٠٠٨	رقم ٤٤ ٢٣/١٠/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.
٣٤	٢٠/١٠/٢٠٠٨	رقم ٤٣ ٢٠/١٠/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط هي التعديلات التي طرأت على اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث.
٣٥	١٦/١٠/٢٠٠٨	رقم ٣٠ ٣٠/١٠/٢٠٠٨	تنظيم وزارة الثقافة.
٣٦	١٦/١٠/٢٠٠٨	رقم ٤٣ ٢٠/١٠/٢٠٠٨	المتعلق بالمؤسسات العامة المرتبطة بوزارة الثقافة.
٣٧	١٦/١٠/٢٠٠٨	رقم ٤٣ ٢٠/١٠/٢٠٠٨	المتعلق بالممتلكات الثقافية.
٣٨	١٦/١٠/٢٠٠٨	رقم ٤٣ ٢٠/١٠/٢٠٠٨	تحديد عدد محامي ادارة الجمارك ونظام عملهم واصول وشروط تعيينهم وبدل اتعابهم.
٣٩	١٦/١٠/٢٠٠٨	رقم ٤٣ ٢٠/١٠/٢٠٠٨	المتعلق بصرف الدواء بموجب التسعيرة الرسمية.
٤٠	١٦/١٠/٢٠٠٨	رقم ٤٣ ٢٠/١٠/٢٠٠٨	تخفيض الغرامات المتوجبة على متأخرات رسوم الميكانيك.
٤١	١٦/١٠/٢٠٠٨	رقم ٤٣ ٢٠/١٠/٢٠٠٨	تخفيض الغرامات المتوجبة على متأخرات رسوم البلدية.
٤٢	١٦/١٠/٢٠٠٨	رقم ٤٣ ٢٠/١٠/٢٠٠٨	تصحيح خطأ مادي في المادة /٢٩/ من القانون رقم ١٨ تاريخ ٥/٩/٢٠٠٨ (انشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس).

رقم القانون	تاريخ القانون	جريدة رسمية	المضمون
٤٣	٠٣/١١/٢٠٠٨	رقم ٤٧ ٦/١١/٢٠٠٨	تعديل القانون رقم ٢٥٠/٩٣ تاريخ ١٤/٧/١٩٩٣ (انشاء المجلس الدستوري) والغاء القانون الصادر بتاريخ ٩/٦/٢٠٠٦
٤٤	١١/١١/٢٠٠٨	رقم ٤٨ ١١/١١/٢٠٠٨	الاجراءات الضريبية.
٤٥	١١/١٢/٢٠٠٨	رقم ٥٥ ١٣/١٢/٢٠٠٨	الاجازة باجراء ترقية في قوى الامن الداخلي والامن العام و امن الدولة و الضابطة الجمركية
٤٦	١١/١٢/٢٠٠٨	رقم ٥٥ ١٣/١٢/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة ابرام الاتفاقية المعدلة لإنشاء مكتب دائم للوكالة الفرنسية للتنمية في بيروت بين الجمهورية اللبنانية و الوكالة الفرنسية للتنمية
٤٧	٢٠٠٨/١٢/١١	رقم ٥٥ ١٣/١٢/٢٠٠٨	تنظيم تسويق منتجات تغذية الرضيع والوليد ووسائلها (و ادواتها)
٤٨	٢٠٠٨/١٢/١١	رقم ٥٥ ١٣/١٢/٢٠٠٨	تسوية اوضاع المستفيدين من خدمات الكهرباء والمياه
٤٩	٢٠٠٨/١٢/١٣	رقم ٥٦ ١٨/١٢/٢٠٠٨	تعديل القانون رقم ١٨٣ تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٤ المتعلق بالاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقيات العمل العربية ١-٩-١٣-١٥-١٧-١٨.
٥٠	٢٠٠٨/١٢/١٣	رقم ٥٦ ١٨/١٢/٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تطوير مرافق المياه والصرف الصحي في بعض المناطق اللبنانية.
٥١	١٣/١٢/٢٠٠٨	رقم ٥٦ ١٨/١٢/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة ابرام المعاهدة الجمركية حول الحاويات ١٩٧٢
٥٢	١٣/١٢/٢٠٠٨	رقم ٥٦ ١٨/١٢/٢٠٠٨	الاجازة للحكومة الانضمام الى الإتفاقية الدولية للبحث و الانقاذ البحريين لعام ١٩٧٩
٥٣	٢٠٠٨/١٢/٢٧	رقم ٥٩ ٢٠٠٨/١٢/٣٠	تسوة اوضاع ضباط الضابطة الجمركية

رقم القانون	تاريخ القانون	جريدة رسمية	المضمون
٥٤	٢٠٠٨/١٢/١٧	رقم ٥٩ ٢٠٠٨/١٢/٣٠	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل بعض مواد القانون رقم ٤٤ تاريخ ١١-١١-٢٠٠٨ (الاجراءات الضريبية).
٥٥	٢٠٠٨/١٢/٢٧	رقم ٥٩ ٢٠٠٨/١٢/٣٠	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل بعض مواد قانون تنظيم هيئات الضمان.
٥٦	٢٠٠٨/١٢/٢٧	رقم ٥٩ ٢٠٠٨/١٢/٣٠	تنظيم المهن الفنية
٥٧	٢٠٠٨/١٢/٢٧	رقم ٥٩ ٢٠٠٨/١٢/٣٠	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٤٢ تاريخ ٢٩-٧-٢٠٠٢ (أصول التعيين في وظيفة مدرس في مرحلتي الروضة والتعليم الأساسي)
٥٨	٢٠٠٨/١٢/٢٧	رقم ٥٩ ٢٠٠٨/١٢/٣٠	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل بعض احكام القانون رقم ١١٠ تاريخ ٧-١١-١٩٩١ المتعلق بإصلاح الوضع المصرفي.
٥٩	٢٠٠٨/١٢/٢٧	رقم ٥٩ ٢٠٠٨/١٢/٣٠	تعديل بعض مواد القانون رقم ٢٥ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٠٨ (الانتخابات النيابية)
٦٠	٢٠٠٨/١٢/٢٧	رقم ٥٩ ٢٠٠٨/١٢/٣٠	تعديل القانون رقم ٤١ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٦ ليشمل تخفيض غرامات تسوية مخالفات البناء
٦١	٢٠٠٨/١٢/٢٧	رقم ٥٩ ٢٠٠٨/١٢/٣٠	تمديد العمل باحكام القانون رقم ٤٠ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٦ (تخفيض الغرامات المتوجبة على متأخرات رسوم الميكانيك)
٦٢	٢٠٠٨/١٢/٢٧	رقم ٥٩ ٢٠٠٨/١٢/٣٠	إعادة العمل بالقانون رقم ٧٠٩ تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٩ (تسوية اوضاع السيارات التي ادخلت الى المنطقة الحدودية أثناء حقبة الإحتلال الإسرائيلي لها)
٦٣	٣١/١٢/٢٠٠٨	رقم ٢ ٠٨/٠١/٢٠٠٩	رفع الحد الادنى للرواتب والاجور في الادارات العامة والجامعة اللبنانية والبلديات والمؤسسات العامة غير الخاضعة لقانون العمل واعطاء زيادة غلاء معيشة

رقم القانون	تاريخ القانون	جريدة رسمية	المضمون
٦٤	٠٤/٠٣/٢٠٠٩	رقم ١٢ ١٢/٠٣/٢٠٠٩	الاجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض ثانٍ بين الجمهورية اللبنانية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لتنفيذ مشروع مدخل بيروت الشرقي-الحدود السورية (المرحلة الأولى الحازمية-صوفر).
٦٥	٠٤/٠٣/٢٠٠٩	رقم ١٢ ١٢/٠٣/٢٠٠٩	زيادة مساهمة لبنان في صندوق النقد الدولي.
٦٦	٠٤/٠٣/٢٠٠٩	رقم ١٢ ١٢/٠٣/٢٠٠٩	تنظيم المجالس الأكاديمية في الجامعة اللبنانية.
٦٧	٢٠٠٩/٠٣/١٤	رقم ١٣ ١٩/٠٣/٢٠٠٩	ترقية مفتشين في المديرية العامة للامن العام من رتبة مفتش ممتاز وما فوق الى رتبة ملازم
٦٨	٢٠٠٩/٠٣/٢١	رقم ١٤ ٢٠٠٩/٠٣/٢٦	فصل قرية دبعل - قزحيا قضاء المنية - الضنية محافظة الشمال لتصبا قرية «دبعل» وقرية «قزحيا»
٦٩	٢٣/٠٤/٢٠٠٩	رقم ١٩ ٣٠/٤/٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية و/أو بالليرة اللبنانية لتسديد الديون المترتبة على الدولة للمتعهدين.
٧٠	٢٣/٠٤/٢٠٠٩	رقم ١٩ ٣٠/٤/٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل الجدولين رقم ١ ورقم ٢ الملحقين بمشروع القانون الصادر بالمرسوم رقم ٣٤٧٣ تاريخ ٥-٣-١٩٦٠ وتعديلاته (تنظيم القضاء المذهبي الدرزي) .
٧١	٢٣/٠٤/٢٠٠٩	رقم ١٩ ٣٠/٤/٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام عقد قرض تسهيل التصحيح الهيكلي (الثاني) وملحقه بين حكومة الجمهورية اللبنانية وصندوق النقد العربي.
٧٢	٢٣/٠٤/٢٠٠٩	رقم ١٩ ٣٠/٤/٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل المادة ٣ من القانون رقم ٩٠ تاريخ ١٩٩١/٩/١٠ وتعديلاته المتعلق بفرض رسم خروج على المسافرين.
٧٣	٢٣/٠٤/٢٠٠٩	رقم ١٩ ٣٠/٤/٢٠٠٩	تحديد شروط اعطاء مديري المدارس تعويض ادارة

رقم القانون	تاريخ القانون	جريدة رسمية	المضمون
٧٤	٢٣/٠٤/٢٠٠٩	رقم ١٩ ٣٠/٤/٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية بين وزارة العمل في الجمهورية اللبنانية ووزارة القوى العاملة والهجرة في جمهورية مصر العربية في مجال التعاون الفني وتنقل الأيدي العاملة
٧٥	٠٧/٠٥/٢٠٠٩	رقم ٢٢ ١٤/٥/٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى منح الحكومة حق التشريع في الحقل الجمركي
٧٦	١٣/٠٥/٢٠٠٩	رقم ٢٣ ٢١/٥/٢٠٠٩	تثبيت رؤساء اقلام قي وزارة العدل

الملحق رقم ٥

مشاريع القوانين المحالة من حكومة
الإرادة الوطنية الجامعة
إلى مجلس النواب والتي لم تقر بعد
(تموز ٢٠٠٨ – تموز ٢٠٠٩)

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
١	٢٥٣٤	٣١ تموز ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة الإنضمام الى الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه الصابورة والرواسب في السفن لعام ٢٠٠٤				
٢	٢٥٢٨	٢٣ تموز ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى اضافة الملحقات والبروتوكولات المرفقة الى ملحقات القانون رقم ٧٢٢ تاريخ ١٥-٥-٢٠٠٦ (الاجازة للحكومة ابرام الاتفاقية حول التجارة الحرة بين الجمهورية اللبنانية ودول الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة (افتا) الموقعة بتاريخ ٢٤-٦-٢٠٠٤				
٣	٢٥٠٠	٦ تموز ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام اتفاق تعاون مالي بين الحكومة اللبنانية وحكومة ألمانيا الاتحادية بشأن تمويل «مشروع «حماية نبع جعيتا				
٤	٢٤٩٩	٦ تموز ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إلغاء وتعديل بعض الرسوم المالية				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٥	٢٤٩٨	٦ تموز ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إعطاء حوافز للمؤسسات وخلق فرص عمل جديدة				
٦	٢٤٩٠	٣ تموز ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يتعلق بالإثراء غير المشروع				
٧	٢٤٨٩	٣ تموز ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة الإنضمام الى الاتفاقية الدولية بشأن ضبط النظم المستخدمة في السفن المقاومة لالتصاق الشوائب وذات الآثار المؤذية لعام ٢٠٠١				
٨	٢٤٧٩	١ تموز ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي الى تعديل قانون الإرث لغير المحمديين				
٩	٢٤٧٨	١ تموز ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام بروتوكول تعديل اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي بين لبنان ومالطة				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
١٠	٢٤٧٧	١ تموز ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام بروتوكول تعديل اتفاقية تنشيط وحماية الاستثمارات المتبادلة والبروتوكول الملحق بها بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة رومانيا				
١١	٢٤٠٢	٢٠ حزيران ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي الى تعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٨-٦٠ تاريخ ١٢-٨-١٩٨٨ وتعديلاته (الرسوم والعلاوات البلدية)				
١٢	٢٣٦٤	٢٠ حزيران ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يتعلق بمشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٠٩				
١٣	٢٣٤١	٢٠ حزيران ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي الى تعديل الفقرة الثانية من المادة ١٠٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية				
١٤	٢٣٣٧	١٩ حزيران ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي الى تنظيم مزاولة مهنة التمريض في لبنان				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
١٥	٢٣٣٧	١٩ حزيران ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تنظيم مزاولة مهنة التمريض في لبنان				
١٦	٢١٨١	٥ حزيران ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي لتعديل الجدول رقم (٢) المتعلّق بشروط التعيين الخاصة لبعض وظائف المديرية العامة للاقتصاد والتجارة المرفق بالقانون رقم ٦٥٩ تاريخ ٤-٢-٢٠٠٥				
١٧	٢١٥٠	٤ حزيران ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي الى تعديل المادتين ١٩٩ و٨٥٠ من قانون أصول المحاكمات المدنية				
١٨	٢١٤١	٣ حزيران ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الأوروبي للتثمير لتمويل مشروع معالجة المياه المبتذلة وتصريفها في منطقة كسروان				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
١٩	٢٠٨٩	٢٩ أيار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام اتفاقية وكالة بين حكومة الجمهورية اللبنانية ممثلة بمجلس الإنماء والإعمار والبنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير تقاطع المكلس في منطقة بيروت الكبرى				
٢٠	٢٠٨٨	٢٩ أيار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام اتفاقية استصناع بين حكومة الجمهورية اللبنانية ممثلة بمجلس الإنماء والإعمار والبنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير تقاطع المكلس في منطقة بيروت الكبرى				
٢١	٢٠٤٤	٢٦ أيار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل الملحق عدد (١) المرفق بالقرار رقم ٦٠- ل.ر تاريخ ١٣-٣-١٩٣٦ وتعديلاته (نظام الطوائف الدينية)				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٢٢	٢٠٣١	٢٢ أيار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل المادة ٧ من القانون رقم ٦٣ تاريخ ٣١-١٢-٢٠٠٨ المتعلق برفع الحدّ الأدنى للرواتب والأجور في الادارات العامة وفي الجامعة اللبنانية والبلديات والمؤسسات العامة غير الخاضعة لقانون العمل وإعطاء زيادة غلاء معيشة				
٢٣	٢٠٣٠	٢٢ أيار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إضافة الجدول رقم ٦ الى الجداول المرفقة بالقانون رقم ٦٣ تاريخ ٣١-١٢-٢٠٠٨ الرامي الى رفع الحدّ الأدنى للرواتب والأجور في الادارات العامة وفي الجامعة اللبنانية والبلديات والمؤسسات العامة غير الخاضعة لقانون العمل وإعطاء زيادة غلاء معيشة				
٢٤	٢٠٢٧	٢٢ أيار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون دستوري إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل المادة ٢١ من الدستور				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٢٥	٢٠٢١	٢٢ أيار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إعطاء ثلاث درجات استثنائية لأفراد الهيئة التعليمية في ملاك التعليم الرسمي الابتدائي والمتوسط وأفراد الهيئة التعليمية من الفئة الرابعة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني لقاء تعديل أحكام التناقص التدريجي في ساعات التدريس الفعلية المطلوبة أسبوعياً من كل منهم				
٢٦	١٩٧٨	١٦ أيار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إضافة نبذة جديدة الى الكتاب الثاني - الباب الرابع- الفصل الأول من قانون العقوبات بعد المادة -٤٢١-				
٢٧	١٩١٦	١١ أيار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تنظيم مهنة العلاج الانشغالي في لبنان	المال والموازنة التربية والتعليم الصحة العامة الإدارة والعدل	٢٦-٥-٢٠٠٩		

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٢٨	١٩٠٤	١١ أيار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إلغاء القسم الثالث عشر من قانون اصول المحاكمات الجزائية واستبداله بقسم ثالث عشر جديد وإضافة قسم رابع عشر				
٢٩	١٦٩٢	٩ نيسان ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل المادة ٤٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٤ تاريخ ١٢-٦-١٩٥٩ وتعديلاته (شروط التعيين في وزارة التربية والتعليم العالي)				
٣٠	١٦٤١	٢ نيسان ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام اتفاق خدمات جوية بين الجمهورية اللبنانية ومجلس وزراء البوسنة والهرسك				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٣١	١٥٩١	١٩ آذار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض إضافي بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لمشروع تطوير النقل الحضري	اللجان المشتركة الشؤون الخارجية الدفاع الوطني والداخلية الاقتصاد الوطني مال وموازنة أشغال عامة بيئة	٢٣-٣-٢٠٠٩		أقرته لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه في ٢٠٠٩/٣/٢٦
٣٢	١٥٩٠	١٩ آذار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام اتفاقية مشروع بين مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (قرض إضافي لمشروعي تطوير النقل الحضري)	اللجان المشتركة الشؤون الخارجية مال وموازنة أشغال عامة بيئة	٢٣-٣-٢٠٠٩		
٣٣	١٥٦٥	١٤ آذار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة الإنضمام إلى منظمة مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص	المال والموازنة الشؤون الخارجية الإدارة والعدل	١٩-٣-٢٠٠٩		
٣٤	١٥٥٠	١٤ آذار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل المادة ٢٤٢ من قانون تنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري	الإدارة والعدل	١٩-٣-٢٠٠٩		

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٣٥	١٥٢٨	١٣ آذار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة التصديق على النظام الأساسي للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى	المال والموازنة الشؤون الخارجية	١٩-٣-٢٠٠٩		
٣٦	١٥١٩	١٣ آذار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي الإجازة للحكومة إبرام إتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (مشروع الطريق الساحلي - المرحلة الثانية)	المال والموازنة الشؤون الخارجية الأشغال العامة	١٩-٣-٢٠٠٩		أقرته لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه في ٢٠٠٩/٣/٢٦
٣٧	١٤٨٥	٦ آذار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام تعديل الملحق (ب) التابع لبروتوكول كيوتو	اللجان المشتركة الشؤون الخارجية الدفاع الوطني والداخلية الاقتصاد الوطني الزراعة والسياحة الاعلام والاتصالات أشغال عامة بيئة	١٣-٣-٢٠٠٩		

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٣٨	١٤٥٨	٤ آذار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام اتفاقية خط ائتمان غير معزز بين الجمهورية اللبنانية ممثلة بوزارة المالية وبرنامج تمويل التجارة العربية (رقم يو ال أو سي ٣٦٢)	المال والموازنة الشؤون الخارجية	١٣-٣-٢٠٠٩		
٣٩	١٤٥٥	٣ آذار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون معجل إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل المواد ١٠ و ٢١ و ٢٣ و٢٤ و٤١ و٤٣ و٤٤ و٤٨ و٥١ و٩١ و٩٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٦-٩-١٩٨٣ وتعديلاته (قانون الدفاع الوطني)	المال والموازنة الدفاع الوطني الإدارة والعدل	١٣-٣-٢٠٠٩		
٤٠	١٤٥٤	٣ آذار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع طريق سير الضنية- جباب الحمر- الهرمل (قرض ثانٍ)	المال والموازنة الشؤون الخارجية الأشغال العامة	١٣-٣-٢٠٠٩		أقرته لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه في ٢٠٠٩/٣/٢٦

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٤١	١٤٤٩	٢٧ شباط ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام عقد قرض تسهيل النفط (الأول) بين حكومة الجمهورية اللبنانية وصندوق النقد العربي	المال والموازنة الاشغال العامة الشؤون الخارجية الطاقة والمياه	١٣-٣-٢٠٠٩		أقرته لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه في ٢٠٠٩/٣/٢٦
٤٢	١٤١١	٢٣ شباط ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل القانون رقم ٦١٠ تاريخ ٢٠-١١-٢٠٠٤ (الاجازة للحكومة إبرام اتفاق تعاون تقني بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية البرازيل الفدرالية)	اللجان المشتركة المال والموازنة الصحة العامة الشؤون الخارجية تربية وتعليم الاقتصاد الوطني الزراعة والسياحة أشغال عامة بيئة	٢٣-٢-٢٠٠٩		لم يحوّل لأن إمضاءه في ٢٠٠٨/٥/٥ أي الحكومة السابقة وقت الاعتصام

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٤٣	١٣٨٤	١٧ شباط ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إضافة فقرة جديدة الى نص المادة ١٥ من القانون رقم ٦٣ تاريخ ٣١-١٢-٢٠٠٨ المتعلق برفع الحد الأدنى للرواتب والأجور في الإدارات العامة والجامعة اللبنانية والبلديات والمؤسسات العامة غير الخاضعة لقانون العمل وإعطاء زيادة غلاء معيشة	اللجان المشتركة المال والموازنة الإدارة والعدل تربية وطنية الدفاع الوطني والداخلية أشغال عامة	١٩-٢-٢٠٠٩		
٤٤	١٣٠٨	٦ شباط ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام عقد تمويل بين الجمهورية اللبنانية والبنك الاوروبي للتثمير لإعادة إعمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم	المال والموازنة الشؤون الخارجية			لم يحوّل إلى اللجان
٤٥	١٢٦١	٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تمديد العمل بأحكام القانون رقم ٣٢٢ تاريخ ٢٤-٣-١٩٩٤ (السماح للمهجر بالبناء ضمن عقار لا يستوفي الشروط القانونية للبناء)	المال والموازنة الاشغال العامة دفاع وطني وداخلية شؤون مهجرين	٢-٢-٢٠٠٩		

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٤٦	١٠٨٧	٣١ كانون الأول ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الانضمام إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف	اللجان المشتركة الشؤون الخارجية الدفاع الوطني والداخلية الاقتصاد الوطني مال وموازنة تربية وطنية وثقافة إدارة وعدل إعلام واتصالات	١٧-١-٢٠٠٩		
٤٧	١٠٨٦	٣١ كانون الأول ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الانضمام إلى معاهدة الويبو بشأن الإداء والتسجيل الصوتي	اللجان المشتركة الشؤون الخارجية الدفاع الوطني والداخلية الاقتصاد الوطني مال وموازنة تربية وطنية إدارة وعدل إعلام واتصالات	١٧-١-٢٠٠٩		

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٤٨	٩٧١	٢٢ كانون الأول ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية إطارية بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الاسلامي للتنمية بشأن المساهمة في تمويل برنامج إعمار لبنان	الشؤون الخارجية الدفاع الوطني والداخلية صحة عامة مال وموازنة تربية وطنية اشغال عامة	١٧-١-٢٠٠٩		
٤٩	٨٩٧	١٦ كانون الأول ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إعطاء وزارة المالية سلفة مالية لتعويض أصحاب الحقوق المتوجبة على الجمعية التعاونية الاستهلاكية والانتاجية في لبنان	لجان مشتركة الدفاع الوطني والداخلية صحة عامة وعمل مال وموازنة إدارة وعدل زراعة وسياحة			يضمّ الى الاقتراح القائم: المقدم من النائب غنوة جلول بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٤ لجان مشتركة: ضمّ اقتراح القانون المقدم من النائب قاسم هاشم الى الاقتراح المقدم من النائب غنوة جلول

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٥٠	٧٧٥	٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تصحيح الخطأ المطبعي الوارد في الجداول رقم ٥ و٨ و١٠ الملحقة بالقانون رقم ٧١٧ تاريخ ٥-١١-١٩٩٨	المال والموازنةّ أشغال عامة		أحيل الى الحكومة مجدداً لإرسال مشروع قانون لا يتسمّ بصفة تصحيح خطأ مادي	
٥١	٥٩٨	٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية لتسديد الديون الناتجة عن تعويضات الاستملاك	المال والموازنة			لم يحوّل الى اللجنة
٥٢	٥٤٠	١٥ تشرين الأول ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إعطاء التلاميذ في المدارس الابتدائية والمتوسطة الرسمية بدل عن كل يوم حضور فعلي	المال والموازنةّ أشغال عامة	٢١-١٠-٢٠٠٨ ٢١-١٠-٢٠٠٨	٥-١١-٢٠٠٨	

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٥٣	٢٩١	١٣ أيلول ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام إلى بروتوكول عام ١٩٩٦ لاتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن قلب النفايات والمواد الاخرى لعام ١٩٧٢	الشؤون الخارجية الدفاع الوطني والداخلية صحة عامة مال وموازنة اقتصاد اشغال عامة بيئة			لم يحوّل لأنه لم يوقّع من قبل الرئيس

الملحق رقم ٦

مشاريع القوانين المالية المحالة من حكومة الإرادة الوطنية الجامعة إلى مجلس النواب والتي لم تقر بعد

(قيمة إجمالية ٦٠٠ مليون د.أ.)

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٣	٢٥٠٠	٦ تموز ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام اتفاق تعاون مالي بين الحكومة اللبنانية وحكومة ألمانيا الاتحادية بشأن تمويل «مشروع حماية نبع جعيتا».				€ ٦،٠٠٠،٠٠٠
١٨	٢١٤١	٣ حزيران ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الأوروبي للتثمير لتمويل مشروع معالجة المياه المبتذلة وتصريفها في منطقة كسروان.				€ ٧٠،٠٠٠،٠٠٠
١٩	٢٠٨٩	٢٩ أيار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام اتفاقية وكالة بين حكومة الجمهورية اللبنانية ممثلة بمجلس الإنماء والإعمار والبنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير تقاطع المكلس في منطقة بيروت الكبرى.				$ ١٥،٥٠٠،٠٠٠
٢٠	٢٠٨٨	٢٩ أيار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام اتفاقية استصناع بين حكومة الجمهورية اللبنانية ممثلة بمجلس الإنماء والإعمار والبنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير تقاطع المكلس في منطقة بيروت الكبرى.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٣١	١٥٩١	١٩ آذار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض إضافي بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لمشروع تطوير النقل الحضري.				أقرته لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه في ٢٠٠٩/٣/٢٦ ٦٩،٧٠٠،٠٠٠
٣٢	١٥٩٠	١٩ آذار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام اتفاقية مشروع بين مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (قرض إضافي لمشروع تطوير النقل الحضري)				
٤٠	١٤٥٤	٣ آذار ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع طريق سير الضنية- جباب الحمر- الهرمل (قرض ثانٍ).				أقرته لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه في ٢٠٠٩/٣/٢٦ ٦،٠٠٠،٠٠٠ RD

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٤٤	١٣٠٨	٦ شباط ٢٠٠٩	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الاجازة للحكومة إبرام عقد تمويل بين الجمهورية اللبنانية والبنك الاوروبي للتثمير لإعادة إعمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.				لم يحوّل إلى اللجان ١٠٠،٠٠٠،٠٠٠ €

الملحق رقم ٧

ملخص عن أعمال الهيئة العليا للإغاثة وتقدم سير العمل في معالجة إزالة آثار العدوان الإسرائيلي (أيلول ٢٠٠٦)

بعد مضي ثلاث سنوات

التقرير حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩

المبالغ المتوجبة عن أعمال الهيئة على حساب الجهات المانحة والخزينة اللبنانية لمعالجة إزالة آثار العدوان الإسرائيلي (حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩)

المجال	ملخص المبالغ المتوجبة			
	مجموع المبالغ المتوجبة	المبالغ المخصصة والمتوجبة على حساب الهبات	رصيد العجز الذي تتحمله الخزينة اللبنانية	نسبة ما يتوجب على حساب الخزينة اللبنانية من أصل مجموع المبالغ المتوجبة
	مليون د.أ.			
أعمال إغاثة عاجلة (مساعدة الجرحى وذوي الشهداء، مواد غذائية، رفع أنقاض، اعادة اعمار مباني حكومية، طرق وجسور...)	٢١٧,٩٤	٨٦,٠٢	١٣١,٩٢	٦٠,٥٪
مساعدات لأصحاب الوحدات السكنية لإعادة إعمار القرى المتضررة وأبنية الضاحية الجنوبية	٨٠٣,٧٩	٤٩٣,٩٣	٣٠٩,٨٦	٣٨,٥٥٪
المجموع	١،٠٢١,٧٣	٥٧٩,٩٥	٤٤١,٧٨	٤٣,٢٤٪

المبالغ المدفوعة من قبل الهيئة على حساب الجهات المانحة وعلى حساب الخزينة اللبنانية لمعالجة إزالة آثار العدوان الإسرائيلي (حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩)

المجال	ملخص المبالغ المدفوعة			
	مجموع المبالغ المدفوعة	المبالغ المدفوعة من أصل الهبات	المبالغ التي دفعت على حساب الخزينة اللبنانية	نسبة ما دفع على حساب الخزينة اللبنانية إلى مجموع المبالغ المدفوعة
	مليون د.أ.			
أعمال إغاثة عاجلة (مساعدة الجرحى وذوي الشهداء، مواد غذائية، رفع أنقاض، اعادة اعمار مباني حكومية، طرق وجسور...)	٢٠٦,٠٣	٨٦,٠٢	١٢٠,٠١	٥٨,٢٤ ٪
مساعدات لأصحاب الوحدات السكنية لإعادة إعمار القرى المتضررة وأبنية الضاحية الجنوبية	٧٢٠,٦١	٤٧١,٥	٢٤٩,١١	٣٤,٥٦ ٪
المجموع	٩٢٦,٦٤	٥٥٧,٥٢	٣٦٩,١٢	٣٩,٨٤٪

المبالغ الملتزم بها كمساعدات لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة على حساب الدول المانحة وعلى حساب الخزينة اللبنانية (حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩)

الدولة	المبالغ الملتزم بها (مليون د.أ.)		
	لإعادة إعمار المساكن في القرى	لإعادة إعمار المساكن في الضاحية الجنوبية	المجموع
المملكة العربية السعودية	٢٩٢,٩٦	٣٢,٠٨	٣٢٥,٠٤
الكويت	٩٦,٢٣	١٠,٤	١٠٦,٦٣
سلطنة عمان	٢٦,٦٣	٩,٧٥	٣٦,٣٨
العراق	٢٢,٨٩	٠	٢٢,٨٩
مملكة البحرين	٢,٠٩	٠	٢,٠٩
أندونيسيا	٠,٩	٠	٠,٩
مجموع المبالغ الملتزم بها من قبل الجهات المانحة	٤٤١,٧	٥٢,٢٣	٤٩٣,٩٣
المبالغ الملتزم بها من قبل الحكومة اللبنانية	٥٥,٠	٢٥٤,٨٦	٣٠٩,٨٦
المجموع	٤٩٦,٧	٣٠٧,٠٩	٨٠٣,٧٩

المبالغ المقررة والمدفوعة كمساعدات لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة على حساب الدول المانحة وعلى حساب الخزينة اللبنانية (حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩)

الدول	المبالغ المخصصة من أصل الهبات وكذلك الملتزم بها من قبل الخزينة اللبنانية	المبالغ المدفوعة على حساب الهبات وعلى حساب الخزينة اللبنانية	المبالغ التي لم تصرف من أصل المبالغ المخصصة من الهبات وتلك الملتزم بها من قبل الخزينة اللبنانية
	(مليون د.أ.)		
المملكة العربية السعودية	٣٢٥×	٣٠٧,٠١	١٧,٩٩
الكويت	١١٥	١٠٤,٤٥	١٠,٥٥
سلطنة عمان	٤٠	٣٥,٠٧	٤,٩٣
العراق	٢٣××	٢٢,١٣	٠,٨٧
مملكة البحرين	٣	١,٩	١,١
أندونيسيا	١	٠,٨٥	٠,١٥
مجموع المبالغ الملتزم بها من قبل الجهات المانحة	٥٠٧	٤٧١,٥	٣٥,٥٩
المبالغ الملتزم بها والمدفوعة من قبل الحكومة اللبنانية	٣٠٩,٨٦	٢٤٩,١١	٦٠,٧٥
المجموع	٦٨,٦١٨	١٦,٠٢٧	٤٣,٦٩

المبالغ المقررة والمدفوعة عن أعمال الإغاثة العاجلة
على حساب الدول المانحة والخزينة اللبنانية (حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩)

الدول	المبالغ المخصصة من أصل الهبات والملتزم بها من قبل الخزينة اللبنانية	المبالغ المدفوعة على حساب الهبات والخزينة اللبنانية	المبالغ التي لم تصرف من أصل المبالغ المخصصة من الهبات وتلك الملتزم بها من قبل الخزينة اللبنانية
	(مليون د.أ.)		
المملكة العربية السعودية	٥٠	٥٠	٠
الكويت	١٥	١٥	٠
سلطنة عمان	٠	٠	٠
العراق	١٢*	١٢	٠
مملكة البحرين	٠	٠	٠
أندونيسيا	٠	٠	٠
تبرعات نقدية من أشخاص وشركات	٩,٠٢	٩,٠٢	٠
مجموع المبالغ الملتزم بها والمدفوعة من قبل الجهات المانحة	٨٦,٠٢	٨٦,٠٢	٠
المبالغ الملتزم بها والمدفوعة من قبل الحكومة اللبنانية	١٣١,٩٢**	١٢٠,٠١	١١,٩١
المجموع	**٤٩,٧١٢**	**٣٠,٦٠٢**	**٩١,١١**

* تم تحويل مبلغ إضافي قدره مليون د.أ. من بند أعمال الإغاثة العاجلة التي التزمت بها دولة العراق الى بند مساعدات أصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة من أصل المجموع الاجمالي الذي قدمته العراق والبالغ ٣٥ مليون د.أ.

** تم زيادة المبلغ الذي تلتزم به الدولة اللبنانية عن أعمال الإغاثة بمبلغ مليون د.أ. نتيجة تخفيض المبلغ المخصص من العراق بمبلغ مماثل والذي جرى تحويله لمساعدات أصحاب الوحدات السكنية المتبناة من دولة العراق.

مساهمات الجهات المانحة عبر الهيئة في كلفة أعمال الإغاثة وعملية إعادة الإعمار وتمويل المشاريع الانمائية والتربوية والأمنية (حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩)

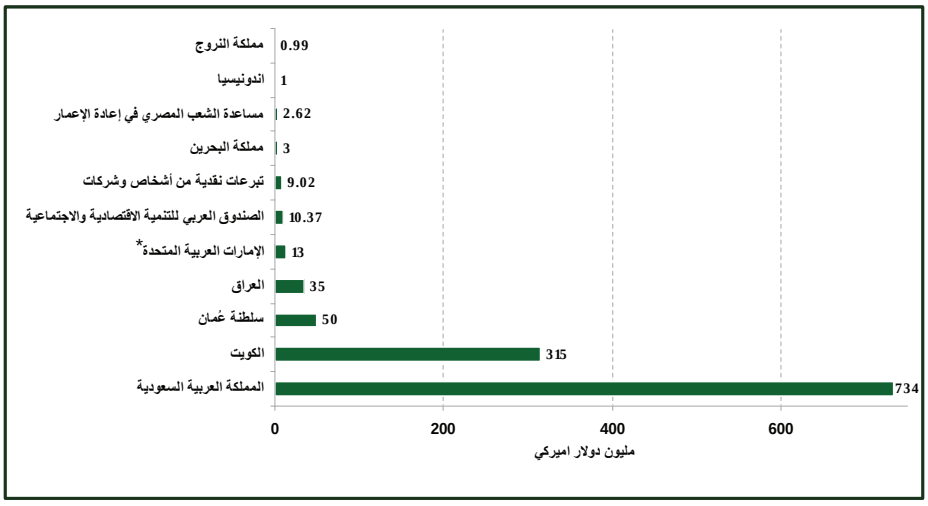

* لا تمثل هذه المبالغ جميع ما دفعته دولة الإمارت العربية المتحدة الى لبنان حيث اسهمت وبشكل مباشر في اعادة ترميم المدارس والمستشفيات ومرفأ الأوزاعي للصيادين بالإضافة الى مشروع نزع الألغام والقنابل العنقودية . كما أنها قدمت هبات عينية كثيرة الي الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي

المملكة العربية السعودية

مجموع مبالغ الهبات المقدمة من المملكة العربية السعودية والتي تم تحويلها للهيئة العليا للإغاثة، ومجالات تخصيصها والمبالغ المدفوعة والملتزم بها

مجالات التدخل	المبالغ المخصصة من أصل الهبة	المبالغ المدفوعة	المبالغ التي لم تصرف من أصل المبالغ المخصصة من الهبات
	مليون د.أ.		
أعمال إغاثة عاجلة (مساعدة الجرحى وذوي الشهداء، مواد غذائية، رفع أنقاض، اعادة اعمار مباني حكومية، طرق وجسور...)	٥٠	٥٠	٠
مساعدات لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة لإعادة إعمار القرى وعدد من أبنية الضاحية الجنوبية، وإنشاء بعض البنى التحتية والأبنية التذكارية، وتنفيذ عدد من المشاريع الإنمائية والتربوية والأمنية			
مساعدات لأصحاب الوحدات السكنية لإعادة إعمار القرى والبلدات (٢٢١)	١٢٩٣	٢٨٠,٦٩	١٢,٣١

مجالات التدخل	المبالغ المخصصة من أصل الهبة	المبالغ المدفوعة	المبالغ التي لم تصرف من أصل المبالغ المخصصة من الهبات
	مليون د.أ.		
مساعدات لأصحاب الوحدات السكنية لإعادة إعمار بعض أبنية في الضاحية الجنوبية) ٣٦ عقار)	٣٢	٢٦,٣٢	٥,٦٨
بنى تحتية	٣٥	١١,٩٩	٢٣,٠١
مشاريع إنمائية ٢	١٤٠	٣ ٧٦,٠٨	٦٣,٩٢
مجموع مساعدات لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة في القرى وعدد من أبنية الضاحية الجنوبية، إنشاء بعض البنى التحتية والأبنية التذكارية، وعدد من المشاريع الإنمائية	٥٠٠	٣٩٥,٠٨	١٠٤,٩٢
دعم قطاع التعليم ٤	٨٤	٨٤	٠
دعم الجيش وقوى الامن	١٠٠	٨٧,٥٤	١٢,٤٦
المجموع	٧٣٤	٦١٦,٦٢	٥ ١١٧,٣٨

١ تم زيادة مبلغ١٠ مليون د.أ. الى بند مساعدات أصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة وذلك من أصل مجموع المساعدات التي قدمتها المملكة وقد تم تخصيص هذه الزيادة فقط لصالح أصحاب الوحدات السكنية في القرى. وبالتالي تكون قد إلتزمت المملكة بـ ٢٢٣ قرية في الجنوب وباقي المناطق و٣٦ عقار في الضاحية الجنوبية بقيمة ٣٦٠ مليون د.أ. بدلا من ٣٥٠ مليون د.أ. ويشمل ذلك إعادة إعمار البنى التحتية في القرى المتضررة. ولما كان المبلغ الملتزم به لإعادة إعمار القرى يفوق المبلغ المخصص من المنحة بسبب زيادة عدد المتضررين في مجموع القرى المتبناة من قبل المملكة، لذلك فقد تم تحويل قريتيّ راميَة وبيت ياحون من كونها متبناة من قبل المملكة الى أن تصبحا واقعتين على عاتق الدولة اللبنانية.

٢ من أبرز المشاريع الإنمائية: طريق الدولية المديرج تعنايل (٤٠ مليون د.أ.)، طريق بجدرفل داعل- قضاء البترون (٧ مليون د.ا.)، طرق إقليم الخروب (٧ مليون د.أ.)، طرق عكار (١١ مليون د.أ.)، طريق بعقلين – صنين (٣ مليون)، تحويرة بشري (٦ مليون د.أ.)، سد بريصا (٤ مليون د.أ.)، مشروع معالجة مشكلة النفايات في صيدا (٢٠ مليون د.أ.)، مشروعي سوق الخضار ومدرسة التل في طرابلس (٧ مليون د.أ.)

٣ تم فتح حساب خاص لدى مصرف لبنان لمشروع معالجة مشكلة النفايات في صيدا بمبلغ ٢٠ مليون د.أ.، وتم تحويل مبلغ آخر لمجلس الإنماء والاعمار بقيمة ٢٠ مليون د.أ. لمشروع الطريق الدولية المديرج – تعنايل من أصل الكلفة الاجمالية للمشروع والبالغة ٤٠ مليون د.أ. كما تم تحويل مبلغ ٧ مليون د.أ. لتنفيذ اشغال طريق بجدرفل داعل- قضاء البترون

٤ تم تحويل رصيد المنحة المخصصة لدعم قطاع التعليم والبالغ ١٥,٦ ملبون د.أ. بتاريخ ١١/٠٨/٠٩ إلى حساب الهيئة الوطنية لدعم المدرسة الرسمية وذلك بحسب توجيهات ورغبة الواهب.

٥ جرى دفع مبلغ ١٢ مليون د.أ. بالنيابة عن المملكة وبطلب منها إلى المقيمين في مخيم نهر البارد والذين اضطروا إلى مغادرة منازلهم بسبب الهجوم الإرهابي التي قامت به مجموعة فتح الإسلام في صيف العام ٢٠٠٧ وتحملوا الكثير من المعاناة والخسائر، تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم إلى الآن تحويل هذه المبالغ من المملكة العربية السعودية إلى حساب الهيئة العليا للإغاثة وقد جرى إرسال تذكير بهذا الخصوص.

توزع عدد الوحدات السكنية المتضررة والمدمرة في القرى والبلدات وفي الضاحية الجنوبية المتبناة من المملكة العربية السعودية (حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩)

توزع الوحدات السكنية	عدد القرى / العقارات	مجموع الوحدات السكنية المتضررة والمدمرة	عدد الوحدات السكنية المتضررة	عدد الوحدات السكنية المدمرة كلياً
في القرى والبلدات				
محافظة الجنوب	٧٩	١٥،٨٣٨	١٤،٥٤٠	١،٢٩٨
محافظة النبطية	٨٨	٣٤،٦٢٩	٣١،٩٩١	٢،٦٣٨
محافظة البقاع	٣٢	٣،٢٢١	٢،٩٠٤	٣١٧
محافظة جبل لبنان	١٣	٧٥٥	٧٥١	٤
محافظة الشمال	٩	٢٨٣	٢٧١	١٢
مجموع القرى والبلدات	*٢٢١	٥٤،٧٢٦	٥٠،٤٥٧	٤،٢٦٩
في الضاحية الجنوبية	٣٦	٩٤٢	٥٦	٨٨٦
المجموع العام		**٥٥،٦٦٨**	**٥٠،٥١٣**	**٥،١٥٥**

* لما كان المبلغ الملتزم به من قبل المملكة لإعادة إعمار القرى يفوق المبلغ المخصص من المنحة، لذلك تم تحويل قريتيّ راميَة وبيت ياحون في محافظة النبطية لتصبحا على عاتق الدولة اللبنانية وبالتالي يصبح مجموع القرى المتبناة من قبل المملكة ٢٢١ قرية بدلا من ٢٢٣ قرية.

الكويت

مجموع مبالغ الهبات المقدمة من الكويت والتي تم تحويلها للهيئة العليا للإغاثة، ومجالات تخصيصها في أعمال الإغاثة وإعادة الاعمار والمشاريع الإنمائية والمبالغ المدفوعة والملتزم بها (حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩)

مجالات التدخل	المبالغ المخصصة من أصل الهبة	المبالغ المدفوعة	المبالغ التي لم تصرف من أصل المبالغ المخصصة من الهبات
	مليون د.أ.		
أعمال إغاثة عاجلة (مساعدة الجرحى وذوي الشهداء، مواد غذائية، رفع أنقاض، اعادة اعمار مباني حكومية، طرق وجسور...)	١٥	١٥	٠
مساعدات لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة لإعادة إعمار القرى وعدد من أبنية الضاحية الجنوبية، وتنفيذ عدد من المشاريع الإنمائية			
مساعدات لأصحاب الوحدات السكنية لإعادة (إعمار القرى والبلدات)٢٤	١٠٠	٩٤,٢	٥,٨
مساعدات لأصحاب الوحدات السكنية لإعادة إعمار بعض أبنية في الضاحية الجنوبية (٩) عقارات	١٥	١٠,٢٥	٤,٧٥
مشاريع إنمائية*	١٨٥	١٧,٣٦	١٦٧,٦٤
مجموع المساعدات لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة في القرى وعدد من أبنية الضاحية الجنوبية، وعدد من المشاريع الإنمائية	٣٠٠	١٢١,٨١	١٧٨,١٩
المجموع	**٣١٥**	**١٣٦,٨١**	**١٧٨,١٩**

* من أبرز المشاريع الإنمائية: إنشاء ٣ مدارس ومركز رياضي ومركز طوارئ في ضاحية بيروت الجنوبية (٢٢,٧ مليون د.أ.)، إنارة شوارع وتنفيذ أعمال طرق في ضاحية بيروت الجنوبية (٩ مليون د.أ.)، إعادة تأهيل وتجهيز مراكز صحية ومستشفيات في كافة المناطق اللبنانية (٤,٥ مليون د.أ.)، تحسين التيار الكهربائي في عكار (٦ مليون د.أ.)، إعادة تأهيل شارع سوريا – باب التبانة (٣,٩ مليون د.أ.)، مشاريع طرقات رئيسية في قضاء بنت جبيل (١,٩ مليون د.أ.)، مشاريع مياه شرب وصرف صحي في قرى قضاء بنت جبيل وصور والنبطية (٢١ مليون د.أ.)، مشروع مركز طوارئ لإتحاد بلديات بنت جبيل (٢,٣ مليون د.أ.)، مشروع الطريق الدائري في منطقة صور (٣,٧ مليون د.أ.)، مشروع إنشاء وتأهيل طرق رئيسية في قضاء النبطية (٣,٨ مليون د.أ.)، مشروع إنشاء قاعة رياضية في منطقة الغبيري (٤ مليون د.أ.)، مشروع إعادة تأهيل قلعة الشقيف (٢ مليون د.أ.)، مشروع إعادة تأهيل طريق رياق-بعلبك (٢٠ مليون د.أ.)، مشروع إنشاء ٤ مراكز اقتصادية اجتماعية في كل من اقضية صور وبنت جبيل والبقاع الغربي والقرى المحاذية لمخيم نهر البارد (١٠ مليون د.أ.) مشروع مياه شرب في منطقة البقاع الغربي (٣٧ مليون د.أ.)، مشروع إنشاء مركز طوارئ في القرى المحاذية لمخيم نهر البارد (٢ مليون د.أ.)، مشروع مياه وصرف صحي في القرى المحاذية لمخيم نهر البارد (١٠ مليون د.أ.)؛ مشروع مياه شفة في منطقة الشحار وجوارها (٢ مليون د.أ.)

توزع عدد الوحدات السكنية المتضررة والمدمرة في القرى والبلدات والضاحية الجنوبية المتبناة من الكويت (حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩)

توزع الوحدات السكنية	عدد القرى / العقارات	مجموع الوحدات السكنية المتضررة والمدمرة	عدد الوحدات السكنية المتضررة	عدد الوحدات السكنية المدمرة كلياً
القرى والبلدات				
محافظة الجنوب	١١	٣،٠٨٥	٢،٥٣٧	٥٤٨
محافظة النبطية	١٣	٧،٣٩٠	٦،٣٨٠	١،٠١٠
مجموع القرى والبلدات	٢٤	١٠،٤٧٥	٨،٩١٧	١،٥٥٨
الضاحية الجنوبية	٩	٣٠١	٨٩	٢١٢
المجموع العام		١٠،٧٧٦	٩،٠٠٦	١،٧٧٠

سلطنة عمان

مجموع الهبات المقدمة من قبل السلطنة والتي تم تحويلها للهيئة العليا للإغاثة، مجالات تخصيصها والمبالغ المدفوعة والملتزم بها

مجالات التدخل	المبالغ المخصصة من أصل الهبة	المبالغ المدفوعة	المبالغ التي لم تصرف من أصل المبالغ المخصصة من الهبات
	مليون د.أ.		
مساعدات لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة في القرى والضاحية الجنوبية			
مساعدات لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة (لإعادة إعمار القرى والبلدات) ٣١ قرية	٣٠	٢٥,٩٧	٤,٠٣
مساعدات لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة لإعادة إعمار بعض أبنية في الضاحية الجنوبية) ٣ (عقارات	١٠	٩,١	٠,٩
مجموع مساعدات لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة في القرى والضاحية الجنوبية	٤٠	٣٥,٠٧	٤,٩٣
مشاريع إنمائية	*١٠	٠	١٠
المجموع	٠٥	٧٠,٣٥	٣٩,٤١

* بناءً على مشيئة الواهب فقد تسلمت الهيئة العليا للإغاثة كتاباً من وزير المالية العماني لتخصيص مبلغ العشرة ملايين دولار أميركي لبناء مدرستين نموذجيتين للدولة اللبنانية في كل من مدينة صيدا ومدينة طرابلس.

توزع عدد الوحدات السكنية المتضررة والمدمرة في القرى والبلدات والضاحية الجنوبية المتبناة من قبل سلطنة عمان (حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩)

توزع الوحدات السكنية	عدد القرى- العقارات	مجموع الوحدات السكنية المتضررة والمدمرة	عدد الوحدات السكنية المتضررة	عدد الوحدات السكنية المدمرة كلياً
القرى والبلدات				
محافظة الجنوب	١٢	٢،٤١١	٢،٠٤٧	٣٦٤
محافظة النبطية	٨	١،٤٧٧	١،٤٥٥	٢٢
محافظة البقاع	٦	٤١٠	٣٩٢	١٨
محافظة جبل لبنان	٥	٨٤٢	٨٤١	١
مجموع القرى والبلدات	٣١	٥،١٤٠	٤،٧٣٥	٤٠٥
الضاحية الجنوبية	٣	٢٢٩	٠	٢٢٩
المجموع العام		٥،٣٦٩	٤،٧٣٥	٦٣٤

العراق

مجموع مبالغ الهبات المقدمة من قبل العراق والتي تم تحويلها للهيئة العليا للإغاثة، مجالات تخصيصها والمبالغ المدفوعة والملتزم بها

مجالات التدخل	المبالغ المخصصة من أصل الهبة	المبالغ المدفوعة	المبالغ التي لم تصرف من أصل المبالغ المخصصة من الهبات
	مليون د.أ.		
أعمال إغاثة عاجلة (مساعدة الجرحى وذوي الشهداء، مواد غذائية، رفع أنقاض، اعادة اعمار مباني حكومية، طرق وجسور...)	١٢ *	١٢	٠
مساعدات لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة لإعادة إعمار القرى والبلدات (٤ قرى)	٢٣	٢٢,١٣	٠,٨٧
المجموع	٣٥	٣٤,١٣	٠,٨٧

* تم تحويل مبلغ إضافي قدره مليون د.أ. من بند أعمال الإغاثة العاجلة التي التزمت بها دولة العراق الى بند مساعدات أصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة من أصل المجموع الاجمالي الذي قدمته العراق والبالغ ٣٥ مليون د.أ.

توزع عدد الوحدات السكنية المتضررة والمدمرة في القرى والبلدات
المتبناة من قبل العراق (حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩)

توزع الوحدات السكنية	عدد القرى	مجموع الوحدات السكنية المتضررة والمدمرة	عدد الوحدات السكنية المتضررة	عدد الوحدات السكنية المدمرة كلياً
القرى والبلدات				
محافظة النبطية	٤	٢،٢١٦	١،٨٦٥	٣٥١
المجموع العام		**٢،٢١٦**	**١،٨٦٥**	**٣٥١**

مملكة البحرين

الهبات المقدمة من قبل مملكة البحرين والتي تم تحويلها للهيئة العليا للإغاثة،
مجالات تخصيصها والمبالغ المدفوعة والملتزم بها

مجالات التدخل	المبالغ المخصصة من أصل الهبة	المبالغ المدفوعة	المبالغ التي لم تصرف من أصل المبالغ المخصصة من الهبات
	مليون د.أ.		
مساعدات لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة لإعادة إعمار قرية دير قانون النهر	٣	١,٩	١,١
المجموع	**٣**	**١,٩**	**١,١**

توزع عدد الوحدات السكنية المتضررة والمدمرة في القرى والبلدات المتبناة
من قبل مملكة البحرين (حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩)

توزع الوحدات السكنية	عدد القرى	مجموع الوحدات السكنية المتضررة والمدمرة	عدد الوحدات السكنية المتضررة	عدد الوحدات السكنية المدمرة كلياً
القرى والبلدات				
محافظة الجنوب (قرية دير قانون راس العين)	١	٣٥٣	٣٠٨	٤٥
المجموع العام		**٣٥٣**	**٣٠٨**	**٤٥**

أندونيسيا

الهبات المقدمة من قبل أندونيسيا والتي تم تحويلها للهيئة العليا للإغاثة، مجالات تخصيصها والمبالغ المدفوعة والملتزم به

مجالات التدخل	المبالغ المخصصة من أصل الهبة	المبالغ المدفوعة	المبالغ التي لم تصرف من أصل المبالغ المخصصة من الهبات
مساعدات لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة لإعادة إعمار قريتي القليلة وأبل السقي	١	٠,٨٥	٠,١٥
المجموع	**١**	**٠,٨٥**	**٠,١٥**

توزع عدد الوحدات السكنية المتضررة والمدمرة في القرى والبلدات المتبناة من قبل أندونيسا (حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩)

توزع الوحدات السكنية	عدد القرى	مجموع الوحدات السكنية المتضررة والمدمرة	عدد الوحدات السكنية المتضررة	عدد الوحدات السكنية المدمرة كلياً
القرى والبلدات				
محافظة النبطية	٢	٤٧٧	٤٧٢	٥
المجموع العام		**٧٧٤**	**٢٧٤**	**٥**

الحكومة اللبنانية

المبالغ المدفوعة على حساب الدولة اللبنانية من أصل الإعمال الملتزم بها والعجز المالي المحقق لدى الحكومة اللبنانية في مجال مواجهة العدوان الإسرائيلي

مجالات تدخل الحكومة اللبنانية	منذ العدوان الإسرائيلي وحتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩				
	المبالغ الملتزم بها	المبالغ المحولة الى الهيئة	المبالغ المدفوعة	العجز المتراكم عن المبالغ الملتزم بها	الوفر (العجز) المتراكم عن المبالغ المدفوعة
	مليون د.أ.				
١. أعمال إغاثة عاجلة	١٣١,٩٢	١٣١,٩٢	١٢٠,٠١	–	١١,٩١
٢. إعادة إعمار القرى والبلدات وأبنية الضاحية الجنوبية					
إعادة إعمار القرى والبلدات (٦٤ قرية)[1]	٢٥٥,٠	٢١٩,٥٨	٥٢,٥٦	(٩٠,٢٨)	(٢٩,٥٣)
إعادة إعمار بعض أبنية الضاحية الجنوبية (٢،١٧٠ عقار)[1]	٢٥٤,٨٦		١٩٦,٥٥		
مجموع المساعدات لإعادة إعمار القرى وأبنية الضاحية الجنوبية	٣٠٩,٨٦	٢١٩,٥٨	٢٤٩,١١	(٩٠,٢٨)	(٢٩,٥٣)
المجموع	٨٧,١٤٤	٥,١٥٣[3]	٢١,٩٦٣	(٨٢,٠٩)	(٢٦,٧١)[4]

١ تحملت الخزينة اللبنانية حتى نهاية أيلول ٢٠٠٩

- ٦٠٪ من مجموع كلفة أعمال الاغاثة العاجلة
- ٨٣٪ من إجمالي الضرر الحاصل في الضاحية الجنوبية
- ١١٪ من إجمالي الضرر الحاصل في الجنوب وباقي المناطق

٢ تم إضافة قريتيّ راميّة وبيت ياحون إلى حساب الدولة اللبنانية نظراً لزيادة كلفة المساعدات الواجب تقديمها لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة والمتبناة من قبل المملكة العربية السعودية عن المبالغ المخصصة لذلك بحسب بنود الإتفاقية.

٣بالإضافة الى الحوالة الأولى بمبلغ ٣٠ مليار ل.ل. في العام ٢٠٠٦، حولت الخزينة خلال شهر كانون الثاني ٢٠٠٩ مبلغ قدره ٢٠٠ مليار ل.ل. أي ما يعادل ١٣٢,٦ مليون د.أ. على دفعتين الاولى ١٥٠ مليار ل.ل. والثانية ٥٠ مليار ل.ل. وذلك على حساب المبالغ المتوجبة على الدولة اللبنانية بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٤ أقر مجلس الوزراء إعطاء الهيئة العليا للإغاثة سلفة خزينة بقيمة ٣٠٠ مليار ل.ل. موزعة على الشكل التالي: مبلغ ٢٣٠ مليار ل.ل. لتسديد ما تم دفعه على عاتق الدولة اللبنانية ومبلغ ٧٠ مليار ل.ل. لدفع جزء مما يبقى متوجباً على حساب اعمال الإغاثةالعاجلة والمساعدات لأعادة إعمار الوحدات السكنية لمدمرة والمتضررة وقد تم تحويل كامل قيمة السلفة على ثلاث دفعات متساوية من رصيدهذه السلفة الاضافية بتاريخ ٠٩/٥/٢٨ و٠٩/٦/٢٢ و٠٩/٧/٢٢

٤ يمثل هذا الرصيد المبلغ الذي تم دفعه لأصحاب الوحدات السكنية زيادة على السلف التي تم تحويلها من الحكومة اللبنانية والتي ينبغي العمل على تأمينها من الخزينة اللبنانية.

عدد وقيمة الوحدات السكنية المتضررة والمدمرة في القرى والبلدات والضاحية الجنوبية التي تقع على عاتق الخزينة اللبنانية والموافق عليها وغير القابلة للدفع ريثما يتم تأمين المال اللازم من الخزينة الى الهيئة العليا للإغاثة (حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩)

توزع الوحدات السكنية	عدد القرى / العقارات	مجموع الوحدات السكنية المتضررة والمدمرة	قيمة التعويضات (مليون د.أ.)
القرى والبلدات			
محافظة الجنوب	١	٢	٠,٠١
محافظة النبطية	٢	٢٧	٠,٤٠
محافظة البقاع	٨	٥٠	٠,١٦
محافظة جبل لبنان	١	١	٠,٠١
مجموع القرى والبلدات	١٢	٨٠	٠,٥٨
مجموع في الضاحية الجنوبية	٨٩	١،٤٠٠	٢٧,١٤
العجز المحقق عن المبالغ المدفوعة حتى نهاية أيلول ٢٠٠٩			١٧,٦٢
المجموع العام	**١٠١**	**٠٨٤،١**	**٦٧,٤٤***

* يمثل هذا المبلغ مجموع المبالغ التي يتوجب على الخزينة اللبنانية تحويله إلى حساب الهيئة العليا للإغاثة وذلك حتى نهاية أيلول ٢٠٠٩

توزع عدد الوحدات السكنية المتضررة والمدمرة في القرى والبلدات والضاحية الجنوبية التي تقع على عاتق الخزينة اللبنانية (حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩)

توزع الوحدات السكنية	عدد القرى / العقارات	مجموع الوحدات السكنية المتضررة والمدمرة	عدد الوحدات السكنية المتضررة	عدد الوحدات السكنية المدمرة
القرى والبلدات				
محافظة الجنوب	٢٢	٩،٥٥٩	٩،٣٤٤	٢١٥
محافظة النبطية	٩	٢،٨٩٦	٢،٤٤٠	٤٥٦
محافظة البقاع	٢٢	٤١٥	٤١٥	٠
محافظة جبل لبنان	٢	١٥٨	١٥٨	٠
محافظة الشمال	٩	٥٧	٥٧	٠
مجموع القرى والبلدات	٦٤*	١٣،٠٨٥	١٢،٤١٤	٦٧١
الضاحية الجنوبية	٢،١٧٠	٢٥،٩١٣	٢١،٧٦٧	٤،١٤٦
المجموع العام		**٨٩٩،٨٣**	**١٨١،٤٣**	**٧١٨،٤**

* لما كان المبلغ الملتزم به من قبل المملكة لإعادة إعمار القرى يفوق المبلغ المخصص من المنحة، لذلك تم تحويل قريتيّ راميَة وبيت ياحون في محافظة النبطية لتصبحا على عاتق الدولة اللبنانية وبالتالي يصبح مجموع القرى المتبناة من قبل الحكومة اللبنانية ٦٤ قرية بدلا من ٦٢ قرية.

الملحق رقم ٨

المشاريع الإنمائية:

أبرز العقود الموقعة للفترة الممتدة

من تموز ٢٠٠٨ حتى حزيران ٢٠٠٩

أ- في قطاع النقل البري (الطرقات):				
إسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
إعداد الدراسة التفصيلية لتعديل مرسوم المنفعة العامة وإعداد ملفات الاستملاك لقسم بشلاما- بعبدات ضمن مشروع طريق المتن السريع	٧٦،٣٩٥	تموز ٢٠٠٨	محلي	جبل لبنان
الإشراف على تنفيذ أشغال المرحلة الرابعة من أوتوستراد الجنوب قسم الزهراني – صور التي تقع ما بين جسر الليطاني وطريق عام برج رحال وتنفيذ أشغال تعبيد في المرحلتين الأولى والثالثة من هذا الأوتوستراد وتنفيذ إشارات السير	٣٥١،٨٢٥	تموز ٢٠٠٨	محلي	وطني - الجنوب
الإشراف على تنفيذ أشغال الإنارة وتجهيزات الأمان للمرحلة الثالثة من أوتوستراد الجنوب، قسم الزهراني – صور التي تقع ما بين محول أبو الأسود ومفرق برج رحال، واستكمال تنفيذ أشغال الإنارة وتجهيزات الأمان غير المنفذة في المرحلة الثانية	١٤٩،٦٨٨	تموز ٢٠٠٨	محلي	وطني - الجنوب
أشغال مشروع تأهيل طريق بيت الفقس – قرصيتا- ساحة نمرين (قضاء المنية الضنية)	١،٥٤٦،٦٢٢	آب ٢٠٠٨	محلي	الشمال
تنفيذ اشغال المرحلة الخامسة من الكورنيش البحري لمدينة صيدا التي تشمل تنفيذ جسر في منطقة سينيق الذي يصل الكورنيش بأوتوستراد الجنوب	٩،٢٨٦،٧٦١	أيلول ٢٠٠٨	محلي	الجنوب
الإشراف على تنفيذ اشغال المرحلة الخامسة من الكورنيش البحري لمدينة صيدا التي تشمل تنفيذ جسر في منطقة سينيق الذي يصل الكورنيش بأوتوستراد الجنوب	٤٦٤،٢٧٧	أيلول ٢٠٠٨	محلي	الجنوب

إسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
إعادة بناء جسر الدامور المعروف بجسر حارة الروس	٨٠٢،٤٩٨	تشرين الثاني ٢٠٠٨	السعودي	جبل لبنان
أشغال طريق البحصاص - كوسبا	٢٠،٣٦٠،٥٦٦	كانون الأول ٢٠٠٨	البنك الاسلامي للتنمية	الشمال
تنفيذ أشغال مشروع توسعة وتأهيل طريق الحازمية - صوفر (قسم الحازمية - الجمهور، المرحلة الأولى والثانية	٣٧،٢٨٤،١٠٦	كانون الثاني ٢٠٠٩	الصندوق الكويتي	وطني - جبل لبنان
تنفيذ أشغال مشروع الأوتوستراد الغربي لمدينة طرابلس	٣٠،٢٣٨،٥٠٧	كانون الثاني ٢٠٠٩	البنك الأوروبي للتثمير	الشمال
مهام المراجعة الشاملة لملفات التلزيم العائدة لمشاريع تنفيذ جسر جل الديب ومستديرة الدكوانة وجسر تقاطع شاتيلا الكفاءات مع بولفار الشياح من ضمن مشروع تطوير النقل الحضري	١١٩،٩٠٠	كانون الثاني ٢٠٠٩	محلي	جبل لبنان
تنفيذ أعمال تأهيل ساحة حي السلم المكملة لأشغال مشروع تأهيل البنى التحتية في منطقة حي السلم	٧١٧،٩٠٤	كانون الثاني ٢٠٠٩	محلي	جبل لبنان
الإشراف على أشغال المرحلة الأولى من محول الزلقا - البوشرية من مشروع إنشاء محول نهر الموت	٤٥٥،٩٢٩	شباط ٢٠٠٩	محلي	جبل لبنان
مشروع الممر السفلي عند تقاطع كنيسة مار مخايل في منطقة الشياح - ملحق رقم ١ (جدول مقارنة رقم ١ - الأمر التعديلي رقم ١، الأمر التعديلي رقم ٢، والأمر التعديلي رقم ٣)	٣،٩١٣،٧٣٧	شباط ٢٠٠٩	الصندوق العربي	جبل لبنان

إسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
تنفيذ مشروع الأوتوستراد العربي، قسم المديرج - جسر النميلة-شتورا-تعنايل: المرحلة الأولى وتشمل القسم الممتد من جسر النميلة مروراً بشتورا حتى موقع ربطه بقسم تعنايل	١٢٤،٤٢٢،٤٤٢	آذار ٢٠٠٩	الصندوق السعودي للتنمية -المملكة العربية السعودية (منحة) - أوبيك	وطني - البقاع
دراسة وتحضير ملفات التلزيم اللازمة لإنشاء تحويرة في مدينة عمشيت وتحديث الدراسة العائدة لطريق عمشيت - ميفوق	٤٣٢،٦٥٠	آذار ٢٠٠٩	محلي	جبل لبنان
المجموع	**٢٣٠،٦٢٣،٨٠٧**			

ب- في قطاع المياه والصرف الصحي:				
إسم المشروع	**قيمة العقد (د.أ.)**	**تاريخ توقيع العقد**	**مصدر التمويل**	**التوزيع الجغرافي (المحافظة)**
ملحق رقم ٢ لعقد حراسة وصيانة محطة تكرير المياه المبتذلة في شكا	٩٥،٧٦٠	تموز ٢٠٠٨	محلي	الشمال
ملحق رقم ١ لعقد الإشراف والمراقبة على تنفيذ أشغال شبكات مجاري الصرف الصحي لمنطقة صيدا	٥٦٣،٦٧٥	تموز ٢٠٠٨	البنك الياباني	الجنوب
ملحق رقم ١ (جدول المقارنة رقم ٢) لعقد دراسة ملف تنفيذ تحويرة الطريق العام في بلدة البيرة والإشراف عليها ضمن نطاق الإشراف على مشروع خط جر نبع الرعيان - عاليه	٥٠،٨٣١	تموز ٢٠٠٨	محلي	جبل لبنان

إسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
ملحق رقم ٢ لعقد الإشراف على مشروع إنشاء مجاري صحية وخطوط توزيع مياه شرب إضافية بما فيه الوصلات المنزلية في مدينة بعلبك وعمشكي	٤٧،٣٣٣	تموز ٢٠٠٨	البنك الدولي	بعلبك
إنشاء خط جر مياه الشفة من نبع الطاسة إلى النبطية	٢،٦٧٥،٧٠١	أيلول ٢٠٠٨	الحكومة الفرنسية AFD -	النبطية
تجهيز بئر أبي ياغي وملحقاته في قضاء البترون	٧٢٤،٢٩٤	أيلول ٢٠٠٨	محلي	الشمال
مشروع إنشاء شبكات الصرف الصحي التكميلية في بلدة الجديدة	٢،٣٨٩،٦٣٨	تشرين الأول ٢٠٠٨	محلي	جبل لبنان
ملحق رقم ٤ لعقد مهام الإشراف على تنفيذ مشروع إمداد ساحل كسروان بمياه الشفة	١،١٧٢،٤٦٤	تشرين الأول ٢٠٠٨	الصندوق الياباني	جبل لبنان
ملحق رقم ٣ لعقد تنفيذ مشروع إمداد ساحل كسروان بمياه الشفة	٩،٦٧٨،٢٦٢	تشرين الأول ٢٠٠٨	الصندوق الياباني	جبل لبنان
مشروع تطوير مصادر المياه في قطين عازار - ملحق رقم ١ للعقد	١،٦٣٦،٣٧٠	كانون الثاني ٢٠٠٩	الصندوق الكويتي	جبل لبنان
إعداد الدراسات ووضع ملفات التلزيم العائدة لمشروع استكمال تموين بلدات في قضاء المنية - الضنية بمياه الشرب	٤٢٦،٠٥١	كانون الثاني ٢٠٠٩	محلي	الشمال
دراسة إمكانية حصر ينابيع المياه في قاع الريم واستثمارها والحد من الهدر الحاصل فيها ودراسة حاجات مياه الشفة في قضاء زحلة	٢٤١،٤٥٠	شباط ٢٠٠٩	محلي	البقاع

إسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
إعداد ملف التلزيم وتقديم المساندة الفنية لمجلس الانماء والاعمار لتقييم العروض الواردة في إطار مناقصة مشروع تموين قرى وبلدات في قضاء المنية بمياه الشفة	٥١،٨٤٨	شباط ٢٠٠٩	محلي	الشمال
مهام حراسة وصيانة محطة تكرير المياه المبتذلة في الجية «رأس النبي يونس» - الملحق رقم ٢ للعقد، للفترة الممتدة من ٢٠٠٨/١/١ إلى ٢٠٠٨/١٢/٣١	١٢٤،٢٠٥	شباط ٢٠٠٩	محلي	الجنوب
مهام حراسة وصيانة محطة تكرير المياه المبتذلة في النبطية - الملحق رقم ٢ للعقد، للفترة الممتدة من ٢٠٠٨/١/١ إلى ٢٠٠٨/١٢/٣١	١٢١،٧١٠	شباط ٢٠٠٩	محلي	الجنوب
استكمال سفلتة خناق مواسير المياه المردومة ضمن مشروع تموين قرى وبلدات في قضاء المنية - الضنية بمياه الشفة	٤٠٩،٠٠٠	شباط ٢٠٠٩	محلي	الشمال
الخدمات الاستشارية لمراجعة وتحديث وإعداد دراسات تفصيلية وتحضير ملفات تلزيم وخدمات الاشراف على تنفيذ خطوط صرف صحي رئيسية وشبكات ومجاري ضمن نطاق حوض الغدير الكبرى	١،٨١٥،٦٠٧	شباط ٢٠٠٩	البنك الألماني للتنمية	بيروت
مشروع محطة تكرير المياه المبتذلة في البترون - الملحق رقم ١ للعقد	٣،٥٥٢،٧٩٦	آذار ٢٠٠٩	الحكومة الفرنسية	الشمال
مشروع محطة تكرير المياه المبتذلة في جبيل - الملحق رقم ١ للعقد	٣،٦٦٦،٤٣٨	آذار ٢٠٠٩	الحكومة الفرنسية	جبل لبنان
تنفيذ الأشغال المتبقية من مشروع تنفيذ الأشغال المائية المتفرقة في منطقة البترون	٣،٩٧٣،٨٢٩	آذار ٢٠٠٩	الصندوق الكويتي	الشمال
دراسة وإعداد ملفات تلزيم مشروع تصريف المياه المبتذلة ومياه الأمطار في منطقة صبرا - الرحاب	١٣٧،٥٠٠	نيسان ٢٠٠٩	محلي	بيروت
المجموع	٣٣،٥٥٤،٧٦٢			

ج- في قطاع الصحة:				
إسم المشروع	**قيمة العقد (د.أ.)**	**تاريخ توقيع العقد**	**مصدر التمويل**	**التوزيع الجغرافي (المحافظة)**
شراء وتركيب التجهيزات الطبية والأدوات الجراحية والأثاث لمستشفى فتوح كسروان الحكومي – المجموعة ب – المرحلة الأولى	٢،٠٦٨،٦٧٣	أيلول ٢٠٠٨	البنك الاسلامي للتنمية	جبل لبنان
تنفيذ مشروع إعادة ترميم وتأهيل مستشفى تبنين الحكومي	١،١٦١،٤١٧	كانون الثاني ٢٠٠٩	Belgian Technical Coop (BTC)	الجنوب
تأهيل مستشفى أورانج ناسو	٢،٩٩٨،٧٦١	نيسان ٢٠٠٩	الصندوق السعودي	الشمال
المجموع	**٦،٢٢٨،٨٥١**			

هـ- في قطاع المباني الحكومية:				
إسم المشروع	**قيمة العقد (د.أ.)**	**تاريخ توقيع العقد**	**مصدر التمويل**	**التوزيع الجغرافي (المحافظة)**
إعداد الدراسات وتحضير ملف التلزيم والإشراف على مشروع ترميم وتأهيل مبنى السراي الكبير ومرفقاته – المجموعة الأولى للأشغال الملحة	٩٧،٧٧١	أيلول ٢٠٠٨	محلي	وطني - بيروت
تنفيذ أشغال مبنى السفارة اللبنانية في لندن	١،٢١٢،٤٤٦	تشرين الأول ٢٠٠٨	محلي	وطني
مشروع أعمال ترميم وتأهيل مبنى السراي الكبير ومرافقه (المرحلة الأولى للأشغال)	١،٢٩٨،٩٥٤	شباط ٢٠٠٩	محلي	وطني - بيروت
مشروع إعادة تأهيل مبنى الإذاعة اللبنانية في محلة الصنائع من الداخل والخارج	٥٠٢،١٨٧	شباط ٢٠٠٩	محلي	وطني - بيروت
أشغال صيانة عاجلة في الجناح الرئاسي في قصر بيت الدين	٦٨،٢٢٢	نيسان ٢٠٠٩	محلي	وطني - جبل لبنان
تنفيذ مشروع تاهيل وتجهيز بيوت جاهزة عدد ١١ عائدة لمكتب جمرك العريضة الحدودي	١١٩،٦٧٠	نيسان ٢٠٠٩	محلي	الشمال
المجموع	**٣،٢٩٩،٢٥٠**			

و- في قطاع التربية:				
إسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
الإشراف على أعمال التشغيل والصيانة والتنظيف في المبنى المركزي لوزارة التربية والتعليم العالي	٤٤،٨٥٦	تموز ٢٠٠٨	محلي	وطني
بناء مدرسة صغبين الرسمية	١،٠٨٤،٠٨٨	تموز ٢٠٠٨	البنك الإسلامي	البقاع
بناء مدرسة كامد اللوز الرسمية	١،٢٧٨،٧٤٦	تموز ٢٠٠٨	البنك الإسلامي	البقاع
بناء مدرسة عين مجدلين الرسمية	١،٦٧٢،٦٥٣	تموز ٢٠٠٨	البنك الإسلامي	الجنوب
بناء مدرسة راشيا الرسمية	٢،٠٠٢،٤٧٥	تموز ٢٠٠٨	البنك الإسلامي	البقاع
بناء مدرسة بكيفا الرسمية	١،٥١١،٨٨٨	تموز ٢٠٠٨	البنك الإسلامي	البقاع
بناء مدرسة المنصورة الرسمية	١،٤١٤،٢٧٣	تموز ٢٠٠٨	البنك الإسلامي	البقاع
ملحق رقم ١ (جدول مقارنة تعديلي رقم ٢) لعقد مشروع بناء مدرسة العمروسية الرسمية	٢١٣،٢٤٥	تموز ٢٠٠٨	الصندوق العربي	جبل لبنان
ملحق رقم ٢ لعقد المؤازرة الفنية والإشراف على مشروع بناء مدرسة المصيطبة الرسمية ومدرسة رأس بيروت الرسمية	٢١،٦٠٦	آب ٢٠٠٨	الصندوق الكويتي	بيروت
الدراسات العائدة لمشروع إنشاء مدرسة رسمية في مزرعة يشوع	٦٦،٠٠٠	آب ٢٠٠٨	محلي	جبل لبنان
توريد تجهيزات خاصة بالموسيقى والرسم وصفوف الروضة والرياضة لزوم مدارس التعليم العام الإحدى عشرة المشيدة في إطار مشروع الإنماء التربوي	٢٢٨،٦٢٦	آب ٢٠٠٨	البنك الدولي	وطني
أشغال تركيب ملاعب للأطفال مسبقة الصنع في بلدتي المنصوري وعلما الشعب	١٣٧،١٠٠	أيلول ٢٠٠٨	محلي	الجنوب
إعداد الدراسات لمشروع إنشاء مدرسة متوسطة في منطقة سرعين	٣٩،٨٠١	أيلول ٢٠٠٨	محلي	بعلبك - الهرمل
أشغال تركيب ملاعب للأطفال في منطقة سوق الخان في حاصبيا	٦٢،١٦٦	أيلول ٢٠٠٨	محلي	الجنوب
المؤازرة الفنية والإشراف على تنفيذ بناء مدرسة المنصورة الرسمية	٢٧،٨٦٧	أيلول ٢٠٠٨	البنك الاسلامي	البقاع

إسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
إعداد الدراسات وتحضير ملفات التلزيم لمشروع تأهيل مباني كلية العلوم والمكتبة والمطعم ضمن المدينة الجامعية في الحدث	١٠٠،٠٠٠	أيلول ٢٠٠٨	محلي	وطني
بناء مدرسة الرفيد الرسمية	١،٠٩٩،٥٤٦	تشرين الأول ٢٠٠٨	البنك الاسلامي	البقاع
بناء مدرسة تنورة الرسمية	١،٣٠٤،٠٠٢	تشرين الأول ٢٠٠٨	البنك الاسلامي	البقاع
إعداد الدراسات وملف التلزيم والاشراف على مشروع إضافة بناء على المبنى الحالي لمدرسة عماطور الرسمية	١١٨،٧٣٤	شباط ٢٠٠٩	محلي	جبل لبنان
مشروع توريد تجهيزات مختبرات الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا والالكترونيك لزوم مدارس التعليم العام الاحدى عشرة المشيدة حديثاً في إطار مشروع الانماء التربوي	٣١٧،٠٨٨	آذار ٢٠٠٩	البنك الدولي	وطني
مشروع بناء جزء من مدرسة بسكنتا الرسمية	١،٤٣١،٣٦٠	آذار ٢٠٠٩	الصندوق العربي	جبل لبنان
تنفيذ مشروع بناء مدرسة سرجبال الرسمية	١،٣٠٩،٥٣٨	آذار ٢٠٠٩	محلي	جبل لبنان
المراقبة الفنية على المشاريع المتعلقة بالهبات المقدمة من النائب سعد الحريري	٧٣،٧٧٨	نيسان ٢٠٠٩	محلي	وطني
أشغال تحضير وتجهيز الموقع لزوم مشروع تركيب ملعب للأطفال مسبق الصنع في بلدة صريفا	٦٣،٥٤٦	أيار ٢٠٠٩	الهيئة العليا للإغاثة	الجنوب
المجموع	**١٥،٦٢٢،٩٨٢**			

ز- في قطاع النقل الجوي والبحري:				
إسم المشروع	**قيمة العقد (د.أ.)**	**تاريخ توقيع العقد**	**مصدر التمويل**	**التوزيع الجغرافي (المحافظة)**
ملحق رقم ٤ لعقد أعمال الكشف الجوي الدوري على الأجهزة المساعدة للملاحة الجوية في مطار رفيق الحريري للعام ٢٠٠٨	٢٢٨،٨٠٠	آب ٢٠٠٨	محلي	وطني
إعداد دفتر شروط لتلزيم أشغال مشروع تطوير نظام التحكم والمراقبة الخاص بإنارة المدارج والممرات العامة في مطار رفيق الحريري	٦٦،٠٠٠	آب ٢٠٠٨	محلي	وطني
الإشراف على تنفيذ مشروع تدعيم عبارة الغدير ضمن حرم مطار بيروت	١١٦،٢٨٩	أيلول ٢٠٠٨	محلي	وطني
إعداد دراسة حول long term development scheme لمرفأ طرابلس	٤٤٩،١٥٠	تشرين الثاني	محلي	الشمال
المجموع	**٨٦٠،٢٣٩**			

ط- في قطاع البيئة والإرث الثقافي:				
إسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
ملحق رقم ١ لعقد تصميم وتنفيذ استطلاع الرأي حول وضعية ومستوى الخدمات البلدية ضمن المدن التراثية في مشروع حماية الإرث الثقافي والتنمية المدينية CHUD	٧٦،٧٨٢	تموز ٢٠٠٨	البنك الدولي	وطني
تأهيل مدينة جبيل القديمة (المرحلة الثانية) ضمن مشروع حماية الإرث الثقافي والتنمية المدينية CHUD	١،٤٠١،٥٧٣	تموز ٢٠٠٨	البنك الدولي	وطني
إنشاء مبنى لإعادة توطين – إسكان سكان خان العسكر بلوك ج في مدينة طرابلس ضمن مشروع حماية الإرث الثقافي والتنمية المدينية	١،٨١٧،٠٩٩	تشرين الثاني ٢٠٠٨	البنك الدولي	الشمال
إعداد دراسة ترميم خان العسكر ومنطقة الدباغة في طرابلس التاريخية ضمن مشروع حماية الإرث الثقافي والتنمية المدينية	١٣٢،٥٠٠	كانون الثاني ٢٠٠٩	الوكالة الفرنسية للتنمية AFD	الشمال
المجموع	٣،٤٢٧،٩٥٤			

ي- مشاريع مختلفة:				
إسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
ملحق رقم ١ لعقد تقديم خدمات استشارية لإدارة مشروع تأهيل وإعادة إعمار قرى وبلدات لبنانية	٢،٣٦٧،٣٠٠	آب ٢٠٠٨	المملكة العربية السعودية (منحة)	وطني
المجموع	٢،٣٦٧،٣٠٠			

(*) ملاحظة : يضاف إلى هذا المجموع العام قيمة عقود صغيرة وعقود دراسات وإشراف وقعها مجلس الإنماء والإعمار خلال الفترة بين تموز ٢٠٠٨ وأيار ٢٠٠٩

الملحق رقم ٩

الإتفاقيات التمويلية التي أبرمت في مجلس النواب في عهد حكومة الإرادة الوطنية الجامعة (٢٠٠٨–٢٠٠٩)

	الإتفاقية	القيمة		الممول	مرسوم الإحالة / القانون	وضعية المشاريع الملحوظة في الاتفاقية
١	اتفاقية تمويل لمشروع المياه والصرف الصحي في الشمال.	٣٠،٠٠٠،٠٠٠	يورو	AFD الوكالة الفرنسية للتنمية	وقعت الاتفاقية في ٠٢/١٢/٢٠٠٥. واحيلت بالمرسوم رقم ١٦٥٤٧ تاريخ ٠٩/٠٣/٢٠٠٦ الى مجلس النواب للابرام. تم ابرام الاتفاقية في محلس النواب بالقانون رقم ٢ بتاريخ ٠٥/٠٩/٢٠٠٨ الصادر في الجريدة الرسمبة العدد ٣٨ تاريخ ١٨/٠٩/٢٠٠٨.	تجري مراجعة العقود المتعلقة بشبكات الصرف الصحي لمناطق شكا، البترون والكورة ومفاوضة المتعهدين اذ ان المناقصات قد أجريت سابقاً. أما المكون المتعلق بمساعدة مؤسسة مياه الشمال (عقد إدارة) فيجري التحضير لـ TOR لتحديد المهمة لعقد إدارة جديد بالتنسيق مع مؤسسة مياه الشمال.
٢	اتفاقيتي الاستصناع والوكالة لتمويل مشروع تحسين وتطوير البنية التحتية لمدينة طرابلس (٢٩,٨٠٠,٠٠٠دينار اسلامي)	٤٣،٢١٠،٠٠٠	دولار أميركي	البنك الإسلامي للتنمية	وقعت الاتفاقية في ١٤/ ٠٣/٢٠٠٦. وتم ابرام الاتفاقية في محلس النواب بالقانون رقم ٢٦ تاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٨ الصادر في الجريدة الرسمبة العدد ٤٤ تاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٨. أعلن نفاذ الاتفاقية بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٨.	سيقوم المجلس بطرح مناقصتي المشروع بالتزامن مع مناقصة الإشراف على أن تستكمل الاجراءات قبل نهاية ٢٠٠٨.

	الإتفاقية	القيمة		الممول	مرسوم الإحالة / القانون	وضعية المشاريع الملحوظة في الاتفاقية
٣	اتفاقية ملحقة لتمويل استكمال عدد من مشاريع مياه الشرب في المناطق اللبنانية الممولة جزئياً من اتفاقية سابقة (٦٢٠).	٥,٠٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	الصندوق الكويتي للتنمية	وقعت الاتفاقية في ٠٤/٠٤/٢٠٠٦. واحيلت بالمرسوم رقم ١٧٢٣٩ تاريخ ٢٢/٠٦/٢٠٠٦الى مجلس النواب للابرام. تم ابرام الاتفاقية في محلس النواب بالقانون رقم ٤ بتاريخ ٠٥/٠٩/٢٠٠٨ الصادر في الجريدة الرسمية العدد ٣٨ تاريخ ١٨/٠٩/٢٠٠٨. أعلن نفاذ الاتفاقية بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٨.	جميع المشاريع قيد التنفيذ حيث أن التمويل هو إضافي لسد العجز.
٤	اتفاقيتي الاستصناع والوكالة لتمويل مشروع اعمال وتجهيز كليتي الهندسة والعمارة في الجامعة اللبنانية في طرابلس.	٤٢،٠٠٠،٠٠٠	دولار أميركي	البنك الإسلامي للتنمية	وقعت الاتفاقية في ٣٠/٠٥/٢٠٠٦ تم احالة الاتفاقية بالمرسوم رقم ١٧٤٥٣ تاريخ ١٥/٠٧/٢٠٠٦ الى مجلس النواب للابرام. تم ابرام الاتفاقية في محلس النواب بالقانون رقم ٦(وكالة) والقانون رقم ٨ (استصناع) بتاريخ ٠٥/٠٩/٢٠٠٨ الصادران في الجريدة الرسمية العدد ٣٨ تاريخ ١٨/٠٩/٢٠٠٨. أعلن نفاذ الاتفاقية بتاريخ ٣/١١/٢٠٠٨.	الدراسات جاهزة والمشاريع الملحوظة في هذه الاتفاقية هي قيد التلزيم.

	الإتفاقية	القيمة		الممول	مرسوم الإحالة / القانون	وضعية المشاريع الملحوظة في الاتفاقية
٥	اعادة اعمار اضرار الحرب (الطرق ، المياه والكهرباء)	٣٠،٠٠٠،٠٠٠	دينار كويتي	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	وقعت الاتفاقية بتاريخ ١٢/٠٩/٢٠٠٦. تم احالة الاتفاقية بالمرسوم رقم ١٧٩٣٧ تاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٦ الى مجلس النواب للابرام . تم ابرام الاتفاقية في محلس النواب بالقانون رقم ١٦ بتاريخ ٠٥/٠٩/٢٠٠٨ الصادر في الجريدة الرسمية العدد ٣٨ تاريخ ١٨/٠٩/٢٠٠٨. أعلن نفاذ الاتفاقية بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٨.	تم اعداد ملفات التلزيم الخاصة بمشروع طريق عمشيت ميفوق المدرج ضمن هذه الاتفاقية وسيطرح للتلزيم قريبا. اما مشاريع الكهرباء التي ستمول من هذه الاتفاقية فتقوم حاليا مؤسسة كهرباء لبنان بتلزيم مهام تحضير الدراسات وملفات التلزيم العائدة لها.
٦	مشروع تطوير مرافق المياه والصرف الصحي في بعض المناطق اللبنانية	٢٥،٠٠٠،٠٠٠	دينار كويتي	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	وقعت بتاريخ ١٢/٠٩/٢٠٠٦. قرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٦ بالموافقة على مشروع المرسوم لاحالة الاتفاقية الى مجلس النواب للابرام. تم احالة الاتفاقية بالمرسوم رقم ١٨١٤٠ تاريخ ٠١/١٢/٢٠٠٦ الى مجلس النواب للابرام.ابرمت الاتفاقية بالقانون رقم ٥٠ تاريخ ١٣/١٢/٢٠٠٨ الصادر في الجريدة الرسمية في العدد ٥٦ تاريخ ١٨/١٢/٢٠٠٨.	أرسل المجلس ملفات تفصيلية حول عدد من المشاريع ونحن بصدد مراجعة ملاحظات الصندوق العربي حولها. كما سيقوم المجلس باستكمال الدراسات التفصيلية تمهيداً لإطلاق التلزيم.

	الإتفاقية	القيمة		الممول	مرسوم الإحالة / القانون	وضعية المشاريع الملحوظة في الاتفاقية
٧	مشروع التطوير الاداري. (وزارة التنمية الادارية)	٩،٠٠٠،٠٠٠	دينار كويتي	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	وقعت الاتفاقية في ١٢/٠٩/٢٠٠٦ واحيلت الى مجلس النواب للابرام بالمرسوم رقم ١٧٨٤٧ تاريخ ١١/١٠/٢٠٠٦. تم ابرام الاتفاقية في محلس النواب بالقانون رقم ١٣ بتاريخ ٠٥/٠٩/٢٠٠٨ الصادر في الجريدة الرسمية العدد ٣٨ تاريخ ١٨/٠٩/٢٠٠٨.	التنفيذ بإدارة وزارة التنمية الإدارية. أعلن نفاذ الاتفاقية بتاريخ ١/١١/٢٠٠٨.
٨	اتفاقية لتمويل مشتقات نفطية (تسهيلات مالية).	١٠٠،٠٠٠،٠٠٠	دولار أميركي	البنك الإسلامي للتنمية	وقعت الاتفاقية في ٠٢/٠٥/٢٠٠٦. وتم ابرام الاتفاقية في محلس النواب بالقانون رقم ٣٠ تاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٨ الصادر في الجريدة الرسمية العدد ٤٤ تاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٨.	تم اعلان نفاذ الاتفاقية في ٤ شباط ٢٠٠٩ بعد استكمال كافة الاجراءات الادارية.
٩	اتفاقية قرض ثاتي لتمويل مشروع مدخل يبروت الشرقي-الحدود السورية (المرحلة الاولى طريق الحازمية-صوفر) .	٢١،٠٠٠،٠٠٠	دينار كويتي	الصندوق الكويتي للتنمية	وقعت الاتفاقية في ٠٧/١١/٢٠٠٨ .واحيلت بالمرسوم رقم ٨٩٨ تاريخ ١٦/١٢/٢٠٠٨الى مجلس النواب للابرام.وتم ابرام الاتفاقية في محلس النواب بالقانون رقم ٦٤ تاريخ ٠٤/٠٣/٢٠٠٩ الصادر في الجريدة الرسمية العدد ١٢ تاريخ ١٢/٠٣/٢٠٠٩.	غالبية العقود المدرجة ضمن هذه الاتفاقية هي قيد التنفيذ.
	المجموع	٥٥٠،٠٠٠،٠٠٠	دولار أميركي			

الملحق رقم ١٠

الإتفاقيات التمويلية التي أحيلت الى مجلس النواب للإبرام ولم تقر لتاريخه (العدد ١١)

	الإتفاقية	القيمة		المول	مرسوم الإحالة
١	شراء معدات لعدد من المستشفيات والمراكز الصحية	٨،٥٠٠،٠٠٠	دولار أميركي	البنك الإسلامي للتنمية	واحيلت الى مجلس النواب للابرام بالمرسوم نافذ حكماً رقم ٦٨ تاريخ ٢٢/٠٢/٢٠٠٧.(الجريدة الرسمية عدد ١٠ تاريخ ٢٦/٠٢/٢٠٠٧)
٢	مشروع تأهيل قطاع الكهرباء	٣٥،٠٠٠،٠٠٠	دينار كويتي	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	وقعت الاتفاقية في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٧ وافق مجلس الوزراء على مشروع الاتفاقية بالقرار رقم ٨ تاريخ ٢٠/٠٢/٢٠٠٧ ، واحيلت الى مجلس النواب للابرام بالمرسوم نافذ حكماًرقم ١٩٤الجريدة الرسمية العدد١٧ تاريخ٢٦ آذار ٢٠٠٧
٣	مشروع إقراض مؤسسات القطاع الخاص المتضررة من الحرب	٢٥،٠٠٠،٠٠٠	دينار كويتي	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	وقعت الاتفاقية في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٧ وافق مجلس الوزراء على مشروع الاتفاقية بالقرار رقم ٩ تاريخ ٢٠/٠٢/٢٠٠٧ ، واحيلت الى مجلس النواب للابرام بالمرسوم نافذ حكما ًرقم ١٠٧الجريدة الرسمية العدد١٧ تاريخ٢٦ آذار ٢٠٠٧.
٤	اتفاقية ملحقة لتمويل مشروع الابنية التعليمية في بيروت الممولة جزئياً من اتفاقية سابقة (٦٥٠).	٧،٥٠٠،٠٠٠	دينار كويتي	الصندوق الكويتي للتنمية	وقعت الاتفاقية في ٠٢/٠٥/٢٠٠٧ .واحيلت بالمرسوم نافذ حكماً رقم ٨٩٨ تاريخ ١٢/١١/٢٠٠٧الى مجلس النواب للابرام.الجريدة الرسمية العدد٧٠ تاريخ١١/١٢/ ٢٠٠٧.

	الإتفاقية	القيمة		المول	مرسوم الإحالة
٥	اتفاقية قرض لتمويل اعداد الدراسات والتصاميم الهندسية التفصيلية لمشروع توفير المياه لمنطقة بيروت الكبرى .	٤،٥٠٠،٠٠٠	دولار أميركي	البنك الإسلامي للتنمية	وقعت الاتفاقية في ٠٤/٠٩/٢٠٠٧ .واحيلت بالمرسوم نافذ حكماً رقم ٩٣٤ تاريخ ١٧/١١/٢٠٠٧الى مجلس النواب للابرام.الجريدة الرسمية العدد٧٢ تاريخ١٧/١١/ ٢٠٠٧.
٦	مشروع انشاء الطريق الساحلي الشمالي-المرحلة الثانية	١٠،٠٠٠،٠٠٠	دولار أميركي	OFID	وقعت الاتفاقية في ١٥/٠٩/٢٠٠٧ . واحيلت بالمرسوم رقم ١٥١٩ تاريخ ١٣/١٣/٢٠٠٩الى مجلس النواب للابرام.
٧	اتفاقية اطارية بشأن المساهمة في تمويل برنامج إعمار لبنان	٢٤٥،٠٠٠،٠٠٠	دولار أميركي	البنك الإسلامي للتنمية	وقعت الاتفاقية في ٠٢/٠٤/٢٠٠٨. أحيلت الاتفاقية بالمرسوم رقم ٩٧١ تاريخ ٠٢٢/١٢/٢٠٠٨ الى مجلس النواب للابرام.
٨	اتفاقية لإعادة إعمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	١٠٠،٠٠٠،٠٠٠	يورو	البنك الاوروبي للتثمير	وقعت الاتفاقية في ٢٩/١١/٢٠٠٧. أحيلت الاتفاقية بالمرسوم رقم ١٣٠٨ تاريخ ٠٦/٠٢/٢٠٠٩ الى مجلس النواب للابرام.
٩	مشروع طريق جباب الحمر- الهرمل : قرض ثاني	٦،٠٠٠،٠٠٠	دينار كويتي	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	وقعت الاتفاقية في ٠٤شباط ٢٠٠٩ وافق مجلس الوزراء على مشروع الاتفاقية ، واحيلت الى مجلس النواب للابرام بالمرسوم رقم ١٤٥٤ تاريخ٠٣ آذار ٢٠٠٩

	الإتفاقية	القيمة		الممول	مرسوم الإحالة
١٠	مشروع تطوير النقل الحضري -قرض إضافي.	٦٩،٧٠٠،٠٠٠	دولار أميركي	البنك الدولي	وقعت الاتفاقية في ٣٠كانون الاول ٢٠٠٩ وافق مجلس الوزراء على مشروع الاتفاقية ، واحيلت الى مجلس النواب للابرام بالمرسومين رقم ١٥٩٠ و ١٥٩١ تاريخ١٩ آذار ٢٠٠٩
١١	اتفاقية تمويل مشروع معالجة وتصريف المياه المبتذلة في منطقة ساحل كسروان	٧٠،٠٠٠،٠٠٠	يورو	البنك الاوروبي للتثمير	وقعت الاتفاقية في ٢٠٠٩/٠٤/٠٣. وافق مجلس الوزراء على احالة الاتفاقية الى مجلس النواب بالقرار رقم ١٩ تاريخ ٢٠٠٩/٠٥/١٣. ولم يصدر مرسوم الاحالة بعد.
	المجموع	٨٤٢،٠٠٠،٠٠٠	دولار أميركي		

الملحق رقم ١١

لبنان مدخل إلى البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الفقيرة

عرض أولي للسياسة

الأهداف: يهدف البرنامج الى توفير المساعدة الاجتماعية للأسر اللبنانية الأكثر فقراً في لبنان بناءً على معايير شفافة تحدد مدى أهلية هذه الأسر للاستفادة من المساعدة وذلك في حدود الموارد العامة المتاحة لهذه الغاية. يطمح هذا البرنامج إلى مساعدة الأسر على مواجهة ظروفها المعيشية المتعثرة، مع مراعاة أن لا تخلق هذه المساعدات حافزاً لعدم العمل والاعتماد المطلق عليها. ان هذا النظام يعطي الحق لكل أسرة لبنانية للتقدم من الدولة طلباً للمساعدة.

المبادئ الأساسية

- المساواة: ان كل أسرة لبنانية تعاني من الفقر لها الحق بالسعي للحصول على مساعدة من الدولة وتقديم طلب للاستفادة من المساعدات الاجتماعية.
- العدالة: يتم تقييم الحالة الاجتماعية والاقتصادية لكل أسرة تتقدم للحصول على المساعدة وفقاً لمنهجية موضوعية وشفافة. ويقوم البرنامج باحتساب «معدل رقمي» لكل أسرة يعكس وضعها الاقتصادي والاجتماعي.
- مساعدة الأسر الأكثر حاجةَ: تعطى الأولوية في المساعدة للأسر التي تعاني من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الأكثر تعثراً . يحدد شكل وحجم المساعدة لكل أسرة وفقاً للمعايير التالية: (١) مستوى الحاجة و(٢) الموارد العامة المتاحة و(٣) عدد الأسر التي سيشملها البرنامج.
- الموضوعية والشفافية: ان عملية تقييم الأهلية للافادة من المساعدة الاجتماعية هي عملية ممكننة، وبالتالي لا توجد امكانية للتقدير الشخصي في هذه العملية. ان تقديم الشكاوى/ الاعتراضات وإعادة النظر بالنتائج التي ينتجها البرنامج سيتم تنظيمها في مرحلة لاحقة.

منهجية الاستهداف أو طريقة تحديد الأهلية للافادة من المساعدات:

تأخذ المنهجية في الاعتبار عدداً من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للأسر، تشمل ما يلي :

- موجودات الأسر
- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأفراد الأسرة
- الخصائص السكانية

آلية الاستهداف: ان آلية الاستهداف المطورة في لبنان بنيت بالارتكاز إلى التجارب العالمية في هذا المجال مستفيدة من تطور تقنيات المعلومات والاتصالات. ترتكز آلية الاستهداف إلى نظام متعدد المؤشرات، التي تعبر عن خصائص الأسر، والقابلة للقياس والتي يمكن قياس دقتها عبر المشاهدة الميدانية. ان اختيار المؤشرات المستخدمة في عملية القياس استند إلى ترابط هذه المؤشرات مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر. وقد تم تطوير «المعادلة » المستخدمة في آلية الاستهداف وفقاً للمسح الأسري المتعدد الأغراض الذي أجري في لبنان عام ٢٠٠٤. و ستتم عملية مراجعة لفعالية هذه المعادلة كل ثلاث سنوات.

ان النظام المبني على المؤشرات التقريبية هو عصب الأساس في أي برنامج مساعدات أو دعم اجتماعي أو اقتصادي ستطوره الحكومة. وسيتيح هذا النظام لصانعي السياسات الحكومية معلومات تفصيلية حول الأسر الفقيرة والمهمشة مما يساعد على وضع وتطبيق البرامج الكفيلة بتوفير المساعدات لهذه الفئات.

ان المستفيد من هذا البرنامج، أي من يتلقى المساعدة الاجتماعية، هو الأسرة المكونة من أفراد تربطهم صلات قربى ويتشاركون منزلاً واعباء معيشية واحدة.

يمكن ان تكون هذه الأسرة مؤلفة من شخص واحد فقط.

إدارة البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الفقيرة: يتكون البرنامج، وظيفياً وإدارياً، من قسمين:

١. البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الفقيرة – وحدة الإدارة المركزية: ومركزها رئاسة مجلس الوزراء وتقوم بالمهام التالية:

- تطوير أدوات البحث النهائية التي ستستخدم في جمع المعلومات
- إدارة القاعدة البيانات للأسر
- تأمين مراقبة جودة ودقة جمع المعلومات
- معالجة المعلومات حول الأسر تمهيداً للاحتساب التلقائي للمعدل الرقمي الذي يعكس تصنيف الأسر من حيث أهليتها للاستفادة.
- تطوير وتنفيذ حملة التوعية المرافقة للبرنامج
- التعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية لبناء وتطوير قدرات مراكز الخدمات الانمائية

تطوير ومراقبة أداء آلية الاستهداف.

٢. وزارة الشؤون الاجتماعية: والتي سيكون على عاتقها المسؤوليات التالية:

- تلقي الطلبات الأساسية من الأسر والتي تعبر عن رغبتها في الانتساب إلى البرنامج
- ادخال الطلبات وارسالها الكترونيا» الى الوحدة المركزية لتدقيقها.
- ملء الاستمارات التفصيلية حول أوضاع الأسر من قبل الباحثين الاجتماعيين

إن وزارة الشؤون الاجتماعية هي مسؤولة عن دقة ونوعية المعلومات وكذلك عن تجميع هذه المعلومات في الوقت المناسب. أما وحدة الإدارة المركزية فستكون مسؤولة عن التدقيق لجهة ضبط التكرار ومقارنة المعلومات الجديدة مع أية قاعدة معلومات أخرى لدى الادارة اللبنانية.

ان تحديد الأسر الفقيرة التى تستفيد من أية تقديمات يعود لمجلس الوزراء الذي يحدد السياسة الاجتماعية العامة للدولة اللبنانية.

مكننة قاعدة معلومات الأسر الفقيرة والمهمشة: ان جميع الأسر التي تتقدم بطلب للحصول على المساعدات الاجتماعية تحصل على معدل رقمي يعكس تصنيفها الاقتصادي والاجتماعي ويتم ادخالها ضمن قاعدة البيانات حول الأسر الفقيرة والمهمشة في لبنان. وستستعمل قاعدة البيانات هذه لترشيد استهداف مختلف البرامج الحكومية بما فيها المساعدات الاجتماعية الهادفة. ان قاعد البيانات هذه تخضع لتحديث مستمر.

نوع المساعدة الاجتماعية الممنوحة: إن الأسر المؤهلة للحصول على مساعدة اجتماعية بحسب النظام يمكن أن تستفيد ، بحسب مستوى التصنيف، من واحد أو أكثر من البرامج التالية:: (١) مساعدة نقدية، (٢) برامج دعم، و(٣) خدمات اجتماعية أخرى تساعد الأسر على مواجهة الفقر مع المحافظة على حوافز العمل وعدم الاعتماد على المساعدة الحكومية.

مدة المساعدة: تقدم المساعدات لمدة لا تقل عن سنة كاملة. ان الهدف من المساعدة هو مساعدة

الأسر على تحقيق استقرار في دخلها لفترة زمنية كافية لتمكين الأسرة من المشاركة في برامج التمكين الاقتصادي - عند وجودها- من جهة، وكفيلة بتجنب خلق إحساس بالاعتماد التام على المساعدات وعدم تحويلها إلى «حق مكتسب» لدى المستفيدين.

إعادة التثبت من أهلية الأسر للاستفادة: تخضع الأسر المستفيدة لعملية إعادة تثبت من أهليتها للحصول على المساعدة، أي إعادة تقييم لوضعها الاقتصادي والاجتماعي قبل شهرين من انتهاء الفترة الزمنية المحددة للاستفادة،أي سنة واحدة .وتخضع بقية الاسرغير المستفيدة والتى تضمها قاعدة البيانات لعملية اعادة تقييم خلال سنتين.

الملحق رقم ١٢

الخطة العشرية للسدود
والبحيرات الجبلية الموافق عليها
بموجب قرار مجلس الوزراء
رقم ٣ تاريخ ٢٠٠٣/٩/١٠

السدود التي هي في عهدة وزارة الطاقة والمياه
المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية (عدد ٢٨)

سد منفذ ومستثمر	عدد ١
سد بوشر بتنفيذه وتوقفت الاعمال فيه	عدد ١
سد قيد التلزيم في ادارة المناقصات	عدد ١٠
سد جاهز للتنفيذ ابتداءً من مطلع عام ٢٠١٠	عدد ٣
سد دراسته لزمت مؤقتاً وتطلب إعادة التلزيم	عدد ١
سد دراسته قيد الدرس	عدد ٤
سد حيث عقد الدراسة موجود لدى ديوان المحاسبة للتصديق	عدد ١
سد حيث الدراسة الاولية منجزة وتتطلب الاستكمال	عدد ١
سد يتطلب تلزيم الدراسة	عدد ٦
المجموع العام للسدود التي هي في عهدة وزارة الطاقة والمياه	28

مشاريع السدود والبحيرات في عهدة المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية
ضمن الخطة العشرية المنفذة والمستثمرة (عددها ١)

القضاء		اسم المشروع	لمحة عن المشروع	ملاحظات
كسروان	١	مشروع سد وبحيرة شبروح	إستثمار ما يقارب ٨ ملايين متر مكعب لتموين قرى كسروان العالي والأوسط والمتن الشمالي الأعلى بكمية يومية تقارب ٦٠ الف متر مكعب خلال فصل الشحائح .	منفذ ضمن الخطة العشرية للسدود والبحيرات الجبلية في المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية.

مشاريع السدود والبحيرات في عهدة المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية ضمن الخطة العشرية التي بوشر بتنفيذها وتوقفت الاعمال فيها (عددها ١)

القضاء		اسم المشروع	لمحة عن المشروع	ملاحظات
الهرمل	١	مشروع تنفيذ المرحلة الاولى من مشروع سد العاصي وري أراضي القاع والهرمل	لزمت المرحلة الأولى من المشروع في عام ٢٠٠٤ وتشمل : سد تحويلي وثلاث محطات ضخ رئيسية لري ما يقارب ٧٠٠٠ هكتار ويساهم بإدارة ٦٣ مليون م٣ من المياه. علماً أن الاستملاكات جاهزة والمرحلة الثانية مطروحة للمناقصة.	بوشر العمل بالمرحلة الاولى علماً ان الموقع تعرض للقصف الاسرائيلي أثناء عدوان تموز ٢٠٠٦ وتوقف العمل فيه وجرى حالياً فسخ الالتزام بسبب مطالب مالية غير مبررة من قبل المتعهد.

مشاريع سدود وبحيرات في عهدة المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية ضمن الخطة العشرية للتنفيذ والتي هي قيد التلزيم في ادارة المناقصات (عددها ١٢)

القضاء		اسم المشروع	لمحة عن المشروع	ملاحظات
عكار	١	مشروع سد قرقف	يشمل تنفيذ إنشاء سد وبحيرة قرقف في وادي الجاموس – قضاء عكار – والذي يتطلب تحويل مياه نهر عرقا بواسطة سد تحويلي ونظام جر المياه نحو البحيرة لتخزين كمية مياه تصل حتى ٢٠ مليون (عشرون مليون) متر مكعب خلف السد وذلك لإستعمالها لمشاريع ري ٢٨٠٠ هكتار في سهل عكار في محيط وادي عرقة.	- أرسل الى ادارة المناقصات ولم يحّدد بعد تاريخ التلزيم المؤقت - الاستملاكات قيد الإنجاز - إدارة مياه السد حتى ٢٦,٥ مليون م٣.
عكار	٢	مشروع سد وبحيرة البارد	يشمل تنفيذ إنشاء سد وبحيرة البارد – قضائي عكار والمنية-الضنية - لتخزين كمية مياه تصل حتى ٣٧ مليون متر مكعب خلف السد لتأمين مياه الشفة للمناطق المحيطة بالسد في عكار الساحل والمنية بما فيها طرابلس ومحيطها بتصريف دائم يبلغ ٣ م٣/ث، علماً أن خزان السد يسمح بإدارة واردات نهر البارد والبالغة ١٥٠ مليون م٣ تقريباً.	- سيلزم مؤقتاً بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٤ - الاستملاكات قيد الإنجاز - إدارة مياه السد حتى ٩٠ مليون م٣ من المياه.
البترون	٣	مشروع سد وبحيرة قلعة المسيلحة – نهر الجوز	يشمل تنفيذ إنشاء سد وبحيرة قرب قلعة المسيلحة على مجرى نهر الجوز –قضاء البترون - لتخزين كمية مياه تصل حتى ٦ ستة ملايين متر مكعب وادارة الحجم الاجمالي ١١ مليون م٣ خلف السد ، وذلك لتأمين مياه الشفة والصناعة ودعم ري ٨٠٠ هكتار للمنطقة الساحلية لقضائي البترون والكورة والمناطق المجاورة في محيط منطقة البترون.	- لم يحّدد بعد تاريخ التلزيم المؤقت - الاستملاكات قيد الإنجاز - إدارة مياه السد حتى ١١ مليون م٣.
زحلة	٤	مشروع سد وبحيرة بلعة	يشمل هذا المشروع انشاء سد وبحيرة بحجم ١,٥ مليون م٣ لاستثمارها في تأمين مياه الشفة لقرى جرد البترون والقطاع الاوسط خلال أشهر الشحائح ودعم ري ما يقارب ١٠٠ هكتار.	- أعيد من ادارة المناقصات دون تلزيم لانه لم يتقدم اي عارض للاشتراك بالمناقصة - الاستملاكات قيد الإنجاز

القضاء		اسم المشروع	لمحة عن المشروع	ملاحظات
كسروان	٥	مشروع سد وبحيرة بقعاتا	يشمل تنفيذ إنشاء سد وبحيرة بقعاتا ، في وادٍ تجري فيه مياه نهر بقعاتا على بعد ٢ كلم جنوبي بلدة كفرذبيان ويقع على الحدود الفاصلة بين قضائي المتن وكسروان، بسعة تصل لـ ٦,٥ ملايين متر مكعب تسمح بتأمين مياه الشفة للبلدات الواقعة بين مدينة بكفيا والمنسوب ٣٠٠ من قرى قضاء المتن وبتصريف يومي يصل الى ٣٥ الف م٣/يوم.	- لم يرسُ التلزيم سابقاً نظراً لتقدم عارض واحد من المناقصة والتلزيم الجديد سيكون في ٢٠٠٩/٨/٣ - الاستملاكات منجزة ويتوجب دفع التعويضات - إدارة مياه السد حتى ١٢,٥ مليون م٣.
عاليه	٦	مشروع سد وبحيرة العزونية	يشمل تنفيذ إنشاء سد وبحيرة العزونية في أسفل بلدة العزونية على مجرى نهر الصفا قضاء عاليه بسعة تصل الى٤,٥ ملايين متر مكعب تسمح في المستقبل بتأمين مياه الشفة لقرى قضاء عاليه بما فيها مدينة عاليه بتصريف يومي حتى يقارب ٢٠ ألف م٣/يومي.	- سيلزم مؤقتاً بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٤ - الاستملاكات قيد الإنجاز
الشوف	٧	مشروع بحيرة معاصر الشوف	تأمين مياه الشفة والري للقرى التابعة لقضاء الشوف. علماً أن التخزين المؤكّد يقارب ٢,٥ مليون م^3 متر مكعب وكذلك يمكن تأمين كمية مياه شفة لقرى قضاء الشوف بما فيها مدينة المختارة بتصريف يومي حتى ١٢ ألف م^3 خلال فصل الشحائح.	- سيلزم مؤقتاً بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٠ - الاستملاكات قيد الإنجاز
بعلبك	٨	مشروع سد وبحيرة يونين	يشمل درس ومن ثم تنفيذ إنشاء سد وبحيرة قرب بلدة يونين –قضاء بعلبك – لتخزين كمية مياه تصل حتى ٥,٥ ملايين متر مكعب خلف السد لتأمين مياه الشفة وري الاراضي المحيطة بمنطقة نحلة.	- قيد التقييم من قبل لجنة لدرس اعتدال الاسعار - الاستملاكات قيد الإنجاز

القضاء		اسم المشروع	لمحة عن المشروع	ملاحظات
الهرمل	٩	مشروع سد العاصي	المرحلة الثانية تشمل سد تخزيني بسعة كبيرة ما يقارب ٣٧ مليون متر مكعب وري ما يقارب ٧٠٠٠ هكتار مع محطة ضخ للري ومن ثم محطة لانتاج طاقة كهرمائية بين ٦ و ٨ ميغاوات .	- سيلزم مؤقتاً بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١١ - الاستملاكات منجزة بما فيها التعويضات
بعلبك	١٠	مشروع سد وبحيرة اليمونة	مشروع تنفيذ سد وبحيرة اليمونة التي تتسع لما يقارب مليون وخمسماية الف متر مكعب للشفة والري والسياحة.	- لزّمَ مؤقتاً في ٢٠٠٩/٥/٢٧ والتصديق ينتظر عقد النفقة بعد تشكيل الحكومة. - التعويضات المستحقة للاهالي جرى دفعها مؤخراً.
عكار	١١	مشروع تأهيل بحيرة الكواشرة	يشمل درس ومن ثم تنفيذ تأهيل سد الكواشرة ومنشآته الملحقة وتوسيع البحيرة لكي تزيد سعة تخزينها عن ٣٥٠ ألف متر مكعب التي هي سعة التخزين الأساسية .	ملف التأهيل جاهز للتلزيم ويتطلب موافقة على مشروع ري جديد بالجاذبية بدل مشروع الضخ السابق المتوقف العمل فيه منذ أواخر السبعينات والملف أرسل الى ادارة المناقصات ولم يحدّد بعد تاريخ التلزيم.
مرجعيون	١٢	مشروع سد إبل السقي	لتخزين ما يقارب كمية ٥٠ مليون متر مكعب على نهر الحاصباني وري ما يقارب ٣٠٠٠ هكتار من الاراضي وتأمين مياه شفة إضافية حتى ٥٠,٠٠٠ م^3 يومي لمنطقة المشروع.	- أرسل الى ادارة المناقصات ولم يحدّد بعد تاريخ التلزيم، مشروع على نهر دولي والتلزيم المؤقت ينتظر موافقة وزارة الخارجية والمغتربين.

مشاريع سدود وبحيرات في عهدة المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية ضمن الخطة العشرية قيد الدرس (عددها ٥)

القضاء		اسم المشروع	لمحة عن المشروع	ملاحظات
جبيل	١	مشروع سد وبحيرة جنة- نهر ابراهيم	يشمل تنفيذ إنشاء سد وبحيرة جنة على مجرى نهر ابراهيم –قضاء جبيل - لتخزين كمية مياه تصل حتى ٤٠ مليون متر مكعب خلف السد ويساهم بتأمين ٢٥٠,٠٠٠ م٣ / يومي من مياه الشفة لتموين ساحل جبيل، كسروان، المتن وصولاً الى بيروت.	- دراسة هذا المشروع أصبحت بعهدة مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان نتيجة مذكرة التنسيق بين المؤسسة ومعالي الوزير. - إدارة مياه السد حتى ٩٠ مليون م٣.
عكار	٢	مشروع بحيرة الاطلبة	يشمل دراسة ومن ثم تنفيذ إنشاء سد وبحيرة الأطلبة في منطقة القبيات –قضاء عكار – لتخزين كمية مياه تصل حتى ٧٠٠ ألف متر مكعب خلف السد لتأمين مياه الشفة والري للمناطق المحيطة بالسد.	الدراسة قيد الانجاز شرط موافقة الفعاليات والاهالي على الموقع المناسب فنياً.
بشري	٣	مشروع سد وبحيرة في وادي الشش - الارز	انشاء سد وبحيرة في وادي الشش في جوار الارز لتخزين كمية من المياه تصل حتى ٧٥٠٠٠٠ م٣ واستعمالها بالجاذبية لتأمين مياه الشفة لمدينة بشري ومحيط غابة الارز وري الغابة.	قيد الدرس
بشري	٤	مشروع بحيرة جبلية في حدث الجبة – الديمان	تأمين مياه الري والشفة لبلدات : حدث الجبة ، الديمان، عبدين، بلا، برحليون، قنات، قنيور ومزرعة بني عساف في منطقة حدث الجبة – الديمان – قضاء بشري، ويبلغ حجم التخزين ٥٠٠ الف م٣.	قيد الدرس
زحلة	٥	مشروع سد وبحيرة برحاشة	تموين مدينة زحلة بمياه الشفة حتى ٢٠٠٠٠ م٣/ يومي، علماً أن حجم التخزين هو ٢,٥ مليون م٣.	قيد الدرس

مشاريع سدود وبحيرات في عهدة المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية ضمن الخطة العشرية
حيث الدراسة لزمت مؤقتاً وتتطلب إعادة التلزيم (عدده ١)

القضاء		اسم المشروع	لمحة عن المشروع	ملاحظات
عكار	١	مشروع سد نورا التحتا (نهر دولي)	يشمل تنفيذ إنشاء سد نورا التحتا على مجرى نهر الكبير –قضاء عكار – لتخزين كمية مياه تصل حتى ٧٠ مليون متر مكعب خلف السد لتأمين مياه الري للمناطق المحيطة بالسد، من حصة لبنان التي يسمح التخزين بإستثمارها . علماً ان حصة التخزين الثابت للبنان هي ٣٥ مليون م٣ تسمح بتحسين ري ٧٠٠٠ هكتار وري ٣٠٠٠ هكتار جديدة.	-لزمت الدراسة مؤقتاً. -يتطلب إعادة التلزيم لارتفاع الأسعار.

مشاريع سدود وبحيرات في عهدة المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية ضمن الخطة العشرية
حيث عقد الدراسة موجود لدى ديوان المحاسبة للتصديق (عددها ١)

القضاء		اسم المشروع	لمحة عن المشروع	ملاحظات
زغرتا	١	مشروع سد وبحيرة إيعال	تأمين مياه الشفة ودعم الري لمنطقة زغرتا لـ١٣٠٠ هكتار ، سعة التخزين هي ١٢ مليون متر مكعب ، مع تحويل المياه من نهر أبو علي لملء البحيرة .	- تأمين مياه الشفة حتى ٥٠،٠٠٠ م^3 يومي. - ادارة مياه السد حتى ٢٠ مليون م٣

مشاريع سدود وبحيرات في عهدة المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية ضمن الخطة العشرية
حيث الدراسة الاولية منجزة وتتطلب الاستكمال (عددها ١)

القضاء		اسم المشروع	لمحة عن المشروع	ملاحظات
جزين	١	مشروع سد وبحيرة كفرحونة	يشمل تنفيذ إنشاء سد كفرحونة– قضاء جزين – لتخزين كمية مياه تصل حتى ١,٢ مليون متر مكعب لتأمين مياه الري لسهل كفرحونا.	- دراسة أولية منجزة تتطلب الاستكمال شرط إزالة - ألألغام الاسرائيلية الموجودة في منطقة المشروع.

مشاريع سدود وبحيرات في عهدة المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية ضمن الخطة العشرية تتطلب تلزيم الدراسة (عددها٦)

القضاء		اسم المشروع	لمحة عن المشروع	ملاحظات
راشيا	١	مشروع بحيرة عين عرب	يشمل هذا المشروع انشاء بحيرة سعة مليوني م٣ لتأمين مياه الشفة والري في راشيا.	- قد يكون مشروع ضخ مياه نبع عين الزرقا هو الحلّ البديل
صور	٢	مشروع بحيرة شحور	يشمل هذا المشروع انشاء بحيرة سعة مليوني م٣ لتأمين مياه الشفة والري في صور.	
النبطية	٣	مشروع سد وبحيرة نبع الطاسة- جرجوع النبطية	يشمل هذا المشروع انشاء بحيرة سعة مليون م٣ لتأمين مياه الشفة من منطقة نبع الطاسة الى النبطية.	- بحيرة اصطناعية بواسطة الحفر والردم والتغليف.
حاصبيا	٤	مشروع سد وبحيرة الصلعة	يشمل هذا المشروع انشاء بحيرة سعة ٢,٥ مليون م٣ لتأمين مياه الشفة لمدينة حاصبيا ودعم ري الاراضي الزراعية لقرى قضاء حاصبيا.	- مشروع عقد الدراسة قيد الاعداد
جبيل	٥	مشروع بحيرة رتيبا (Rtiba) في منطقة العاقورة	يشمل هذا المشروع انشاء بحيرة سعة ٣٠٠٠٠٠ م٣ لتأمين مياه الشفة للمنطقة العليا في قضاء جبيل وكذلك تأمين مياه الري خلال فصل الشحائح.	- يتطلب تلزيم دراسة شرط فسخ دراسة بحيرة اللقلوق.
جبيل	٦	مشروع بحيرة في منطقة المخّاضة	يشمل هذا المشروع انشاء بحيرة سعة مليون م٣ لتأمين مياه الشفة للمنطقة الجبلية والوسطى من قضاء جبيل وكذلك تأمين مياه الري خلال فصل الشحائح.	- يتطلب تلزيم دراسة شرط فسخ دراسة بحيرة اللقلوق.

الملحق رقم ١٣

أوجيرو: مؤشرات عامة

مؤشرات عامة (الواردات)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٩	لغاية نهاية شهر أيار ٢٠٠٩
الإيرادات المقدرة في قوانين الموازنة	١،٦٢٦،٩٦٣،٦٠٨،٠٠٠	١،٦٠٦،٢٦٨،٨٥٥،٧٨٨	١،٧١٧،٢٢٥،٨٦٩،٩٣٢	١،٨٢١،٥٧٧،٩٦٨،٧٢٨	–
الواردات المحققة فعلياً	١،٧١٤،٢٩٤،٣٢٤،٦٧٧	١،٧٧٦،٩٤٢،٧٦٢،٢٩٢	٢،٠٠٤،٥١٥،٧٠٥،٤٣٤	٢،١٩٨،١٣٢،٠١٣،١٧٦	٩٥٧،٦٨٤،٣٤٦،٩٠١
الربح الصافي تغذية الخزينة المالية العامة	١،١٢٥،٩٥٢،٥٠٠،٠٠٠	١،٢٩٧،٦٩٢،٥٠٠،٠٠٠	١،٦٧٨،٥٨٠،٠٠٠،٠٠٠	١،٧٣٣،٥٣٧،٥٠٠،٠٠٠	٩٤٠،٨٣٧،٥٠٠،٠٠٠
التحويلات المباشرة للبلديات	٣٥،٥٤٣،٦٩٢،٠٠٠	٤٨،٤٧١،٣٧٥،٠٠٠	٣٣،٤٦١،٧٣٤،٠٠٠	٤٠،٨١٦،٨٦٧،٠٠٠	١٨،٦٨٣،٢٩٢،٠٠٠
عدد البلديات المستفيدة	٦٥٢	٧٢٥	٧٨٥	٨٠٥	٨١٣
إيرادات البطاقات المسبقة الدفع «كلام»	٢٢،٧٤٧،٠١٧،٠٠٠	٣٦،١٨٥،٢٠١،٠٠٠	٥٤،٤١٢،٤٠٨،٠٠٠	٥٨،٣٩٤،١١١،٠٠٠	٤٢،٣٤٥،٩٢٧،٠٠٠
إيرادات البطاقات المسبقة الدفع «تليكارت» من غرف الهاتف للعموم	٤١،٨٠٤،٧٣٩،٠٠٠	٥٢،٠٠٦،٧٣٤،٠٠٠	٦٥،٧١٦،٦٣٧،٠٠٠	٦٥،٠٤٨،٣٥٥،٠٠٠	–

* لقد تخطت دائماً الواردات الفعلية المحققة الواردات المتوقعة في قوانين الموازنة بنسبة تتراوح من ٥،٤ ٪ وصولاً إلى زيادة بنسبة ٢١ ٪ للعام ٢٠٠٨

مؤشرات عامة (إحصاءات فواتير الهاتف الثابت المحلية والدولية)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	لغاية نهاية شهر أيار ٢٠٠٩
عدد مشتركي الهاتف الثابت	٦٥٥،٥١٤	٦٨١،٧٤٤	٧١٧،٥٤٠	٧٥٩،٧٩١	٨٣٢،٨٧٥
عدد الفواتير الهاتفية الثابتة الصادرة محلياً ودولياً	٣،٩٦٥،٦٠٣	٤،١٨٢،٥٢٠	٦،١٣١،٥٣٥	٨،٢٥٧،٦٨١	٣،٦٧٩،٣٩٠
عدد غرف الهاتف للعموم	٣٦١٥	٣٧٥٧	٣٨٨٠	٤٠٣٩	٤٧٠٩
عدد دقائق التخابر الدولي الوارد (دقيقة)	٩٣٩،٣٢٦،٢٨٣	١،٠٦٩،٠٠٨،٤٠٢	١،١٢٢،١٨٩،٧٤٠	١،٢٥٣،٣٤٧،٤٢٦	٥٤٩،٠٥٠،٢١٠
عدد دقائق التخابر الدولي الصادر (دقيقة)	١٨٠،١٠٨،٥٨٣	٢١٤،٩٥٥،٠٤٧	٢٥١،٤٦٣،٥٩٤	٣٢٥،٣٩٧،٧٥٤	١٦٥،١٨٣،٣٢٣

مؤشرات عامة (خدمة الإنترنت الحزمة العريضة الـ DSL)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	لغاية نهاية شهر أيار ٢٠٠٩
عدد مشتركي الإنترنت الحزمة العريضة DSL	–	–	٢٣،٥٠٦	٧٩،١٠٣	٩٨،٣١١
عدد السنترالات الهاتفية المجهزة بمنشآت الإنترنت الحزمة العريضة DSL	–	–	٣١	٥٣	٨٧
نسبة تغطية خدمات الإنترنت السريع DSL من مجمل مشتركي الهاتف الثابت	–	–	٪٥٣	٪٧٥	٪٩٠

مؤشرات عامة (الخطوط الدولية الرقمية E1، السعات الدولية، والدوائر المخصصة للتخابر الدولي الصوتي)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	لغاية نهاية شهر أيار ٢٠٠٩
عدد الخطوط الدولية الرقمية لخدمات الإنترنت و نقل المعلومات	٣٩	١٠٥	٢٤٨	٦٥١	٦٥١
السعات الدولية الرقمية المخصصة لخدمات الإنترنت ونقل المعلومات حسب وحدة قياس السرعة	٧٨	٢١٠	٥١٠	١٤٥٠	١٤٥٠
عدد الدوائر المخصصة للتخابر الدولي الصوتي الصادر والوارد من وإلى لبنان	٧٧٠٦	٨٨٦٠	١٠٨٥٠	١١٧٤٦	١٢١١٤

مؤشرات عامة (أوامر أشغال التعميرات والتمديدات المحلية)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
عدد أوامر أشغال التعميرات المنفذه لدى هيئة أجيرو لتوسعة الشبكات المحلية.	١٤٩	٢٥٨	١٤٦٣	٢١٩٦
عدد أوامر أشغال التمديدات المحلية وتوصيل المشتركين الجدد	٢٧٤٩	٣٨١٢	٥٦٢٤	٨٠٧٥

مؤشرات عامة (عدد العاملين والملحقين في الهيئة وتعويضاتهم)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
عدد المستخدمين في هيئة أوجيرو	١٦٣٦	١٦٠٢	١٥٨٠	١٥٥٨
عدد موظفي الوزارة الملحقين بهيئة أوجيرو	٢٠٩٦	٢٠٠١	١٩٣٢	١٨٤١
الرواتب والأجور والتعويضات (مليار ل. ل.)	٦٧،٤	٥٢	٤٧	٥١،٩

مؤشرات عامة (البطاقات المسبقة الدفع «تليكارت» و «كلام»)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
عدد بطاقات «التليكارت» المباعة	٣،٩٧٧،٧٨٣	٥،٠٧٤،٢٩٨	٥،١٥٤،٩٩١	٥،٤٣٥،٧١٤
عدد بطاقات «الكلام» المباعة	١،٤٢٢،٤٩٩	٢،٢١٩،٤٤٣	٣،٠٨٩،٣٣٢	٣،٧٢٦،١٤٢